من نوادر المخطوطات

التّعليقة على كتاب سيبويه

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧هـ - ٩٨٧م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي
جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الرابع

رجب ١٤١٥ هـ
ديسمبر ١٩٩٤ م

الطبعة الأولى
رجب ١٤١٥ هـ
ديسمبر ١٩٩٤ م



هَذَا بابُ حُروف الإضافة إلى المحْلُوف بِه وسُقُوطِهَا[1]

أنشدنا أبوبكر[2]

ألا نَادَتْ أُمَامَةُ باحْتِمَالِ   لتَحْزُنَني فَلا بِكَ مَا أُبَالِي

فدلك هذا على أن الأصل باء الجر، لأن من يقول: (واللّه)، إذا أضمر[3] قال: (بِهِ لأفْعَلَنَّ)، فجرى هذا مجرى الأشياء التي تَرُدُّ[4] الضمير إلى أصله نحو: (أعْطَيتُكُمُوهُ) في قول من قال: (أعْطَيْتُكم)، فإنَّما أبدل من الباء الواو، ثم أبدلَ من الواوِ التاءُ، واستعمل الفعل مضمراً، كقولك: (بِسْمِ اللّه) ونحوه[5].

---

(١) الكتاب ١٤٣/٢، والمقصود بحروف الإضافة هنا: حروف القسم وهي: (الواو، والباء، والتاء).

(٢) البيت من الوافر وهو مطلع قصيدة لغُوَيَّة بن سُلمِيّ بن ربيعة كما في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١/٣، وأنشده أبو علي الفارسي دون نسبة مسنداً لأستاذه أبي بكر بن السراج وفيه شاهد على إبدال الواو من الجارة في القسم، وإعادة الباء عند وصله بالمضمرات، فتقول: (بكَ لأفعلنَّ، وبه لأفعلنَّ) انظر المسائل العسكريات /٣٧، وأنشده ابن جني شاهداً على هذه القضية في كيفية إضمار اسم الله تعالى في نحو قولك: (والله لأقومنّ)، وقال: إن هذا لايجوز لك حتى تأتي بالباء التي هي الأصل، فتقول: بِهِ لأقومنَّ، وأسند إلى أبي زيد إنشاد البيت، ولم أجده في النوادر. انظر الخصائص ١٩/٢، ومزيد من التفصيل في هذه المسألة، وبالإسناد إلى أبي زيد أنشده أيضًا في سرّ صناعة الإعراب ١٠٤/١، ١٤٤، ولم ينشده ابن السراج في الأصول.

(٣) الإضمار هنا يعني إضمار لفظ الجلالة عند الحلف به.

(٤) في المخطوطة قَبْلَ قوله: (الضمير): (في التصغير) ولكنه أضرب عنها فضرب على كلمة (التصغير) وبقيَ (في)، وبوجودها يختل المعنى.

(٥) عرف أبو سعيد القسم بأنه «يمينٌ يحلف بها الحالف ليؤكد بها شيئًا يخبر عنه من إيجاب ==

هَذَا بابُ مايكون قبْلَ المحْلُوفِ بِهِ عِوَضًا من اللَّفظِ بالواو

وذلك قول: إي هَا اللهِ ذَا[1].

قال أبوعلي: إثباتهم اللام الساكنة المدغمة بعد الألف في المنفصلة كإثباتهم الباء الساكنة بعد الألف في المتصل نحو دابَّةٍ وشابَّةٍ وما أشبهها[2].

قال أبو العباس: منهم من يقول: (إيَ اللهِ)، فيحرك ياء (إيَ) بالفتح لالتقاء الساكنين[3]، ومنهم من يدعُها على سكونها، لأن الساكن

= أو جحد، وهو جملة يؤكدّ بها جملة أخرى، فالجملة المؤكَّدة هي المقسم عليه، والجملة المؤكِّدة هي القسم، والاسم الذي يدخل عليه حرف القسم هو المقسم ب. . . ، وأصل هذه الحروف: الباء، وهي صلة للفعل المقدر، وذلك الفعل: (أحلفُ، وأقسمُ) أو ماجرى مجرى ذلك، فإذا قال: (باللهِ لأضربَنَّ زيداً)، فكأنه قال: (أحلفُ بالله)، وجعلوا الواو بدلاً من الباء، وخصّوا بها القسم، لأنها من مخرج الباء، واستعملوا الواو أكثر من استعمالهم الباء، لأن الباء تدخل في صلة الأفعال في القسم وغيره، فاختاروا الواو في الاستعمال لانفراده بالقسم. . . ، وأمّا التاء فإنها بدل من الواو، كما أبدلت منها في: (اتَّعَدَ، واتَّزَنَ) وأصله: (وَعَدَ، ووَزَنَ) ولم تدخل إلا على اسم الله وحده، لأن قولك: (اللّه) هو الاسم في الأصل، والباقي من أسمائه صفات، والتاء أضعف هذه الحروف، لأنها بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فبعدت، فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى وحده. . . ». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٥- ٢١٦، ولو لا خشية الإطالة لنقلت جميع تفسيره لهذه القضية لما فيه من الفائدة.

(١) الكتاب ١٤٥/٢، وفيه: « . . . مايكون ماقبل المحلوف. . . » ومثله في شرح السيرافي للكتاب.

(٢) انظر المسائل البصريات ٩٠٨/٢.

(٣) يريد: الياء الساكنة في (إيْ)، والألف الساكنة في (الله).

الذي بعـدها مُدغم(١). {فـمن حرّكـها}(٢) فلالتقـاء السـاكنين، وامتناعـهم من تحريكها بالكسر من أجل اليـاء(٣).

قال: وإذا قلت: (واللهِ لآتينّك ثم لأضْربنّك اللهَ) فـأخّرته لم يكن إلا النصب، لأنه ضمّ الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول(٤).

قـال أبـو علي: يـجـوز أن تـقـول: واللهِ لآتينّك، ثم واللهِ لأضـربنّك، فـيكون الكلام جملة واحدة، ويجـوز: واللهِ لآتينّك، ثم اللهَ لأضربنّك على ضربين من التأويل:

أحدهما : أن تضمر فعلاً ناصبًا للاسـم(٥) ، فيكـون الكلام علـى

---

(١) انظر المقتضب ٢/٣٣١.

(٢) في المخطوطة: «ومَنْ فلالتقاء الساكنين» وفي الكلام حذف.

(٣) يقول الرماني: «تقول: (إي ها اللهِ)، فتعوض (ها) التي للتنبيه من حرف القسم، وتجر الاسم بالعوض كما تجره بالعوض منه، وتثبت الألف، لأن الذي بعدها مدغم فيما يجري مجرى المتصل من قولك: دَابّةٌ، وجَادٌّ، ورادٌّ. ولك أن تقول: (إي هَلّله)، فتحذف الألف للساكن الذي بعدها كما تحذفه في المنفصل من قولك: بحسبي اللهُ، فقد وقع بعدها مدغم وحذفت، لأن المنفصل يكثر فيه الساكن الذي ليس بمدغم فيجري المدغم مجراه، مع أن المتصل في الاسم الواحد تكون قد ذهبت منه حركة الإدغام، فلا يجمع عليه ذهاب الحركة وذهاب حرف المدّ واللين لما في ذلك من الإجحاف به، وإذهاب بنيته التي هي له، وليس كذلك المنفصل...» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٠٦. وفي ياء (إي) من قوله: (إيَّ اللهِ) ثلاثة أوجه:

حذفها للساكنين، وفتحها تبيينًا لحرف الإيجاب، وإبقاؤها ساكنة مع الجمع بين الساكنين. انظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٦، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٤- ١٢٥.

(٤) الكتاب ٢/١٤٦.

(٥) يريد الاسم الكريم (الله).

هذا [١٤٥/أ] التقدير جملتين كأنك قلت: أقسم بالله، واذكُرُ اللهَ.

ويجوز أن تعطف اسم الله على موضع الجارّ والمجرور، كأنك قلت: أحلفُ بالله، واللهِ، فيكون الكلام جملة واحدة، ويصير التقدير كقولك: مَررْتُ بزيدٍ وعمراً[1].

قال: إذا قال: واللهِ لأضربنّك ثم لأقتُلنَّكَ اللهَ[2] فجرُّ المحلوف عليه بعد لأقتُلنّك، لم يعطف (بثُمَّ لأقتُلنَّكَ) على (لأضربنَّك)، ولكنّه عطف اسم الله بثُمَّ على اسم الله فجرَّه بعطفه إيَّاه على ما انجرَّ بالواو، وفصل بين اسم الله وثُمَّ، الذي قام مقام حرف الجر، بـ(لأقتُلنّك) كما تفصل بين الجار والمجرور في الضرورة، نحو: بكَفٍّ يَوْمًا يهوديٍّ[3]، وقولك: لأقْتُلنَّك من قولك: (لأضْرِبَنَّكَ ثُمَّ لأقْتُلنَّك اللهَ)، متعلق بقوله: (ثمَّ اللهَ) كأنه قال: (واللهِ لأضْرِبَنَّك ثم الله لأقتُلنّك)، إلا أنه فَصَلَ بين (ثُمَّ) واسم الله بـ(لأقتلنّك)، فلأقتلنّك متعلق بالاسم المعطوف بثُمَّ كما كان لأضربنَّكَ متعلقًا بقوله: (واللهِ)، وكذلك قولك: (مَرَرْتُ بزيدٍ أوّلَ مِنْ أمْسِ وأمْسِ عَمْرٍو) تقديره: (مررتُ بزيد أوّلِ مِنْ أمس وعمرٍو أمْسِ) ففصل

---

(١) يقول السيرافي: «ولو قلت: واللهِ لآتينَّك ثمّ اللهِ لأضربنّك كنت بالخيار في الثاني إن شئت قطعت ونصبت، لأن الأول قد تمّ بجوابه، فإن شئت عطفت مابعد (ثم) على الأول فخفضته وجئت له بجواب آخر، وإن شئت نصبته على أنه قسمٌ آخر مستأنف، ويكون عطف جملة على جملة...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٧.

(٢) الكتاب ١٤٦/٢. والاسم الكريم ضبط في الكتاب بالفتح لاغير.

(٣) هذا بعض بيت من الوافر أنشده سيبويه منسوبًا لأبي حيّة النمري وهو قوله:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يَومًا   يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

وقد سبق تخريجه، انظر الجزء الأول / ١٦٥.

بين (عمرٍو) وبين الواو بأمْس كما فصل بين ثُمَّ وبين اسم (اللّهِ) بـ(لأَقْتُلَنَّكَ)[١].

قال: ولو قال لحقِّكَ وحقِّ زيدٍ على وجه النسيان والغلط لجاز[٢].

قال أبوبكر: يريد بذلك أنه لايجوز لغير غالط أن يقسم قسمًا على غير شيء يقسم عنه ثم يجيء بقسم آخر[٣].

* * *

---

(١) يقول أبو سعيد: «إن أخَّرت القسم عن حرف العطف كان نصبًا لاغير، كقولك: (واللّهِ لآتينَّكَ ثم لأضْرِبنَّك اللّهَ) ولايجوز فيه الخفض، لأن حرف العطف قد ناب عن الخافض، وكان الخافض معه، ولايجوز الفصل بين الخافض والمخفوض». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٧. وقال الرماني: «تقول: (والله لآتينَّكَ ثم لأضربنَّك اللّهَ) فلا يجوز فيه إلا النصب، لتأخره عن حرف العطف، وليس بمنزلة: (اللّهِ لأفعلنّ)، لأنه قد اجتمع فيه الضعف من وجهين: وقوعه موقع الملغى، وحذف حرف الجرّ منه.
وتقول: (والله لآتينَكَ ثم اللّهِ)، فليس في هذا إلا الجرّ، لأنه يلي حرف العطف، وهو مفرد عطف على مفرد، ولو جاز الجرّ مع الفرق بين الاسم وحرف العطف لجاز: (مَرَرْتُ بزيدٍ أوّلَ من أمسِ وأمْسِ عمرو) فهذا قبيح لايجوز، [لأنه] بمنزلة الفرق بين حرف الجرّ وبين الاسم». شرح الرماني للكتاب ، جـ ٤، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ١٤٦/٢.

(٣) جاء صدر هذا النص في الأصول في النحو ٤٣٦/١، لكنه وصل بموضوع آخر يتعلق بإنابة حرف مكان حرف آخر، انظر الكتاب ٣٠٨/٢. ويظهر أنه سهو من الناسخ أدخل موضوعًا في آخر، أو أن ذلك حصل عند التصوير فتوهم المحقق أن الموضوع واحد.
وفي هذا المثال يجوز على وجه الغلط و النسيان فتكون الواو الثانية واو القسم، على أنه لو قال: (وحقِّك حقِّ زيدٍ) على الغلط، كانت الواو هي القسم، وألغى (حقك) الذي بعد الواو، وكأنه لم يلفظ به. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٧.

هَذَا بابُ مَا عَمِلَ بَعْضُه في بَعْضٍ وفيه معنى القسم[1]

قال أبو علي: لعَمْرُ اللهِ:[2] اسم مبتدأ، وخبره محذوفٌ، واللام في لَعَمْرُو اللهِ لام الابتداء، ولذلك قالوا: إنّ المحذوف من هذه الجملة هو الخبر دون المبتدأ لأن لام الابتداء إنما يدخل على المبتدأ، ولايدخل في الخبر إلا في ضرورة شعر، نحو:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَـهْرَبَةْ[3]

وإنما أقسم بالجملة التي هي من المبتدأ والخبر، كما أقسم بالجملة التي هي من الفعل والفاعل[4]، لأن الجملَ هذان قسمَاهَا، وحُذف من كلا الجملتين لدلالة مابقي منها على ما حُذف، فأمَّا التي من الفاعل والفعل فحذفت بأسرها، وأمَّا التي من المبتدأ فحذف بعضها نفسها ، إلا أن الذي

---

(١) الكتاب ١٤٦/٢.

(٢) هذا المثال عرضه سيبويه في الموضع نفسه.

(٣) هذا البيت من الرجز ورد في ملحقات ديوان رؤبة/ ٧٠، وبعده قوله:

تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةْ

وصححه العيني له، انظر العيني على هامش خزانة الأدب ١/ ٥٣٥، وأنشده أبو عبيدة دون نسبة على أن اللام هنا مؤكدة، انظر مجاز القرآن ٢٢٣/١، ٢/ ٢٢، ١١٧، وأنشده ابن السراج على زيادة اللام، انظر الأصول في النحو ١/ ٢٧٤، وأنشده ابن دريد على أن (شهربة) فيه مقلوبة عن (شَهْبَرة) وهي المرأة المسنة التي بها بقية قوة، انظر الاشتقاق / ٥٤٤، وانظر الشاهد في شرح المفصل ٣/ ١٣٠، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠، الدرر ١١٧/١، خزانة الأدب ٣٢٨/٤، ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب).

(٤) كقولك: أقسمُ بالله، أو أحلفُ باللهِ لأفعلنّ كذا ونحوه.

يشتمل عليهما أن الذي أبقي منهما دال على ماحذف منهما[1].

قال: وزعم يونس أن ألف (أَيْمُنُ) موصولة[2]، وأنشد:

... ... وَفرِيْقٌ لَيْمُنُ اللّـهِ ...

قال أبوعلي:[3] قولهم: (لَيْمُنُ اللّه)، يدلّ على أن الألف ألف وصل وسقطت لما اتصل بما قبله، أعني باللام التي تدخل على المبتدأ، كما تسقط ألف ابن في قولك: لابنُ زَيدٍ ظريفٌ، ولو قال قائل: إنّ (أَيْمُن) جمع (يمين)، لكان مخطئًا، لأنه لو كان كذلك **[١٤٥/ب]** لثبتت في

---

(١) قال أبوسعيد: «القسم إنما هو جملة من ابتداء وخبر، أو فعلٍ وفاعل، يؤكّد بها جملة أخرى، فمن الابتداء والخبر قولهم: لعَمْرُ الله، وأيْمُ الله، وأيْمُنُ الله، وأيْمُنُ الكعبة، كأنه قال: لعمرُ اللهِ المقْسَمُ به، فعمرُ مبتدأ، والمقسَمُ به المقدّر خبره، ولأفعلنّ هو جوابه، وهو المقسم عليه، ومن ذلك قولهم: عليَّ عهدُ الله، فعهدُ الله: مبتدأ، وعليَّ: خبره»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٨، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٠٨، ومن الفعل والفاعل كقولهم: يعلمُ اللهُ لأفعلنّ، وعلم الله لأفعلنّ، فإعرابه كإعراب (يذهبُ زيدٌ). انظر الأصول في النحو ٤٣٤/١.

(٢) الكتاب ١٤٧/٢، وفيه: (... ألف أيْمُ).

(٣) هذا بعض بيت من الطويل أنشده سيبويه دون نسبة وهو قوله:

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدْتُهم ... نَعَمْ، وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

فحذف ألف (أَيْمُنُ) لأنها ألف الوصل لأنها فتحت لدخولها على اسم لايتمكن في الكلام، وإنما هو مخصوص بالقسم مضمنٌ معناه. انظر الكتاب ١٤٧/٢، ٢٧٣، وأنشد الشاهد المبرد على أن ألفه موصولة دون نسبة، انظر المقتضب ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، الأصول في النحو ٤٣٤/١، المخصص ١١٥/١٣ شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٨، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٠٨، المنصف ٥٨/١، شرح المفصل ٩٢/٩، ونسب في الأزهية/٣ إلى نصيب، وانظر البيت في أساس البلاغة ٥٦٣/٢ دون نسبة، وهو في ديوان نصيب /٩٤، وانظر همع الهوامع ٤٠/٢.

(٤) انظر هذه المسألة بتمامها في شرح أبيات المغني ٢٦٩/٢ منقولة عن التعليقة.

الدَّرْج ولم تسقط، لأن ألف (أَفْعَل) ليست بألف وصل، فهذا بيِّن جداً أنَّه ليس بجمع (يمين)، فإن قيل: إن الهمزة من قوله: ليْمُنُ مخففة، فلذلك حذفت، قيل: لو كانت مخففة لوجب أن تثبت مخففة، لأن ماقبلها متحرك، وإنما تحذف الهمزة في التخفيف إذا كان ماقبلها ساكنًا، كقولك: جَيَلٌ في جَيْأَل واضْرِبَ بَاكَ[1].

فأما الهمزة[2] فإذا كان ماقبلها متحركًا وكانت هي نفسها متحركة أو ساكنة لم تحذف، تقول في تخفيف (سَأَلَ): (سَالَ)، وفي تخفيف (رَأْسٍ: راسٍ)، فلا تحذف الهمزة البتة، فعلى هذا لو كان (أَيْمُنُ) جمع لكان (لأَيْمُن) إذا خفف[3].

قال: وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امريء القيس:

فقُلْتُ يَمينُ اللهِ . . .[4].

---

(١) الجيأل: الضَبُع، وجيأل: معرفة من غير ألف ولام عن ثعلب، قال الشاعر:

قد زوجوني جيألاً فيها حَدَب

دقيقة الرُّفْغَيْنِ ضخماءُ الركَب

ونقل عن الفارسي أنهم ربّما قالوا: جَيَلٌ بالتخفيف ويتركون الياء مصححة، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ في مُبقَّاة في النية، معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة. انظر لسان العرب ١١/٩٦ (جأل).

أما قوله: (اضْرِبَ بَاكَ) فعلى حذف ألف (أباك) لفظًا، واختار كتابتها بدون الألف لموافقة اللفظ.

(٢) قوله: (فأما الهمزة) سقت من شرح أبيات المغني.

(٣) انظر شرح أبيات المغني ٢/٢٦٩.

(٤) الكتاب ٢/١٤٧، وبيت امرىء القيس من الطويل، وهو قوله:

فقلتُ يَمينُ الله أبْـرَحُ قَاعِـداً ولو قَطعُوا رأسي لديكِ وأوصـالي ==

قـال أبو علي: من قـال: (يمينُ الله) فـرفـع اليـمين حـذف بعض الجـملة وهو الخبر ومن نصب حذف الجملة بأسرها، ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ إذا رفع يمين الله، كأنه قال: قسمي يمين الله.

وإنما لم يجز في (لَعَمْرُ اللّهِ) أن يكون المحذوف المبتدأ لمكان اللام[1].

* * *

== والبيت من قصيدة طويلة مطلعها:

ألا عِمْ صباحًا أيُّها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي

انظر الديوان/ ٣٢، وأنشده سيبويه برفع (يمينُ الله) على الابتداء وإضمار خبرها، والتقدير: يمين الله لازمني، قال الأعلم: النصب في كلامهم أكثر على إضمار فعل، انظر الكتاب ٢/١٤٧، المقتضب ٢/٣٢٦، معاني القرآن للفراء ٢/١٥٤، الأصول في النحو ١/٤٣٤، قال السيرافي: رفع اليمين كما رفع لعُمر الله وأضمر (يمين الله قسمي) ومن روى (يمين الله) بالنصب، أراد: أحلف بيمين الله، وحذف الباء فنصب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٨، ورواه الرماني على أن ألف (ايمن) ألف وصل، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٠٨، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٠٣ (الريح)، المخصص ١٣/١١٥، شرح أبيات سيبويه للنحاس /١٨٣، وفيه (ولو ضربوا رأسي)، انظر أيضًا الخصائص ٢/٢٨٤، المفصل /١٤٢، وشرح المفصل ٩/١٠٤، والعيني ٢/١٣، والخزانة ٤/٢٠٩، ٢٣١، همع الهوامع ٢/٣٨، الدرر ٢/٤٣.

(١) انظر هذا التعليق في شرح شواهد المغني ٢/٢٦٩.

هَذَا بابُ مايَذْهَبُ التنوين فيه من الأسْمَاءِ لغير إضافة ولا دُخول ألفٍ ولامٍ ولا لأنه لاينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه[1]

قال أبوعلي: لمّا كان الساكن الأول قد يُحذف إذا كان تنوينًا في غير مايكثر في الكلام نحو: وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيْلا[2] وقراءة من قرأ: «أَحَدُ * اللهُ»[3] وجب حذفه فيما يكثر في الكلام نحو : زيدُ بْنُ عبدِاللّهِ وسائر

(١) الكتاب ١٤٧/٢ ، وفيه: «... ولا دخول الألف واللام...» ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعليقة.

(٢) هذا عجز بيت من المتقارب أنشده سيبويه منسوبًا إلى أبي الأسود الدؤلي، وذلك على حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، ونصب مابعده وإن كان الوجه إضافته، ولم يكن الحذف استخفافًا ليعاقب المجرور. انظر الكتاب ٨٥/١- ٨٦، والبيت في ديوان أبي الأسود /١٢٣، انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢، وقد بيّن أنهم لايكادون يتركون التنوين، وأن تركه كثير جائز، وضرب مثلاً ببيت أبي الأسود هذا، ثم بين أن من حذف النون ونصب قال: النية التنوين مع الجحد، ولكني أسقطت النون للساكن الذي لقيها، وأعملت معناها، ومن خفض أضاف، انظر أيضًا المقتضب ١٩/١، ٣١٣/٢، مايحتمل الشعر من الضرورة/ ١٢٠، الحجة للقراء السبعة ٤٥٧/٦، المنصف ٢٣١/٢، الخصائص ٣١١/١، عبث الوليد /١٧٧، الأمالي الشجرية ٣٨٣/١، مايجوز للشاعر في الضرورة /١٢٤، الإنصاف في مسائل الخلاف/ ٦٥٩، خزانة الأدب ٥٥٤/٤، وانظر مزيداً من مصادره في معجم شواهد النحو الشعرية /٥٥٢.

(٣) سورة الإخلاص، الآية ١، ٢، رويت هذه القراءة عن أبي عمرو إذ كان لاينون وإن وصل، كما روي عنه الوقف بالسكون على الدال ولايصل، فإن وصل قال: «أَحَدٌ اللهُ» بالتنوين، قال ابن مجاهد: «كان يزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا»، انظر السبعة في القراءات /٧٠١، ووصف الأزهري قراءة «أَحَدُ * اللهُ»، برفع الدال بغير تنوين بالشذوذ، انظر معاني القراءات ١٧٢/٣، وانظر البحر المحيط ٥٢٨/٨، وانظر احتجاج أبي علي لهذه القراءة في الحجة للقراء السبعة ٤٥٥/٦- ٤٥٦.

الألقاب الجارية مجرى الأعلام، فهذا وجه في حذف التنوين من هذه الأعلام، وإن شئت قلت: جُعِلَت الصفةُ والموصوفُ اسمًا واحدًا، كامْرِئٍ وابْنَمٍ، فلما اجتمع ساكنان من اسم واحد وجب حذف الأول، كما يجب حذف الأول من الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: قُلْ، وما أشبهه[1].

قال أبوعلي: وقولك: زيدُ بنُ عبدالله مثل امرِئٍ في أنَّ الدال منه متحرك بحركة النون التي في (ابْن)، كما أن الراء من (امرِئٍ) تتحرك بحركة همزته[2].

قال: وإذا اضطُرَّ الشاعر في الأول أجراه على القياس، سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت:

... ... لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ جَسْرِ[3]

---

(١) يكون الساكنان في كلمتين فيحذف الأول، كما يجتمعان في كلمة واحدة فيحذف الأول منهما كما في قولك: (قُلْ) و(خَفْ)، فقد حذف الواو لسكونه وسكون اللام في (قُلْ) كما حذف الألف لسكونه وسكون الفاء بعده في (خَفْ). انظر الكتاب ١٤٧/٢.

(٢) انظر المنصف ٥٨/١.

(٣) الكتاب ١٤٧/٢، وهذا عجز بيت من الوافر أنشده سيبويه بتنوين (نوفل) ضرورة، والمستعمل في الكلام حذف التنوين من الاسم العلم المنعوت (بابن) مضاف إلى علم، ولم ينسبه، وصدره:

هي ابنتُكُمْ وأُخْتُكُمُ زَعَمْتُمْ ...

وأنشده السيرافي دون نسبة أيضًا، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢١٩، وكذلك فعل الرماني، حيث أنشده على الضرورة وأنه شبه بالمنفصل من جهة أنه قد توقف على الموصوف من غير الصفة، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١١٠، وأنشده ابن السيرافي منسوبًا إلى الفارعة بنت معاوية بن قشير القشيرية، وأنشد قبله بيتًا آخر هو:

ستُسألُ أمُّ جَبْدَةَ إذ أتَتْنا ... أتُوفي أمْ مُعَلِّلَةٌ بعذر

وفي عجز بيت الشاهد: لثَعْلَبَةَ بْنِ مُنْقِذٍ بْنِ جسر ==

قال أبو العباس: هذا في الكلام جائز حسن[١].

قال: ليس عندي كما قال: ولو كان كذلك لجاز (قَوَلَ) في (قَالَ)، و(وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)، فهذه الأشياء وإن كانت مطّردة في القياس فهي شاذة في الاستعمال فلا ينبغي أن ينون هذا في الكلام، وإن كان القياس يسيغه لشذوذ عن [١٤٦/أ] الاستعمال، كشذوذ (وَدَعَ) وما أشبهه.

* * *

هَذَا بابٌ تُحرِّكُ فيه التّنوينُ في الأسْمَاءِ الغَالِبَةِ[٢]

وذلك قولك: هذا زيدٌ بنُ أخِيْكَ، وهذا زيدٌ بنُ أخي عمروٍ، إلا أن يكون شيءٌ من هذا يغلب عليه فيعرف به كالصَّعِق[٣].

يقول أبوعلي: تقول: هذا زيدُ بنُ الصَّعِق، وهذا بكرُ بنُ النابغة، فلا تقول: زيداً ولابكراً، لأن النابغة والصعق غالبان[٤]، وهذا أخرج اللام التي

== وقال: «في الكتاب: ابن نوفل، ووجدته: ابن منقذ، والشاهد فيه على إثبات النون، وأنه اضطر إليه فأثبته»، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٨/٢ (الريح)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٥٨/٢.

(١) انظر المقتضب ٢٢٤/١، ٣/ ٢٢.

(٢) الكتاب ١٤٨/٢، وفيه: «... مايُحرَّك...» وفي شرح السيرافي: «هذا بابٌ تتحرك فيه النون...».

(٣) الكتاب ١٤٨/٢، وقد ساق أبو علي أمثلة سيبويه بشيء من الاختصار.

(٤) الاسم الغالب: ويقصد به غلبة العلمية على ما لم يكن في الأصل علمًا، كأن يسمى بـ(الرّجل، أو الرّجلان) أو يسمى بوصف كالصَّعِق، أو النابغة، فتصير أعلامًا على ==

للتعريف من النابغة فقال:

ونَابِغَةُ الجعْدِيُّ بالرمْلِ بَيْتُـهُ . . . [1]

كما أخرج من نحو (زيد) وما أشبهه من الأعلام.

قال: وتقول: هذا زيدُ بنُ أبي عَمْرٍو إذا كانت الكنية أبا عَمْرٍو[2].

قال أبو العباس: إن لم تكن الكنية أبا عمرو في قولك: هذا زيدُ بنُ أبي عمرو ولكنك أردت أنّ أباه أبو آخر يقال له (عمرو) لم يكن في زيد إلا التنوين إلا في قول من قال: ولا ذَاكرِ اللهِ[3].

== مسمياتها. ويكون الاسم الغالب، والاسم العلم في مقابل الاسم المنكور. انظر الكتاب ٦٨/٢، ٨٨، ٩٥، والتعليقة ١٥٣/٣، ٢٣٢.

(١) هذا صدر بيت من الطويل أنشده سيبويه في غير هذا الموضع متضمنًا شاهداً على وضع (نابغة) اسمًا علمًا دون أن يقصد به الصفة الغالبة ولذلك لم تلزمه الألف واللام، لأنه استعمل استعمال الأعلام المختصّة، فعومل معاملة (واسط) حين جاء علمًا لمكان فخرجت منه الألف واللام، انظر الكتاب ٢٤/٢- والبيت هو:

ونَابِغَةُ الجَعْدِيُّ بالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ تُرابٌ من صَفِيحٍ مُوَضَّعُ

وقد سبق تخريجه، انظر ج٣ /٦٢.

(٢) الكتاب ١٤٩/٢.

(٣) يقول أبوسعيد: «إذا قلت: زيدٌ بنُ عمرٍو، فجعلت (زيداً) مبتدأ، وجعلت (ابن عمرو) خبراً، فلا خلاف بين النحويين أن الاختيار التنوين، لأن الخبر منفصل من المبتدأ، ولم يكثر الكلام به، وإنما يكون خبراً إذا خاطبت به من لايدري أزيدٌ ابن عمرٍو أم ابن غيره، فأردت إعلامه نسب زيد من أبيه، وهو لايعرفه...». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج٤، ق ٢١٩، أما قوله: (ولا ذاكرِ الله) فإشارة إلى مايجوز من حذف التنوين في بيت أبي الأسود الدؤلي، وقد سبق الوقوف عليه. انظر هذا الرأي في المقتضب ٣١٢/٣.

قال: وتقول: هذا زيدُ بُنَيُّ عَمْرٍو {و}، في قول أبي عمرو ويونس، لأنه لايلتقي ساكنان، وليس بالكثير في كلامهم ككثرة (ابنٍ) في هذا الموضع[1].

قال أبوعلي: يونس يقول: هندٌ بِنْتُ زيد، فيثبت التنوين لتحريك الباء في (بِنْتٍ)، وأبو عمرو يحذف التنوين، ويقول: هو وإن كان محركًا فقد كثر في الكلام فاحذفه، فإذا صُغِّر لم يُحذف، لأنه ليس في المصغَّر كثرة المكبَّر، فسببا إثباتهما التنوين مختلفان، ولم يثبته أحدهما من حيث أثبته الآخر، كما لم يحذفه كل واحد منهما من حيث حذفه الآخر وإن اتفق قولاهما في إثباته وحذفه[2].

* * *

هَذَا بابُ النُّونَيْنِ الثَّقِيلَةِ والخَفِيفَةِ[3]

قال: وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبَّهوه بالنَّهي حين كان مجزومًا غير واجب[4].

قال أبوعلي: يقول: شبَّهوا الجزاء لَمَّا أدخل النون عليه بالنَّهي، لأن الجزاء فعل مجزوم، كما أن النهي فعل مجزوم، وهو غير واجب، كما أن

---

(١) الكتاب ١٤٩/٢.

(٢) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٠، قال الرماني: «من قال: هذه هِندُ بِنْتُ فلانٍ، فحذف التنوين من هذا للتخفيف لم يحذفه من (هذا زيدٌ بنيُّ عمروٍ)، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١١٢. وتعليل بقاء التنوين في قولك: (هذا زيدٌ بُنَيُّ عمروٍ) فيما ذهب إليه أبو عمرو ويونس لأنه لايلتقي ساكنان، وأن التصغير ليس بكثرة المكبر في (ابن).

(٣) الكتاب ١٤٩/٢، وفيه: «... باب النون...»، ومثل ذلك عند السيرافي.

(٤) الكتاب ١٥٢/٢.

النهي غير واجب[١].

قال: وقالوا: (بِعَيْنٍ مَّا أَرَيَنَّكَ)، فـ(مَا) هاهنا بمنزلته في الجزاء[٢].

أي في أنهما لمّا وقعت أول الفعل دخلت النون.

ويجوز للمضطرّ: (أنتَ تَفْعَلَنَّ ذَاكَ)، شبّهوه بالتي بعد حرف الاستفهام[٣].

قال أبوعلي: يريد: إنّ الفعل الذي بعد حرف الاستفهام فعلٌ مرتفعٌ دخل عليه النونان، فشبّه هذا الذي في الخبر به، إذ كان مرتفعًا، كما أن مابعد الاستفهام مرتفع، وإن اختلفا في باب الإيجاب، فشبّه المرفوع بالمرفوع، كما يشبه المجزوم بالمجزوم في الضرورة أيضًا {تقول}:[٤] (لَمْ يَعْلَمَنَّ) كما تقول: في الكلام (إنْ يَفْعَلَنَّ)[٥].

---

(١) يشير سيبويه إلى دخول (ما) بين الشرط وفعله نحو قولك: إمّا تأتِيَنّي آتكَ، وقول الله عز وجل: «وإمّا تُعْرِضَنّ عَنْهُم ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ ربِّك»، وقوله سبحانه: «فإمّا تَرَيِنّ مِنَ البشر أحَداً» فتكون (ما) هنا توكيد مثلها مثل اللام في اليمين إذا جاءت قبل الفعل في نحو «لتَفعَلَنّ» فلما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره.

إلا أن النون قد تدخل في فعل الجزاء بغير (ما) لكن ذلك قليل في الشعر. قال أبو سعيد: «ومن مواضع النون إذا دخلت (ما) على حروف المجازاة، لأن (ما) تدخل للتوكيد، فشبهوها باللام التي في (لتَفْعَلَنّ)، إلا أن اللام تلزمها النون، وأنت مخير في المجازاة، وذلك قولك: إمّا تأتيني آتِك، وآتهم مايقولنّ ذاك نُجزِهْ...»؛ شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢١.

(٢) الكتاب ٢/١٥٣.

(٣) الكتاب ٢/١٥٣.

(٤) مابين المعقوفتين يقتضيها السياق.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة والاستدلال عليها من الشعر والأمثال في شرح السيرافي ==

قال: وزعم يونس أنهم يقولون: (رُبَّما يقُولنَ ذاكَ)، (وكَثُر ماتَقُولَنَّ ذَاكَ) لأنه فعل غير واجب [١٤٦/ب] ولايقع بعد هذه {الحروف} إلا و(مَا) له لازمة. فأشبهت عندهم لام القسم[1].

قال أبوعلي: يعني أنَّ (مَا) أشبهت لام القسم لوقوعها بمعنى التأكيد وفي أول الفعل.

قال: وإن شئت لم تُقْحِمِ النون في هذا النحو. أي لم تُدخل، فهو أكثر وليس بمنزلته في القسم، لأن اللام إنما ألزمت اليمين كما لزمت النون اللام وليست مع المقسَم به بمنزلته حرف واحد[2].

قال أبوعلي: قوله: وليست مع المقسَم به بمنزلة حرف، أي ليست اللام مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد، كما أن (ما) في (رُبَّما) و(بِألَمٍ ما)،

== للكتاب، جـ٤، ق ١٢١.

قال الرماني في التعليق على قول الراجز:

يَحْسَبُهُ الجاهلُ مَا لمْ يَعْلَمَا

والأبيات الأخرى قبله {الكتاب ١٥٢/٢}:

«فهذا على النفي بلم وهو ضرورة، وجوازه على التشبيه بالجزاء من جهة أنه ليس بواجب، وهو مجزوم بحرف الجزاء، والجزاء أقوى؛ لأن له حالاً مع مايجوز بها في الكلام، تقول: (أقسمتُ لما لم تَفْعَلَنَّ) فهذا قسمٌ ومعنى الطلب فيه ظاهر. فأمّا قولهم: (بجهد ماتفعلنّ)، وقولهم في المثل: (في عِضَةٍ ماينبتَنَّ شكيرها)، وقولهم: (بألم مَّا تُخْتِنَنَّهُ)، وقولهم: (بِعَيْنٍ مَّا أَرَيَنَّكَ ها هنا)، وكل هذا لايقاس عليه، لأنه ليس بداخل في الأصل الذي عقدناه، جاز تشبيهًا بالجزاء مع (ما)، وهو في الجزاء قوي مطرد لأنه فعل معلق يجري مجرى الأمر والنهي، لأنه يمكن أن يكون، وألا يكون بأن لايقع شرطه»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١١٦.

(١) الكتاب ١٥٣/٢، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ١٥٣/٢، وقد أدخل أبو علي جملة تفسيرية في صدر النص، وتلك عادته.

بمنزلة حرف واحد لأنَّ اللأم إنَّما هو في المقسم عليه، (ومَا) في (ربَّما) ونحوه ليس في المقسم عليه، (فليس «ربَّما» لم يجز في الفعل بعد المقسم به)[1].

قال: واللام ليست مع المقسم به كحرفٍ واحد.

قال أبوعلي: يعني أن لام القسم ليس كـ(ما) في (رُبَّما) لأنها و(رُبَّ) شيءٌ واحد، ولا كـ(مَا) في (بألمٍ مَا تُخْتَنَنَّهُ)[2]، لأنَّ (ما) لغو، واللام لازمة للفعل ومنفصلة من المقسم به.

* * *

---

(١) المعنى: «أن اللام ألزمت اليمين، كما لزمت النون اللام، وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد، ولو لم يلزم اللام لالتبس بالنفي إذا حلف أنه لايفعل، فـ(ما) تجي لتسهّل الفعل بعد (رُبَّ) فلا يشبه هذا القسم، ومثل ذلك: (حيثما تكوننَّ آتكَ) لأنها سهّلت الفعل أن يكون مجازاة...

و(رُبَّ) لايليها الفعل، فإذا دخلت (ما) وليها الفعل، وكذلك (حيث) لايجازَى بها، فإذا دخلت عليها (ما) جوزي بها... فلام القسم يلزم فيه النون، و(ربَّما) لايلزم بعدها النون. وليست لام القسم كـ(ما) في (ربَّما)، لأن (ما) و(رُبَّ) شيء واحد،.. واللام لازمة للفعل ومنفصلة من المقسم به»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢١. وتبدو العبارة الأخيرة المحصورة بين القوسين بشيء من الاضطراب، إلا أن معناها ماذكر آنفًا.

(٢) قولهم: «بألمٍ ماتُخْتَنَنَّه» مثل تقوله العرب، بمعنى لاتُخْتَننَّ إلا بشرط الألم، وهو يضرب لمن يطلب أمرًا لاينااله إلا بمشقة.

قال الميداني: الهاء للسكت، ودخول النون لدخول (ما)، والعرب تدخل نون التوكيد مع (ما) كقولهم: «ومنْ عِضَةٍماينبتَنَّ شكيرُها». انظر مجمع الأمثال ١٨٨/١، وقد جاء هذا المثل وأمثلة من هذا الباب في الكتاب ١٥٣/٢، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢١.

هَذَا بابُ أحْوالِ الحُرُوف
الَّتِي قَبْلَ النُّونِ الخَفِيفَةِ والثَّقِيلَةِ(١)

قال: وإذا كان فِعْلُ الجميع مرفوعًا، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة(٢).

قال أبوالعباس: إن النون في فعل الاثنين والجميع في أنها تفريعٌ، حذفت كما يحذف الضمير من (هل تَفْعَلُنَّ)، لأن النون في فعل الاثنين والجميع في أنهما تفريع كالضمة في فعل الواحد، وهو قول أبي عثمان المازني، وسيبويه يقيس ماذكر من اجتماع النُّونات في هذا الحدّ كلّه، والقول عندما ذكرت وهو القياس(٣).

قال: واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت علامة الإضمار بعدها تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة، أو ألف ولام(٤).

قال أبوعلي: قوله: تسقط، نعت لقوله: لعلامة الإضمار إلى قوله: ألف ولام، **رجع**(٥) فإنما سقط أيضًا مع النون الخفيفة والثقيلة وإنما سقطت

---

(١) الكتاب ١٥٣/٢، وقد وردت التعليقات هذه في الإغفال، ق ١٧ فما بعدها.

(٢) الكتاب ١٥٤/٢، وتمام العبارة: «... صيُرت الحروف المرفوع مفتوحًا لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هَلْ تَفْعَلُنَّ ذَاكَ، وهَلْ تَخْرُجَنَّ يازَيْدُ».

(٣) انظر المقتضب ١٩/٣ - ٢٠.

(٤) الكتاب ١٥٤/٢، والذي فيه: «واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار، تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنها تسقط أيضًا مع النون الخفيفة والثقيلة».

(٥) قوله: (رجع) يريد: هو نفسه رجع إلى نص سيبويه.

يعني علامة الإضمار، لأنها لاتحرك، يعني علامة الضمير، وإذا لم تُحرَّك حذفت[1]، يقول: يحذف مع النون الخفيفة والثقيلة كل ضمير تحذفه مع ألف الوصل، تقول (اضْرِبُوا ابْنَكُمْ)، فتحذف علامة الضمير[2]، (واضْرِبُوا القومَ) فتحذف أيضًا، فكذلك تقول: اضْرِبنّ زَيْداً، واضْرِبَنَّ عمراً[3]، فتحذف مع علامة الضمير كما كنت تحذفه مع ألف الوصل[4].

قال : وإذا جاءت، يعني النونين، بعد علامة مضمر، تتحرك للألف[5] الخفيفة أو الألف واللام حركت لها، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام[6].

قال أبو العباس: لم يحذف الياء من (اخْشَيْ)، والواو من (اخْشَوْا) لالتقاء الساكنين، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وإنما تحذف إذا كان [١٤٧/أ] حركة ما قبلها منها، كقولك: (ارْمِ الرَّجُلَ)، و(اغْزُ

---

(١) في هذه الجزئية مزج بين كلام سيبويه، وتعليق أبي علي، مع تصرف يسير.

(٢) أي تحذف الواو لفظًا في هذا المثال، والمثال الذي يليه.

(٣) الأمر في الفعلين موجه إلى الواحدة (اضربي)، فأكد بالنون، فحذف ضمير خطاب الأنثى مع استقبال النون المشددة، كما كان يحذف مع ألف الوصل.

(٤) قال أبو سعيد: «تسقط هذه الواو والياء {يريد: التي في مثل: اضربُوا القومَ، واضربي ابْنَكِ ياهندُ} إذا لقيهما مافيه ألف الوصل، أو الألف واللام كقولك: اضربُوا ابْنَ زيدٍ، تسقط الواو في اللفظ، واضْربي ابن زيدٍ ياهند، تسقط الياء، واضربوا القوم، واضربي القوم، فإن كان الواو والياء مفتوحًا ماقبلهما لم تسقط لدخول النون، وحركتهما لاجتماع الساكنين كما تحركهما إذا كان بعدهما ألف وصل أو الألف واللام...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٢.

(٥) في المخطوطة: (فتحرك الألف).

(٦) الكتاب ١٥٤/٢.

القَوْمَ)، ومع ذلك فلو حذفت لالتبس لفظ المؤنث والجمع بلفظ الواحد[1].

قال أبوعلي: قوله لالتبس لفظ المؤنث والجمع بلفظ الواحد، يقول: لو حذفت الواو من (اخْشَوُا) التي هي للضمير، والياء من (اخْشَيْ) اللاحقة للتأنيث لالتقاء الساكنين كما حذفت من قولك: (اضربِنْ) لالتقاء الساكنين إذا حذفت الواو والياء أن تردّ اللام في (اخْشَيْ واخْشَوُا) المحذوفة لالتقاء الواو والياء من (اخْشَوُا واخْشَيْ) الساكن معهما، فلزم أن تقول: اخشيَنّ فتفتح اللام في كلا الفعلين، فتقول: اخشيَنّ إذا أردت أن تأمر الجميع والواحد والمؤنث، ولم يكن يجوز أن تضم الياء التي هي لام[2].

* * *

(١) عن المقتضب ٣/٢٢ بتصرف.

(٢) يقول أبو سعيد: تقول إذا أدخلت النون على (أرْضَوْا، واخْشَوْا، وارْضَيْ، واخْشَيْ: ارْضَوُنّ زيداً، واخْشَوُنّ زيداً، وارضَيِنّ زيداً، واخْشَيِنْ، كما تقول: اخشَوُا القومَ، واخْشَوُا ابْنَ زيدٍ، وارضَي القومَ، وارضَي ابن زيدٍ. قال المازني: فإن قال قائل: هلاّ رددْتُمُ الساكنَ الذاهبَ في (اخْشَوا، واخْشَيْ) حين تحركت الواو والياء في (اخْشَوُنّ، واخْشَيِنّ) والساكن الذاهب كان ألف (اخْشَى)، وإنما سقطت لسكونها، وسكون الواو والياء في (اخْشَوْنَ، واخْشَيْنَ) فإذا تحركت الواو والياء فردُّوها، كما قلتم: (قُلْ) فأسقطتم الواو لاجتماع الساكنين. فإذا قيل: (قُولَنّ) رددتم الواو لما تحركت تحركت اللام، فأجابَ بأن اللام في (قُولَنّ) أصلها الحركة، فإذا تحركت فكأنها في الأصل متحركة، فرددنا الواو من أجل ذلك، وليست الواو في الجمع، ولا الياء في التأنيث بمتحركتين في الأصل، فإذا حركتا لاجتماع الساكنين فكأن الحركة فيهما عارضة، فعورض في هذا الجواب بأنّا نقول: (قُلِ الحقّ) فتُحرِك اللام، ولاتُردُّ الواو. قال أبو سعيد: أنا أقول في هذه المعارضة أنها تسقط، لأن الساكن في (قُل الحقّ) من كلمة أخرى، وليست يلزم لام (قُلْ) أن يلقاها الساكن في كل حال لأنه يجوز أن يوقف عليها، ثم يُبتدأ مابعدها »، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٣.

هَذَا بابُ الوَقْفِ عندَ النُّون الخَفيفَةِ[1]

قال أبوعلي: الألف في (مَثْنَى)[2] في الرفع والجرّ هي المنقلبة عن اللام إذا رفعت فإذا نُصبت فالألف بدلٌ من التنوين وليست بلام.

قال أبوعلي: الياء في (اضْرِبي)[3] ليست بدلاً من النون التي كانت في قولك: (اضرِبنْ ياهذه)، لكنها الياء التي تلحق المؤنث المخاطب، لأن النون الخفيفة إنما تبدل منها إذا كان ماقبلها مفتوحًا. فأمّا إذا ماكان مكسوراً أو مضمومًا فلا يبدل منها شيء عند الخليل، «وأما يونس فيقول: (اخشَيِيْ واخْشَوُوا) يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة»[4].

قال أبوعلي: هو بمنزلة التنوين اللاحق للاسم المنصرف في ألاّ يُبدل منها ياءٌ ولا واوٌ في الوقف، كما لايبدل في المجرور والمرفوع إذا رفعْتَ ياءً

---

(١) الكتاب ٢/١٥٤.

(٢) هكذا مضبوطة في الأصل، وضبطها في الكتاب (مُثَنّى) بضم الميم وفتح التاء والتنوين مع التشديد على النون بعدها ألف، وهي في المثال الذي ضربه سيبويه لمن يقف عند الألف وقد أذهب علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فتُرَدُّ كما تُردّ الألف التي في (هذا مُثَنّى). الكتاب ٢/١٥٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/١٥٥.

(٤) الكتاب ٢/١٥٥، وانظر الأصول في النحو ٢/٢٠٢، ووجه الرماني قول يونس بأن القياس في جميع هذا من الاسم والفعل والعوض، إلا أنه ترك في الاسم لكثرة استعمال الاسم مع البيان الذي يلزمه بالانصراف، وليس كذلك الفعل، فجرى الفعل على قياس الأصل، وكلا القولين محتمل، وقول الخليل أحسن لأنه أخف وأشكل بالنظير... انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١١٩.

ولا واواً[1].

وقال أبوعلي: إذا قال يونس: اخْشَيَيْ واخشَوُوا، فالياء الأولى هي التي تلحق المؤنث المخاطب، والياءُ الثانية بدلٌ من التنوين، فأمَّا لام الفعل فمحذوفة، كأنَّك حذفت في (اخشَيْ) لالتقاء الساكنين، فحرك الساكن الذي من أجله حُذف الساكن الأوّل، ولم يردّ الساكن الأول الذي هو اللام، لأن الحركة في الياء التي للتأنيث ليست بلازمة، فلذلك لم تردّ اللام كما لم تردّ العين المحذوفة لالتقاء الساكنين في (قُلِ الحقّ)، و(بِعِ الثّوبَ)، لأنّ الحركة ليست بلازمة، والواو الأولى في (اخْشَوُوا) في قول يونس علامة الضمير، والثانية زائدة بدل من النون، واللام محذوفة لالتقاء الساكنين، والقول فيه كالقول في (اخْشَيِيْ).

قال: ولاتقول: (هلْ تَضْرِبُونَا) فتجريها مجرى التي تثْبُت مع الخفيفة في الصلة[2].

قال أبوعلي: يقول: لاتقول (هلْ تَضْرِبُونا)، فتجعل الألف بدلاً من النون الخفيفة، وتثبتها مع النون التي للرفع.

قال: لأنّ ماقبلها، أي الواو، في الوصل مرتفع، أي مضموم إذا كان الفعل للجميع ومنكسر إذا كانت [١٤٧/ب] للمؤنث، أي النون، ولاتُردُّ النون، أي النون التي ثباتها دليل الرفع مع ما هو بدل من الخفيفة[3].

---

(١) هذا هو مجمل رأي الخليل في هذه المسألة.

(٢) الكتاب ٢/١٥٥.

(٣) الكتاب ٢/١٥٥، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص سيبويه.

قال أبوعلي: الذي هو بدل من الخفيفة هو الواو في قولك: (اضْرِبُوا) في الوقف على قول يونس، والمبدل منع النون الخفيفة، رجَع : (كما لم تثبت في الصلة)[1].

قال أبوعلي: يعني بقوله: كما لم تثبت في الصلة، أي كما لم يثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في الصلة، فلم يقل: ليضربونَنّ زيداً فيثبتها مع الخفيفة، فكذلك لايثبتها مع ماهو بدلٌ منها، لأن البدل منها بمنزلتها، رجَعَ: (فإنّما ينبغي لمن قال بذا أن يُجْرِيَها مجراها في المجزوم لأن نون الجميع ذاهبة في الوصل)[2].

قال أبوعلي: قوله: لمن قال بذا، أي لمن أبدل من النون الخفيفة المضموم ماقبلها في الوقف واواً.

وقوله: أن يجريها في المرفوع مجراها في المجزوم، فيقول: (هل تضربُوا) فلا يثبت نون الرفع فيما هو مرفوع مع ماهو بدل من النون، كما لايثبته فيما هو مجزوم مع ماهو بدل من النون، وذلك قولك: (ألم تضربُوا) وأنت تريد البدل من الخفيفة التي في قولك: (ألمْ تضربُنْ زيداً) في الوصل. وذا على قول يونس فالمرفوع والمجزوم سواء لايثبت مع النون نفسها وإنّما لم يثبت نون الرفع في قولك: (هَلْ تَضْرِبُنْ زيداً)، (وهَلْ تضربُوا) في قول من أبدل ، لأن الفعل إذا دخلته النون بُني فزالت حركة

---

(١) الكتاب ١٥٥/٢ وهذه من تمام العبارة السابقة. أما قوله: (رجع) فتنبيه للعودة إلى نص الكتاب، والعدول عن التعليق.

(٢) انظر العبارة بعد قوله: (رجع) في الكتاب ١٥٥/٢.

الرفع في واحده عنده، فكما يزول في فعْل الواحد الإعراب بدخول النونين الثقيلة والخفيفة، كذلك يزول في فعل الاثنين والجميع، فإذا الإعراب لم يثبت النون التي للرفع، إذ النون إعراب.

قال: وفِعْلَ الاثنين المرتفع بمنزلة فعْلِ الجميع المرتَفع[١].

أي في أن لاتلحقه الخفيفة في وصل ولا وقف، كما أن فعل الجميع المرفوع لاتلحقه الخفيفة في الوقف[٢].

قال: وإذا كان بعد الخفيفة ألفٌ ولامٌ، أو ألفُ وصلٍ ذَهَبتْ[٣].

أي ذهبت الخفيفة في الوصل، وسقطت لالتقاء الساكنين، كما حركوا التنوين الذي يلحق في الاسم في نحو (زَيْدُنِ الطويلُ) لالتقاء الساكنين[٤].

قال: فرّقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى وأشدّ تمكنًا[٥].

قال أبوعلي: كان التنوين في الأسماء أولى بأن يثبت، وفي الخفيفة أولى بأن يحذف من الفعل، لأن الاسم أشد تمكنًا من الفعل، فما يلحقه أيضًا أشد تمكنًا مما يلحق الفعل، ومع ذلك فقد حذف النون اللاحقة للاسم

---

(١) الكتاب ٢/١٥٥، ونصب قوله: (وفعلَ) لأنها معطوفة على منصوب.

(٢) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٤.

(٣) الكتاب ٢/١٥٥.

(٤) علّل أبوسعيد سقوط النون هنا بأنها لم تثبت كثبوت التنوين وتحركه في مثل قولك: (مررتُ بزيدٍ الطويل، وهذا زيدٌ ابنُك) لأن الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكنًا، ولأن التنوين في الاسم لايخيِّر المتكلم بين تركه وبينه في الأسماء المتصرفة، وأنت مخيّر في النون إن شئت جئت بها في الفعل، وإن شئت تركتها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٤.

(٥) الكتاب ٢/١٥٥.

في «وَلاَ ذَاكرِ اللّهَ[1]، وأَحَدُ اللّهُ»، فحذف هذا أجدر[2].

* * *

هَذَا بَابُ [١٤٨/أ] الثَّقيلةِ والخَفيفَة في فعل الاثنين وفِعلِ جميع النِّساء[3]

وذلك قولك: لاتَفْعَلانِّ[4].

قال أبوالعباس: كسرت النون في (لاتفعلانِّ) لأنها بعد ألف خفيفة، أو ألف ولام، لما يذهب لالتقاء الساكنين ما لم يحذف عنه شيء[5].

قال أبوعلي: الذي يذهب لالتقاء الساكنين ولم يذهب عنه شيء مثل الياء من (يَرْمِي القومَ)، و(يَغْزُو الرُّومَ). [6]

قال أبوعلي: يقول: الحرف اللين إنما وقع الساكنُ المدغم بعده، لأن ما فيه من المدِّ يصير عوضًا من الحركة[7]، فكأنه لم يجتمع ساكنان، أدْخلت الحركة في الحرف الأول المدّ، والحرف اللين متى كانت الحركة التي قبلها من

---

(١) سبق تخريجه، وانظر ص ١٧ من هذا الجزء.

(٢) انظر تفسير السيرافي لهذا القول في التعليق على الفقرة السابقة، وانظر المقتضب ٢٢/٣.

(٣) الكتاب ١٥٥/٢.

(٤) الكتاب ١٥٥/٢، وفيه: «فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها وذلك قولك: (لاتَفْعلانِّ ذلك)».

(٥) المقتضب ٢٣/٣ بتصرف.

(٦) أي والواو من (يَغْزُو الرُّومَ).

(٧) نحو (تُمُودُّ الثوبُ، وتَضْرِبِنِّي - تريد المرأة -)، انظر الكتاب ١٥٦/٢.

جنسها كان المد فيها أكثر، وهذا غير خفي، فوقوع الساكن المدغم بعده أحسن، وقد اختير ذلك في (أُصَيْمّ)[١] وإن لم تكن حركة ماقبل الياء من جنسها، لأنّها فتحة، كما اختير (المالْ لَكَ)[٢].

قال: وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة، ألاّ تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين[٣].

قال أبوعلي: يقول: لو حذفت الألف لالتقاء الساكنين من فعل الاثنين إذا لحقته النون الخفيفة، لالتبس في الوصل والوقف فعل الاثنين بفعل الواحد، ألا ترى أنّك لو قلت: هل تَضْرِبَا، أو اضْرِبَا عبدَك أو هل تضْرِبَا، أو اضْرِبَا وأنت تأمر اثنين أو تستفهم اثنيْن التبس بالواحد[٤].

قال: وكيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتَلّتْ فأدغمت، وحُذفت في قول بعض العرب[٥].

---

(١) مثل (أُصَيْمّ) قولهم: (مُدَيْقّ)، ومثل (تُمُودّ الثوبُ): (حُودّ القوم) فيما لم يسم فاعله من قوله تعالى: «ومن يُحَادِدِ اللّهَ ورسوله»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٥.

(٢) الذي احتج به سيبويه في هذه المسألة هو «أنا لو أدخلنا النون الخفيفة على الاثنين لوجب أن يقول: اضْرِبَانْ زيداً، ولاتضربَانْ عَمْرًا، فيجتمع حرفان ساكنان في وصل الكلام، الأول من حروف المدّ واللين، والثاني غير مدغم في مثله، ولم نر ساكنين اجتمعا في الوصل إلا على أن الأول منهما للمدّ واللين، والثاني مدغم في مثله، كقولنا: ضَالّةٌ، ودَابّةٌ، تُمُودّ، وأُصَيْمّ، فلم يجز إدخال النون الخفيفة، ولسنا بمضطرين إليها على صورة تخرج بها عن كلام العرب...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٥.

(٣) الكتاب ١٥٦/٢ باختصار.

(٤) هذه الأمثلة على إرادة النون في الوصل والوقف ملبسة فعل الاثنين وفعل الواحد المراد به التوكيد بالخفيفة.

(٥) الكتاب ١٥٦/٢.

قال أبو علي: يقول: كيف تردّ النون الخفيفة في (اضْرِبَا نُعْمانَ) وهي نون غير ثابتة قبل الإدغام، والنون التي تثبت قبل الإدغام وتحذف في الإدغام مثل «أتُحاجُّوني»(١) فيمن خفف(٢).

قال: ولو قُلت ذا، لقُلت: (اضْرِبَانَ ابَاكُمَا)(٣) في قول من لم يهمز، لأنّ ذا موضع لم يَمتَنع فيه السّاكن من التّحريك فتردّها(٤).

---

(١) سورة الأنعام، الآية /٨٠، والتخفيف قراءة نافع وابن عامر، انظر السبعة في القراءات/ ٢٦١، والحذف من أجل التخفيف استثقالاً للجمع بين النونين. انظر معاني القراءات ٣٦٧/١.

(٢) يقول أبوسعيد: «لو أدخلنا النون الخفيفة على الاثنين لوجب أن نقول: (اضربانْ زيداً)، (ولاتضربانْ عمراً) فيجتمع حرفان ساكنان في وصل الكلام، الأول من حروف المدّ واللين، والثاني غير مدغم في مثله، ولم نر ساكنين اجتمعا في الوصل إلا على أن الأول منهما للمد واللين، والثاني مدغم في مثله كقولنا: (ضالّةٌ، ودابّةٌ، وتُمُودٌّ، وأُصَيْمٌّ)، فلم يجز إدخال النون الخفيفة، ولسنا بمضطرين إليها على صورة تخرج بها عن كلام العرب.
فإن قال قائل: فقد يلحقه ما يوجب إدغامه فيه، فأجيزوا دخوله كقولك: (اضْرِبَانٌّ نُعمانَ، واضْرِبَانِّي) النون الأولى من المشددة النون الخفيفة، والأخرى نون نعمان، والنون التي في قولنا (ني) للمتكلم، فقال قائل: أجيزوا هذا على هذا الوجه لأنها تقع ألف وبعدها نون مشددة كما قال: «لاتَتَّبِعَانِّ سبيل»، وأنتم تجيزون الحرف المشدد إذا كان بعد ألف، ولايجوز: (اضربانّ نعمان)، ولا (اضربانّي) على مذهب سيبويه وأصحابه، قيل له: لايجوز ذلك، لأنا لو أجزنا هذا في (اضربانّ نعمان) لوجب إجازته في غيره من الأسماء التي لانون في أولها، ويكون الحكم فيها واحداً، ألا ترى أنا نقول: (هذا عبد الله) فتسقط ألف التثنية من (عبدا) للساكن الذي بعدها... وكذلك جعل (اضربا نُعمان) بإسقاط النون الخفيفة كقولك: (اضربا سعداً، واضربا داود) وما أشبه ذلك، ولو جاز إدخال النون في التثنية لكنا نحتاج أن نحذف ألف التثنية لاجتماع الساكنين، فيصير الاثنان كالواحد». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٥.

(٣) في المخطوطة: بتشديد النون وسقوط الألف من (ابا).

(٤) الكتاب ١٥٦/٢.

قال أبو علي : يريد : أثبتت النون الخفيفة حيث يؤمَنُ اجتماع السّاكنين، أثبتت في هذا الموضع لأنك كنت تحذف الهمزة، فتحذفها وتلقي حركتها على النون لأنها ساكنة قبلها متحرك(١).

قال: ولاتُردُّ في شيء من هَذَا، أي: الخفيفة، لأنّك جئت به.

أي: جئت بالنون من (نُعمانَ)، والهمزة من (أب) إلى شيء، يعني النون الخفيفة، قد لزمه الحذف، ألا ترى أنّك(٢) لو لم تخف اللبس، أي: التباس فعل الواحد بفعل الاثنين، فحذفت الألف، لم تردّها، أي: لم تردّ الألف، وكذلك لاتردّ النون(٣).

قال أبوالعباس: يقول: لولا اللّبس فحذفت الألف لالتقاء الساكنين خيف **[١٤٨/ب]** اللبس، حذفت النون، فكما أنّ الألف لو جاز حذفها لم يجز أن تردّ، كذا حال النون(٤).

قال: والنون لاتُردُّ هنا كما لاتُردّ في الوصل والوقف هذه الواو في نحو ماذكرنا(٥).

---

(١) أي لو جاز أن تقول: (اضربانّ نعمانَ) من أجل الإدغام لجاز أن تقول: (اضربانَ ابَاكُما) وأنت تريد: (اضربانّ اباكُما) إذا ألقيت حركة همزة الأب على النون، لأن النون تتحرك، ويقع المتحرك بعد الألف، وسيبويه يبطل هذا أيضًا، لأن هذا التحريك ليس بلازم كما أن الإدغام ليس بلازم». انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ٤، ق ٢٢٥.

(١) في المخطوطة: (أنّ) ولعله سهو من الناسخ.

(٣) انظر الكتاب ١٥٦/٢، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٤) انظر المقتضب ٢٣/٣- ٢٤، وانظر الأصول في النحو ٢٠٣/٢.

(٥) الكتاب ١٥٦/٢.

قال أبوعلي: يقول: النون الخفيفة لاتثبت في مثل (جِيْئونِّي)، وإن كان موقعًا يجوز أن يقع فيه الساكنان، كما لم يثبت الواو في مثل قولك: (جِيئُنَّ زيداً) وإن كان موضعًا لو ثبتت فيه لجاز كما جاز (تُمُودَّ الثَّوبُ)[1].

قال: ولو أردت الخفيفة في فعل الاثنين[2].

قال أبوعلي: إنما لم يثبت نون الرفع معها، لأن الرفع إعراب، والخفيفة إذا دخلت بني الفعل لدخولها وزال عنه الإعراب[3].

قال: فلما أمِنُوهَا[4]، ثبتت نونُ الرفع في الصلة كما ثبتت نون الرفع في فعل الجميع في الوقف، ورددتَ نونَ الجميع أي في الوقف في قولك: (هلْ تضربُون)، كما رددت ياء (اضْرِبِي)، وواو (اضربُوا) حين

---

(١) الحجة في إبطال (اضربانٌ نعمان) بأنه قد وقع التشديد بعد الألف مما لم يكن يجوز في غير (نعمان)، فلو جاز ذلك لجاز أن يقال: (جيئُونِّي، وجيئونْ نعمان) إذا أريدت النون الخفيفة وذلك أنا تدخل النون الخفيفة على (جيئُوا) لاجتماع الساكنين الواو والنون، فإذا وصلنا به نون المتكلم ونون (نعمان) اندغَمت فيه النون الخفيفة، ولاتردّ الواو، وإن كان بعدها نون مشددة، لأنها قد سقطت لاجتماع الساكنين، والتشديد غير لازم. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٦.

(٢) الكتاب ١٥٦/٢، وتمام العبارة: «وإنْ... الاثنين المرتفع قلت: هل (تضربانِ زيداً)، لأنك أمنْتَ النون الخفيفة».

(٣) النون في قولك: (تضربان...) نون رفع، ولايجوز إدخال النون الخفيفة فيه لأن إدخالها يوجب بناء الفعل وبطلان نون الرفع. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٦، قال ابن السراج: «إذا أردت فعل الاثنين في الخفيفة كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في الوصل والوقف، لأنك لو أتيت بها لاحتجت إلى تحريكها، لأنها بعد ألف، وهي لاتحرك، وذلك قولك: (اضْرِبَا) وأنت تنوي النون»، الأصول في النحو ٢٠٣/٢.

(٤) في المخطوطة: (أثبتوها).

أمِنْتَ البدل من الخفيفة في الوقف[1].

قال أبوعلي: أمِنْتَ البدل من الخفيفة في (اضربي واضْرِبُوا)، لأنها إذا كان قبلها مضمومًا أو مكسوراً لم تبدل منها.

قال: فلما أمِنْتَ النون، يعني من فعل جميع النساء، لم تَحتج إليها. يعني الألف، فتركتها كما أثبتَ نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون أي الخفيفة، وذلك لأنها لم تكن لتثبت مع نون الجميع[2]، يعني الألف التي تفصل بين النونات.

يقول: لاتثبتُ الخفيفة بعد الألف كما تثبتُ الشديدة بعدها في مثل: (اضْرِبَنَانِّ)، لأنه يلتقي ساكنان، كما لم تثبت في فعل الاثنين في قولك: (هل تضربان زيداً) وأنت تريد الخفيفة لالتقاء الساكنين[3].

قال: ويقولون في الوقف: - يعني يونس - اضْرِبَا، واضْرِبْنَا، فيمدون وهو قياسُ قولهم، لأنها، أي النون الخفيفة، تصير ألفًا، فإذا اجتمعت ألفان مُد الحرف[4].

قال أبو عثمان: قولهم: (اضْرِبْنآ)[5] ومدّهم لها هو قياس قولهم إذ كانوا يجيزون النون الخفيفة بعد الألف في الاثنين وجمع النساء، فالقياس

---

(١) الكتاب ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب ١٥٧/٢، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٣) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٢١.

(٤) الكتاب ١٥٧/٢.

(٥) هكذا رسمت في المخطوطة، ومثله عند السيرافي وهما يعنيان (اضْرِبْنَاء، واضْرِبَاءْ) فالألف الأولى للتثنية، والثانية بدل من النون في (اضربان، واضربنان).

أن يبدلوا منها في الوقف ألفًا، فيقولون: (اضربَاا)، أو (اضربناا)، فكما ثبتت النون بعد الألف عندهم، يجب أن تثبت علامته، وماهو بدلٌ منه، ومثله[١].

قال: وإذا وقع بعدها (أي إذا وقع بعد الألف المبدلة من الخفيفة) ألف ولام أو ألفٌ[٢] موصولة جعلوها، (أي جعلوا الألف المبدلة من الخفيفة) همزة مخففة وفتحوها. فأمَّا[٣] القياس في قولهم: أن يقولوا: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) كما تقول بغير الخفيفة، (أي إذا كان فعل اثنين ولانون خفيفة فيه) إذا كان بعدها ألف وصل[٤].

قال أبو عثمان: يصيرونها همزة خفيفة إذا لقيها ألف ولام أو غيرها من ألفات الوصل، وهذا رأي البغداديين أيضًا وهو خطأ، لأنه إذا [١٤٩/أ] وقع بعد النون الخفيفة شيء من السواكن حذفت ولم تثبت، لأن النون لاتثبت في الوصل، فتحذفها لالتقاء الساكنين، وتحذف الألف

---

(١) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٦.

(٢) في المخطوطة: «وألف موصولة» ولعل الهمزة قبل الواو سقطت سهواً.

(٣) في الكتاب: «وإنما القياس»، واختيار التعليقة أدق وألطف، وخرجه السيرافي على مراد سيبويه في الردّ على من يرى أنه إذا لقي هذه النون بعد ألف التثنية في فعل جماعة المؤنث ألفٌ ولامٌ، أو ألفٌ موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها، فردّ سيبويه عليهم وقال: «إنما القياس أن يقولوا: (اضربَ الرجلَ)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٧، وكلا الاختيارين له وجهه وحجته.

(٤) الكتاب ١٥٧/٢، وماتخلل النص من عبارات مبدوءة بقوله: (أي)، وحصرت بين الأقواس هي من تعليقات أبي علي.

التي قبلها كذلك، فتصير كقولك: (اضرِبَ الرَّجُلَ) للواحد[1].

قال أبوعلي: يريد الواحد المأمور بالنون الخفيفة.

قال أبوعلي: من قال: (اضْرِبَانْ زَيْدًا) فأثبت الخفيفة بعد الألف التي للتثنية كما يثبتها في فعل الواحد، لزمه إذا وصل وبعده ساكن أن يحذفها كما يحذف من فعل الواحد، فإذا حذفها وصله وبعده ساكن، فكما يقول: (اضربَ الرجلَ) وهو يأمر الواحد، فيحذف النون في الوصل لالتقاء الساكنين كما حذفها من فعل الواحد، فإذا حذفها من فعل الاثنين بقي ساكنان؛ الألف للضمير، والساكن الذي بعد ألف الوصل، فتحذف الأول فيصير (اضربَ الرَّجلَ)، فيكون فعل الاثنين الذي تلحقه الخفيفة بمنزلة فعل الواحد إذا أمر به، وألحقت في فعله الخفيفة، وكفعل الاثنين إذا أمرتهما ولم تلحق الخفيفة، هذا القياس على قول يونس[2].

فأما إبداله من الألف المبدلة من الخفيفة في الوصل همزة خفيفة فخطأ لما ذكرنا[3].

* * *

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٢١.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٢/١٥٧.

(٣) تواترت آراء السيرافي والفارسي والرماني على أن الإبدال من الألف المبدلة من الخفيفة في الوصل همزة خفيفة خطأ.

هَذَا بابُ مُضَاعَفِ الفِعْلِ واختِلافُ العَرَبِ فيه[1]

قال: ويقولون: ارْدُدِ الرجلَ، يَدَعُونَه على حاله لأن هذا التحريك ليس بلازم[2].

قال أبوعلي: قوله: (لأن هذا التحريك ليس بلازم)، يريد: إن اللام إنَّما حُرِّك لساكن لايلزم الكلمة لزوم الأولى من النونين في مثل ردَّنَّ، ولزوم الخفيفة في مثل رُدُّنْ ياهذا، لأنه قد يقع بعد اللام المضاعف ما ليس بساكن مثل: (أرْدُدْ عَبْدَكَ) وما أشبهه من المتحركات، فلما كانت الحركة غير لازمة لهذا الساكن الثاني، لم يجب الإدغام كما لم تردّ العين المحذوفة لالتقاء الساكنين إذا تحركت اللام نحو (قُلِ الحقَّ) لأنّ الحركة غير لازمة، كما لم يجب في الأول لازمه، لأنك قد تقول: (قُلْ حَقًا) وما أشبهه فلا تتحرك[3].

---

(١) الكتاب ٢/١٥٨.

(٢) الكتاب ٢/١٥٨ بتصرف.

(٣) يقول ابن السراج: «تقول في المضاعف من الفعل: رُدَّن ياهذا، وردَّانِ، ورُدُّن، وكان قبل النون (ردُّوا)، فسقطت الواو لالتقاء الساكنين، وتقول في المؤنث: رُدِّن، وكان قبل النون: (رُدِّي)، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، وتثنية المؤنث كتثنية المذكر، تقول: ردَّان يا امرأتان، وتقول لجماعة النساء: ارْدُدنانِ، وكان قبل النون: ارْدُدنَ، فجئت بالألف لتفصل بين النونات...». انظر الأصول في النحو ٢/٢٠٣- ٢٠٤، وأوضح أبو العباس المبرد أن الأفعال المضعفة والمعتلة يلزمهن في النونين الثقيلة والخفيفة مايلزم الأفعال الصحيحة من بناء على الفتح، تقول: رُدَّنَّ يازَيدُ، ولاتقول: (ارْدُدنَّ) على قول من قال: (ارْدُدْ)، لأن الدال الثانية تلزَمها الحركة. وكذلك تقول: ألقَيَنَّ زيداً، وهل تغزُوَنَّ عمراً، وارْميَنَّ خالداً، فتلزم الفعلين مايلزم سائر الأفعال، انظر المقتضب ٣ / ٢٦. ==

قال: وإن كان الساكن الذي قبل الأول بينه وبين ألفه، (أي ألف الوصل) حاجز، ألقَيْتَ عليه حركة الأول، لأن كل واحد منهما يتحرك في حال صاحبه عن الأصل[1].

قال أبوعلي: يريد: إن الساكن يصير متحركًا، والمتحرك يصير ساكنًا، والساكن إذا تحرك فقد تحوّل عن أصله، كما أنّ المتحرك إذا سكن فقد تحوّل عن أصله.

قال: فصار في الإدغام وثبات الألف مثله في غير الجزم[2]، أي لفظه في الجزم في أن الألف تثبت مثله في الرفع والنصب[3].

* * *

== والفعل المضاعف هنا ما كان فيه حرفان من موضع واحد، أحدهما: عين الفعل، والآخر لامه، والكلام فيه على إدغام الأول منهما في الثاني أو ترك الإدغام... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٨.

(١) الكتاب ١٥٩/٢، وفيه: «... كل واحد منهما يتحوّل...».

(٢) الكتاب ١٥٩/٢.

(٣) قال أبوسعيد: «إذا كان الساكن الذي قبل الحرف المدغم ألفًا لم تحذفها إذا أدغمت وذلك يقع في ثلاثة أبنية: (فَاعَلَ، وتَفَاعَلَ، وافْعَالَّ)، فأما (فَاعَلَ) فنحو: (ضَارَّ: يُضارُّ، وعَاضَّ: يُعَاضُّ، وحَادَّ: يُحادُّ)، ولو أسقطوا الألف لالتبس، وتدخل عليه التاء فيصير: (تفَاعَلَ: يتفَاعَلُ) كقولك: (تَمَادُّوا: يَتَمَادُّون، تَقَاصُّوا: يَتَقَاصُّونَ)، وأمّا (افْعَالَّ) فنحو (احْمَارَّ: يَحْمارُّ، اشْهَابَّ: يَشْهَابُّ، وادْهَامَّ: يَدْهامُّ». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٩، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٢٤.

هَذَا بابُ اختلاف العرب في تحريك الآخِر لأنه لايستقيم أن يَسْكُنَ هو والأوّل من غير أهل الحجاز[1][١٤٩/ب]

قال: ومثل ذلك: مُذْ وذَهَبْتُمْ فيمن أسْكَنَ، تقول: مذُ اليومَ، وذَهبتُمُ اليومَ[2].

قال أبوعلي: يقول: (مُذْ) في الأصل وميم (ذَهبْتُمْ) مضمومتان، فإذا حركتهما لالتقاء الساكنين رددتهما إلى أصلهما كما ترد (مَدَّ الرجلُ) إلى أصله في قول من يقول: (مُدُّ)، فيتبع، لأن حكم مثل هذا أن يحرك بالكسر في مثل: اضربِ الرجُلَ[3].

---

(١) الكتاب ١٥٩/٢.

(٢) الكتاب ١٦٠/٢.

(٣) القول هنا يدور حول ما طرحه سيبويه من مذاهب العرب في إتباع حركة الآخر حركة سابقه، فإن كان السابق مفتوحًا فتحوا مابعده، وإن كان مكسوراً كسروا تابعه، وإن كان مضمومًا ضمّوه، نحو: (رُدُّ، وعَضَّ، وفرِّ يافتى)، فإذا جاءت الهاء أو الألف بعدها فتحوا أبداً، وعلل الخليل ذلك بأن الهاء خفيّة، فكأنهم قالوا: (رُدَّا، وأمدَّا، وغُلاَّ) إذا قالوا: (رُدَّها، وأمدَّها، وغُلَّها)، فإذا كانت الهاء مضمومة ضموا، كأنهم قالوا: (مُدُّوا، وردُّوا، وغُلُّوا) إذا قالوا: (مُدُّهُ، وردُّهُ، وغُلُّهُ).

فإذا جئت بالألف واللام، أو بالألف الخفيفة وحدها كسرت الأوّل كلّه، لأنه كان في الأصل مجزوما، لأن الفعل إذا كان مجزومًا فحرك لالتقاء الساكنين نحو: (اضربِ الرجُلَ، واضْربِ ابنَكَ)، فهو يردّ إلى أصله من السكون عند استقباله الألف واللام، أو الألف الخفيفة، ومايجري على المضاعف يجري على نظائره من غير المضاعف نحو: (مُذُ اليومَ، وذهبتُمُ اليوم). انظر الكتاب ١٥٩/٢- ١٦٠، وانظر تفصيل هذه القضية وشرحها في شرح السيرافي للكتاب، جـ٢، ق ٢٢٩.

قــال: وأهل الحجاز وغيرهم يجتمعون[١]. على أنّهم يقـــولون للنساء: ارْدُدْنَ وذلك لأن الدال لم يَسكُن هاهنا لأمرٍ ولا نَهْيٍ[٢].

قــال أبوعلي: لم يَسكُن هذا لأمـر ولا نهي كـمــا يَسكُن (ارْدُدْ، ولا تَقْصُصْ لهـمـا)، فـيكون ومـافي الذي سَكن للأمـر ولا للنهي مـن البـيـان والإدغـام مـعًا إنما أُسكنت هذه اللام من حـيث سَكَنَ يَضْرِبْنَ واضْرِبْنَ ومـا أشبهه[٣].

قــال : وزعـم الخليل وغـــيـــره أن نـاسًا مـن بـكر بـن وائل يـقـــولون: رَدَّنَ[٤].

قــال أبـو عُمَر:[٥] كـــأنهم عندي قـــدَّرُوا الإدغـــام قـبـل دخـول النون والتاء[٦].

---

(١) في الكتاب: (مجتمعون).

(٢) الكتاب ٢/١٦٠، وتمام كلامه: «... وكذلك كل حرف قبل نون النساء، لايسكُنُ لأمر، ولا لحرف يجزم».

(٣) أجمع جُلّ العرب من أهل الحجاز وبني تميم على أنه إذا اتصل نون جماعة الإناث، أو تاء المتكلم بالفعل المضاعف سكن ماقبلهما نحو (رَدَدْنَ، وهنّ يَرْدُدْنَ) كما قالوا: (يَضْرِبْنَ ويَذْهَبْنَ)، و(مَدَدْتُ، وعَضَضْتُ)، لزم بنو تميم وغيرهم الإظهار في هذا؛ لأن الحرف الثاني لزمه سكون يومن الحركة فيه لساكن يلقاه من بعد كما يلقاه في قولك: (ارْدُدِ الرجُلَ، واضربِ القومَ. فلما كان الحرف المتصل منعه ذلك لم يحركوه بحال. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٠.

(٤) الكتاب ٢/١٦٠، وضبطها في شرح السيرافي بتشديد النون (ردَّنَّ، مَرَّنَّ).

(٥) هو أبو عمر الجرمي.

(٦) هذه اللغة وصفها السيرافي بأنها رديئة فاشية في عوام أهل بغداد، فهم يقولون: (رَدَّنَ، ومَرَّنَ، ورَدَّتُ) فكأنهم أدخلوا النون والتاء على حرف قد أدغم فيه ماقبله، فكرهوا نقض بنية الحرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٠.

قال: وأما رَدَّدَ يُرَدِّدُ فلم يُدغموه، (أي لم يدغموا الدال الثانية في الثالثة) لأنه لايجوز أن يَسكن حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى[1].

قال أبوعلي: يقول: لو قلت: ردَّدَ فحركت الساكن الأول، لتُدغم الثاني في الثالث، لكان كقولك: رَدَّدَ، وقد ضعَّفت العين، ولم تُدغمه في اللام[2] لأنَّ في قولك: (رَدَّدَ) ثلاثة أمثال أولهنّ ساكن، وفي قولك: (رَدَدٌ) ثلاثة أمثال الأوسط ساكن ففي كلا الأمرين يجتمع ثلاثة أمثال أحدها ساكن، فلما كان الأمر في كِلاَ العَمَليْنِ واحداً لم يُغيَّر عما كان عليه[3].

* * *

(١) الكتاب ٢/١٦١، ومابين القوسين مداخلة من أبي علي.

(٢) تلا هذه الكلمة في المخطوطة قوله: (لأن في اللام)، وأظنه سبق نظر من الناسخ.

(٣) أي أنا لو أدغمنا الدال الثانية من (رَدَّدَ، يُرَدِّدُ) في الدال الثالثة لوجب أن نلقي حركتها على الدال الأولى فنقول: (رَدَدَّ، ويُرَدِدُّ) وكذلك كل ماكان على (فَعَّلَ، يُفَعِّلُ) نحو: (عَضَّضَ، يُعَضِّضُ، وجَرَّرَ، يُجرِّرُ)... وهذا الذي يكره من إظهار الحرفين يوقع في مثله، لأن المراد من الإدغام التخفيف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤ ، ق ٢٣٠.

هَذَا بابُ المقصُورِ والممدود[1]

قال: وقالوا: بَدَا له يَبْدُو بَدًا، نظيره: حَلَب يَحْلُبُ حَلَبًا[2].

قال أبو علي: وجدت في النسخة الطّاهرية[3] المقروءة على عبدالله ابن هاني صاحب الأخفش: وقالوا: بَدا لهُ بَدًا وبَدَاءً، وفيها قال الأخفش:

---

(١) الكتاب ٢/١٦١.

(٢) الكتاب ٢/١٦٢، وفي المخطوطة: (جلب، يجلب، جلبًا) بالجيم، وهو من الألفاظ التي تُسمع ولايجسر عليها، ولكن يجاء بنظائرها بعد السمع. وبَدَا لي بَداءٌ: تغير رأيي عما كان عليه. انظر حروف الممدود والمقصور /٩٨، (وبَدَا) مقصور. قيل: موضع قرب الشام وقيل قرب وادي القرى، قال كثير:

وأنت التي حبَّبْت شَغْبًا إلى بَدَا ... إليَّ، وأوطاني بلاد سواهما

انظر معجم البلدان ١/٣٥٦ - ٣٥٧ (بَدَا).

(وبداء) ممدود: تغير الرأي. قال ابن دريد:

تُوصي وعَقْلُكَ ذو بَدًا ... فلذلك رأيُك ذو بَداءِ

انظر شرح المقصور والممدود لابن دريد /٣٤.

(وبَدَا) (الفعل) بمعنى ظهر، قال ابن دريد:

كأنما الجوزاء في أرْسَاغه ... والنجمُ في جبهته إذا بَدَا

شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها /٧٢، والبداء: المصدر من قولك: بَدَا لي فيك بَدَاءٌ، ممدود، (وبَدَا): اسم موضع مقصور يكتب بالألف. انظر الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء /٤٦، انظر أيضًا المقصور والممدود لابن ولاد /١٤.

(٣) يشير إلى إحدى نسخ كتاب سيبويه، وهي واحدة من أوثق النسخ، وقد أشار إليها في التعليقة ثلاث مرات، والنسخة الطاهرية منسوبة لآل طاهر: عبيد الله بن عبدالله بن طاهر، وأخيه محمد بن عبدالله بن طاهر. وعبيد الله ولي الإمارة ببغداد، وكان فاضلاً أديبًا شاعرًا فصيحًا، حدث عن أبي الصلت الهروي، والزبير بن بكار، وروى عنه محمد بن يحيى الصولي وغيره، توفي سنة ثلاثمائة للهجرة. انظر تاريخ بغداد ١٠/٣٤٠- ٤٤٤، وفيات الأعيان ٣/١٢٠- ١٢٣.

نعرف الممدود ولانعرف المقصور، ولكن يقال: بَدَا بَدْواً وبَدَاءً[1].

* * *

هَذَا بَابُ الهَمْزِ[2]

قال: ومثل هذا (مِنْ غُلامِ يَبِيْكَ)[3].

قال أبوعلي: الهمزة المفتوحة إذا انكسر ماقبلها لم يجز أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، لأنَّك إذا جعلتها كذلك نحوت بها نحو الألف، والألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحًا، فلما لم يمكن التليين فيها قُلبت إلى الحرف الذي منه حركة ماقبلها، وهو الياء[4]، وأنشد:

---

(١) لايعرف الأخفش المقصور في المصادر التي حملت على (فَعَال) كذَهَبَ: ذَهَابًا، وبَدَا بَدَاءً، لأنه شاذ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٦.

(٢) الكتاب ١٦٣/٢.

(٣) الكتاب ١٦٤/٢، وتمام العبارة: «... إذا أردت: (مِنْ غُلامِ أَبِيْكَ)، وهو تفسير لقوله قبل: «واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرفٌ مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في (المِئَر): (مِيَرٌ)، وفي (يريد أن يقرئَك): (يقرِيَكَ)...».

(٤) قال أبوسعيد: «الهمزة إذا وقعت أولاً ولا كلام قبلها فهي محققة لاغير، مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة نحو همزة (أبٍ، وأُمٍّ، وإِبِلٍ)، وهي لاتعدو إذا وقعت غير أول ثلاثة أوجه، إما أن تكون ساكنة وقبلها متحرك، أو متحركة وقبلها ساكن، أو متحركة وقبلها متحرك...

وإذا كانت متحركة وقبلها متحرك فإنك تجعلها بين بين في كل حال إلا حالين، وهما: أن تكون مفتوحة وقبلها كسرة، أو ضمة، فإن كانت قبلها ضمة قلبتها واواً محضة، وإن كان قبلها كسرة قلبتها ياء محضة...

وأما إذا كان قبلها كسرة وهي مفتوحة فنحو قولك: (مِئَرٌ) جمع (مِئْرَةٌ)، وهي التضريب بين القوم والفساد، يقال: مَأَرْتُ بين القوم ومأست بينهم إذا ضربت بينهم، فتخفيف هذا ==

مِنْ حَيْثُ زَارتْني ولم أُوْرَا بِهَا[1] [١٥٠/أ]

قال أبوعلي: قوله: لم أُوَرابها، أي: لم أُعلمْ بها[2].

وقال عبدالله بن هاني صاحب الأخفش: هو مقلوب من (رَأَيْتُه)، قلب اللام التي هي الياء إلى موضع الفاء، ثم قُلبت واواً لانضمام ماقبلها فصار أُوْرَأْ مثل أُوْرَعْ، ثم خفّف الهمزة فقلب ألفًا لأنها ساكنة وماقبلها مفتوح، فوزنه من الفعل على هذا التقدير: (أُلْفَعْ)[3].

قال: وقد قالوا الكَمَاةُ والمَرَاةُ ومثلُه قليل[4].

قال أبو العباس: هذا بَدَلٌ يعني قولهم: الكَمَاةُ، أبدل الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء وليس بتخفيف[5].

== أن تقول: (ميَر) . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٣.

(١) البيت من الرجز، وقبله:

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلاكَ وانْتِيَابِهَا

أنشدهما سيبويه من دون نسبة، وفي البيت الذي أنشده الفارسي شاهد على تخفيف الهمزة الساكنة من قوله: (أورا)، انظر الكتاب ٢/ ١٦٥، وأنشده أبو سعيد في الباب دون نسبة وقال: الأصل فيه: (أورأبها)، ولاتجوز الهمزة في البيت لأن القصيدة مردفة، ولابدّ من ألف قبل حروف الروي وهو الباء، ولو همز لم يجز أن تكون الهمزة ردفًا . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٤، وقد نسبه الرماني لرؤبة على قلب اللام إلى موضع الفاء، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٢٧، ١٢٨، وليس في ديوان رؤبة، انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٩٧٥، همع الهوامع ١/ ٥٢، الدرر اللوامع ١/ ٢٨.

(٢) انظر مثله في شرح السيرافي للكتاب ، جـ٤ ، ق ٢٣٤.

(٣) انظر مثل هذا الرأي في شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٢٨.

(٤) الكتاب ٢/ ١٦٥.

(٥) انظر المقتضب ١/ ١٥٩ - ١٦٠.

قال: ولم يكن ليلتقي ساكن وحرف ذهْ قصَّته[1]، يعني بقصته إخفاؤه وتقريبه من الساكن[2].

قال: غير أن كلّ شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل (مِنْ رَأَيْتُ) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه[3].

قال أبوعلي: يعني بقوله سوى ألف الوصل منْ رَأَيْتُ مثل قولك: يفعل كل ماكان في أوله زيادة من زيادات المضارعة، خففت الهمزة بعدها، ومن يخفف مع هذه الزيادات فقد يحقّق مع همزة الوصل، فيقول: (إرْأَ)[4].

قال: فكرهوا أن يُبدلوا مكان الألف حرفًا ويغيِّروها، لأنه ليس من كلامهم أن يغيِّروا السّواكن[5].

---

(١) الكتاب ١٦٥/٢، وفي الكتاب: «... هذه قصته»، والذي في شرح السيرافي يوافق ماجاء في التعليقة.

(٢) قال أبو سعيد: «يعني أنك إذا خففت الهمزة التي قبلها ساكن لم يجز أن تجعلها بين بين، لأن همزة بين بين قد نحي بها نحو الساكن، فلو جعلناها بين بين كان كالجمع بين الساكنين ...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٦.

(٣) الكتاب ١٦٥/٢، وقبل هذا قوله: «ومما حذف في التخفيف لأن ماقبلها ساكن قوله: (أرَى، وترَى، ويرَى، ونرَى) غير أن كل ...».

(٤) فسر هذا أبوسعيد فقال: «أي أن الأصل في (أرَى، ونرَى: أرْأى، ونرْأى)، ومافيه (رَأى) فهو بمنزلة قولك: نَأى يَنْأى، غير أن العرب لكثرة نطلقها بأرَى ويرَى خففت، وألقيت حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها، وحذفتها ... ولم يحذفوا الهمزة في الماضي لأن قبلها متحركًا، فلا يكون تخفيفها بإلقائها، وخففوا (ترَى) وألزموه التخفيف استثقالاً للهمزة مع كثرة استعمالهم له». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤ ، ق ٢٣٦.

(٥) الكتاب ١٦٦/٢.

قال أبوعلي: لايبدل الحرف الساكن إذا أُلقيتْ حركةُ الهمزة المحذوفة عليه لكنّه يُحركُ، فأمّا نفس الحرف فلا يُبدل ولا يُغير.

قال أبوعلي: يقول: لو أُلقيت حركة الهمزة التي قبلها الألف على الألف لانقلبت فصارت همزة، ولو انقلبت لخرج كلام كثير من حدّ كلامهم والخارج كان من الحدّ مثل (شَاْءَ، وأَاْءَةٍ[1]، وفَاْءَ)، لو خففت هذه الهمزات على حسب تخفيف جَيْأَلٍ[2]، والخَبْءِ، للزم أن يقال: (ساَزْيْد)، (ونَاْءَ عَدُوُّكَ)، وكذلك كل ما أشبه هذا، ولو خففت (أَاْءَةً) كما خففت (الخَبَاْ)[3]، للزم أن يقال: (أَاَةٌ)، فكان يجتمع همزتان، ثم كان يلزم أن

---

(١) آءٌ: على وزن (عاعٌ): شجر، واحدته: آءَةٌ، وفي حديث جرير: بين نخلة وضَالَة، وسدْرةٍ وآءَةٍ. والآءة بوزن (العاعة) وتجمع على (آءٍ) بوزن (عَاعٍ). وعن كراع: هو من مراتع النّعام، يقال: أرض مآءَةٌ: تنبت الآءَ، قال زهير:

كأنّ الرّحْلَ منها فوق صَعْلٍ ... من الظّلْمَانِ، جُؤْجؤُه هَوَاءُ

أَصَكَّ، مصلّمِ الأذنين، أجْنَى ... لـه بالسّيِّ تَنُّومٌ، وآءُ

والتنّوم نبت آخر. وعن الليث: الآءُ: شجر له ثمر يأكله النعام، قال: وتسمى الشجرة سَرْحَةً، وثمرها: الآء. انظر لسان العرب ٢٤/١ (أوأ)، وانظر المنصف ٢/٢٠٠.

(٢) الجَيْألُ: الضبع، أو هو الضخم من كل شيء، قال الراجز:

قد زوّجوني جيألاً فيها حَدَبْ

دقيقةَ الرُّفْغَيْن ضخماءَ الرُّكَبْ

ونقل عن أبي علي أنهم ربما قالوا: (جَيَل) بالتخفيف، ويتركون الياء مصححة، لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية، معاملةٌ معاملةَ المثبتة غير المحذوفة... انظر لسان العرب ٩٦/١١ (جأل).

(٣) ورد هذا اللفظ في قوله عز وجل: «وهو الذي يُخرجُ الخَبْءَ في السّموات والأرض»، سورة النمل، الآية /٢٥، وعن أبي حاتم أن عكرمة قرأ: «الذي يُخرج الخَبَا...» بألف غير مهموزة، وزعم أن هذا لايجوز في العربية واعتل بأنه إن خفف الهمزة ألقى حركتها ==

تخفّف الثانية فيقال: (أأةٌ)، وكل ذلك خروج عما ينبغي[1].

قال: لأنه ليس من كلام العرب أن تثبت الياء والواو ثانية فصاعداً وقبلها فتحةٌ، إلا أن تكون الياء أصلها السكون[2].

قال أبوعلي: الياء إذا كان أصلها السكون وما قبلها مفتوح لم تنقلب نحو (عَيْبٍ، وبَيْتٍ)، وإذا تحركت وما توسطها انقلبت ألفًا نحو (بَاعَ، وبَاتَ)[3].

قال: وكانت مدّةً في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، (يريد أنّها الألف في أن حركة ماقبلها أبداً منها) [رجَـع] أبدل منها، وإن كانت بعد واوٍ وياء إن كانت بعد ياء، ولاتُحذف فتحرك[4].

== على الباء وحذفها، فقال: «الخَبَ في السّموات»، وأنه إن حوّل الهمزة قال: «الخَبْيَ» بإسكان الباء وبعدها ياء... » انظر إعراب القرآن ٢٠٧/٣.

وتخفيف «الخَبَا» قراءة ابن مسعود ومالك بن دينار، و«الخَبَ» بفتح الباء من غير همز قراءة عيسى. انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع /١٠٩، انظر أيضًا البحر المحيط ٦٩/٧.

(١) انظر تفصيل ذلك وتعليله في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٧، وانظر شرح الشافية ٤٠/٣ - ٤١.

(٢) الكتاب ١٦٦/٢.

(٣) أيْ أنا لو حولنا الألف حرفًا آخر، وألقينا عليه حركة الهمزة ماكانت تحوّل إلا إلى ياء أو واو، لأن الألف لاتنقلب إلا إليهما، ولو جعلت ذلك لوجب قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، لأن ذلك حكم الواو والياء المتحركتين المفتوح ماقبلهما، وإنما تثبت الياء والواو إذا كان قبلما السكون كبَيْعٍ وقَوْلٍ». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٧.

(٤) الكتاب ١٦٦/٢، وفي المخطوطة: «... ولايحذف مُتحرك» في آخر العبارة. وقوله: «وكانت مدّة في الاسم» و من تمام قوله: «وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واوٍ أو ياءٍ زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء...».

قال أبوعلي: أي لاتحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو، لأنّها إن حذفت لزم أن تلقى حركتها عليها كما تلقى على سائر السّواكن، وهذه [١٥٠ /ب] الحروف، أعني الياء والواو إذا كُنَّ مَدَّات لغير الإلحاق، لم يجز تحريكهن[1] كما لايجوز تحريك الألف، لأنها إن حركت صارت غير ألف، والواو والياء يحركان ولايُغيّران[2].

قال أبوعلي: الألف لاتُغيّر إذا خففت الهمزة بعدها في كلمة واحدة وفي كلمتين منفصلتين، تقول: (اضْرِبَا أَبَاهُمَا، ومَسَاءَكَ)، فلا تلقي حركتهما في الموضعين على الألف كما تلقي حركتهما على الياء والواو إذا كانتا لغير مدٍّ في الاتصال والانفصال[3].

---

(١) في المخطوطة: «تحريكه» على الإفراد.

(٢) فسر هذا أبوسعيد بقوله: «... وأما الواو والياء إذا كانت الهمزة بعد واحدة منهما فتخفيفها على وجهين: أحدهما: أن تقلب الهمزة من جنس الواو إن كان قبلها واوٌ، ومن جنس الياء إن كان قبلها ياء، ويدغم فيا ماقبلها. والوجه الآخر: أن تلقى حركتها على ماقبلها من الواو والياء وتحذف كسائر الحروف...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٧.

(٣) يقول أبو الحسن الرماني: «الهمزتان إذا التقتا من كلمتين جاز فيهما أربعة أوجه: تحقيقهما جميعًا، وتخفيفهما جميعًا، وتحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وتخفيف الأولى وتحقيق الثانية.

فأما تحقيقهما جميعًا فلأنه على الأصل من غير أن يخرج إلى الثقل الشديد، إذ لايلزم اجتماع الهمزتين في تصرف الكلام كما يلزم في الكلمة الواحدة، وهو مذهب كثير من بني تميم وقد قرأ بذلك القراء، وثبت من أوكد الوجوه التي ثبت بها الأخبار الصحيحة.

وأما تخفيفهما جميعًا فهو مذهب أهل الحجاز، وذلك أنهم يخففون الواحدة استثقالاً لها، واجتماع الهمزتين أثقل، والتخفيف لهما ألزم.

أما تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، - وهو الاختيار عند الخليل - فلأن التخفيف وقع ==

أنشد: كُلُّ غَرَّاءَ اذَا مَا بَرَزَتْ ...

سمعنا من العرب من ينشده هكذا[1].

قال أبو علي : قوله : ينشده هكذا ، أي يحقق الأولى ، ويخفف الثانية كما يختار الخليل[2] ، ويخفف الأولى ويحقق الثانية كقول أبي

== عندما أدرك من النقل وهو على قياس ما أجمعوا عليه من الكلمة الواحدة من تخفيف الثانية.

وأما تخفيف الأولى وتحقيق الثانية فلأن الهمزتين لما كانت كل واحدة منهما ثقيلة في نفسها ثم اجتمعتا اقتضى ذلك تخفيف إحداهما، وكان الاختيار عند هؤلاء تخفيف الأولى حتى يكون على تدريج فيما يتكلف من الثقل...

وكذلك تخفيف الأولى وتحقيق الثانية قد أطلق سيبويه: «ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فيحققا» وهذا كلام إن حمل على ظاهره كان غلطًا، ولكن الأولى به أن يُتأول أنه ليس ذلك من كلام العرب فيما يختار في الهمز». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٣١.

وسيأتي تفصيل هذه المسألة فيما بقي من مسائل هذا الباب.

(١) هذا صدر بيت من الرمل، أنشده سيبويه دون نسبة، وعجزه:

... تُرْهَبُ العَيْنُ عليها والحَسَدْ

والشاهد فيه تخفيف الهمزة الثانية في قوله: (غرَّاءَ اذا)، وجعلها بين بين لأنها مكسورة بعد فتحة، فتجعل بين الهمزة والياء، وتحقيقهما جائز، لأنهما منفصلتان في التقدير لاتلزم إحداهما الأخرى، فتلزم إحداهما البدل. الكتاب ١٦٧/٢، ومثله فعل السيرافي حيث أنشده على تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الآخرة، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٨، وأنشده الرماني وقال: يجوز في (كل غرَّاءَ اذا) أربعة وجوه من التحقيق والتخفيف. انظر شرحه للكتاب، جـ٤، ق ١٣١، وأنشده الشنتمري كذلك تبعًا لقراءة نافع من تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية في قوله تعالى «فَقَدْ جَاءَ اشْرَاطُهَا» [سورة محمد، الآية ١٨]، وقوله سبحان: «يازكرياءُ انَّا» [سورة مريم، الآية / ٧]، انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٩٨٢/٢، وانظر شرح المفصل ١١٨/٩.

(٢) انظر الكتاب ١٦٧/٢.

عمرو[1].

فالإنشاد على القول الأول: (غَرَّأَ يذا)، وعلى القول الثاني: (غَرَاً إذا).

قال: ومَن حقّق الأولى قال: (اقْرَآية)، لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرفٌ ساكن[2].

قال أبوعلي: يريد بالهمزة المخففة المتحركة الهمزة التي هي فاء من (آيَةٍ) والحرف الساكن الذي قبلها هي الهمزة التي لامٌ من (اقْرَأْ)، سكنت للأمر، فحذفت الهمزة التي هي فاء من (آيةٍ)، وألقيت حركتها على الساكن الذي هو همزة لام من (اقْرَأْ)، فصار على وزن (اقْرَعَايَةً)[3].

قال: فأمّا أهل الحجاز فيقولون: (اقْرَآيةً)، لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعًا[4].

---

(١) أبو عمرو يرى تحقيق الهمزة الآخرة وتخفيف الأولى، فيقرأ قوله تعالى: «فقد جَا أشْراطُها» و«يازكريّا إنّا نُبَشّرُكَ»، وعليه فإن قراءته للبيت: (غَرَاً إذا). انظر الكتاب ١٦٧/٢.

(٢) الكتاب ١٦٨/٢.

(٣) يقول أبوسعيد: «وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين، لأنه لو لم يكن إلا واحدة لخففت، فيقولون في قوله: (اقرأ آية): يقلبون الأولى ألفًا لأنها ساكنة، وقبلها مفتوحة، ويجعلون الثانية بين بين.

وكان أبو زيد يجيز إدغام الهمزة في الهمزة، ويحكي ذلك عن العرب ويقول:

(اقْرَ أآيَة) يجعله كسائر الحروف، ومن خفف الأولى وحقق الثانية قال: (اقْرا أيَة) فيجعل الأولى ألفًا، ويجعل الثانية همزة، ومن حقق الأولى وخفف الثانية قال: (اقْرَأْ أيَة)، فيلقي حركة الهمزة الثانية على الساكن الذي قبلها ويحذفها . . .». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٩.

(٤) الكتاب ١٦٨/٢.

قال أبوعلي: قال أهل الحجاز: (اقْرَا آيةً) فخفّفُوهُما جميعًا، والهمزة الأولى إذا خففت في (اقرأ) لزم قلبها ألفًا لأنها ساكنة وماقبلها مفتوح، مثل (رَاسٍ وفَاسٍ)، والهمزة من (آية) حكمها أن تجعل بين الألف وبين الهمزة لأنها متحركة، وجاز وقوعها مخففة بعد الألف من حيث جاز وقوع الساكن بعدها، ومن حيث جاز أن تقع مخففة قبل الساكن في (أَأَنْ رَأَيْتَ رجلاً) ونحوه[1].

قال: وسألت الخليل عن (فَعْلَل) من (جِئْتُ) فقال: جَيْأَى[2].

قال أبوعلي: العين من (جِئْتُ) ياءٌ، يدلك عليه: (يَجِيءُ)، واللام منه همزة فإذا بَنَيْتَ منه مثل (فَعْلَلَ) زدت على اللام لامًا، لأن حكم ما ألحق من الثلاثي بالرباعي بغير حروف المد أن تكرر لاماتها، كما كررت في (مَهْدَدٍ) ونحو، فإذا كرّرت اجتمعت همزتان، وإذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة أبدلت الثانية[3].

---

(١) فسر هذا أبوسعيد بقوله: «إذا قلت: (أقرىء اباكَ السلام) فإنه على لغة أهل الحجاز إذا خففوهما: (اقْرِيَ بَاكَ السلامَ)، فيقلبون الأولى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها، ثم يلقون حركة الثانية على الياء وتسقط الثانية، ولا يفعلون ذلك في (اقرأ آيةً)، لأنهم قلبوا الهمزة في (اقْرأ) ألفًا، والألف لايلقى عليها حركة غيرها. وإذا قالوا: (قَرَأَ ابُوكَ) فإنهما جميعًا بين بين على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم إذا حققوا الأولى، وجعلوا الثانية بين بين»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٣٩.

(٢) الكتاب ١٦٩/٢، وفي المخطوطة: (جَيْئًا).

(٣) الأصل في (جَيْأَى: جَيْأَأ) على تقدير: (جَيْعَعٍ)، لأن لام الفعل من (جِئْتُ) همزة، فكررت الهمزة، فالتقت همزتان، فقلبت الثانية ألفًا لانفتاح ماقبلها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٠.

قال: وإذا جـمـعت آدَمَ، قلت: أَوَادِم، كـمـا أنَّك إذا حـقَّرت قلت أُوَيْدِمٌ[1].

قال أبوعلي: الهمزة الأولى همزة (أَفْعَل)، والثانية بدل من الهاء، وهو يوافق الزيادة[2] - أعني الألف التي هي بدل من الفاء - في أنها ليست من نفس الكلمة، كما أن ألف (فَاعِل) الزائدة ليست من نفس الكلمة، هي الهمزة التي هذه بدل منها، فقد وافق البدل [١٥١/أ] الزيادة في أنه ليس من نفس الحرف، كما أن الزيادة ليست من نفس الحرف، فلذلك قلبت هذه الألف في التصغير والتكسير واواً، كما قلبت الزائدة واواً فيها[3].

---

(١) الكتاب ١٦٩/٢.

(٢) الهمزة الأولى في (آدم) زائدة وهي همزة (أفعل)، والهمزة الثانية أصلية وهي فاء (فَعَلَ)، قال أبو علي: إذا اجتمع همزتان في كلمة وكانت الثانية ساكنة لزم إبدالها بحسب الحركة التي على الأولى، فكان يلزم أن تبدل الثانية من (أأول) ألفًا كما أبدلت التي في (آدم)»، المسائل المشكلة /٨٩، قال الأزهري: ويجمع آدَمُ: أَوَادِم. انظر تهذيب اللغة ٢١٦/١٤.

(٣) يقول أبو سعيد: «إذا جمعت (أأدم) قلت: (أَوَادِم)، يعني: إذا جعلته اسمًا وجمعته وإن كان نعتًا قلت: أُدْمٌ، وإذا حقَّرت قلت: أُوَيْدِمٌ، وذلك أن (آدم) وإن كان الأصل فيه همزة فقد قلبتها ألفًا على سبيل التخفيف، فصار بمنزلة ماكان ثانية ألفًا نحو (ضَارِب، وبَازِل، وحَائِط)، فإذا كسَّرته أو صغَّرته صيَّرته بمنزلة هذا فقلت: أَوَادِم، كما قلت: بَوَازِل، وقلت: أويدم كما قلت: بُوَيزِل». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٠.

ويقول الرماني: «حق الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة ترك الآخرة، ولايجوز أن يُحققا جميعًا لأن النقل لازم، وحقها أن تبدل على حركة ماقبلها متحركة كانت أو ساكنة فتقول في (فاعِل) من (جِئْتُ): جَآءٍ، والأصل: جَائِي، فأبدلت الثانية على حركة ماقبلها، وكذلك (أَفْعَل) من الأُدْمَة: آدم، والأصل: أَأْدَم، ولايجوز تحقيقهما...

ويجمع آدم: أَوَادِم، وتصغيره: أُويدم، فتجعل هذه الألف التي لها أصل في الحركة ==

قال: فلمَّا أبدلُوا من الحرف الآخِرِ ألفًا استثقلوا - يعني بالحرف الآخِرِ - الهمزة التي هي لام من (خطيئة)، المبدلة في الجمع ألفًا إذا قلت: (خَطَايِىءً)، ثم أبدلت الهمزة الأخيرة ياءً لانكسار ماقبلها، واجتماع همزتين، ثم أبدلت الياء ألفًا كما أبدلته في مَدَارَى[1].

قال: لأن الاسم قد يجري في الكلام، ولايلزم في الألف الآخِرِ أن تهمزها[2].

قال أبوعلي: أي الألف التي هي بدل من التنوين، أو الألف التي هي رفع الاثنين[3]، يريد: أن هذه الألفات الأخيرة لاتلزم الكلم الذي هي فيها كما يلزم الألف المنقلبة عن اللام في (خَطَايَا ومَطَايَا)، لأن هذه الألفات قد سقَطْنَ، وذلك إذا كان الاسم في موضع جرّ، أو رفع أو تثنية،

== بمنزلة ألف (خالد) التي لا أصل لها في الحركة، لأنها لما امتنع أن تُحرك على أصلها إذ لايجوز (أاادم) - لما بيّنا - من أنهما لايحققان في الكلمة الواحدة، ولم يجز تحريك الألف، لأن ذلك ممتنع فيها، ويجب أن تقلب الألف إلى حرف مناسب لها يمكن فيه الحركة، فقلبت إلى الواو، ثم نقلت إلى الياء في التصغير، وجرى الجمع على ذلك؛ لأنه نظيره في زيادة حرف المدّ واللين بالياء وكسر مابعده... ولهذا قال سيبويه: التصغير والجمع من واد واحد»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٣٢.

(١) انظر الكتاب ٢/١٦٩، وقد مزج الفارسي تعليقاته بكلام سيبويه، انظر المنصف ٢/٥٤-٦٠، ٨٦- ٨٨.

(٢) الكتاب ٢/١٦٩، وفيه: «ولايبدلون لأن الاسم... ولاتلزق الألف الآخرة بهمزتها» وفي شرح السيرافي مثلهه.

(٣) وذلك قولك: كِسَاءَان، ورأيت كساءً، وأصبت هَنَاءً، فهم يخففون كما يخففون إذا التقت الهمزتان، لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة. انظر الكتاب ٢/١٨٩.

منصوب أو مجرور[1].

قال: فصارت كالهمزة التي تكون في كلمة على حِدَة، فلما كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً، (يعني في خطايا)[2].

قال أبوعلي: أي لما كان تخفيف الهمزة الواقعة بين ألفين غير لازمين من كلامهم كراهة الهمزة بين ألفين وإرادة لتقريبها من الياء بالتخفيف أبدلوا الهمزة المبدلة من حروف اللين في (فَعِيْلَة) وما أشبهها ياءً لأنها بين ألفين لازمتين في كلمة واحدة، وليست بين ألفين لا يلزمان ككِسَاءَانِ، وبُرَآء[3].

---

(١) فسر هذا أبوسعيد بقوله: «قوله: ولايُبدلون، يعني ولايبدلون من الهمزة في (كِسَاءَان)، و(رأيتُ كِسَاءً) فيقولون: (كسايان، ورأيت كِسَايًا) من قبل أن (كساءان) و(رأيت كساءً) قد تفارق الآخرة، فيقال: (هذا كِسًا)، فلما كانت الألف التي بعد الهمزة قد تفارقها لم يجب أن تبدل من الهمزة ياءً، وهذا معنى قول سيبويه: (ولاتلزق الألف الآخرة بهمزتها) يعني بهمزة (كساءان) و(رأيت كساء)، فصارت كالهمزة التي تكون على حدة وليست بعدها». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٣.

(٢) الكتاب ١٦٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد في شرح هذه المسألة: «لما كان من كلامهم تخفيف الهمزة، وجعلوها بين بين في (كِسَاءَان، ورأيتُ كِسَاءً) بسبب وقوعها بين الألفين، وإن كانت الألف الثانية غير لازمة، جعلوا مكان الهمزة في (خَطاءَا، ومَطاءَا) ياءً لوقوعها بين ألفين لازمتين، قال: ولم يجعلوا الهمزة في (خطاءا) بين بين كما جعلوها في (كِسَاءَان) بين بين، لأنها وقعت هاهنا بين ألفين لازمتين من نفس الحرف، وقد بيَّنَّا أن ما كان في كلمة واحدة أولى بالتخفيف، لأنّا قد قدّمنا أن همزتين في كلمة لايلتقيان، وقد يلتقيان من كلمتين، فكان قلب الهمز ياءً لاجتماع الألفين معها من كلمة أولى من قلبها لاجتماعهما معها وليستا بلازمتين». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٣.

قال: ليـفـرقـوا بين مـافـيـه همـزتـان إحـداهمـا بدلٌ مما هو من نفس الحرف[1].

قـال أبوعلي: هذا مـثل الهـمزة في (قَضَاء) التي هي بدل من زائدة، لأنهـا أضـعف يعني همـزة (خَطَايَا)[2]، أي الأولـى التـي هـي مـن نـفـس الحرف وهي لام (قَضَيْتُ)،[رجع] أو همزة بمنزلة ماهو من نفس الحرف[3].

قال أبو علي: هذه الهمزة مثل الهمزة في (جَيْئَاى)[4] إذا جمعـت

---

(١) الكتاب ١٦٩/٢، وفيه: «ليفرقوا بين مافيه همزتان إحداهما بدلٌ من زائدة، لأنها أضعف، يعني همزة (خَطَايا)، وبين مافيه همزتان إحداهما بدلٌ مما هو من نفس الحرف».

(٢) يقول الرماني في تقدير (خَطَايَا): «ويجري على خمسة أوجه:
الأول: (خَطَائِيءُ) بياء بعد الألف، وهي التي كانت في الواحد، ثم همزة بعدها، وهي همزة (خطيئة).
الثاني: (خَطَائِي) كقولك في صحيفة: صحائف.
الثالث: (خطايي) لاجتماع همزتين في كلمة واحدة، فتبدل الثانية على حركة ماقبلها.
الرابع: (خَطَاءَا) كـقـولك: (مَدَارَى)، إلا أن الألف يلزم إبدالها في هذا لاجـتـمـاع الحروف المستثقلة، ولايلزم في (مَدَارَى)، لأن لك أن تقول: (مَدَارِي) على الأصل.
الخامس: (خَطَايَا) بإبدال الهمزة ياءً لأنها ضعيفة عوّضت في جمع، واجتمعت عليه أحرف متـشابهـة؛ فلم يكن من الإبدال بُدٌّ، وأبدلت ياءً لتدل على حالها في الواحد من (خطيئة)، ولم يجز أن تجعل بين بين، لأن همزة بين بين لاتجوز إلا فيـما يجوز فيه التحقيق، ولذلك لم يجز في اجتمـاع الهمزتين - في الكلمة الواحدة لأنهمـا لا يحققان في الكلمة الواحدة»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٣٣.

(٣) الهمزة في (خَطَائي) منقلبة من ياء زائدة في الواحد وهي ياء (خطيئة) كما أن الهمزة في (نَائِي، وشَائِي) هي عين الفعل، وهي أصلية لأنها من (نَأَى) و(شَأَى) وكذلك الهـمزة من (شَائِي وجَائِي). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٣.

(٤) في المخطوطة: (جيئا)، وانظر الكتاب ١٦٩/٢، وقد تقدم رأي الخليل فيه.

قلت: جَيَائِي [رجع] إنما يقع إذا ضاعَفْت[1].

قال أبوعلي: قوله: إنما يقع إذا ضاعفت، صفة لقوله أو همزة.

وقوله: إذا ضاعَفْتَ، أي إذا ضاعفْتَ الحرف الأخير من الثلاثي للإلحاق بالرباعي.

قال: وقد بلغَنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يُحقِّقُونَ (نَبِيءٌ) (وبَرِيئَةٌ)، وذلك قليل رديء، فالبدل ها هنا بمنزلة الألف في (مِنْسَأَةٌ)[2].

قال أبوعلي: يريد، أنّه قليل رديء لأنّه مخالف لما عليه الاستعمال؛ لأن أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ) كما قال:

... حتّى وَدَعَهْ[3]

---

(1) الكتاب ٢/١٦٩.

(2) الكتاب ٢/١٧٠، وفي المخطوطة: (يخففون)، ومثل ذلك في إحدى نسخ السيرافي، لكن السياق ينقض وجه التخفيف.

وفي المخطوطة أيضًا: (برئة).

والمِنْسَأة: هي العصا الضخمة التي تكون مع الراعي. قال تعالى: «مادَلّهم على موته إلا دابّةُ الأرض تأكل منسَأتَهُ» [سورة سبأ، الآية / ١٤] وقرأها عاصم والأعمش بالهمز، ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن. انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٥٦، وانظر أيضًا تهذيب اللغة ١٣/٨٤ [أسن]، وانظر الكتاب ٢/١٢٦.

(3) هذا بعض بيت من الرمل، وينسب لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه /٣٦، وهو ضمن ما استجاده ابن قتيبة لأبي الأسود وهو قوله:

ليتَ شِعْرِي عَنْ أَمِيْرِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الوُدِّ حَتَّى وَدَعَهْ

لاتُهِنِّي بعد إذ أكرمْتَنِي فَشَدِيدٌ عَادَةٌ مُنْتَزَعَهْ ==

قـال أبوعلي: قـوله: فـالبـدل ها هنا كـالبـدل في (منْسَأة)، يريد أن الهمـزة في (نبيء وبَريئـة) أبدلت بدلاً كمـا أبدلت من (منْسَأة) بدلاً وإن كـان لفظ التـخـفـيف في (نَبيّ) كلغـة الإبدال، فـأمـا لفظ التـخـفـيف في (منْسَأة) فمـخالف [١٥١/ب] للفظ الإبدال، لأن الإبدال ألف محـضـة والتخفيف فيه بين الألف والهمزة، والفصل بينهما بيِّنٌ جداً[1].

== لايكـن بَرْقُـكَ بَرْقـاً خُلّبـاً إنّ خيرَ البَرْقِ مَا الغَيْثُ مَعَهْ

انظر الشعـر والشعـراء ٢/٧٣٣- ٧٣٤، وإليـه نسبـه ابن جني في الخصـائص ٩٩/١ واعتبره شاذاً وكذا قـراءة بعضـهم: «ما ودَعكَ ربُّكَ ومَا قَلى» [سورة الضحى. الآية /٣] وهي قراءة عروة بن الزبير. قال أبو الفتح: هذه قليلة الاستعمال. قال سيبويه: استغنوا عن وَذَرَ، ووَدَعَ بقولم: تَرَكَ. انظر المحتسب ٣٦٤/٢، وهو يشير إلى قول سيبويه في (يحبُّ): «لم يجيء على أفْعَلتُ، فجاء على ما لم يستعمل، كما أن يَدَعُ، ويَذَرُ على ودَعْتُ، ووَذَرْتُ - وإن لم يستعمل -.» الكتاب ٢٥٦/٢، وأنشد ابن جني البيت وخرجه مخرج الضرورة فيما لم يرد به السماع مما يبيحه القياس، انظر الخصائص ٣٩٦/١، وأنشده أبو البركات الأنباري على استغناء العرب عن الماضي الثلاثي من (وَدَعَ) واستعمال المضارع والأمر منه، كما استغنوا عن الماضي من (وَذَرَ) واستعملوا (ترك) لأنه يقوم بمعنى (وَدَعَ) و(وَذَرَ). انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٥/٢، وروى البغدادي البيت وأبيات أخرى نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زنيم قالها لعبيد الله بن زياد بن سمية، انظر خزانة الأدب ١٢٠/٣، وقال الأزهري: وأخبرني المنذري عن أبي أحمد الجمادي عن ابن أخي الأصمعي أن عمه أنشده لأنس بن زنيم الليثي: (وأنشد البيتين السابقين). انظر تهذيب اللغة ١٣٦/٢ (ودع)، ووردت النسبتان عند ابن منظور، انظر لسان العرب ٣٨٤/٨ (ودع).

(١) يقول أبو سعيد: «مذب سيبويه في (نَبِيّ) أنه مأخوذ من (النّبأ)، وأصله (نَبِيءٌ) وأبدلوا من الهمزة ياءً لازمة كما أبدلوا الألف في (منْسَاة) فقالوا: (منْسأةٌ)، وليس ذلك على تخفيف الهمزة، إنما هي على البدل، وأن ذلك لغة عامة العرب، وأن همزه رديء لقلته في كلام العرب لا لرداءته في القياس، وهي قراءة نافع وغيره.

ومن الناس من يذهب بالنَّبي إلى أنه من النَّباوة وهي الرفعة غير مهموز الأصل، الدليل على أن الياء في(نبيّ)بدل من الهمزة لا على جهة التخفيف كما تخفف همزة (خطيئة)==

قال: وإن خففت (أَجْلِبْنِي إِبِلَكَ) في قولهم[1].

أي في قول من قال: (أَوَنْتَ)، و(ارمِيَّ ابَاكَ)[2].

قال: فمن ثم فعلوا ذلك[3].

أي فمن ثم قالوا: (أَوَنْتَ) و(ارميَّ ابَاكَ).

قال: وهؤلاء يقولون: (أنا ذُوُنْسِهِ)[4]، حذفوا الهمزة ولم يجعلوها همزة تحذف[5].

قال أبوعلي: قوله: حذفوا الهمزة، يريد: {حذفوا الهمزة}[6] يريد

== أنهم جمعوا (أنبياء) جمع المعتلّ كما جمعوا (صَفِيّ) فقالوا: أنبياء، وأصفياء، ولو لم يجعلوا من المعتل لوجب أن يجمع على فُعَلاء، فتقول: (نُبَآء) كما تقول: كريم وكُرماء، فلما جُمع جمع المعتل علم أنهم قلبوا الهمزة قلبًا ولم يخففوها». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٣، وانظر الكتاب ٢/١٢٦ لتقف على مجمل رأي سيبويه.

(١) انظر الكتاب ٢/١٧٠.

(٢) أشار سيبويه أن من العرب من يقول في (أَوْ أَنتَ): (أَوَنْتَ) يبدل، ويقول: (أنا أرميَّ بَاكَ)، و(أبوَّ يُوبَ) يريد: (أبو أيُّوب)، و(رأيتُ غُلاميَّ بِيْكَ) وكذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة، قال أبو سعيد: إنما أبدلوا المفتوحة إلى لفظ ماقبلها وأدغموه فيه لأنه أخف في اللفظ من المكسور والمضموم ولايبدلون الهمزة المضمومة والمكسورة في مثل ذلك. وقد أنشد بعض النحويين:

هَلَ نْتَ مُحَيِّي الرَّبْعَ أَوَنْتَ سَايِلُهْ ...

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٣.

(٣) الكتاب ٢/١٧١.

(٤) في المخطوطة: (ذوُنْسِه) مشددة الواو.

(٥) الكتاب ٢/١٧١.

(٦) كأنما هو تكرار مقصود فأثبته.

حذفوه للتخفيف، لأن قبله ساكنًا[١].

وقوله: ولم يجعلوها همزة تحذف، أي لم يجعلوها همزة تحذف فيُبدَلُ منها واوٌ كما حذفت التي في (أوَنْتَ) وأبدل منها الواو، فقيل: (أوُنْتَ)، لم تبدل هنا واواً للضمة التي كانت تقع على الواو المبدلة من همزة (أنْسِه)، كما لم تبدل من (أَبُومُّك) للضمة التي كانت تقع عليها.

وقوله: (وهي مما يثبت)[٢]، أي الواو الساكنة والتي هي من نفس الكلمة، أو بمنزلة ماهو من نفس الكلمة إذا كانت ساكنة وألقي عليها حركة همزة مخففة تثبت ولم تبدل.

قال أبوالعباس: قوله: ولم يجعلوها همزة.

قال أبوالعباس: يعني بواو (ذوُنْسِه) لما انضمت[٣].

قال أبوعلي: وإنما قال ذلك لأن الواو إذا انضمّت قد تقلب همزة نحو: (أُرْقَةٍ) في (وُرْقَةٍ)[٤].

قال: وعلى هذا تقول: هو يرمِ خْوانه بحذف الهمزة، ولاتطرح الكسرة على الياء لما ذكرت لك[٥].

---

(١) قول أبي علي: «وقوله: ولم يجعلوها همزة» مكررة هنا مرتين دونما حاجة، فحذفت واحدة منهما.

(٢) انظر الكتاب ١٧١/٢.

(٣) انظر المقتضب ١٦٠/١.

(٤) الوُرْقَةُ: سواد في غُبْرة، وقيل: سواد وبياض كدخان الرّمْث، يكون ذلك في أنواع البهائم، وأكثره في الإبل. انظر لسان العرب ٣٧٦/١٠ (ورق).

(٥) الكتاب ١٧١/٢، وفي المخطوطة: (هو يرمِ خَوانه) بفتح الخاء.

قال أبوعلي: قوله: لما ذكرت لك، أي لما ذكرت لك من كراهة حركة الياء والواو بالكسرة والضم[1].

* * *

هَذَا بابُ الأسْماءِ التي تُوقَعُ على عِدَّةِ المؤنَّث والمذكَّر ليُبيِّن ما العدد إذا جَاوَزَ الاثنين[2]

قال: وجاء الآخِرُ على غير بنائه[3].

قال أبوعلي: يقول: جاء الآخر وهو (عَشَر) من (أَحَدَ عَشَرَ) للمذكر متغيراً عما كان عليه، لأن الهاء حذفت منه[4].

قال: وبُني الحرف الذي بعد (إحْدَى)، (وثِنْتَيْنِ) على غير بنائه والعددُ لم يجاوز العَشْرَ[5].

قال أبوعلي: الحرف الذي بعد إحْدَى وثِنْتَيْنِ هو (عشرة) في قولك:[6] [إحْدى عَشْرَةَ، وثِنْتَيْ عَشْرَةَ) وقوله: بعد][7] إحدى ، بُني على

---

(١) في المخطوطة: (قولك)، والحذف هنا لثقل الهمزة، أما الياء فتحذف لالتقاء الساكنين. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٣٤.

(٢) الكتاب ١٧١/٢.

(٣) الكتاب ١٧١/٢.

(٤) يشير إلى الهاء في قولنا (عشرة) لمذكر العدد، فلما ركّب مع (أحد) وصار (أَحَدَ عَشَرَ) حذفت هذه الهاء.

(٥) الكتاب ١٧١/٢.

(٦) جاء مكرراً بعد هذا قوله: (إحدى وثنتين هو عشرة في قولك) ولعل سهو من الناسخ.

(٧) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

غيـر بنائه والعـدد لم يجـاوز العشـرة، أي: أدخل فـيـه الهـاء، ولم يكن يدخله قبل أن زيد على العشرة واحداً الهاء، إنما كان (عَشْر) بغير هاء.

وقوله: كما فُعل ذلك بالمذكر[1]. أي غُيِّر مـابعـد إحْدى، وثلاث في المؤنث بأن أدخل فـيـه الهـاء، فـقـيل: إحْدَى عَشْرَةَ، كـمـا غُيِّر مـابعـد أَحَدَ وثَلاثَةَ في المذكـر [١٥٢/أ] بأن أخرج منها الهاء فقيل: ثَلاثَةَ عَشَرَ وقد كـانت الهـاء ثابتـة قـبل أن تزيد على العـشـرة، لأنَّك تقـول: هذه عَشَرَةٌ فتثبتها[2].

* * *

هَذَا بابُ ذِكْرِكَ الاسم الذي تُبيِّن العِدَّةُ كم هي مع تَمامها الذي هو من ذلك[3]

قال: صارقولُهم: حَادِي عَشَرَ بمنزلة خَامِسِ خَمْسَةٍ ونحوه[4].

أي في أن حَادِي عَشَرَ اسم فاعل مضاف إلى العدَّة التي يُتمُّها، كما أن (خَامِسَ) اسم فـاعل مـضـاف إلى العَدة التي يُتـمـهـا، وإنما حـادي عَشَرَ بمنزلة خَامِس أي في أن كلَّ واحد منهما اسم فـاعل، وفي النسخة الظَّاهرية، فنزِّل حَادِي عَشَرَ بمنزلة خَامِس[5].

---

(١) الكتاب ٢/١٧١.

(٢) في المخطوطة: (عشر).

(٣) الكتاب ٢/١٧٢.

(٤) الكتاب ٢/١٧٣.

(٥) يتناول هذا الباب بناء الاثنين ومابعده إلى العشرة على (فَاعِل) وهو مضاف إلى الاسم ==

قال: وتقول: هو خَامِسُ أَرْبَعٍ إذا أردْتَ أنّه صيَّر أربعَ نِسْوَةٍ خمسةً، ولا تكادُ العرب تكلّمُ به كما ذكرت لك، وعلى هذا تقول: (رابعُ ثَلاثَةَ عَشَرَ) ، كما قلت: خَامِسُ أَرْبَعَةَ {عَشَرَ}[1] .

قال أبوعلي: من قال: (هَذا رَابِعُ ثَلاثَةٍ) ، فإن لايجوز له أن يقول: هذا رابعُ ثَلاثَةَ عَشَر، لأن (فاعل) من أربعة عشر لايُبْنى كما بُني من خمسة حين قلت: خَامِسُ، ومن قال: (خَامِسُ أربعةٍ) أراد أنه خمَّس أربعة، فاشتق من (خمسة) فعلاً، ولايجوز على هذا أن يشتق من أَرْبَعَة عَشَر فِعْلاً فيكون له فاعل كما جاز أن يشتق من خامس وما أشبهه، خمَّستُ وربَّعتُ، ولا يجوز أن يُتَكلّم بأربَعةَ عَشَرَ وما أشبهه إلا على قول من قال: ثالثُ ثَلاثَةٍ دون من قال: ثالثُ اثنين، تقول على الحذف: ثالثُ ثَلاثَةَ عَشَر، وعلى الإتمام ثَالثُ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَر، لأن معناه: أحدُ ثَلاثَةَ عَشَرَ، ولايريد أن يشتق فاعلاً من ثَلاثَةَ عَشَر، لأنه لايمكن كما يشتق ضاربًا من ضربَ، وخامسًا من خمس.

قال أبوالحسن:[2] ومن قال: خَامِسُ خمسة عشر لم يجز له أيضًا أن يقول: خامس أربعة عشر، لأن خامس هنا محذوف، إنما أردت خامس عشر خمسة عَشَرَ، فحذفت كما تحذف بعض الكلام لدلالة بعض مايبقى منه عليه، فكما لا يجوز هذا في الإتمام ، كذلك لايجوز في الحذف ، إذ المراد

== الذي يبين العدد، ابتداء من (ثاني اثنين، وثالث ثلاثة إلى تاسع عَشَر) .

(١) الكتاب ٢/١٧٣ وكلمة {عشر} بين المعقوفتين زيادة من الكتاب.

(٢) هو ابن كيسان، وقد أخذ هذا الرأي عن أبي العباس ثعلب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٦.

بالحذف الإتمام والامتناع من إجازة ماذكرنا قول أبي الحسن وأبي عثمان وأبي العباس وأبي إسحاق[1].

* * *

هَذَا بابُ المؤنَّث الَّذي يَقَعُ على المؤنَّثِ والمذكَّر وأصْلُهُ التَّأنيثُ[2]

فإن وقع على التذكير إذا أضيف إليها العدَّة جُعل العدد بمنزلتها إذا أضيفت إلى المؤنّث المحض مثل ثَلاثُ نِسْوَةٍ ونحوه مما لايقع على المذكر.

قال : وتقول : ثلاثةُ نَسَّاباتٍ وهو قبيح ، وذلك أنَّ النَّسَّابَةَ [١٥٢/ب] صفة[3].

---

(١) المقصود بالإتمام في هذا الباب هو ذلك اللفظ المبني على (فاعِل)، فيقال: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، حيث يجري الأول منهما بوجوه الإعراب إلى عاشر عشرة، قال الله تعالى: «لقَدْ كَفَرَ الَّذِيْنَ قالوا إنَّ اللّه ثَالِثُ ثَلاثَة»، وقال سبحانه: «ثَانِي اثنين إذ هما في الغار»، ويرى سيبويه أن يكون الأول (فَاعِل) من لفظ الثاني، على معنى أنه تمامُه وبعضُه نحو (ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، وعاشر عشر)، فإذا زاد على العشرة جعلهما اسمًا واحداً، وجعل فتحهما كفتح (ثلاثَةَ عَشَرَ)، وذلك أن الأصل أن يقال: (حادي عَشْرَ أحدَ عَشَرَ) و(ثالث عشر ثلاثةَ عَشَر)، فيكون (حادي عَشَر) بمنزلة (ثالث) ويكون (أحد عشر) بمنزلة (ثلاثة)، وللكوفيين رأي في هذه المسألة، كما أن لأبي العباس المبرد رأيًا في هذه المسألة ذكره عن نفسه وعن الأخفش والمازني، وأنهم لم يجيزوا ماذهب إليه سيبويه، وصحح أبو سعيد السيرافي مذهب سيبويه لموافقته القياس. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٦- ٢٤٧.

(٢) الكتاب ١٧٣/٢.

(٣) الكتاب ١٧٣/٢، وفي المخطوطة: (ثلاثُ نسَّابات).

قال أبوعلي: قبح، لأن (نَسَّابَات) وصف، وإقامة الصفة مقام الموصوف عنده قبيح، فأمَّا إثبات الهاء في (ثلاثة) من قولك (ثلاثة نسَّابات) فإنَّك أثبتّها، كما أنَّك لو أضَفْته إلى الموصوفين المحذوفين لأثبتَّه وذلك قولك: ثَلاثَةُ رِجَالٍ نَسَّابات، فنسابات صفة للرّجال المحذوفين[1].

قال: وتقول: ثَلاثَةُ دَوَابٍّ إذا أردْتَ المذكَّر، لأنّ أصل الدابَّة عندهم صفة[2].

قال أبوعلي: قوله: (ثلاثةُ دوابٍّ) و مثل (ثلاثةُ نسَّابات) من جهة، ومخالف له من جهة أخرى، أمَّا الموافقة، فإن (دَابَّة) صفة كما إن (نسَّابَة) صفة، فقدّر حذف الموصوف فيه كما قدّر حذفه من قولك: ثلاثةُ نسَّابات، ولذلك أثبتت الهاء في (ثلاثة) مضافًا إلى (دَوَابّ)، و(نَسَّابَات)، والتقدير فيه (ثلاثةُ رِجَالٍ نسَّاباتٍ وثلاثة أشخاص دَوَابّ)، فكما أنَّك لو أضفته إلى الموصوف لم تحذف الهاء، كذلك لم تحذف وأنت مقدِّر الإضافة إليه، فقد وافق (ثلاثة دوابّ) في ثبات الهاء فيها (ثلاثةُ نَسَّابات). والجهة المخالفة له هو أن (دَوابّ) وإن كان أصله صفة، فقد استعمل استعمال الأسماء، ألا ترى أنَّك تقول: (هَذَا دَابَّةٌ) ولا تقول: هذا شخصٌ

---

(١) يقول أبوسعيد: «الأصل أن أسماء العدد تفسر بالأنواع، فيقال: ثلاثة رجال، وأربعة أثواب، فلذلك لم يعمل على تأنيث ما أضيف إليه إذا كان صفة، وقدر قبله الموصوف، وجعل حكم تذكير العدد على ذلك الموصوف، فيكون التقدير: ثلاثةُ رجالٍ نسَّابات،...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢/١٧٣ - ١٧٤.

دابّة، فهو من هذه الجهة أحسن من ثَلاثَةِ نَسَّابات لأنّك كأنك لم تُقم صفةً مقام موصوف، إذ قد جرى (دابّة) مجرى الأسماء.

قال: لأنَّ المتكلم لايجوز له أن يقول: (له خَمْسَةَ عَشَرَ عَبْداً[1].

أي لانعلم هذا[2] كما نعلم إذا ألقى العِدَّة على اللّيالي لأن الأيام داخلة فيها[2].

---

(١) الكتاب ٢/١٧٤، وتمام كلام سيبويه الذي به يتضح القصد هو: «وتقول: أعطاه خَمْسَةَ عَشَرَ من بين عَبْدٍ وجارية، لايكون في هذا إلا هذا، لأن المتكلم لايجوز له أن يقول: خَمْسَةَ عَشَرَ عبداً، فيُعلمَ أن ثَمَّ من الجواري بعدتهنّ، ولا خمس عشرة جارية فيعلمَ أن ثَمَّ من العبيد بعدّتهنّ، فلا يكون هذا إلا مختلطاً، يقع عليهم الاسم الذي بُيِّنَ به العدد».

(٢) الإشارة إلى تحديد المقصود في الخمسة عشر عبداً، وأنه غير واضح للسامع، وهو على النقيض من قولك: (خَمْسَ عَشْرَةَ ليلةً) لجواز هذا في القياس، وإن لم يكن بحدّ كلام العرب، لكن عدّة الليالي تشمل الأيام لأنها داخلة فيها، وأنشد سيبويه قول النابغة الجعدي:

فَطافَتْ ثَلاثًا بَيْنَ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ ... يَكُونُ النَّكِيْرُ أنْ تُضِيْفَ وتَجْأرَا

حيث أكّد الشاعر (الثلاث) بقوله: (بين يوم وليلة)، وهو يريد: (ثلاث ليالٍ) لأن الليالي مشتملة على أيامها. انظر الكتاب ٢/١٧٤.

قال أبو سعيد: «اعلم أن الأيام والليالي إذا اجتمعت غلب التأنيث على التذكير، وهو على خلاف المعروف من غلبة التذكير على التأنيث في عامة الأشياء، والسبب في ذلك، أن ابتداء الأيام الليالي، لأن دخول الشهر الجديد من شهور العرب برؤية الهلال، والهلال يُرى في أول الليل، فتصير الليلة مع اليوم الذي بعدها يومًا في حساب أيام الشهر، والليلةُ هي السابقة، فجرى الحكم لها في اللفظ. فإذا أبهمتَ ولم تذكر الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث، فقلت: أقام زيدٌ عندنا ثلاثًا، تريد: ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ. قال الله تعالى: «يَتَرَبَّصْنَ بأنفُسِهِنَّ أربَعَةَ أشْهُرٍ وعَشْراً» يريد: عشرة أيام مع الليالي، فأجرى اللفظ على الليالي وأنّث، ولذلك جرت العادة في التواريخ بالليالي، فيقال: لخمسٍ خَلَوْنَ، ولخَمْسٍ بَقِيْنَ...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٠.

قال: وأمَّا (ثَلاثَةُ أشْيَاءَ) فأثبتُوا الهاء[1] وإن كان (أشْيَاء) مُؤنثًا كحمراءَ، لأنه اسم للجمع مؤنث بمدة التأنيث، ولم تحذف الهاء من (ثلاثة) كما تحذف منها إذا أضيف إلى مؤنث، لأن (أشْيَاء) جمع (شَيْءٍ)، و(فَعْلٌ) قد يُجمع على (أفْعَال)، و(أشْيَاءُ) وإن كان على وزن (لَفْعَاء) فهو على حركات (أفْعَال) وسُكونها، فصار لذلك بدلاً من (أفْعَال)، وجرى مجراها، فلم تحذف التاء من ثلاثة وما أشبهه إذا أضيف إليه كما لم تحذف التاء منها إذا أضيفت إلى (أفْعَال)[2].

قال: وزعم الخليل أن (أشْيَاءَ) مقلوبة كقِسِيٍّ، فكذلك فُعل بهذا الَّذي على لفظ الواحد ولم يكسر عليه الواحد[3].

قال أبوعلي: قوله: فكذلك فُعل بهذا، أي على ماذكرت لك من إثبات الهاء في العدد إذا أضيف إلى (أشياء)، وإلى (رَجْلَةٍ)[4]، لأنَّ

---

(١) الكتاب ٢/١٧٤ بتصرف، وأتبعه أبو علي بتعليقه.

(٢) كان حقه أن يقول: (ثَلاثُ أشياء) لأن (أشياء) اسم مؤنث واحد موضوع للجمع على قول سيبويه وقول الخليل، لأن وزنه عنده (فَعْلاء) وليس بمكسر، فتكون (أشياء) مثل (فَعْلاء) في وزنها فلا تنصرف، وقد نابت عن جمع (شَيْءٍ). وإنما قال: (ثلاثة أشْيَاءَ) على الشبه بـ(أفْعَال) في جمع (شيء) لو كُسِّرَ عليه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥١، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٣٩.

(٣) الكتاب ٢/١٧٤، وقوله: كقُسِيٍّ: هي جمع (قَوْسٍ)، والقوس: يذكر ويؤنث، والجمع: أقْوَاسٌ، وأقْوُسٌ، وأقياسٌ - على المعاقبة - وقِياسٌ، وقِسِيٌّ، وقُسِيٌّ. و(أقياسٌ) أقيس من (قُسِيٌّ) لأن أصلها قوس، فالواو منها قبل السين، وإنما حولت الواو ياءً لكسرة ماقبلها، فإذا قلت: (قِسِيٌّ) أخَّرت الواو بعد السين... انظر لسان العرب ٦/١٨٥ (قوس).

(٤) إشارة إلى قول سيبويه: «ومثل ذلك قولهم: ثلاثةُ رَجْلَةٍ، لأن رَجْلَةً صار بدلاً من أرجال». الكتاب ٢/١٧٤، وقد استغنوا برَجْلَةٍ عن أرجال. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٣٩.

(أشياء) اسم على لفظ الواحد معناه الجماعة، ولم يكسَّر عليه واحدٌ كما يُكسَّر (فَرْخٌ) على (أفْرَاخٍ).

* * *

هَذَا بابُ ما لايَحْسُن أن تضيف إليه الأسماءَ التي يبيَّن بها العدد[1] [١٥٣/ب]

قال أبوعلي: يقول: تصييرهم (قُرَشِيِّين)[2] صفة، وامتناعهم من إضافة (ثَلاثَة) وما أشبهها من العدد إليه يدلك على أنّ (نسَّابات) في قولك: (ثَلاثَةُ نسَّابات)[3] صفة لمذكر محذوف، إذ لو لم يكن وصف مذكر لما أضيف (ثلاثة) إلى (نسَّابات)، كما لم تضف (ثلاثة) إلى (قرشيين) في قولك: ثلاثةٌ قُرَشِيُّون.

قال: وقال اللّه عزّ وجلّ «مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ فلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»[4].

قال أبوعلي: كأنّ (عشْر) في قوله عز وجلّ «عَشْرُ أمثالها» مضاف إلى ما {قبل}[5] قوله عز وجل (أمثالها)، وصفة التقدير (فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالُها)[6]، ألا ترى أن (عَشْر) لا هاء فيها وأن (أمْثَالُها)

---

(١) الكتاب ٢/١٧٥.

(٢) في قول سيبويه: «تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قُرشِيُّون». الكتاب ٢/١٧٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/١٧٥.

(٤) سورة الأنعام، الآية / ١٦٠، وانظر الكتاب ٢/١٧٥.

(٥) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٦) انظر المقتضب ٢/١٤٩، والأصول ٣/٤٧٧، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/١٣٩.

صفة، ويقبح إضافة (عَشْر) ونحوه إلى الصفة من حيث يقبح إقامة الصفة مقام الموصوف والموصوف محذوف في هذا الموضع مؤنث، فلذلك حذفت الهاء، كما أن الموصوف المحذوف من (ثلاثة نسَّابَات) موصوف مذكر، فلذلك أثبتت الهاء، (فَعَشْرُ أمْثَالِها) بمنزلة قولهم(ثَلاثَةُ نسَّابَاتٍ) (وثلاثةُ دَوَابَّ) في أن الموصوف محذوف منه، ولو قال قائل: إن (عَشْرَ) من قوله (عَشْرُ أمْثَالِها) [لَمَّا][1] حذف الهاء منه، لأنه مضاف إلى مضاف إلى مؤنث[2]، قيل: هذا التقدير والتأويل في القرآن يُعتدّ كالفاسد[3]، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر نحو:

---

(١) في المخطوطة: (لهما).

(٢) يقول أبو سعيد: «العدد حقه أن يُبيَّن بالأنواع لا بالصفات، فلذلك لم يحسن أن تقول: ثلاثةُ قُرشيِّن، وليس إقامة الصفة مقام الموصوف بالمستحسنة في كل موضع، وربما جرت الصفة لكثرتها في كلامهم مجرى الموصوف، فيستغنى بها لكثرتها عن الموصوف، كقولك: مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ، ولذلك قال تعالى: «فَلَهُ عَشْرُ أمثالها» أي عشر حسنات أمثالها» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٢.

ويقول الرماني: «الذي يجوز في العدد الذي لايضاف إلى المفسَّر صفتُه بما يدل على التفسير، لأن الصفة يقبُح أن تقع موقع الموصوف، لأن مرتبتها ثابتة بعده، فيقبح أن يُسوَّى بينها وبين الموصوف في المرتبة، فتقول على ذلك: ثلاثة قرشيون»، كأنَّك قلت: ثلاثة رجالٍ قُرشيّون، وكذلك ثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون وأمّا ثلاثة نسّاباتٍ فيضاف، لأنه قد غلب على نسَّابَةٍ، فوقع الاسم، والأصل الصفة، وفي التنزيل: «من جاء بالحسنة فله عشْرُ أمثالها»، فجاء على (عشر حسنات أمثالها)، وجاز ذلك لأن الحسنة يكثر استعمالها في موضع الاسم»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٤٠.

(٣) يقول أبو جعفر الطبري: «فإن قال قائل: وكيف قيل (عَشْرُ أمثالها)، فأضيف (العشر) إلى (الأمثال) وهي (الأمثال)؟ وهل يُضاف الشيء إلى نفسه؟.

قيل: أضيفت إليها لأنه مراد بها: (فله عشر حسنات أمثالها)، فـ(الأمثال) حلّت محل المفسَّر، وأضيف (العشر) إليها، كما يقال: (عندي عشر نسوة)، فلأنه أريد بالأمثال ==

... تَسَفَّهتْ   أعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ ...[1]

وما أشبهه، ولايسوغ هذا في الكتاب، فإن قلت: فقد جاء «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ»[2] كانت (كُلاً) لما أضيف إلى (نفس)، فإن ذلك في (كُلّ) حسُنَ لعمومه واستيفائه جميع مايقع عليه حتى يصير كأنه الشيء المضاف إليه، وليس البعض، وماعدا الكلّ في هذا كالكلّ لما ذكرنا ، وكذا

== مقامها، فقيل: (عشر أمثالها)، فأخرج العَشْر مخرج عدد الحسنات، والمِثْل مذكر لا مؤنث، ولكنها لما وضعت موضع الحسنات، وكان المثل يقع للمذكر والمؤنث، فجعلت خلفًا منها فُعل بها ماذكرت». تفسير الطبري ١٢/٢٨٠- ٢٨١.

(١) هذا جزء من بيت من الطويل لذي الرمة من قصيدة يمدح فيها الملازم بن حُريث الحنفي، ومطلعها:

خَلِيْلَيَّ عُوجَا النَّاعِجَاتِ نُسلِّما
عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا والأخَازِمِ

والبيت أحد الشواهد النحوية السيَّارة وهو قوله:

رُويداً كمَا اهتزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ   أعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسِمِ

هذه رواية الديوان ٢/٧٥٤، أما كتب النحو فتروي (مَشَيْنَ) مكان (رويداً)، وبعض المصادر تروي مكانهما: (جَرَيْنَ). وقد استشهد به سيبويه على تأنيث الفعل (تسفّهت) لإضافة الفاعل (مرّ) إلى (الرياح) وهي مؤنثة، انظر الكتاب ١/٢٥، ٣٣، المقتضب ٤/١٩٧، الكامل ٢/١٤١، الأصول في النحو ٢/٧٢، ٣/٤٨٠، الخصائص ٢/٤١٧، والمحتسب ١/٢٣٧، والضرورة للقزاز/٧٠، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥٨ (سلطاني)، شرح أبيات سيبويه للنحاس /٦٩، المخصص ١٧/٧٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٩٠، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧، شواهد التوضيح /٨٥، العيني ٣/٣٦٧، خزانة الأدب ٢/١٦٩، شرح الأشموني ٢/٣١٠، المذكر والمؤنث لابن الأنباري /٣١٨، مقاييس اللغة ٣/٧٩، لسان العرب ٦/١١٥ (صور)، شرح القصائد السبع الطوال /٤٢٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية / ١٨٥، وسورة الأنبياء، الآية / ٣٥، وسورة العنكبوت، الآية /٥٧.

كـان يقـول أبوبكر وعلى هذا «وكُلٌ أتَوْهُ داخِرِيْنَ»[1]، وعلى الأول قـول الشاعر:

ولِهَتْ عَلَيْهَا كل مُعْصِفَةٍ هَوْجَاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ[2]

* * *

هَذَا بابُ تكسير الواحد للجمع[3]

قال: وقد يجيء (خَمْسةُ كِلاَبٍ) يُرادُ به خمسةٌ مِنَ الكِلابِ[4].

قال: أضاف أسماء العدد القليل إلى معدود كثير، وكان الوجه إضافتها إلى المعدود القليل نحو (أكْلُبٍ) لو لم يحمله على ماذكره من التأويل، وعلى هذا قوله تعالى: «ثَلاَثَةُ قُرُوْءٍ»[5].

قال: وقال الراجز:

ظَرْفُ عَجُوز فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[6]

---

(1) سورة النمل، الآية / ٨٧.

(2) سبق تخريجه ، انظر جـ١/ ٢٧٤.

(3) الكتاب ٢/١٧٥.

(4) الكتاب ٢/١٧٦.

(5) سورة البقرة ، الآية / ٢٢٨.

(6) هذا بيت من الرجز، وقبله:

كأنَّ خُصْيَيْـهِ من التَّدلْـدُلِ

وتختلف الروايات في نسبتهما، فمنهم من ينسبهما لخطام المجاشعي، ومنهم من ينسبهما لجندل بن المثنى، أو لسلمى الهذلية، أو لشيماء الهذلية، ومنهم من يترك النسبة مكتفياً بشهرتهما. انظر الكتاب ٢/١٧٧، ٢٠٢، حيث استشهد به على إضافة الثنتين إلى الحنظل وهو اسم جنس، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل، وإنما جاز هذا ==

قال أبوعلي: في هذا شيئآن نادران: أحدهما أنه أضاف (اثنين) إلى عدَّة يبيِّن بها ممَّ هو، وحكم هذه الإضافة أن تكون في الثلاثة ومافوقها مما لايجتمع لك به معرفة النوع والعِدَّة، ألا ترى أن ثلاثة لو لم تضفها إلى مابيَّنتَها لم تعرف ممَ هي، فلما قلت: (ثَلاَثَةُ دَراهِمٍ)، وأضفْتَ بيَّنتَ، واثنَان [١٥٣/ب] وواَحِدٌ تجمع تعريف الأمرين، ألا ترى أنَّ قولك: رَجُلٌ ورَجُلاَنِ يُبَيِّنُ فيهما معرفة العدد والمعدود معًا؟، فعلى هذا القياس الاستعمال الشائع إلا أن يجيء في شعر مثل: اثْنَا أَفْراسٍ، وثنتا حَنْظَلاتٍ[1]. فإذا جاء فقياسه أنه عدد كما أن (ثلاثة) عدد، فيضاف إلى المعدود كما أضيف إليه الثَلاثَةُ، إلا أن هذا نادرٌ عن الاستعمال.

والوجه الآخر من الشذوذ في «ثِنْتَا حَنْظَلٍ» أنه أضيف إلى العدد الكثير وكان حكمه أن يضاف إلى العدد القليل، فيقال: (ثنتا حنظلات)، إن لم يُرد به ثِنْتَانِ من الحنظل[2].

== على تقدير (ثنتان من الحنظل)، وانظر المقتضب ١٥٦/٢، وأنشده السيرافي وقال: يريد ثنتان من حنظل، وحنظل اسم للجنس وليس لذلك بالمستمر المنقاد، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٣، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٤٠، ١٤٢، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية /٧٥١، الشاهد رقم (٣٥٦١) لمعرفة مزيد من مصادر هذا الشاهد.

(١) لو جاء في الشعر إضافة (اثْنَا ، وثِنْتَا) إلى الجمع القليل، فالقياس أن يعاملا معاملة الأعداد (من ثلاثة إلى عشرة) عند إضافتها إلى المعدودات، وهو نادر كما قال أبوعلي، لأنه ليس من حق التثنية أن تضاف إلى المفسّر كما يضاف العدد من ثلاثة إلى عشرة، لأن في التثنية بيانًا عن معنى الجنس في قولك: غلامان، ورجلان وما أشبه ذلك. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٤٢.

(٢) انظر المسائل المشكلة / ٥١٠.

قال: وذلك نحو: قَتَب وأقْتَاب، وَرَسَن وأرْسَان[1].

قال أبوالعباس: حكم ثلاثة وأربعة ونحوه أن يضاف إلى مايقع لأدنى العدد، فإذا جاء جمع لم يكن فيه أدنى العدد أضيف إلى ماهو للكثير نحو «ثَلاَثَةُ شُسُوعٍ»، كما أنّ أدنى العدد فيما ليس له اسم أكثر العدد يجري مجرى ماهو للكثير وذلك نحو: أَيْدٍ، وأرْجُلٍ، وأرْسَانٍ[2].

قال: ووَثَن وَوُثُن، بَلَغَنَا أنّها قراءة[3].

قال أبوعلي: وجدت في النسخة الطاهرية: قال: بعض القراء يقرأ قوله «إنْ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِهِ إلاَ إنَاثًا»[4] «إنْ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِهِ إلاَ أُثُنًا»[5].

---

(١) الكتاب ٢/١٧٧.

(٢) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: إنهم استغنوا بادى العدد في أقتاب وأرْسانٍ عن الجمع الكثير، فصارت الأقتاب والأرسان تستعمل في القليل»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٥. فأقتاب، وأرسان جمع على القياس لايجوز فيهما غير (أفْعَال) استغناء بهذا البناء الذي غلب أبنية الجموع حتى صار جاريًا في أكثرها، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٤٣.

(٣) الكتاب ٢/١٧٧.

(٤) سورة النساء، الآية / ١١٦.

(٥) هي في الشواذ، وقرىء هذا الحرف أيضًا (وُثُنًا)، أما القراءة التي رواها أبو علي فهي لعطاء بن رباح. انظر مختصر في شواذ القرآن /٢٨.
ورويت (أُثْنًا) بثاء مضمومة قبل النون عن عائشة رضي الله عنها، كما روي عنها أيضًا (أُنُثًا) بالنون المضمومة قبل الثاء.
قال أبو الفتح: «أمّا (أُثُنٌ) فجمع (وَثَن)، وأصله (وُثُنٌ) فلما انضمت الواو ضمًا لازمًا قلبت همزة... ومن قال: (أُثْنًا) بسكون الثاء فهو كأُسْدٍ بسكون السين، وأشار إلى ما حكاه سيبويه من هذه القراءة (أُثْنًا) بسكون الثاء... انظر المحتسب ١/١٩٨- ١٩٩.

قال: إذْ لم يكن كثيراً مثلُه، كما لم يجيء في مضاعَفِ (فَعَلٍ) ماجاء في مضاعف (فَعْلٍ) لقلَّته[1].

أي: لم يجيء فيه بناء الكثير كما جاء (صِكَاك وضِبَاب)، لم يجيء في (فَنَنٍ) بناء الكثير[2].

قال: فلمَّا جاز لهم أن يَثْبُتُوا في الأكثر على (أَفْعَال) كانوا له في الأقل ألزم[3].

قال أبوعلي: الأكثر وهو (فَعَلٌ)، أي لما جاز ألا يجاوز بناء أدنى العدد في الأكثر وهو (فَعَلٌ)، نحو قولهم في: (رَسَنٍ: أَرْسَانٌ)، كان ألا يجاوزه في الأقلّ أولى[4].

---

(١) الكتاب ٢/١٧٨، وهذا متصل بحديثه عن الأسماء المعدودة مما هو على ثلاثة أحرف، فمنها على (فَعِل) نحو (كَتِفٍ، وكَبِدٍ) فإنه يُكسر على (أَفْعَالٍ) نحو (أكتاف، وأفخاذٍ) وو من أبنية أدنى العدد، وقلَّما يجاوزون به هذا، لأن (فَعِل) أقل من (فَعَل) كما أن (فَعَل) أقلّ من (فَعْلٍ)، انظر المقتضب ٢/٢٠٠ - ١٠١.

(٢) يقول أبو سعيد: «البناء إذا كثر تصرفوا في جموعه وتوسَّعوا بأكثر مما يتوسعون فيما هو أقل منه، فمن ذلك: (فَعْلٌ) لما كان أكثر من (فَعَلٍ) جاء جمع مضاعفه على لفظ القليل والكثير، فقالوا: (صَكٌّ، وأَصُكٌّ، وصِكَاكٌ، وصُكُوكٌ) ولم يجيء في مثل (مَدَدٍ، وفَنَنٍ: مِدَادٌ، ومَدُودٌ، وفِنَانٌ، وفُنُونٌ)، و(فَعِلٌ) أقل من (فَعَلٍ) في الأسماء، فلا يكادون يجاوزون به أدنى العدد كما جاوزوا (بِفَعَلٍ)». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٦.

(٣) الكتاب ٢/١٧٨.

(٤) لمزيد من التفصيل، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٤٥، وانظر المقتضب ٢/٢٠١.

قال: وقال الله تعالى: «فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُوْنِ»[1]، ولما جمع قال: «الفُلْكِ الّتي تَجْرِي فِي البَحْرِ»[2] كقولك: أَسَدٌ، وأُسْدٌ[3].

قال أبوعلي: كسّر (فُعْل)، (وفَعَل) على (فُعْل)، كما كسَّر عليه (فَعَل)، لأنَّ (فُعْل)، و(فَعَل) أختان وهما يعتقبان على الكلمة الواحدة نحو حَزَنٍ، وحُزْنٍ وما أشبه ذلك[4].

قال: كما قالوا: ثَلاثَةُ قِرَدَةٍ، وثَلاثَةُ حِبَبَةٍ وثَلاثَةُ جُرُوحٍ وأشباه ذلك[5].

أي على أن تضع ماهو لأكثر العدد في موضع الأقل.

[رجع] وهذا في (فُعْلَةٍ) كبناء الأكثر في (فَعْلَةٍ)[6].

قوله: وهذا، يعني (فُعَل) في جمع (فُعْلة)، نظير (فِعَال) في جمع (فَعْلَةٍ)[7].

قال: والفُعْلَة تكسَّر على (فُعَل) إذا لم تجمع بالتّاء، وذلك قولك: (تُخَمَةٌ، وتُخَمٌ)، وليس (كرُطَبَةٍ ورُطب)، ألا ترى أنّ (الرُّطَبَ) مذكر

---

(١) سورة الشعراء، الآية /١١٩، وسورة يس، الآية / ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية /١٦٤.

(٣) الكتاب ٢/١٨١، والفلك تذكر وتؤنث وتكون مفرداً وجمعًا، انظر المذكر والمؤنث للأنباري /٢٢٧.

(٤) انظر المقتضب ٢/٢٠٥.

(٥) الكتاب ٢/١٨٢، وفي المخطوطة: «ثلاثة قُرُوءٍ» مكان «ثلاثة قِرَدَةٍ»، وفي شرح السيرافي مايعضد ماجاء في الكتاب.

(٦) الكتاب ٢/١٨٢.

(٧) أي نحو: (سُرَّاتٌ، وسُرَرٌ، وجُدَّةٌ، وجُدَدٌ، وجُدَّاتٌ) ونحو: (جِلالٌ، وقِبَابٌ، وجِبَابٌ).

(كالبُرّ، والتّمْر) ، وهذا مؤنث (كالظُّلَم والغُرَف)[١] .

قال أبوعلي: يريد أن (الرُّطَبَة) جمعها (رُطَبٌ) ، كما أن جمع (بُرَّةٍ بُرّ) ، فلم يكسّروا الواحد للجمع كما لم يكسّر (بُرٌّ وتَمْرٌ) ، لأنه من المخلوقات.

فأمّا (تخُمٌ) ، فإنه تكسير (فُعَلَة) ، كما أن (فُعْلَة) تكسيرها (فُعَلٌ) ، فليس تُخَمٌ كرُطَبٍ، لأنّك تقول: هو الرُّطَبُ، كما تقول : [١٥٤/ب] هو التّمْرُ، فتذكّره كما تذكّر الواحد، والتُّخَمُ، والظُّلَمُ وما أشبهه مؤنث.

قال أبوعلي: يقول أبو العباس: الواحد من هذا الباب فيه هاء التأنيث والجميع لا هاء فيه، كبقرة وبقر[٢]، فلو جعل الفصل بين المذكر والمؤنث إثبات الهاء وحدها وحذفها لالتبس الواحد المذكر بالجمع، ولو جعل الاسم الذي فيه الهاء كبقرة للمذكر، وزيدت عليه علامة أخرى للمؤنث لم يجز أيضًا ، لأن علامتين للتأنيث لاتجتمعان، فلما لم يجز ذلك، صيغ للمذكر لفظ من غير لفظ المؤنث كثَوْرٍ في ذكَر بَقَرَةٍ[٣] .

قال: وقد قالوا: حَلَقٌ وفَلَكٌ، ثم قالوا: حَلَقَةٌ وفَلَكَةٌ، فخفّفوا في الواحد حيث ألحقوه الزيادة وغيّروا المعنى[٤] .

---

(١) الكتاب ٢/١٨٣، وحذف أبوعلي من الأمثلة قوله: (وتُهَمَةٌ وتُهَمٌ) .

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٠٧- ٢٠٨ (بتصرف) .

(٣) القياس المطّرد أن يكون الهاء دليلاً على الواحد، كالبقرة، والشاة، والتّمرة، والجرادة، فتقول في جمعها: بقرٌ، وشاءٌ، وتمرٌ، وجَرادٌ. انظر المذكر والمؤنث للفراء /٦٩، المقتضب ٢/٢٠٧.

(٤) الكتاب ٢/١٨٣، وفي المخطوطة: (وغيّر المعنى) بغير واو الجماعة.

قال أبوعلي: لما رُدَّ الجمع إلى الواحد وأُلحق التأنيث فقيل: حَلَقَةٌ، وغيِّر المعنى غُيِّر البناء، كما أنَّ الاسم لما أُلحق ياء الإضافة[1]. وغُيِّر معناه بهما، غُيِّر بناؤه.

* * *

هَذا بابُ نَظير ماذَكَرْنا مِنْ بَنَات اليَاء والوَاو الّتي اليَاءآتُ والواواتُ فيهنَّ عَيْنَاتٌ[2]

قال: وقالوا: فَوْجٌ وفُؤُوجٌ، كما قالوا: نَحْوٌ ونُحُوٌّ كثيرة[3].

قال أبوعلي: وقوله: وهذا لايكاد يكون في الأسماء، يريد تصحيح الواو إذا كانت لامًا، لايكاد يجيء في الجمع، إنما تصح في المصدر نحو (العُتُوّ)، وجميع المصادر من هذا الضَّرب، فأما الجمع فإن الواو التي هي لام تنقلب فيه ياء كالدِّلِيِّ، والحِقِيِّ[4] وما أشبه هذا. وإنّما صح في

(١) يريد: ياء النسب، وما يتبع الاسم من تغيير عند النسبة.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٤.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٥، وفي المخطوطة: «... ونُحُوٌ كثير» وفي شرح السيرافي بالهاء لدلالة الجمع.

(٤) (الدُلِيّ، والحُقِيّ) ضبطهما في المخطوطة بكسر الدال والحاء مع التشديد. ومفرد الدِّلاء: دَلْوٌ، والعدد أَدْلٍ، ودُلِيٌّ. انظر تهذيب اللغة ١٤/ ١٧١ (دال).
وأمّا الحُقِيّ، فجمع حَقْوٍ، وهو معقد الإزار من الجنب، ويجمع على (حِقَاءٍ)، قال الليث: الحَقْوان: الخاصرتان، والجميع الأحقاء، والعدد: أَحْقٍ. تقول: عُذْتُ بحقْوِ فلان عندما تريد منعته، قال الشاعر:

وعُذْتُم بأحقاء الزَّنادقِ بَعْدَمَا ... عَرَكْتُكُمُ عَرْكَ الرَّحَى بثِفَالِها

وعن النضر: حُقِيُّ الأرض سُفُوحها وأسنادها، واحدها: حَقْوٌ وهو السند والهدف، ==

المصادر واعتلّ في الجمع أن الواو أثقل من الياء والجمع أثقل من الواحد، فأبدل الواو في الجمع للتخفيف ياء[1].

ومن قول سيبويه والخليل: إنّ (دِيْكًا وفِيْلاً)، وما أشبه ذلك يجوز أن يكون (فِعْلاً وفُعْلاً)، ويستدلان على إجازتهما، أن يكون (فُعْلاً) بقولهم: (بِيْضٌ) فيقولون: إنه جمع (أفْعَل)، وحكمه أن يكون (فُعْلاً)، مثل (أحْمر، وحُمْرٌ)، فلما كانت ضمة فاء الفعل تقلب العين التي هي ياءً واواً أبدلت من الضمة كسرة، لتصح الياء، فقيل (بِيْضٌ)، فإلى هذا يَرُدّان (دِيْكًا وفِيْلاً)، ويُغيّران البناء والبناء، والياء والياء[2].

== انظر تهذيب اللغة ٥/١٢٤ - ١٢٥ (حقى).

(١) فسر أبو سعيد كلام سيبويه هذا وأنهم جاءوا به على فعول كما جاءوا بالمصدر، بالقياس ففي المصادر قولهم: غَارَ يَغُورُ: غؤوراً، وسَارَ يَسُورُ: سُؤُوراً، كما قال الأخطل:

لما أتوْهَا بِمِصْبَاحٍ ومِبْزَلِهِمْ ... سَارَتْ إليهِم سُؤُور الأبْجلِ الضَّارِي

وقد يُحمل الجمع على المصادر، ألا تراهم يقولون: راكع، وركوع، وساجد وسُجُود، والمصدر: رَكَعَ رُكُوعًا، وسَجَد سُجوداً، وقالوا: قائمٌ وقيامٌ، والمصدر: قامَ قياماً». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٦١.

(٢) هذه الجزئية تعليق على ماعرضه سيبويه مما كان على ثلاثة أحرف على وزن (فِعْل) نحو: (فِيْلٍ، وجِيْدٍ، ومِيْلٍ)، وأن تكسيره على (أفْعَالٍ) من أبنية أدنى العدد - وهو قياس غير المعتل، كما يكسّر على (فُعُولٍ) من أبنية أكثر العدد، حيث يقال في (أفْعَال): (أفْيَال، وأجْيَادٍ، وأمْيَال)، وعلى (فُعُول) يقال: (فُيُولٌ، وجُيُودٌ، ومُيُول) كما يقال: (عُذُوق، وجُذُوع، ودُيُوك).

وروى سيبويه بناء ثالثًا في ذا وهو (فُعْل)، ففِيْلٌ مثلاً يجوز أن يكون أصله (فُعْلاً) كسّر من أجل الياء كما قالوا: (أبْيَضَ وبِيْضٌ)، فيكون (الأفيال) و(الأجياد) بمنزلة (الأجناد)، ويكون (ديوك، وفيول) بمنزلة (بُرُوج وجُرُوح)، كما يكون (فِيَلَةٌ) بمنزلة (خِرَجَة، وجِمَرَة)، وإنما اقتصارهم على (أفْعَال) في هذا الباب الذي من بنات الياء نحو (أمْيَالٍ، وأكْيَارٍ). انظر الكتاب ٢/١٨٧.

فأمَّا أبو الحسن فيقول: إن (دِيْكًا) (فِعْلٌ)، وكذلك جميع ما أشبهه، ويقول: لو كان (فُعْلاً) لانضمَّتْ الفاء؛ وكذلك يقول: إذا بُني مثال (فُعْلٍ) من (البَيْع) [قيل][1] (بُوْع)، والأوَّلان يقولان: (بِيْع).

ويقول أبو الحسن في (بِيْضٍ)، جمع (أَبْيَضَ) ونحوه: إنما كسرت الفاء كراهية الواو في الجمع، كما قلبت في باب (حُقِيٍّ) وما أشبهه، وصحَّ في (عُتُوٍّ)، وكذلك قلبت من الضمة في (بِيْض) كسرة لأنه في جمعٍ فهو تغيير الواحد والجميع في هذا دون البناء، ويستدل بكل واحد من الجمعين على الآخر، ولا يقيس الآحاد عليه.

ومن قوله في (مَعِيْشَةٍ): إنَّه (مَفْعِلَة)، ومن قول الخليل وسيبويه: **[١٥٤/ب]** إنه يجوز أن يكون (مَفْعِلَة) و(مَفْعُلَة) كما قالوا ذلك في (دِيْكٍ) ونحوه[2].

---

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «عند الخليل وسيبويه إذا كان (فُعْل) ثانيه ياء، وجب كسر الفاء، فيصير على لفظ (فِعْل) سواء كان جمعًا أو واحداً، فلو بنيت (فُعْلاً) من (الكَيْل) لوجب أن تقول على قولهما: (كِيْلٌ) ومن (البَيْعِ: بِيْعٌ). وكان الأخفش يقول: ذلك في الجمع، وإذا كان في الواحد قلب الياءَ واواً. ويقول في الجمع: (أَبْيَضُ، وبِيْضٌ، وأَعْيَسُ وعِيْسٌ) وكان الأصل: (بُيْضٌ، وعُيْسٌ) بضم الأول، فكسر لتسلم الياء.

وإذا بُني (فُعْلاً) من (الكيل والبيع) اسمًا واحداً قال: (كُوْلٌ، وبُوعٌ) ومن أجل ذلك قال سيبويه: (فِيْلٌ، ومِيْلٌ، وصِيْدٌ، ودِيْكٌ، وكِيْسٌ) وما أشبه ذلك يجوز أن يكون: (فِعْلاً)، ويجوز أن يكون: (فُعْلاً)، وكان الأخفش يقول: لايكون إلا (فِعْلاً)»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٦٣.

ولخص الرماني الخلاف بقوله: «يجوز في (فِيْلٍ) فِعْلاً، وفُعْلاً عند سيبويه، ولايجوز ذلك عند الأخفش إلا في الجمع نحو: (أَبْيَضٍ وبِيْضٍ)»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٥٦.

قال المازني: فسألته[1]. عن (مَفْعُولٍ) من البَيْع، وقوله فيه: (مَبِيْع): هلاّ قلت على هذا (مَبُوعٌ)، لأن المحذوف عندك واو (مَفْعُول) دون العين، فلم يُبدل من الياء والواو لأنه في واحد، قولك: إنّك إنما تُبدل في الآحاد دون الجمع، فألزمه المناقضة في قوله.

قال : وقالوا في (فِعْلٍ) من بنات الواو : (رِيْحٌ وأَرْوَاحٌ ورِيَاحٌ)، ونظيره (أَبْآرٌ، وبِئَارٌ)، وقالوا فيه (فِعَالٌ) كما قالوا في (فَعْلٍ) من الواو، ولم يجعلوه بمنزلة ماهو من الياء[2].

قال: كما أنّه غلب على (فَعْلٍ) من الواو الفِعَالُ، فكذلك هذا، فَرّقُوا بينه وبين (فُعْلٍ) من الياء، كما فرقوا بين (فَعْلٍ) من الياء (وفَعْلٍ) من الواو[3].

قال أبو العباس: فرقوا بينه وبين (فُعْل) من الياء والواو من الياء لم يذكره، وإنما ذلك لأن (قِيْل) يصلح أن يكون (فُعْلاً).

قال أبوعلي: فقالوا فيه: (فِعْلان)، ولم يقولوا: (فُعُول) كما قالوا في دِيْكٍ الذي يجوز أن يكون فُعْلاً دُيُوك.

---

(١) الضمير عائد على الأخفش، فهو أستاذ المازني رحمهما الله.

(٢) الكتاب ١٨٧/٢، ويفسر هذا القول أبو الحسن الرماني بقوله: «جمع (فِعْل) من المعتل العين على (أفْعَال) في القليل، و(فِعْلان) في الكثير، لأنه قريب من (فَعْلٍ)، إذ كان أخفَ الأبنية (فَعْلٌ) ثم (فِعَلٌ) ثم (فُعْلٌ)». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٥٦.

(٣) الكتاب ١٨٨/٣ بتصرف يسير، وعبارة سيبويه أكثر وضوحًا لما فيها من التمثيل.

قال: وقد قالوا: (فَعْلة) في بنات الواو، وكسروها على (فُعَل) كما كسروا (فَعْل) على بناء غيره[1].

قال أبو علي: يريد: إنهم كسّروا (فَعْل) على (أفْعَال)، وليس (أفْعَال) بباب (فَعْل)[2].

قال أبوعلي: يمتنع تحريك العين من (فَعْلة) إذا كانت ياءً أو واواً في الجمع بالياء، لأنها إن حركت لزم أن تنقلب لتحركها، وتحرك ماتوسط، فلذلك لم تحرك العين من (ضَيْعَةٍ ونَوْبَةٍ) إذا جمعتا بالتاء، كما تتحرك من (صَفْحَةٍ) وما أشبهها[3].

قال: وأما ماكان من (فِعْلة)، فهو بمنزلة غير المعتل، وذلك قولك: قِيْمَة، وقِيْماتٌ، ودِيْمَةٌ، ودِيْمَاتٌ، وقِيَمٌ، ورِيَبٌ، ودِيَمٌ[4].

قال أبوعلي: الدليل على أنّ دِيْمَة (فِعْلة)، قولهم: (دِيَمٌ)، فجمع على (فِعَلٍ) ولو كان (فُعْلة)، كما أن دِيْكًا يجوز أن يكون عنده (فُعْلاً) لقيل في جمعه: (دُوَمٌ) كقولهم في ظُلْمَةٍ: (ظُلَمٌ).

(١) الكتاب ٢/١٨٨، وفي المخطوطة: «وقد قالوا في فَعْلة...».

(٢) مثل سيبويه لذلك بقوله: «وذلك قولهم: (نَوْبَةٌ ونُوَبٌ، وجَوْبَةٌ وجُوَبٌ، ودَوْلَة ودُوَلٌ، ومثلها: قَرْيةٌ وقُرًى، ونَزْوَة ونُزًى...». الكتاب ٢/١٨٨.

(٣) هذا التعليق على ماطرحه سيبويه وهو قوله: «وقد قالوا: فَعْلةٌ في بنات الياء ثم كسروها على (فِعَلٍ)، وذلك قولهم: ضَيْعَةٌ وضِيَعٌ، وخَيْمَةٌ وخِيَمٌ». انظر الكتاب ٢/١٨٨.

(٤) الكتاب ٢/١٨٨، وفيه: «... قِيْمَةٌ وقِيَمٌ وقِيْمَاتٌ، ورِيْبَةٌ ورِيْبَات ورِيَبٌ، ودِيْمَةٌ ودِيْمَاتٌ ودِيَمٌ».

قال: وإنما أُعـملت[1] الفِعَل في بنات اليـاء والواو، لأن الغـالب الذي[2] هو حـد الكلام في فَعَلَة[3] في غـير المعتل الفعَال[4]، وفي نسخة: والفُعَل منقوص من فِعَالٍ.

قـال أبوعلي: لما كـان فَعْلَة في الصحيح بابه أن يُجْمع على (فِعَالٍ) مـثل: رَقَبَة ورِقَاب وجب أن يجـمع مـاكـان من المعـتل بزنتـه على (فِعَالٍ) أيضًا، فجمعٌ على (فُعَل) نحو: جُرَذٍ جمع على (فِعْلانٍ)، كما جُمع ماكان على (فـعَال) على (فِعْلان) نحـو: غُرابٍ وغِرْبانٍ، لأن (فُعَل) مـقـصـور من (فُعَال)[5].

* * *

(١) في الكتاب: (أحتُملت) والذي في شرح السيرافي مثلما في التعليقة.

(٢) في المخطوطة: (هو الذي...).

(٣) في المخطوطة: (فَعْلة) بسكون العين.

(٤) الكتاب ١٨٨/٢.

(٥) فسر هذا أبوسعيد بقوله: «الفِعَال أولى بالإعلال من (فِعَل)، ألا تراهم قالوا: (حَوْضٌ وحِيَاضٌ، وثَوْبٌ وثِيَابٌ، وسَوْطٌ وسِيَاطٌ) فقلبوا الواو ياءً، ولايجيء في مثل ذلك واو، بل يُعتل فيقلب ياء...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٦٤. وعلل الرماني قصره من فِعَال، وأنه قصر في المعتل ولم يقصر في الصحيح لأنه أحق بالتخفيف. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٥٦.

هَذا بابُ مَا يكونُ واحداً يقعُ على الجميع من بَنَاتِ الياءِ والوَاو ويكونُ واحدُه من بِنَائِه ولفْظِه[1] [١٥٥/أ]

قال: وأما ماكان (فِعْلاً)، فقصته قصة[2] غير المعتل، وذلك قولك: تِينٌ وتِينَةٌ وتِينَاتٌ، وطِينٌ وطِينَةٌ وطِينَاتٌ[3].

قال أبوعلي: طِينَةٌ وطِينٌ، يحتمل عنده أن يكون (فِعْلَةً)، وأن يكون (فُعْلَة)، فلا يحكم بأحد البناءين دون الآخر، كما حُكم في (دِيمَةٍ) أنها (فِعْلَة) لقولهم: (دِيَم) لأنه لو كان (فُعْلَة) لكان: (دُوَم)، كقولهم: إنَّ (فِعْلَة) دون (فُعْلَة)، بقي احتمال الوزنين قائمًا فيه[4].

---

(١) الكتاب ١٨٩/٢.

(٢) في الكتاب: (كقصة)، وفي شرح السيرافي من غير كاف التشبيه مثلما جاء في التعليقة.

(٣) الكتاب ١٨٩/٢.

(٤) جمع اسم الجنس المعتل العين يجري على قياس نظيره من الصحيح إلا ما اقتضاه حرف العلة، ولايجوز تحريك حرف العلة لما يلزم من الثقل فيه.
ويأتي هذا الجمع مطرداً ونادراً، (فَعْلٌ) مثلاً يأتي عليه: (جَوْزَةٌ، وجَوْزَاتٌ، وجَوْزٌ، وبيضة: تجمع على بَيْضَاتٍ وبَيْضٍ، وخيمة على: خَيْمَاتٌ وخَيْمٌ) وكل هذا على القياس، لكن قالوا: (خِيَامٌ ورِيَاضٌ) كطِلاحٍ وسِخَالٍ، وهذا نادر، وفي (فُعْلٍ) قالوا: (سُوْسٌ وسَوْسَاتٌ في جمع سُوسة، كما قالوا في صوفة: صُوفَاتٌ وصُوفٌ) وهذا على القياس، لكنهم قالوا في (تَوْمَةٍ: تُوَماتٌ وتُومٌ وتُوَمٌ) على طريق النادر تشبيهًا (بغُرفَةٍ وغُرفٍ، ودُرَّةٍ ودُرَرٍ).
وماكان (فِعْلاً) فيحمل على غير المعتل أيضًا، فيقال في (لِيْفَةٍ: لِيفَاتٌ ولِيفٌ، وفي طِينَةٍ: طِينَاتٌ وطِينٌ). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٥٨.

هَذا بابُ مَا هُو اسمٌ واحدٌ يقعُ على جَمِيعٍ وفيه علامةُ التّأنيث[1]

قال: وبيَّنوا الواحدة بأن وصفوها بواحدة[2].

أي فقالوا: بُهْمى واحدة، فبَانت الآحاد من الجمع بأن وُصفت بقولهم (واحدة)[3].

قال: فلم يجيئُوا بعلامة سِوَى العلامة التي في الجمع، ليفرِّق بين هذا وبين الاسم الذي يقع على الجميع وليست فيه علامة التأنيث، وتقول: أرْطىً وأرْطاةٌ[4].

قال أبوعلي: يريد: ليست العلامات التي في بُهْمَى، وطَرْفَاءَ، وماذكره للإلحاق، فتلحق بواحدة علامات التأنيث ثم تحذف من الجميع ليكون فصلاً بينه وبين الواحد، كما كانت الألف في أرْطى للإلحاق، فجاز أن تلحق علامة التأنيث، ليصير فصلاً بين الواحد والجمع[5].

---

(١) الكتاب ١٨٩/٢ وفيه: (... علامات التأنيث)، وعند السيرافي (علامة...) كما جاء في التعليقة.

(٢) الكتاب ١٩٠/٢.

(٣) بعض الأسماء يكون واحده وجمعه على هيئة واحدة، ولايفرق بينهما إلا بالوصف، من ذلك قولهم في الجمع: (حَلَفَاءُ، وطَرْفَاءُ، وبُهْمى) وهي أسماء لم يكسر عليها الواحد وهذه في المؤنث، وليفرِّقوا بينها وبين المفرد فيها وصفوا المفرد بقولهم: (واحدة) فقالوا: (حَلَفَاءُ واحدة، وطرفاءُ واحدة، وبُهْمى واحدة)، وذلك أنهم أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التأنيث كما كان ذلك في الأكثر.

أما في المذكر فنحو: (التّمر، والبُرُّ، والشَّعِير ونحو ذلك)، وعبارة الكتاب واضحة لاتحتاج إلى تعليق، وهذا مؤدّاها.

(٤) الكتاب ١٩٠/٢.

(٥) جمع (بُهْمى، وطرفاء) ونحوهما على صيغة واحدة هو والمفرد، والبيان في ذلك بالصفة ، ==

هَذا بابُ مَاكانَ على حَرفَين وليْسَتْ فيه علامةُ التَّأنيْث[1]

قال: وإذا جمعوا بالواو والنُّون كَسَرُوا الحرفَ الأول وغَيَّروا الاسم، وذلك قولهم: سِنُونَ، وقِلُونَ ومِئونَ[2].

قال أبوعلي: تكسير هذا الضرب[3] الذي ليس حكمه أن يجمع بالواو والنون إذا جمع بهما لأنه كان من حكمه أن يكسَّر ولايصحح كما يصحح جمع مايعقل بغير هذه الأسماء، فإن جمع بالواو والنون [تغيَّر][4] عمَّا كان عليه قبل الجمع ليكون تكسير (مَائَةٍ) الكسرة في (مِئُونَ) [و][5] ليست الكسرة التي كانت في (مِئَة) ، وإنَّما هي للجمع كما أن

== تقول: بُهْمَى واحدة، وطرفاء واحدة إذا أردت المفرد، أما جمع (أرْطى، وعِلْقَى) فهو على هذه الصيغة، ولكن واحدهما يختلف، فالأول (أرْطاةٌ) والثاني (علْقَاةٌ)، لأن ألفهما للإلحاق وليست ألف تأنيث، لأنك تقول: (هذه أرْطىً، وعِلقىً) فتنوّن، وألف التأنيث لاتنوّن، فلما كانت الألف لغير التأنيث جاز أن يدخل عليها الهاء للواحدة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٦٥ ، وشرح الرماني للكتاب ، جـ٤ ، ق ١٥٨.

(١) الكتاب ٢/ ١٩٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٠.

(٣) يريد أبو علي ماكان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث، فعند الجمع لم يُكَسَّر على بناء يردُّ ماذهب منه، فهو يجمع تارة بالتاء وعندئذ لايغيّر بناؤه وذلك نحو قولهم: (هَنَةٌ وهَنَاتٌ، وفِئَةٌ وفِئَاتٌ، وشِيَةٌ وشِيَاةٌ، وثُبَةٌ وثُبَاتٌ، وقُلَةٌ وقُلاتٌ) ، وربما ردوه إلى الأصل إذا جمعوه بالتاء نحو (سَنَةٍ وسَنَوات، وعِضَةٍ، وعِضَوات) . وتارة يجمعونه بالواو والنون، وفي هذه الحال يكسرون الحرف الأول ويغيرون الاسم، فيقولون: (سِنُونَ، وقِلُونَ، وثِبُونَ، ومِئُونَ). هذا مانص عليه سيبويه.

(٤) زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) الواو زيادة يقتضيها السياق.

الألف في (تَهَامٍ) ليست الألف التي كانت في (تِهَامِيّ)[1].

قال: والتاء تدخلُ على ما دخلت فيه الواوُ والنّونُ، لأنّها الأصل[2].

أي : لأن الجمع بالتاء فيما كان على حرفين فيه تاء التأنيث الأصل.

قال أبوبكر: أي لم يقولوا: (أَمْوُنَ) حيث قالوا: (إِمَاءً)[3]، (وآمٌ) فردُّوا ما ذهب وإنما يجمعون بالواو والنون ما لم يردوا إليه ما حذف في أكثر الأمر.

قال: فقد يستغنون بالشي عن الشيء[4].

---

(١) يقول أبوسعيد: «ليس الباب في شيء آخره هاء التأنيث أن يجمع بالواو والنون، لأن هذا الجمع إنما هو لمذكر ما يعقل، وإنما جمعوا هذا المنقوص بالواو والنون لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما منعه من جمع التكسير، لأن جمع التكسير لايكاد يجيء في ذلك، وغيَّروا مع الواو والنون والياء والنون أوله فكسَروه فيما كان مضمومًا كقولهم: (قِلُونَ، وثِبُونَ) وواحدها: (قُلَةٌ وثُبَةٌ)، وفيما كان مفتوحًا كقولهم: (سِنُونَ) واحدها (سَنَةٌ)، وذلك توكيد للتغيير فيه، وأن هذا الجمع خارج عن قياس نظائره
وأما قولهم: (مِئُونَ) فقال بعض النحويين فيه إن هذه الكسرة غير الكسرة التي في (مئة)، كما أن الألف التي في (تَهَام) ليست هي التي كانت في (تِهَامِيّ) »، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٦٦، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٠، وانظر المقتضب ١/٢٤١- ٢٤٢، ٢/١٧٠- ١٧١، وشرح المفصل ٢٣/٦، وانظر التعليقة ٥٣/٣ - ٥٤.

(٢) الكتاب ١٩٠/٢.

(٣) في (أَمَة)، انظر الأصول في النحو ٤٢٢/٢، وهو في الكثير (إِمَاءٌ)، وفي أدنى العدد (آمٌ)، انظر الكتاب ٩٩/٢.

(٤) الكتاب ١٩١/٢.

هو كما استُغني بالجمع بالواو في (قُلَةٍ) عن تكسيره على[1] (قُلات)، كما استغني في غير (قُلَةٍ) بالواو عن غيره من ضروب الجمع[2].

وقوله: وقد يستعملون فيه جميع مايكونُ في بابه[3].

هو كما استُعمل [١٥٥/ب] في (بُرَةٍ) أن جمع بالتاء من حيث كان في واحدة التاء، وإن جمع بالواو من حيث كان ناقصًا، وعلى (فُعَل) من حيث كان وزنه (فُعْلَة)، فقد استعمل فيه جميع مايكون فيه من ضروب الجمع[4].

قال: فقلت: فهلاَّ قالوا: أَرْضُونَ كما قالوا: أَهْلُونَ؟[5].

---

(١) في المخطوطة: (علا).

(٢) يقال في (قُلَةٍ): قُلاتٌ، وقُلُونَ، ولكنهم يستغنون بـ(قُلُون) عن (قُلاتٍ)، وذلك للإشعار بأصل البنية كما يقول الرماني. انظر شرحه للكتاب، جـ٤، ق ١٦٠، واستغنوا في (أَمَةٍ) بإمَاءٍ، وإن كان يجوز غيره.

(٣) الكتاب ١٩١/٢.

(٤) أضرب الجمع الممكنة في (بُرَةٍ) ثلاثة، وقد ذكر عللها أبو علي رحمه الله، وهي: بُرَاتٌ، وبُرُونَ، وبُرًى، والبُرَةُ: حلقة تجعل في أنف البعير، انظر لسان العرب ٤٧٦/١٣-٤٧٧ (بره)، قال ابن دريد: والجمع: بُرًى، وبُرين، وبِرين، وكل حلقة (بُرَةٌ) مثل الخلخال والسوار، فأما حَلَقُ الدّرع وما أشبهها فلا يقال لها (بُرِيْن). انظر جمهرة اللغة ٣٣١١، قال الرماني: «جمع بُرَةٍ: (بُرَاتٌ وبُرُونَ وبُرى)، وإنما جاز فيها التكسير والواو والنون كما جاز في (فَرْخ: أَفْرُخٌ وأَفْرَاخٌ)، فأفرخ بحق الأصل، وأفراخ بحق الشَّبه النادر، وجاز بالواو والنون على لفظ الواحد كقولك: (قُلُونَ)». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٠، وانظر الأصول في النحو ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ١٩١/١.

قال أبوبكر: قالوا: أَرَضُون، لأنهم لم يستعملوا أَرْضَةَ ألبتَّة، فأشبه المنقوص من هذه الجهة[1].

قال أبوعلي: يعني أن (أرْض) يلزم أن يكون فيها علامة التأنيث، إذ كان مؤنثًا كما كان يلزم أن تثبت لام (سَنَةٍ) فيها، فلما لم تثبت علامة التأنيث في (أرْضٍ) مع أن ثباته كان لازمًا، كما أن اللام في (سَنَةٍ) لم تثبت مع أن ثباته كان لازمًا أشبهتها[2] في ذلك فجُمعتْ كما جُمعَتْ لموافقتها إيَّاها في النقص[3].

قال: وقد قالوا عِيْراتٌ، وقالوا: أَهْلاتٌ، فخَفَّفُوا، شبَّهوها بصَعْبَاتٍ[4].

قال أبوعلي: يريد، شبَّهُوا (أهْلاتٍ) وإن كان اسمًا (بصَعْبَاتٍ) التي هي صفة فلم تحرّك عينُها في الجمع بالألف والتاء، كما حركت العين من

---

(١) انظر الأصول في النحو ٤١٤/٢، والمنقوص الذي عناه نحو (شِيَة، وثُبَة، وقُلة).

(٢) في المخطوطة: (اشبهتا).

(٣) قال أبوالحسن الرماني: «جمع (أرْض: أرَضات، وأرَضُونَ)، أما الألف والتاء فلأن الأرض مؤنثة، وأما (أرَضُونَ) فلشبه العوض، إذ تقديرها حذف الهاء منها. فصارت بمنزلة المنقوص من هذه الجهة، وفتحت الراء، ولم يجز كسر أول الاسم لاجتماع أمرين: أحدهما: الفرق بين التغيير فيه لشبه العوض على طريق النادر مع اقتضاء نظيره من الجمع بالألف والتاء أن يكون التغيير على قياسه.
ولايجوز في (أرض: أأرْضٌ ولا أأراضٌ) لأن الواو والنون لما دخلت لشبه العوض منعت من التكسير على قياس الباب.
فأمّا أهل وأهلون فجرى مجرى الصفة في المذكر، إذا قلت: صَعْبٌ وصَعْبُون، وفَسْلٌ وفَسْلُون . . . »، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٦.

(جَفَنَاتٍ)، ووجه الشبه بين (أهْلات) وبين (صَعْبات) وسائر الصفات أنه اسم جمع بالواو والنون، والألف والتاء كما تجمع الصفة إذا كان للمذكر بالواو والنون، وإذا كان للمؤنث بالألف والتاء[1].

قال: وقد قالوا: إمْوانٌ جماعة الأمَة كما قالوا: إخْوَانٌ[2].

قال أبوعلي: يقول: لما كان أُمَةٌ (فَعَلَة)، ولم يعتدّ بعلامة التأنيث فيه في الجمع لزم أن يكسَّر على (فِعْلان) كما يكسَّر (فَعَل) عليه إذا كُسِّر للجمع الكثير على (فِعْلان)، كأخٍ، وإِخْوانٍ، وبَرَقٍ وبِرْقَانٍ وما أشبه ذلك[3].

* * *

---

(١) قالوا: (أهَلاتٌ) على التشبيه بالاسم الذي ليس بصفة، لكثرة مايقع موقعه، كما قال المخبَّل:

وَهُمْ أهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بن عَاصِمٍ　　إذَا أدلَجُوا باللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا

انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٠- ١٦١.

(٢) الكتاب ٢/١٩٢.

(٣) جمع (أمَةٍ): إمْوَانٌ قياسًا على ما ليس فيه الهاء، وهو على طريق النّادر، قال القتّال الكِلابي:

أمَّا الإمَاءُ فَلاَ يَدْعُونَنِي وَلَدًا　　إذَا تَرامَى بَنُو الإمْوَانِ بِالعَارِ

انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦١.

هَذا بابُ تَكْسيرِ ماعدَّةُ حُروفِهِ أربَعةُ أحْرُفٍ للجَمْعِ[1]

قال: وأمَّا ما كانَ منَ الياء والواو فإنَّه لايُجاوز به بناءُ أدنى العدد كراهية هذه الياء[2].

قال أبوعلي: يقول: لو جمع ماكان من الياءات والواوات التي هي لاماته الجمعَ الكثيرَ للزم أن يقال على قول من قال (رُسُلٌ) (رُشُوٌ)، فيقع آخر الاسم واوٌ قبلها ضمة، ثم يلزم أن تُبْدل الضمة كسرة، والواو ياءً، فيصير (رُشِيٌّ) فتجتمع ياء قبلها كسرة قبلها ضمة، فهذا الذي كان يلزم في التثقيل على قول من قال (رُسُلٌ)، ولو خفف على (فُعْلٍ) لصارت فيه ياء قبلها ضمة وبينهما حرف ساكن، فيصير كأنه (سُعْيٌ ورُشْيٌ)[3]، والساكن يقول فيه إنه ليس بحاجز قوي[4].

قال الأخفش: والدليل على أنّ الأصل التثقيل أنهم يقولون: طرفَت.

قال أبو علي: يقول: الدليل على أنهم يريدون في التخفيف الحركة التي عنها خففت الكلمة أنَّهم يقولون: طرْفَت، فيحركونه لالتقاء

---

(١) الكتاب ١٩٢/٢.

(٢) الكتاب ١٩٢/٢، وهو يريد ماكان من بنات الياء والواو وعدة حروفه أربعة، فهذا حكمه في الجمع ألا يجاوزوا به أدنى العدد، نحو: رِشَاة وأرْشِيَةٌ، وسِقَاءُ وأسْقِيةٌ، ورداءُ وأرْدِيةٌ.

(٣) قال أبوسعيد: «إنما قال: من بنات الياء والواو، لأن هذه الهمزات منقلبات من الياء والواو، لأن قولك: (كسَاءٌ) أصله: (كسَاوٌ)، والدليل على ذلك قولهم: كَسَوْتُ، والكسوة، والهمزة في (سِقَاء) بدلٌ من الياء، والأصل (سِقَايٌ) ولو جمعوا على مثل (حِمَارٍ وحُمُرٍ) للزمهم أن يقولوا: أُسُقٌ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٦٨.

(٤) انظر الكتاب ١٩٥/٢.

الساكنين [١٥٦/أ]. الصَّرف بالحركة التي يُحرك بها من لايخفف.

قال: وقالوا حين أرادوا الأكثر (ذِبَّانٌ)، ولم يقتصروا على أدنى العَدَدِ، لأنَّهم أمِنُوا التَّضعيفَ[١].

قال أبوعلي: يقول: لم يقتصروا على (أذِبَّةٍ) كما يُقتصر على (أخِلَّة) لأنه لما جُمِعَ (فُعَالٌ) في الكثير لم يقع تضعيف، كما يلزم وقوعه في جمع (فِعال) لو قلت فِعْلَل[٢].

قال: خالفَتْ (فَعِيلاً) كما خَالَفْتَها (فُعَالٌ) في أوَّل الحرف[٣].

قال أبوعلي: يقول: (فَعُولٌ) تجمع على (فِعْلاَن)[٤]، و(فُعَال) تجمع على فِعْلاَنٍ[٥]، (وفَعِيل) يجمع على (فُعْلاَنٌ) مثل: رَغِيفٌ، ورُغْفَانٌ، فلذلك كان مخالفًا في أول الحرف[٦].

---

(١) الكتاب ٢/١٩٣.

(٢) (ذُبَابَةٌ) مضاعف، فإذا أريد بناء أدنى العدد منه قيل: (ذُبَابٌ، وأذِبَّةٌ)، فإن أرادوا أكثر العدد قالوا: (ذِبَّانٌ)، قال الرماني: «وجاز فيه (فِعْلان) لأنهم أمنوا إظهار المضاعف». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٣، وانظر تعليل ذلك في شرح السيرافي، جـ٤، ق ٢٦٩.

(٣) الكتاب ٢/١٩٥.

(٤) هذا البناء إذا كسَّرته لأكثر العدد كقولك: خَرُوفٌ وخِرْفَانٌ، وقَعُودٌ وقِعْدانٌ.

(٥) كقولهم: غُرابٌ وغِرْبانٌ، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٦.

(٦) خالفت (فُعَالٌ فَعِيلاً) وذلك أن (فَعِيلاً) يجمع على (فُعلان) نحو قَفِيز وقُفْزان، وجَرِيبٌ وجُرْبَان، و(فُعَالٌ) يجمع على (فِعْلان) كقولك: غُرابٌ وغِرْبَانٌ، وغُلامٌ وغِلْمَانٌ، وفَعُولٌ بمنزلة (فُعَال)، لأنهم قالوا: خَرُوفٌ وخِرْفَانٌ، وقَعُودٌ وقِعْدانٌ.
ومعنى قوله: «في أول الحرف» يعني في حركة أوَّل الحرف في الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٠.

قال: وقال بعضهم: ذِفْرَى وذَفَارٍ، ولم يُنوِّنوا ذِفْرَى[1].

قال أبوعلي: يقول ذَفَارٍ من يقول: ذِفْرَى، فيجعل الألف للتأنيث دون الإلحاق، والباب إذا جعل الألف للإلحاق أن يُقال: ذَفَارٍ، كأَرْطى وأراطٍ، ومن لم ينوّن ذِفْرَى وقال: ذَفَارٍ، شَبَّه ألف التأنيث بألف الإلحاق لمّا شبَّهه به في قوله: حُبْلَويٌّ، فقال: ذَفَارٍ كما قال: حُبْلَويٌّ، والوجه ذَفَارَى، كما أن الوجه حُبْلِيٌّ[2].

قال: وكذلك ماكانت الألفات في آخره للتأنيث، وذلك صَحْراء وصَحَارى، وعَذْراءُ وعَذَارَى، وقد قالوا: صَحَارٍ، حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث[3].

قال أبوعلي: قوله: حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث، يريد، الألف قبل الهمزة، حذفت في التكسير، ليكون آخر (صَحَارَى)، كآخر (حَبَالَى) فيتَّفقا في التكسير كما اتَّفقا في التأنيث، ومن قال: صَحَارٍ، أجرى الهمزة والألف اللتين للتأنيث مجرى الهمزة التي للأصل والتي بمنزلة الأصل، نحو (عِلْبَاء)، كما أجرى ألف (ذِفْرَى) غير منونةٍ مجرى الألف من (أَرْطى)، إلا أنه حذف الألف من (صحراء) لمّا قال: (صَحَارٍ)، كما

---

(١) الكتاب ٢/١٩٥.

(٢) يقول أبو سعيد: «حكى سيبويه ذِفْرى وذَفَارٍ في منْ لايُنَوِّنُ ذِفْرى، يريد: فيمن يجعل الألف في ذِفْرى للتأنيث، وهذا خارج عن الباب، وإذا كانت لغير التأنيث فإن الباب فيه أن تقلب ياءً كقولنا: أرْطَى، وأرَاطٍ، ومَلْهًى ومَلاهٍ، ومِعْزًى، ومَعَازٍ، وقد يبدلون من الياء ألفا لخفة الألف، قالوا: مِدْرًى، ومَدَارى، ويجوز في ذلك كله قلب الياء ألفا، لأنه لايقع فيه إشكال...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧١.

(٣) الكتاب ٢/١٩٥- ١٩٦.

حذف الياء الأولى من(أُثْفِيَّةٍ)، والألف من (معْطاءٍ)[1] حين قالوا: أثافٍ، ومَعَاطٍ[2].

قال: جَعَلُوا (صَحْراءَ) بمنزلة مافي آخره ألفٌ، إذ كانا أواخرهنّ.

يعني: (حمراء)، و(حُبْلى) علامات التأنيث مع كراهيتهم الياءآت حين قالوا: مَدَارَى، ومَهَارَى[3].

قال أبوعلي: يقول: حذفت الياء الأولى من صَحَارَى في قول من قال: (صَحَارٍ)، ولم يجز غير الحذف، إذ قد جاء الحذف فيما لم يكن للتأنيث نحو: (أثافٍ) قلبت الياء ألفًا فيما كان للتأنيث نحو (صَحَارَى وحَبَالَى) إذ قد قلبت الياء ألفًا في مثل (مَدَارَى، ومَهَارَى)، وليس شيء من ذلك للتأنيث[4].

---

(١) في المخطوطة: (مِعْطارٍ).

(٢) (ذِفْرى) تجمع على (ذِفَارٍ، وذِفَارِي)، وهكذا كل ما آخر ألف التأنيث، فصحراء تجمع على (صَحَارٍ، وصَحَارِي) و(عَذْراء) تجمع على (عَذَارٍ وعذاري)، أما ماكانت الألف فيه للإلحاق نحو (عِلْبَاء) فجمعها (علابيّ) لتلحقها ببناء (سِرْداح) الذي يجمع على (سَراديح)، والتخفيف يجري فيما كان للتأنيث، فتقول في (مَهريَّة): (مَهاريّ) على القياس، ويجوز فيها (مَهَارٍ ومَهَارِيْ) على التخفيف، كما تقول في (أُثفيَّةٍ): أثافِيّ، ويجوز فيها: (أثافٍ وأثافِيْ) على التخفيف. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٦.

(٣) الكتاب ١٩٦/٢، وفيه: «... أواخرهما» وفي السيرافي مثلما في الكتاب، وفيهما أيضًا «كراهيّتهم» و«حتى قالوا...».

(٤) يقول أبو سعيد: «حكى سيبويه (ذِفْرَى وذَفَارٍ) في من لاينوّن (ذِفْرى)، يريد فيمن يجعل الألف في (ذِفرى) للتأنيث - وهذا خارج عن الباب - وإذا كانت لغير التأنيث فإن الباب فيه أن تقلب ياء، (أرْطًى وأراطٍ، ومَلْهًى ومَلاهٍ، ومِعْزًى ومَعَازٍ)، وقد يبدلون من الياء ألفًا لخفة الألف، قالوا: (مِدْرًى ومَدَارَى)، ويجوز في ذلك كله قلب الياء ألفًا؛ لأنه لايقع فيه إشكال، وماكان من الممدود منه مما ألفه للتأنيث فإنه يجوز فيه أن يجرى مجرى ==

قال: وقــد يقــولون: ثلاثُ صَحَائفَ، وثلاثُ كَتَائبَ، وذلك لأنَّهــا صارت على مثال {فَعَالِلَ} نحو حَضَاجِرَ، وبَلَابِلَ[1].

قال أبوعلي: يعني بقوله: (حَضَاجِر)[2]، أن بنات الأربعة لاتأتي على أمثلة أدنى العدد إذا كان ذلك المثال يُحذف بعض حروفه، فلما صار (صحائف) على مثال الأربعة لم يجمعه على أدنى العدد وخرج على الأكثر[3].

قال: [١٥٦/ب] والتاء أمرها ها هنا كأمرها فيما قبلها[4].

= حُبْلى، وحَبَالى، ويجوز أن تقلب ياء، قالوا: صحراء وصَحَارَى، وعَذْرَاء وعَذَارَى، وقد قالوا: صَحَارٍ وعَذَارٍ، حذفوا الألف التي قبل الهمزة ليكون آخره كآخر مافيه علامة التأنيث...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧١.

(١) الكتاب ١٩٦/٢، وفي المخطوطة: (صحايف وكتايب) بالياء فيهما، وقوله: {فَعَالِلَ} سقطت من المخطوطة.

(٢) حَضَاجِر: من أسماء الضَّبُع مفردها: حِضْجَر، وهي أمُّ عَامِرٍ، وحَضَاجِرُ، وجَعَارِ، وجَيْأَلُ، وأمّ عَنْثَل، وقثام. انظر الكتاب ٢٦٣/١، وانظر المقتضب ٤٨/٤، ٣١٩.

(٣) يقول أبوسعيد: «قالوا: (ثلاثُ صَحائف) في القليل، وقد كان يمكنهم أن يقولوا ثلاثُ صحيفات، والجمع بالألف والتاء يكون للقليل، و(فَعَائل) من الجموع الكبيرة فشبَّهوها بما لايحسن جمعه بالألف والتاء لحِضْجَرٍ وحَضَاجِر، وبلبل وبلابل وجُنْدَب وجَنَادِب، وهذه أسماء مذكّرة، لايحسن أن يقول فيها: بلبلات، وحِضْجَراوات، فحملوا (ثلاث صحائف) على هذا إذ كان رباعيًا مثله»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٢، وانظر قريبًا من هذا اللفظ والمعنى في شرح الرماني، جـ٤، ق ١٦٨.

(٤) الكتاب ١٩٦/٢، يريد: أن ماكان على (فَعَالة) فهو بمنزلة ماجاء على (فِعَالة)، لأنه ليس بينهما إلا الفتح والكسر، فقولك: حَمَامَة يمكن أن يقال فيها: حَمَائِمُ، وفي دَجَاجة: دَجائِج، كما قيل في: جِنَازة: جَنَائِز، وفي رِسالة: رسائل، وفي عِمَامَة: عَمَائِم.
وأمر الجمع بالتاء فيهما واحد، تقول: حَمَامَات، ودَجَاجَات، كما تقول: جنازات، ورسالات، وعمامات.

أي الجمع بالتاء.

قال: وكلُّ شيء كان [من] هذا أقلَّ كان تكسيره أَقَلَّ كما كان ذلك في بنات الثلاثة[1].

قال أبوعلي: التكسير تصريف، فإذا قلَّ الشيء قلَّ تكسيره[2].

قال: وقوله من بنات الياء أَضَاءَةٌ وأَضَاءٌ...[3].

قال أبوعلي: أضَاءةٌ لغة قوم يمدون، وقد يقصر فيقال: (أَضًا)، مثل أَكَمَةٌ، فإذا كُسِّر قيل: (أَضَاءٌ) مثل (أَكَامٌ)، وإذا جمع بحذف التاء قيل: (أضًا) مثل (أَكَمٍ)[4].

---

(١) الكتاب ١٩٧/٢، ومابين المعقوفتين زيادة منه ساقطة من المخطوطة.

(٢) يريد: أنّ (فَعُولة) بمنزلة (فَعِيلة) في الزِّنة والعدّة وحروف المدّ، فقولك: حَمُولة يمكن جمعها على حَمائل وحَمُولات، ومثلها: حَلُوبة، يقال في جمعها: حَلائب، وحَلُوبات، ومثلهما رَكُوبة: ركائب وركُوبات، كما قيل في ذُؤابة: ذؤاباتٌ، وذَوائِب، وذُبابة: ذُبابات وذَبائِب. نظر الكتاب ١٩٦/٢- ١٩٧، وشرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ١٩٧/٢، وفي المخطوطة: (... أضأة وأضآةٌ).

(٤) حديث سيبويه عن الأجناس الزائدة على ثلاثة أحرف. قال أبو سعيد: «لافرق بين ماقلّت حروفه وكثرت من ذلك. وقوله: أضَاءةٌ وأضَاءٌ - لا أعلم أحداً ذكر أضاءة بالمدّ غيره - تقول: أضَاةٌ، وأضًا، مثل حَصَاة، وحَصًى، وذكر أيضًا هو مقصور كما تقدم، ومدّه نادر»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٣.

قال الرماني: «يجوز أضاءٌ وأضاءةٌ وأضاءات... وكل اسم وقع على الجمع بطريق الجنس، فهو يجري مجرى تَمْرٍ وتَمْرة، وتَمْرات...»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٨.

والأضَاةُ: الغدير، والجمع: أضَوَاتٌ وأضًا - مقصور - مثل: قَناةٍ وقَنًا وإضاءٌ بالكسر والمدّ، وإضُون كما يقال: سَنَةٌ وسِنُون، فأضاةٌ وأضًا كحصاةٍ وحصًى، وأضَاةٌ وإضاء كرَحَبَةٍ ورِحَاب ورَقَبة ورِقَاب... انظر لسان العرب ٣٨/١٤. (أضا).

قال: وما لم يُلْحَقْ ببنات الأربعة وفيه[1]. زيادة وليست بمدّة، فإنّك إذا كسَّرته كسَّرته على مثال (مَفَاعِل)، وذلك تَنْضُبٌ وتَنَاضِبُ وأَجْدَلٌ وأَجَادِلُ[2].

قال أبوعلي: ليست زيادة الإلحاق كما كانت زيادة (سَبَنْتَى)[3] و(جَدْوَلٍ) له لأنه ليس في الكلام مثل (قَحْطُب)، فيكون تَنْضُب ملحقًا به، كما كان فيه مثال: (جَعْفَر)؛ فأما الهمزة في (أَجْدَل)، و(أَخْيَل)، وباب (أَفْعَل) كله فليس للإلحاق، إنما هو للبناء فقط، ولو كان للإلحاق لما أدغمت مثل (أَصَمّ، وأَدَنّ)، لئلا يخرج عن مثال (جَعْفَر)، ويوازن حركاته وسكونه حركاته وسكونه.

---

(١) في الكتاب: (وفيها).

(٢) الكتاب ٢/١٩٧. وتَنْضُبٌ وتَنَاضِيبُ: جمع تنضُبَة، والتَّنْضُبَة: شجرة ضخمة تقطع منها العُمُد للأخبية. انظر تهذيب اللغة ١٢/٤٧ (نضب). قال ابن منظور: التَّنْضُب: شجر ينبت بالحجاز، وليس بنجد منه شيء... وهو ينبت ضخمًا على هيئة السَّرْح. قال أبو حنيفة: دخان التَّنضب أبيض في مثل لون الغبار، ولذلك شبهت الشعراء الغبار به، قال عقيل بن علفة المرّي:

وَهَلْ أَشْهَدَنْ خيلاً، كأن غُبَارَهَا   بأَسْفَلِ عِلْكَدٍ، دَوَاخِنُ تَنْضُبِ

انظر لسان العرب ١/٧٦٣ (نضب).

وقد وهم أبو الحسن الرماني عندما قال: «وجمع تَنْضُب: تَنَاضِبٌ»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٦٩ ، فتنْضُب جمع (تنضبة) كما يقال: تَمْرٌ وتَمْرَةٌ ويفرق بين مفرده وجمعه بالهاء. ويجمع أيضًا: (تناضب).

(٣) السَّبَنْتَةُ والسَّبَنْتَاةُ، والسَّبَنْتَى: النمر، ويوصف بها السَّبُع، ويجمع سَبَانِتُ، ومن العرب من يجمعها (سَبَاتَى)، ويقال للمرأة السليطة: سبنتاة. انظر تهذيب اللغة ١٣/١٥٠ (سبنت) ومثلها (سَبَنْدَى)، والألف في (سَبَنْتَى) زائدة للإلحاق، ومن حق الاسم الذي زيادته للإلحاق الصرف. انظر المقتضب ٣/٣٨٥.

قال: وكما قال بعضهم: غَائِطٌ وغِيْطَانٌ، وحائِطٌ وحِيْطَانٌ، قلبُوها حين صارت الواو بعد كسرة والأصل فُعْلان[1].

قال أبو العباس: قوله: في (حِيْطان) الأصل (فُعْلان)، أي الأكثر (فُعْلانٌ) لأن حِيْطان (فُعْلان)، هذا لايكون فلو كان (فُعْلان) لم يكن إلا (حُوْطان) وكيف يحكم على (حيطان) بفُعْلان، وقد جاء (جِنَّانٌ)[2].

قال: وقد كسَّروه على (فِعَالٍ) بمعنى (فَاعِلاً) حيث أجروه مجرى فَعِيل[3].

يقول: قالوا: صَاحِبٌ وصِحَابٌ، وراعٍ ورِعَاءٌ، كما قالوا: فِصَالٌ في جمع فَصِيلٍ[4].

* * *

---

(١) الكتاب ٢/١٩٨، وفي المخطوطة: (غايط، وحايط) بالياء مكان الهمزة، كما هي عادته.

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٢٥. قال أبوسعيد: «الأصل في حائط وغائط الواو لأن الغائط الأرض المطمئنة، ويقال لها: الغوطة، ومنها سميت (الغوطة) قرية بقرب دمشق. وحائط من قولك: حوط، فقلبوا الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها كما قال: ميزان وميقات...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٤.

(٣) الكتاب ٢/١٩٨ بتصرف يسير.

(٤) الحديث هنا حول ماكان أصْلهُ صفةٍ فأجري مجرى الأسماء، فيبنونه على (فُعْلانٍ)، فقالوا في راكب: ركبان، وفي صاحب: صُحبان، ولكنهم أدخلوا عليه (فِعَال) فقالوا: رِكَاب، وصِحاب، ورِعَاء.

هَذا بابُ مايُجمع من المذكّر بالتّاء
لأنَّه يصيرُ إلى تأنيث[1]

قال: ولم يكسروه على بناء الجموع، لأنه يصير إلى التأنيث[2].

أي: لأنّه إذا جُمع صار إلى تأنيث لأن الجماعة تؤنث[3].

* * *

---

(١) الكتاب ١٩٨/٢.

(٢) الكتاب ١٩٨/٢ بتصرف.

(٣) الذي يجمع بالألف والتاء:

١- المؤنث المنتهي بعلامة التأنيث، وهذا هو الأصل.

٢- المذكر المختوم بهاء التأنيث نحو طلحة، فيقال فيه: طَلَحَات، وفي حمزة: حَمَزَاتٌ.

٣- المنعوت بنعت فيه هاء التأنيث نحو: امرأة ذاهبة، فيقال: نساءٌ ذاهبات.

٤- المذكر المنعوت بصفة فيها الهاء آخراً نحو: رجل رُبعَة، فيقال فيه في الجمع: رجالٌ رَبَعَاتٌ.

٥- ماذكره سيبويه في هذا الباب مما لم يُكسر على بناء من أبنية الجمع، فيجمع بالتاء إذ منع ذلك، نحو : سُرادِقَاتٌ، وحمَّامات. . . ولايجوز خروجه عن هذا الحدّ إلا على طريق النادر لعلة صحيحة. قال الرماني: «وإنما جاز أن يؤنث المذكر لأن التأنيث قد يكون في الاسم فقط، فلذلك صلح أن يقدر الواحد على تأنيث الاسم ثم يجمع بالألف والتاء». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٧٠، وانظر مزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٧٥.

هَذا بابُ ماجَاءَ بِناءُ جَمْعِه على غير مايكُونُ في مِثْلِه[1]

قال: وإنَّما يجري التحقير على أصل الجمع.

(يعني أصل الجمع: الواحد المجموع)، إذا أردت بما جاوز ثلاثة أحرف مثل مَفَاعِلَ ومَفَاعِيْلَ[2].

قال أبو علي: أي لأنه قد يكون جُمِعَ على غير مثال مَفَاعِلَ ومَفَاعِيْلَ[3].

قال: وقال بعضُ العرب: أمْكُنٌ كَأنَّه جمْعُ مَكْنٍ لا مَكانٍ[4].

قال أبوالعباس: هو جمع (مَكانٍ)، بحذف الزوائدِ، وكذلك (كِرْوَآن) جمع كَرَوان كأنه جمع (كَرًا)، مثل (بَرْقٍ وبِرْقَان)، ونظير هذا الجمع من

---

(١) الكتاب ٢/١٩٩.

(٢) الكتاب ٢/١٩٩، ومابين القوسين من تعليقات أبي علي، وفي الكتاب: «... إذا أردت ماجاوز..» وفي شرح السيرافي: «... بما جاوز..» كما في التعليقة.

(٣) تزاد الألف ثالثة على المفرد إذا أريد جمعه في هذا الباب، فيقال في جَعْفَر: جَعَافِر، وفي بُلبُل: بَلابِلُ، وفي صندوق: صناديق، مثلما يزاد في التصغير ياء ثالثة ويؤتى بالحركات على مايوجبه الباب، فيقال في جعْفَر: جُعَيْفِر، وفي بُلبُل: بُلَيْبُل، وفي صندوق: صنيديق، وهذا تفسير مجرى التحقير على أصل الجمع فيما جاوز ثلاثة حروف، وإذا أريد بناءُ الجمع على (مَفَاعِل ومَفاعِيل) فإنه في مثل (رَهْطٍ) يقال: (أراهِطُ)، وهو في هذا البناء كأنه جمع (أرْهُطٍ) لمجيء الألف ثالثة فيه، علماً بأنه جمع (رهْطٍ)، ومثله: (أكَارِعُ) ليس بجمع (كُراعٍ)، وكذلك: (باطِلٌ وأباطيل)، على هذا القياس. انظر شرح السيرافي للكتاب جـ٤، ق ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٢/١٩٩.

التصغير مايُصَغّر مرخَّمًا[1].

* * *

هَذا بابُ مَاعَدَدُ حُروفه خَمسةُ أحْرُفٍ خَامِسُهُ ألفُ التَّأنيْث[2] [١٥٧/أ]

قال: في جمع حُبَارى حُبارِيَات، قال: ولم يقولوا: حَبَائرُ ولا حَبَارَى ليُفرِّقُوا بينها وبين (فَعْلاَءَ) (وفِعَالَة)[3].

قال أبوعلي: قوله: ليُفرِّقُوا بينها وبين (فَعْلاَءَ وفِعَالة)[4]، فلأنَّ (فَعْلاء) تُجمع على (فَعَالَى)، نحو صَحْراء وصَحَارَى، (وفِعَالة) تجمع على (فَعَايِل) نحو رِسَالَةٍ ورَسَائل[5].

قال: وقالوا: أنَاسِيَةٌ لجمع إنسان[6].

قال أبو العباس: أناسِيَةٌ، جمع إِنْسِيٍّ، والهاء عِوَضٌ من الياء المحذوفة لأنه كان يجب أنَاسِيّ[7].

---

(١) انظر المقتضب ١٢٢/١ - ١٢٣.

(٢) الكتاب ١٩٩/٢، وفيه: «... ماعِدتُهُ حروفه...».

(٣) الكتاب ١٩٩/٢، بتصرف.

(٤) الكتاب ١٩٩/٢.

(٥) ما كان على (فَعْلاء) أو (فِعَالة)، فإنه يُكسّر كقولهم: صَحْراء وصَحَارى، وعَذْراء وعَذَارَى، و(فِعَالة) نحو (رِسَالة، ورسائل) وأخوات ذلك ماكان على (فِعْلاء) نحو: قِبْقَاء وقَبَاقٍ، وزِيزْاء وزَيَازٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٦.

(٦) الكتاب ٢٠١/٢.

(٧) في (أناسِيَة) جمع إنسان فيه وجهان: ==

هَذا بابُ ما لُفظَ بهِ ممَّا هُوَ مُثَنًّى كما لُفِظَ بالجَمْعِ[1]

قال: وقال تعالى: «وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ»[2].

قال أبوعلي: (إخْوَةٌ) جمعٌ عُني به الاثنان هاهنا في قول من حَجَبَ الأمّ عن الثُلث بهما، كما حجب بالثلاثة وما فوقهم عنه[3].

== أن تكون الهاء فيها عوضًا من إحدى يائي (أناسيّ) كما في قوله عز وجل: «وأَنَاسِيَّ كثيراً»، وتكون الياء الأولى من اليا ءين عوضًا منقلبة من الألف التي بعد السين، والثانية منقلبة من النون كما يقلب النون منها، إذا نسبت إلى صَنْعَاء، وبهراء، فقلت: صَنْعَاني، وبَهْرانيّ.

والوجه الثاني: تحذف الألف والنون في إنسان تقديراً، ويؤتى بالياء التي تكون في تصغيره إذا قالوا: أُنَيْسيان، فكأنهم ردُّوا في الجمع الياء التي يردونها في التصغير، فيصير (أَنَاسِيّ) ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث.

وقال أبو العباس محمد بن يزيد: أَنَاسِيَةٌ جمع إِنْسِيّ، والهاء عوض من الياء المحذوفة لأنه كان يجب أناسي». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤ ، ق ٢٧٨.

قال الرماني: «وقالوا: أناسية في جمع إنسان، وحمله أبو العباس على جمع إِنْسِيّ فلما حذفت الياء من أَنَاسِيّ عوِّض منها الهاء كما يقع العوض في زنادقة، فهذا على القياس»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ١٧٦.

(١) الكتاب ٢/ ٢٠١.

(٢) سورة النساء ، الآية / ١٠ ، ولم ترد هذه الآية عند سيبويه، وإنما وردت آيات أخر في الموضوع نفسه.

(٣) الاثنان من الإخوة يوجبان للأم السّدس، فقوله (إخوة) يقع على الاثنين، وهو قول الجمهور من العلماء. انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ٤، ق ٢٧٨.

قال أبو إسحاق: الأمّ يحجبها الإخوة عن الثلث، فترث معهم السدس، ... فإذا مات رجل أو امرأة فخلفا أبوين، فللأم الثلث، والثلثان الباقيان للأب، بهذا جاء التنزيل، وعليه اجتمعت الأمة، فإن خلف الميت ولداً وكان ذكراً فللأم السدس، وللأب السدس، ومابقي فللابن، ... انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٠- ٢١.

قال: لأنّك لاتريد بقولك: هذه أَنْعَامٌ ماتريد بقولك: هَذَا رَجُلٌ، وأنت تريد: هَذَا رَجُلٌ واحدٌ[1].

أي: فتثبته من حيث كان واحداً، ولاتُثَنِّي الجمع، لأنك تريد التكثير[2].

قال: ويكون ثَلاَثَةُ كِلاَبٍ على غير وجه ثَلاثَةُ أَكْلُبٍ[3].

قال أبوعلي: كِلاَبٌ قد جاء فيه أَكْلُبٌ، وقُرُوء[4]، وليس فيه بناء أدنى العدد فشُبِّه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجيء فيه أدنى العدد، فأضيف العدد إلى الكثير، وإن كان فيه أدنى العدد كما يضاف العدد إلى الكثير الذي ليس فيه بناء أدنى العدد[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٢) تساءل أبو سعيد عن (أقاويل، وأبابيت، وأنابيب) وهي جمع (أقوال، وأبيات، وأنياب): لم لا تثنى، فيقال: أقوالان، وأبياتان؟ وإنما سبيل الواحد الذي يجوز فيه الجمع أن يثنى أولاً ثم يجمع.

وأجاب على ذلك بقوله: «والجواب في ذلك أن الجمع قد يكثّر توكيداً، أو يُعبّر بكثرة عن قليل الجنس وكثيره، كما يغني سِبَاعٌ ورِجَالٌ عن القليل والكثير، فكذلك تغني (أقاويل، وأبابيت) عن (أقوال، وأبيات) التي هي في لفظ القليل، وتغني عن الكثير أيضًا منه...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٣.

(٤) في المخطوطة: (قردد)، والخليل إنما قال في (ثلاثة كلاب): «يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قُرود»، والصواب والله أعلم: (ثلاثة قُرُوْءٍ)، وهو ما أثبته الرماني، وتابع السيرافي الكتاب في قوله: (شبهوه بثلاثة قرود).

(٥) قال أبوالحسين الرماني: «وقالوا: ثلاثة كلاب، فيجوز على وجهين: أحدهما: وضع بناء التكثير موضع القليل، كقولهم: ثلاثة قروء وثلاثة شُسُوع، والوجه الآخر: أن يكون على تقدير الجنس، كأنهم قالوا: ثلاثة من الكلاب، والعدد المضاف إلى التكسير لايكون ==

هَذا بابُ ماهُو اسْمٌ يَقَعُ على الجَمِيعِ[١]

قال: والدَّليل على ذلك أنَّك تقول: هو الأدَمُ وهَذا الأديْمُ[٢].

قال أبوعلي: أي فتذكرٌ، ولو كان جمعًا مكسَّرًا عليه الأديم، لأنَّثْتَهُ.

وقولهم: هذه صُحْبَةٌ، فإنَّما أنِّثَ لأنه اسمٌ مؤنث فيه علامة التأنيث وهذه الأسماء المسمَّى بها الجمع كالآحاد، فكما تؤنَّث الأسماء المصوغة للجمع وتذكَّرها إذا كانت مذكرة، إذ هي مثلها في الحالين[٣].

قال: ومثل ذلك من كلامهم، أخٌ وإخوةٌ، وسَرِيٌ وسَرَاةٌ[٤].

قال أبو علي: سَرِيّ فَعِيلٌ، وسَرَاةٌ فَعَلَةٌ، وليس هذا جمعه على القياس[٥].

== باسم الجنس، لأنه يقتضي بناء القليل من جمع التكسير، فلذلك جاز الأصل فيه الانفصال كما تقول: ثلاثة من التَّمر، ويجوز (ثلاثةُ كلاب) على البيان الذي يجري مجرى الصفة لاسم العدد»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٧٧.

(١) الكتاب ٢/٢٠٣، وقد أورده أبو علي مختصراً.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣، وهو تمام لعبارة طويلة تبدأ بقوله: «زعم الخليل...».

(٣) (فَاعِلٌ) لايكون مكسراً على واحد للجمع، لأن الأغلب عليه الصفة التي تضارع الفعل، والفعل لايكسر على شيء، وكذلك (فَعِيل)، فهو يجري مجرى (فَاعِل) في الصفة، فسبيل (أدِيم وأدْم) أن يقال فيها: هُو أدْمٌ وهذا أدِيْمٌ ... انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٧٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٥) حكى أبوسعيد عن الفراء في جمع (أخ): إخْوَةٌ، وأُخْوَةٌ. وقال أبو سعيد: «أما أخٌ وإخوة فهكذا رأيته في هذه النسخة وغيرها من النسخ، وهو عندي غلط، لأن (إخوة): فِعْلَةٌ من الجموع المكسرة القليلة كأفْعُلٍ، وأفْعِلَةٍ، وأفْعَال، كما قالوا: فَتىً وفِتْيَةٌ، وصَبِيٌ وصِبْيَةٌ، وغُلامٌ، وغِلْمَةٌ. والصواب أن يكون مكان (إخْوة) (أُخْوَةٌ) حتى يكون بمنزلة (صُحْبَة) و(فُرْهَةٍ) ...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٠. ==

وقوله: ويَدلُّك على هذا قولهم سَرَوَاتٌ[1].

يقول: لو كانت (فَعَلَةٌ) هنا جمعًا مكسراً عليه فَعِيل كما كسُّر عليه (فَاعِلٌ)، لم يَقُل سَرَوَاتٌ، ولم يجمع، لأن (فَعَلة) الذي هو جمع تكسير غير اسم جمع لايكسر كما كسُّر (أَسْقِيةٌ)، فقيل: (أَسَاقٍ)، وسائر الجموع، ولذلك لم يجد جمع (فَعْلة) في باب جمع الجمع، وأَخٌ على (فَعِل)، وإِخْوَة على (فِعْلة) وليس هذا جمعه على القياس.

* * *

هَذا بابُ تَكْسِيْرِ الصِّفَة للجَمْعِ[2]

أمَّا ما كان فَعْلاً فإنه يُكَسَّر على فِعَالٍ، ولايُكَسَّر على بناء أدنى العدد[3].

قال أبوعلي: [١٥٧/ب] هذا القبح إقامة الصفة مقام الموصوف، وأكثر مايحتاج إلى أدنى العدد لإضافة الثلاث فما فوقها إلى التسعة إليه[4].

== قال: «وأمّا سَرَاةٌ فاستدل سيبويه بأنه اسم للجمع وليس بمكسر بشيئين: أحدهما: أنهم يقولون: سَرَوَات في جمعه، ولا يقولون في (فَسَقَةٍ): فَسَقَاتٌ. والثاني: أنه لو كان جمعًا مكسراً لكان حقه أن يقولوا: (سُرَاةٌ) لأن لامه معتلة ،يقال فيما كان معتل اللام في مكسَّره: (فُعَلَة) لقولهم: (غُزاةٌ ورُمَاةٌ)...»، انظر المصدر نفسه.

(١) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٣.

(٤) فسر الرماني هذا القول بقوله : «الذي يجوز في الصفة الثلاثية بغير زيادة إجراؤها ==

قال في قولهم: في جمع شَاةٍ لَجَبَةٍ: إنما جاءوا بالجمع على هذا[1].

أي: على حدِّ ما عليه الواحد المفتوح العين، لأن العين فتحت كما فتحت في الأسماء نحو: قَصَعَات[2].

قال: وقد كسَّروا ما استُعمل منه استعمال الأسماء على (أَفْعُلٍ)، وذلك عَبْدٌ وأَعْبُدٌ[3].

قال أبوعلي: استعمالهم لعَبْدٍ استعمال الأسماء أنَّك تقول: هَذَا عَبْدٌ ولا تكاد تقول: هذا رجلٌ عَبْدٌ[4].

== على (فِعَال وفعُول) على قياس نظيرها من الأسماء، لأن لها ذلك بحق الإسمية، ولايجوز إجراؤها على (أَفْعُل وأَفْعَالٍ)، لأنه لما كان تكسير الصفة أضعف وجب أن تكون أبنية الجموع فيه أقلّ إلا أنه مُنع أن يطرد فيه (أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ)، لأنه لايُضاف العدد القليل إلى الصفة، وإنما يضاف إلى الاسم، وليس لقائل أن يقول إن الصفة لما كانت تابعة للاسم وجب أن يجري على مُشاكله في بناء القليل، لأنه ليس للصفة أن تستوفي أبنية الأسماء الثلاثية لضعفها في جمع التكسير، وقوتها في جمع السلامة لقربها من الفعل...» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ١٧٩ - ١٨٠.

(١) انظر الكتاب ٢/٢٠٤ ، وقد ضبطها في المخطوطة بسكون الجيم (لَجْبَة).

(٢) حديث سيبويه عن تكسير الاسم على فِعَالٍ إذا لحقته هاء التأنيث نحو (عَبْلَةٌ وعِبَالٌ، وجَفْنَةٌ وجِفَانٌ)، وأنه ليس شيء من هذا يمتنع من التاء غير أنك لاتحرك الحرف الأوسط لأنه صفة، إلاَّ أنهم حركوا الحرف الأوسط في قولهم: (شِيَاهٌ لَجَبَاتٌ)، لأن من العرب من يقول: (شَاةٌ لَجَبَةٌ).

(٣) الكتاب ٢/٢٠٤.

(٤) (عَبْدٌ) يجمع على (أَعْبُدٍ وعَبِيدٍ)، وأَعْبُد يُخرج إليه على جهة النادر، وهو بناء مُطّرد في بابه. أما (عبيد) فخرج إليه على جهة النادر، وهو بناء نادر في بابه. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ١٨٠.

قال: وأمّا ما كان على أفْعَال، فإنّ مؤنثه إذا لحقته الهاء جُمع بالتاء نحو: بَطَلَةٍ وبَطَلاتٍ، من قبل أن مذكّره لم يجمع على فِعَالٍ فيكسر هو عليه، ولا يُجمع على أفْعَال، لأنه ليس مما يكسَّر عليه (فَعَلَةٌ) كما لا يُجمع مؤنث فَعْلٍ على أفْعُلٍ[1].

قال أبوعلي: أيضًا هنا (فَعْل) يجمع على (أفْعُل) إذا كان اسمًا، (وفَعَلٌ) على (أفْعَال).

كما أنك إذا ألحقت (فَعْل) علامة التأنيث فقلت: (فَعْلَة) لم تجمعه على أفْعُل[2].

* * *

هَذا بابُ تكْسير مَا كَانَ من الصِّفَاتِ عدّةُ حُرُوفه أرْبَعَةُ أحْرُفٍ[3]

قال: وليس فُعُلٌ وفُعَلاءُ بالقياس المتمكن في هذا الباب[4].

يعني في جمع (فاعِل)، ومثله: صالِحٌ وصُلَحَاءُ، وقد جاء، أي

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٥ بتصرف يسير.

(٢) لايقال في (بَطَلَة) غير (بَطلات)، من قبل أن مذكره لم يجمع على (فعَال)، فلا يقال: بَطلٌ وبَطالٌ كما يقال: حَسَنٌ وحَسَانٌ، ولم يصلح أن يقال في (بَطلة): أبْطَال؛ لأن (أفْعَال) جمع لما ليس في واحده هاء، فلم يُقل غير (بَطلات). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨١.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٦، وفيه وفي شرح السيرافي: (تكسيرك) مع كاف الخطاب.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٦.

(فاعل) على (فِعَالٍ)، كما جاء فيما ضارع الاسم[1].

قال أبوعلي: الذي ضارع الاسم نحو صَاحِبٍ وصِحَابٍ.

{رجع} حين أجري مجرى (فَعِيلٍ)، أي أجري فَاعِلٌ مجرى فَعِيْلٍ[2].

قال أبوعلي: قوله: وجاء على فِعَال، أي كُسِّر فَاعِلٌ على فِعَال فيما ضَارَع الاسم، والذي ضارع الاسم من الفاعل فكسر على فِعَال، هو مثل صَاحِب وصِحَاب، وإنما كسِّر على (فِعَال) المضارع للاسم وغير المضارع، لأنه أجرى مجرى فَعِيل، فكُسِّر كما كسِّر فَعِيل عليه حين قالوا: ظَرِيْفٌ، وظِرافٌ، وكَرِيم وكِرَامٌ، وإنَّما أجري مجرى فَعِيل فكُسِّر كما كُسِّر فَعِيل، كما أجري مجرى فَعُول فكُسر كما كُسر عليه، وذلك لما قال من موافقتهما الفاعل في الزنة وحرف اللين، وكما أجرى مجرى وفعيل فكسر على (فِعَال)، كذلك أجري مجراه، فكسر على (فُعْلان) كما كسر فَعِيل عليه، فقيل في راكب [١٥٨/أ] ونحوه، رُكْبَانٌ كما قيل: ثُنِيٌّ وثُنْيَانٌ، وأجْرى كل واحد من هذه المتفقات مجرى صاحبتها في التكسير كما وافقه في البناء وحرف اللين وأنه صفة.

قال: وقد اضطر الفرزدق فقال:

... نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[3]

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٢، مع مزج بتعليقات الفارسي.

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٣) هذا جزء من بيت للفرزدق من الكامل وهو قوله:

وإذا الرِّجالُ رأَوا يزيدَ رأيتَهُمْ ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

والبيت من قصيدة طويلة في مدح يزيد بن المهلب، انظر الديوان ٣٠٤/١، وقد ==

لأنك قد تقول : هي الرِّجَالُ ، كما تقول : هي الجِمَالُ ، فشُبِّه بالجمال[1].

قال أبوعلي: يقول: كما جاز أن تكسّر ما يعقل وتؤنّثه وتجريه مجرى غير الأناسي ومايعقل، كذلك جاز أن تجمعه على (فَوَاعِلِ) كما تجمع غير الأناسي عليه كَبَوَازِلٍ وماذكره.

قال : فدخل هذا ، يعني (أَفْعَال) ، على بنات الثلاثة ، كما دخل هذا[2].

يعني: (أَفْعَال)، دخل على (فَاعِل)، كما دخل على فعيل.

== أنشده سيبويه عقب عبارة فيها شيء من الاضطراب، وعبارة أبي علي أصح وأقوم، والشاهد فيه جمع (ناكس) وهو صفة على (نَواكس) ضرورة، وما كان على (فاعل) من صفات المذكر يكسر على (فُعُلٍ، وفِعَال) فرقًا بينه وبين مؤنثه. انظر الكتاب ٢٠٧/٢، المقتضب ١٢١/١، الذي يعدّه هو الأصل، صرح به المبرد هنا وفي الجزء الثاني ص ٢١٩، ومثل ذلك في الكامل ٥٨/٢، وهو مع ذلك لايكون إلا في ضرورة.

انظر الأصول في النحو ١٧/٣، قال ابن السيرافي: ويروى (مُنكّسي الأبصار)، انظر شرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢ (الريح)، وأنشده أبو علي (نواكسي الأبصار) انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب /٤٦٢، الجمل في النحو للزجاجي /٣٧٧، شرح المفصل ٥٦/٥، وأنشده المرزباني ونقل مقالة المبرد فيما يستظرفه النحويون في هذا البيت. انظر الموشح /١٤٦، جمهرة اللغة ٢٢٨/٢، لسان العرب ١٢٧/٨ (نكس) ٤٢٧/٩ (خضع)، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية /٤١٧ لتقف على مزيد من مصادره. ومثله في معاني القرآن ٦٣٤/٢ للأخفش، وأشار إلى الرواية الأخرى.

والبيت في شرح السيرافي للكتاب جـ٤، ق ٢٨٥، وشرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٨٢.

(١) الكتاب ٢٠٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/٢.

قال : وزعم الخليل أن قولهم ظَرِيْفٌ وظُرُوفٌ لم يُكسّر على ظَرِيْفٍ، كما أن المذاكير لم تكسر على ذَكَر، قال أبوعمرو:(١) أقول في ظُرُوفٍ، هو جمع ظَرِيْفٍ كُسِّر على غير بنائه، وليس مثل (مَذَاكير)، والدَّليل على ذلك، أنَّك إذا صغَّرت قلت: ظُرَيِّفُون، ولا تقول ذلك في (مَذَاكِير)(٢).

قال أبوعلي: يستدل على أن الظُّرُوفَ ليس كمذَاكِير، بأنَّه إذا صُغِّر ظُرُوفًا قال: ظُرَيِّفونَ، فردَّه إلى واحده، ولا يُردُّ مذاكِير في التصغير إلى واحده المستعمل، إنما تقول: مُذَيكيراتٌ، ولاتقول: ذُكَيْراتٌ ولا أُذَيْكَارٌ، فلو كان ظُرُوف كمَذَاكِير، لم يردَّه في التَّصغير إلى واحده، كما لم يُردَّ فيه مَذَاكِيْرِ إلى واحده المستعمل(٣).

---

(١) في الكتاب: (أبوعمر)، ومثله في شرح السيرافي، ويبدو أن المشار إليه هنا هو (أبو عمرو بن العلاء)، لا (أبو عمر الجرمي) لأن الثاني جاء بعد سيبويه بمدة ونقل سيبويه عن الأول كثيراً، فتكون رواية التعليقة صوابًا، والله أعلم.

وفي الموضع نفسه نقل أبو سعيد الخلاف بين الخليل وأبي عمر الجرمي في جمع (ظريف)، وسيأتي قريبًا. وقد تنبه المرحوم عضيمة إلى هذا، ورجح أن يكون قوله: «وزعم الخليل أن قولهم: ظريف وظروف... إلى قوله: ولاتقول ذلك في مذاكير» زيادة وقعت في الكتاب وغلب على ظنه أن تكون قد أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد، وساق نص المسألة من نقد المبرد لسيبويه الوارد في كتاب الانتصار (ص ٢٩٧ - ٣٠٠) انظر المقتضب ٢١٤/٢ - ٢١٥ هـ ١.

(٢) الكتاب ٢٠٨/٢.

(٣) قال أبو سعيد: «أما الخليل فإنه يجعل (ظُرُوفًا) اسمًا للجمع في (ظريف): أو يجعله جمعًا لظرف، وإن كان لايستعمل، ويكون (ظَرْفٌ) في معنى (ظريف)، كما يقال: (عَدْلٌ) في معنى (عادل)، فيكون ظرفٌ وظُرُوف كقولنا (فَلْسٌ) و(فُلوس)، كما أن (مَذَاكير) وإن كانت جمعًا (للذِكْرِ) فالتقدير أنه جمع لِمذْكار، ومِذْكارٌ في معنى (ذَكَر) وإن لم يستعمل.

وقال أبوعمر الجرمي: ظُرُوفٌ جمع لظريف، وإن كان الباب في ظريف ألاَّ يُجمع على ==

قال: وليس شيءٌ من هذا وإن عَنَيْتَ به الآدميين يُجْمَعُ بالواو والنُّون كما أنَّ مؤنثه لايُجمع بالتاء[1].

قال أبو العباس: يقول: لايُجمع (فَعُول) بالألف والتاء، والواو والنون، وإن عَنَيْتَ الآدميين، لأنه لم يفرّق بين المؤنث والمذكر في واحده، فكذلك لم يفرق بينهما في جمعه[2].

قال: ومثل هذا مَرِيٌّ وصَفِيٌّ[3].

أي: مثل ما لم يجمع بالتاء[4].

قال: وقالوا للمذكّر جَزُور وجَزَائرُ، لمّا لم يكن من الآدميين، صار في الجمع كالمؤنث[5].

== ظُرُوف، كما أن كثيراً من الجموع قد خرجت عن بابها حملاً على غيرها، كما أن قولهم: (أزْنَادٌ) جمع زَنْدٍ، (وأزْمُنٌ) جمع (زَمَنٍ) محمول على غيره ...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٤.

(١) الكتاب ٢/٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) انظر المقتضب ٢/٢١٢، ٢١٤.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٩، وهذا النص من تمام سابقه، وهو أن المؤنث المشار إليه هناك لايجمع بالتاء، لأنه ليس فيه علامة التأنيث، لأنه مذكر الأصل، فمريٌّ يجمع على (مَرَايا)، والمريّ هي التي يمر بها الرجل يستدرها للحَلَب، كما يجمع صَفِيٌّ على (صَفَايا)، والصفيّ هي الغزيرة اللبن.

(٤) قوله: (مَرَايَا، وصَفَايا) على (فَعَائل)، غير أن الإعلال أوجب لهما هذا اللفظ، كما يقال في (خَطِيَّة: خَطَايا) وفي (مَطِيَّة: مَطَايَا)؛ انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٤.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٠٩.

قال أبوعلي: يقول: (جَزُورٌ) وإن كان مذكّرًا فقد كسِّر تكسير المؤنث، لمّا لم يكن من الآدميين، لأن ما لم يكن منهم أجري مجرى الموات وإن كان حيوانًا في الجمع، فيقال: هي الجمال، كما يقال: هي الجُذُوع، وقد أجري الآدميّ لما جمع هذا الجمع مجرى الموات، فغير الآدميّ به أولى، وعلى هذا جُمع الحائط على الحوائط وإن[1] كان مذكراً[2].

قال: وقالوا: رَجُلٌ وَدُودٌ ورجال وُدَدَاءُ، شبّهوه بفَعِيل، لأنّه مثله في الزِّنة والزيادة، ولم يتّقوا التضعيف، لأن هذا اللفظ في كلامهم نحو خُشَشَاء[3].

قال أبوعلي: يقول: لم يكرهوا التضعيف الواقع في الجمع في قولهم: وُدَدَاءُ لأنه غير خارج عما يكون عليه الآحاد، نحو خُشَشَاء[4]، وقِدَد[5]،

---

(١) في المخطوطة : (فإن).

(٢) الجزور: يقع على الذكر والأنثى، وهو يؤنث لأن اللفظة مؤنثة، تقول: هذه الجزور - وإن أردت ذكراً - . انظر لسان العرب ١٣٤/٤ (جزر). قال أبو الحسن الرماني: «قالوا في جَزُور: جَزَائر، وفي ذَنُوب: ذَنَائب، لأنه لما لم يكن في الآدميين امتنع من الواو والنون، وصار بمنزلة المؤنث، كما تصغّر مساجد: مُسَيْجِدات» شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ١٨٩.

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢.

(٤) الخُشَشَاء: هو العظم الناشز خلف الأذن، وفيه لغتان: خُشَّاء، وخُشَشَاء، انظر تهذيب اللغة ٥٤٦/٦ (خشّ).

(٥) والقِدَدُ: مفردها (قِدَّة) وهي الفرقة، والطريقة من الناس مشتق من ذلك إذا كان هوى كل واحد على حدة، قال تعالى: «كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً»، قال الزجاج: أي متفرقين، انظر لسان العرب ٣٤٤/٣ (قدد).

وخُزَرٍ[1]، ونحو ذلك من الأسماء التي يصح فيها المضاعف، لأنه ليس على أمثلة [١٥٨/ب] الأفعال[2].

قال: وقالوا: عَدُوٌّ وعدُوَّةٌ، شبَّهوه بصديق وصديقة، كما وافقه حيث قالوا للجميع: عَدُوٌّ، وصديق، فأجرى مجرى ضدّه[3].

قال أبوعلي: وقوع عدوّ للجمع كقوله عز وجل «فإنْ كَانَ مِنْ قومٍ عَدُوٍّ لَكُمْ»[4].

ووقوع (فَعِيل) له أيضًا كقول الشاعر:

... فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهم فريقٌ[5]

وقول الآخر:

---

(١) والخُرَزُ: واحدها (خُرْزَةٌ)، وهي من خياطة الأدم، وفي الأمثال: اجمعْ سَيْرين في خُرْزَةٍ أي اقض حاجتين في حاجة، وقد خُرَزَ الخفَّ يَخرزها خرزاً. والخَرَّاز هو صانع ذلك، وحرفته الخرازَة. انظر لسان العرب ٣٣٤/٥ (خرز).

(٢) بين أبو سعيد أن جمع (ودود) على (وُدَدَاء) مخالف للقياس من جهتين:

إحداهما: أن (فَعُولاً) لايجمع على (فُعَلاء)، وإنما يجمع عليه (فَعِيْل) ككريم وكُرَمَاء، والثانية: أن (فعيلاً) إذا كان عين الفعل ولامه من جنس واحد فإنه لايجمع على (فُعَلاء)، لايقولون: شديد، وشُدَدَاء، ولا جليل وجُلَلاء، وإنما قالوا: وُدَدَاء لأنه لما خرج عن بابه فشذ في وزن الجمع احتملوا شذوذه أيضًا في التضعيف وشبهوه بخششاء في احتمال التضغيف.

وقوله: لأنه مثله في الزِّنة والزيادة: يريد: زنة حرف اللين في سكونه من فَعِيل وفَعُول، والزيادة فيهما أن الواو زائدة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٤.

(٣) الكتاب ٢٠٩/٢.

(٤) سورة النساء، الآية / ٩١.

(٥) سبق تخريج هذا البيت، انظر جـ٢، ص ٢٤٨.

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيْقِهَـا(١)

في موضع أصدقائها.

قال: وزعم الخليل أن قولهم: هِجَانٌ للجماعة بمنزلة ظِرَاف، وكسَّروا عليه فِعَالاً، فوافق فَعِيْلاً ها هنا، كما يوافقه في الأسماء(٢).

قال أبوعلي: يقول: إن (فِعَالاً) مثل (فَعِيل) في الزيادة والزِّنة كما كسِّر على (فِعَال)، كذلك كُسِّر (فَعال) على (فِعَال)، فوافق لفظه الواحد لفظ التكسير وليست الألف ولا الكسرة في هِجَانٍ إذا أردت به الجمع الكسرة والألف التي كانت في الواحد، وإن اتفقت في اللفظ، لأن هذه ألف (فِعَال) التي تكون للجمع لا التي تلحق الواحد ككِتَاب(٣).

---

(١) سبق تخريجه، انظر جـ١، ص ١٠٠.

(٢) الكتاب ٢٠٩/٢، وفي شرح السيرافي: «... كما وافقه في الأسماء» وهو أكثر استقامة.

(٣) (هِجَانٌ) لفظ جمعه كلفظ مفرده، على تقدير التكسير على التشبيه بظَرِيفٍ وظِرافٍ ونظيره: شِمَالٌ للواحد، وشِمَالٌ للجمع.

وبيّن أبو سعيد أن في (هجَانٌ) مذهبين، ذكر سيبويه أحدهما دون الآخر، فأمّا الأول منهما وهو الذي ذكره سيبويه أنه يقال: هذا هجَانٌ، ومعناه كريم خالص، وأن (هِجَانًا) جاز أن يجمع على (فِعَال) و(فَعَال) لاستواء (فِعَال وفَعَال). وأما المذهب الآخر فقال: هذا هِجَانٌ، وهذان هِجَانٌ، وهؤلاء هِجَانٌ، فيستوي الواحد والتثنية والجمع، فيجري مجرى المصدر، ولم يذكره سيبويه، وقد ذكره الجرمي. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٦، وشرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٨١.

قال: وليس كجُنُب[1].

قال أبوعلي: لفظ الواحد والجميع فيه سواء، يقال: رَجُلٌ جُنُبٌ، وقومٌ جُنُبٌ[2].

قال : وأمَّا الفُعَّال فنحو : الحُسَّان ، والكُرَّامُ ، تقول : شَرَّابُونَ، وحُسَّانُونَ، كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا عنه مندوحة[3].

قال أبو علي: حكم الأسماء التكسير، وحكم الصفات التصحيح، إلا ما استثني مما لايدخل واحده علامة التأنيث نحو: مِعْطارٍ وما أشبهه وإنما كان حكم الصفات التصحيح لموافقتها الأفعال، والأفعال فاعلوها فيها بالواو، ولا تكسر، فكذلك حكم الصفات[4].

قال: وقد قالوا: عُوَّارٌ وعَوَاوِير شبَّهوهُ بنُقَّاز ونَقَاقيز، وذلك أنهم قَلَّ ما يصفون به المؤنث ، فصار بمنزلة مِفْعَال ومِفْعِيل ، ولم يصر بمنزلة فَعَّال،

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٩ ، وتمام العبارة: «وليس كجُنُبٍ قولهم: هِجَانان ودِلاَصَان».

(٢) يريد أن يقول: إن (هجانًا) و(دلاص) ليسا مثل (جُنُب) فهِجَانٌ ودلاَصٌ يمكن تثنيتهما، فيقال: هِجَانان، ودِلاَصَان، ويخرجان عن لفظ المصدر، وجُنُبٌ على مذهب سيبويه لايُثنَى، لأنّه يجري مجرى المصدر، فـفصل بينه وبين هِجَانٍ، ودِلاصٍ. إلا أن الأخفش يرى جواز تثنيته وجمعه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢/٢١٠ بتصرف يسير.

(٤) قوله: الحُسَّانُ للرَّجل بمعنى الحَسَن، كما يقال: جارية حُسَّانة، قال الشماخ:

دَارُ الفَتَاةِ التي كُنَّا نَقُولُ لهَا
يَا ظَبْيَةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الجِيْدِ

وجمعه حسَّانون للمذكر، وللمؤنث حُسَّانات، ومثل ذلك كُرَّامٌ وكُرَّامُون وكُرَّامات لما كان الفصل للمذكر والمؤنث بها جعلوه بمنزلة ماجرى على الفعل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٦، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٩٠، تهذيب اللغة ٤/٣١٥ (حسن).

فكذلك مَفْعُول[١].

قال أبوعلي: يقول: لما قلَّ وصف المؤنث به، صار بمنزلة مِفْعَال، وما لا تدخله علامة التأنيث من الصفات لقلة وصف المؤنث به فكسِّر ولم يصحح[٢].

قال: ويقولون للمؤنث أيضًا: أمْواتٌ، فيوافق المذكَّر كما وافقه في بعض ما مَضَى[٣].

قال أبوعلي: يعني أنه إذا كسر مَيْتًا للمؤنث، وإن كان تلحقه الهاء فيقال: مَيْتَةٌ، لم تثبت علامة التأنيث في التكسير، كما لم تثبت العلامة في أمْوَاتٍ جمع أمةٍ وفي غيره مما يكسر فيه علامة التأنيث، فكأنه كسَّر ما لا علامة للتأنيث فيه، أو كانت تسقط في التكسير، فلذلك وافق المؤنث فيه المذكر، وإن اختصت آحاد المؤنث بالعلامة[٤].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢١٠ ، وفيه: (وكذلك مفعول).

(٢) العُوَّارُ: الرجل الجبان، وكسروه لأنهم أجروه مجرى الأسماء، لأنهم لايقولون للمرأة: عُوَّارة، لأن الشجاعة والجبن في الأغلب من أوصاف الرجال الذين يحضرون الحروب، قال الأعشى:

غَيْرُ مِيْلٍ ولا عَوَاوِيْرَ في الهيجا ولا عُزْلٍ ولا أكْفَالِ

وقال الكميت:

لا عَوَاوِيَر في الحُروب تَنَابِيْلَ ولا رَائِمُونَ بَوَّ اهْتِضَامِ

قال سيبويه: شبَّهوا عُوَّار بنُقَّاز ، والنُّقَّازُ: العصفور، سمي ذلك لأنه ينْقُزُ، وذكر السيرافي أن (نَقَاقيز) غلط وقع في بعض نسخ الكتاب، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤ ، ق ٢٨٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٠.

(٤) يجوز في (ميِّت) ميِّتُون على قياس الباب في مثل (سيِّد، وقيِّم، وبيِّع)، كما يجوز فيه (أمْواتٌ) لأنه يخرج إلى زنة (فَعْلٍ) جمع على قياسه في المعتل، والأكثر في (فَعْلٍ) ==

قال: وقالوا: هَيِّنٌ وأهْوِنَاء، فكسّروه على أفْعِلاءَ، كما كسّر فَاعِلٌ على فُعلاء، ولم(1) يقولوا هُوَنَاء كراهية للضمة مع الواو(2).

قال أبوعلي: لما جُمع فَيْعَل جمعًا وافق فيه جمع فاعل، فقيل: [159/أ] مَيْتٌ وأمْوات، كما قيل: شَاهِدٌ وأشْهَاد، وصاحِبٌ وأصْحَابٌ كذلك جمع ها هنا كما جمع فَاعِلٌ، فقيل في جمع هَيِّن: أهْوِنَاء، كما قيل في جمع صَالِح: صُلَحَاء، إلا أن فيما اعتلّت لامُه أو عينُه نظير فُعَلاء، فما جمع على فُعَلاءَ من الصحيح جمع نظيره من المعتل على أفْعِلاء.

أنشد:

وكأنّ رِيِّضَها إذا ياسَرْتَها(3) ...

== من الصفة التكسير، كما يقال: قِيْلٌ وأقْوَالٌ، وكَيْسٌ وأكْيَاسٌ، وصَعْبٌ وصِعَابٌ، وفَسْلٌ وفِسَالٌ. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ4، ق 190.

(1) في المخطوطة: (ولو) خطأ.

(2) الكتاب 211/2 ، وفيه: (كراهية الضمة مع الواو فقالوا ذا).

(3) هذا صدر بيت من الكامل أنشدة سيبويه منسوبًا للراعي النميري، وعجزه:

... كانت مُعَوَّدَةَ الرَّحيل ذَلُولاً

وفيه شاهد وقوع (رِيِّض) بغير هاء للمؤنث، لأنه غير جار على الفعل. انظر الكتاب 211/2، والبيت من قصيدة في مدح عبدالملك بن مروان وشكوى من السعاة، مطلعها:

مَا بَالُ دَفِّكَ بالفِراشِ مَذِيلاً أقَذىً بِعَيْنِكَ أم أردت رَحِيْلاً

انظر الديوان / 213 – 242، ورواية الديوان : (... كانت مُعَاوِدَةَ الرحيل..) وهكذا أكثر المصادر. قال أبو سعيد: طرحوا الهاء منها تشبيهًا بامرأة قتيل وجريح، لأنها في معنى مروضة مفعول بها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ4، ق 288، وقال الرماني بعد إنشاد البيت أن الشاعر وصف المؤنث بصفة مذكره، وجرى (ميِّت، ورِيِّض) مجرى سَدِيس، وجديد، لأنه في مرتبة بين ما بَعُد من فاعل وقرُب. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ4، ق 191، أساس البلاغة 381/1 (روض)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ==

قال: جعلوه بمنزلة سَدِيْسٍ وجديد[1].

أي: أنهما يقالان للمذكر والمؤنث على حال واحدة.

قال : وقالوا : الآخَرُونَ ولم يقُولوا غيره كراهية أن يلتبس بجماع الآخِرِ،[2] ولأنه خلاف أخواته في الصفة.

أي: يقال: رجالٌ آخَرُونَ، فيجعل وصفًا بغير ألف ولام، وبغير أن يوصل بمن ، والاستعمال في سائر أخواتها بالألف واللام نحو: الأصغرون[3].

قال: وكذلك المؤنث[4].

قال: وشبَّهوا فَعْلاَنَ بقولهم صَحْراءَ وصَحَارَى[5].

قال أبوعلي: فَعْلان يشبه فَعْلاء، لأن علامة التأنيث لاتدخل على فَعْلان كما لاتدخل على فَعْلاء، وقد مضى وجوه الشبه بينهما فيما تقدم.

قال: وقالوا: رَجُلٌ رَجِلُ الشَّعَرِ، وقَوْمٌ رَجَالى، لأن (فَعِل) قد يدخل في هذا الباب[6].

== ٢٩٢/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٣٣/٢، ولسان العرب ٢٥/٩ (روض).

(١) الكتاب ٢١١/٢.

(٢) في الكتاب: (آخِر) من غير تعريف.

(٣) (آخَرُ) يجمع جمع سلامة، فيقال: الآخَرُون، ولم يقولوا: الأواخر، كراهة أن يلتبس بجمع (أخرى)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٩، شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ١٩٢.

(٤) الكتاب ٢١٢/٢.

(٥) الكتاب ٢١٢/٢.

(٦) الكتاب ٢١٢/٢، وفيه: (لأن فَعِلاً...).

أي في باب فَعْلان.

قال: وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير فَعْلاءَ أفْعَل، وفَعْلى فَعْلان، وافقن الأسماء كما وافق غيرُهنّ من الصفات الأسماء[1].

قال أبوعلي: يقول وافقن الأسماء في أن كُسِّرْنا، ولم تُصحَّحا، كما صُحِّح الصفات، وإنما كان ذلك لأن المؤنث في الواحد لم ينفصل من المذكر بعلامة التأنيث[2].

قال: وتقول: شَاةٌ رمِيٌّ، إذا أردت أن تُخبر أنها قد رُمِيَتْ.

وقالوا: بئس الرميَّةُ الأرنبُ، وإنما يريد: بئس الشيء مما يُرمى[3].

قال أبوعلي: هذه الصفات التي على فَعيل، وقد دخلتها علامة التأنيث ليس المراد بها أنها قد أُوقع الفعل عليها فصارت مفعولاً بها على الحقيقة، إنما معناها أنها معرضة لأن يفعل بها ذلك، ومهيَّأة له ولو صارت مفعولاً بها على الصحة، لم تدخل علامة التأنيث، إلا أن يشذّ كلمة كنحو حَمِيْدٍ وحميدة[4].

---

(١) الكتاب ٢/٢١٣.

(٢) قوله: وافقت الأسماء كما وافق غيرهن الصفات، أي: وافقت الصفاتُ التي تجمع بالألف والتاء الأسماء في جمع السلامة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٩.

(٣) الكتاب ٢/٢١٣، وفيه: «... إنما تريد...».

(٤) هذا المثال أورده سيبويه وقال: يُشبَّه بسَعيْد وسعيدة، ورَشِيْدٍ ورشيدة حيث كان نحوهما في المعنى واتفق في البناء. انظر الكتاب ٢/٢١٣، أما قولهم (بئس الرَّمِيَّة الأرنب) فعلى معنى «الشيء يُرمى، سواء رمي أو لم يُرْمَ» قال أبو سعيد: «ولم أرَ أحداً علله في كتاب، والعلّة فيه عندي أن ماقد حصل فيه الفعل يُذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل ==

قال: وقالوا: عَقِيْمٌ وعُقُمٌ، شَبَّهوها بجديد وجُدُدٍ، ولو قيل أنها لم تجيء على فُعلَ، كما أن حَزِيْنٌ لم يجيء على حُزِنَ لكان مذهبًا[1].

قال أبوعلي: يريد أنّ (عَقِيْم) ليس هو فَعِيل بمعْنَى مَفْعُول، كما أنّ (قَتِيْل) بمعنى مقتول، فلزم أن يجمع على فَعْلَى مثل قَتْلى، وإنما هو فَعِيل كان المراد بها غير مفعول، فجمع على فُعُل[2].

* * *

== فيه، ذُهِبَ به مذهب الفعل، لأنه كالفعل المستقبل؛ ألا ترى أنك تقول: امرأة حائض، فإذا قلت: حائضة غداً لم يحسُن فيه غير الهاء، وتقول: زَيْدٌ ميِّتٌ إذا حصل فيه الموت، ولا تقول: مَائِتٌ، فإذا أردت المستقبل قلت: مَائِتٌ غداً، فتجعل فَاعِلاً جاريًا على فعله، وحمل المذكر على المؤنث، لأن أكثر ذلك مؤنث. . . » شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٩٠.

(١) الكتاب ٢١٣/٢.

(٢) يقول أبو الحسن الرماني: «جمع عَقِيْم: عُقُمٌ لأنه شُبِّه بجمع الأسماء كرغِيْفٍ ورُغُفٍ، وقد يجوز أن يكون جاء على غير فُعُل، لأنها من أول أمرها بهذه الصفة، فجرى مجرى (جَدِيْد وجُدُدٌ).

وأصل هذا الباب على ثلاثة أوجه:

منه مايجري علي قياس الأصل الموضوع للمعنى، ومنه مايخرج عنه بالشبه اللفظي نحو (قَتِيْلٍ وقُتَلاَء)، ومنه مايحمل عليه بالشبه من جهة المعنى نحو: (مَرِيْضٍ ومَرْضى) (وهَالِكٍ وهَلْكى)، لأنه لايقال منه (فَعُلَ) ولكنه في ذلك المعنى» شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ١٩٥.

هَذا بابُ بنَاء الأفعال التي هي أعْمالٌ تَعَدَّاكَ إلى غَيْرِكَ، وتُوقِعُهَا به ومَصَادِرِهَا[1]

قال: وقالوا: لَوَيْتُهُ حَقَّه لَيَّانًا على فَعْلانٍ[2].

قال أبوالعباس: (فَعْلان) لايكون مصدراً، إنما حقه(فُعْلانٌ أو فِعْلانٌ)، ولكنهم فتحوا أوّل هذا استثقالاً [١٥٩/ب] للياء مع الكسرة[3].

قال: وحَرِدَ يَحْرَدُ حَرَداً وهو حَارِدٌ، وقولهم: فاعل يدلُّك على أنّهم جعلوه من هذا الباب[4].

قال:[5] قولهم فَاعِلٌ من حَرِدَ يدلُّك على أنّهم جعلوه من باب سَكَتَ يَسْكُتُ ونحوه، ولو جعل من باب فَعِل يَفْعَل لجاء اسم الفاعل فَعِلاً، والمصدر حَرَداً على فَعَل غير مخفف[6].

---

(١) الكتاب ٢/٢١٤، وفي المخطوطة: (وموقعها).

(٢) الكتاب ٢/٢١٦.

(٣) روى أبو سعيد عن بعض أصحابه البصريين - وهو عنده جيِّد - «أن (لَيَّانًا) أصله (لِيَّان) بكسر أوله، أو (لُيَّان) بضمة، لأنه ليس في المصادر (فَعْلان)، وإنما تجيء على (فِعْلان) و(فُعْلان) كثيراً كالوجدان، والإتيان، والعرفان، فكان أصله (لِيَّان) أو (لُيَّان)، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الياء المشددة، ففتحوا استثقالاً». ثم حكى أيضًا فيما يروى عن أبي زيد عن بعض العرب: (لَوَيْتُه حقَّه لِيَّانًا) بالكسر، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٢/٢١٦.

(٥) القائل هو أبو علي نفسه لا سيبويه.

(٦) الحَرَدُ: مصدر الأحْرَد، وهو الذي إذا مشى رفع قوائمه رفعًا شديداً ثم وضعها مكانها، ويطلق على الدوابِّ وغيرها. وعن الليث: الحَرَدُ لغتان، يقال: حَرِدَ الرجل فهو حَرِدٌ إذا اغتاظ فتحرش بالذي غاظه وهمَّ به، فهو حَارِدٌ، وأنشد:

أُسُودُ شَرًى لاقت أُسُودَ خَفِيَّةٍ تَسَاقَيْنَ سُمًّا كُلُّهنَّ حَوَارِدُ ==

قال: وقالوا: الضَّعَة كما قالوا: العَـوْس[1].

أي فـجـاءوا بما كـان من الهِيَاج ومـا قـرب منه على فَعَلة كـمـا جيء بالعَوْسِ ومعناه القيام بالشيء على فَعْل.

قال : وجـاءت الأسـمـاء على فَاعِل ، لأنهـا جُعلت من باب شَرِبْتُ وركِبْتُ[2].

أي من باب المتعـدي ، (وفَعِـل) إذا كـان غير متعدٍّ فاسـم فاعِله {على}[3] (فَعِل)، وإذا كان متعديًا فاسم فاعله على فاعِل[4].

* * *

== وعن أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة: الذي سُمع من العرب الفصحاء في الغضب: حَرِدَ يَحْرَدُ حَرَدًا بتحريك الراء. وعن المفضل أن من العرب من يقول: حَرِدَ حَرَدًا وحَرْدًا، والتسكين أكثر، والأخرى فصيحة. انظر تهذيب اللغة ٤/٤١٢ - ٤١٣ (حرد).

(١) الكتاب ٢/٢١٧ ، وفيه (الضَّبعة...) ولا معنى له في هذا الباب.

والعَوْسُ والعَوَسَانِ: الطَّوْف بالليل، وهو أيضًا: الوصف، يقال لكل وَصَّافٍ لشيء هو أعْوَس وصاف، وعَاسَ على عياله يعوس عَوْسًا إذا كدَّ وكدح عليهم... انظر لسان العرب ٦/١٥١ (عوس).

(٢) الكتاب ٢/٢١٩.

(٣) في المخطوطة : (فاعل)، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٢٩٧.

هَذَا بابُ فَعْلان ومَصْدَرِه وفِعْلِه(1)

قال: وقالوا: عَجْلانُ، وعَجْلى، وقد دخل في هذ الباب (فَاعِلٌ)، كما دخل (فَعِلٌ)، فشبَّهوه بسَخِطَ يَسْخَطُ، وهو ساخِطٌ، كما شبَّهوا (فَعِلٌ)(2) بفَزِعَ يَفْزَعُ(3).

قال أبوعلي: ماجاء من باب فَعْلان على فَاعِل فو مشبَّه بسَخِطَ يَسْخَطُ(4)، لأن فَعِل على وزنه أعني الماضي والمضارع وما جاء منه على فَعِل فو لماضي والمضارع، وماجاء منه على فَعِل فو مشبَّه بِفَزِعَ، لأن الفعلين في الوزن مثل الفعلين، فلما اتفقت الأفعال اتفقت أسماء الفاعلين أيضًا.

* * *

هَذَا بابُ مابُنِيَ على أفْعَل(5)

قال: واعلم أنهم يبنون الفِعْل على أفْعَالٌ نحو: اشْهَابٌ، وادْهَامٌ وايْدَامٌ(6).

قال أبو علي: الأُدْمَة فاء فِعْلِه همزة(7)، فإذا بَنَيْتَ فيه مثل احْمَارٌ

---

(1) الكتاب ٢/٢٢٠.

(2) هكذا بالرفع في الكتاب وبقية الأصول، ورفعه على الحكاية.

(3) الكتاب ٢/٢٢١، وتمام العبارة: «... فَزِعَ يَفْزَعُ فَزَعًا وهو فَزِعٌ».

(4) أي فهو (سَاخِطٌ).

(5) الكتاب ٢/٢٢٢ وفيه: (... مايُبْنى على أفْعَل) وكذا في شرح السيرافي للكتاب، أما الرماني فعنون للباب بقوله: «بابُ مصدر أفْعَل».

(6) الكتاب ٢/٢٢٢.

(7) لأنه (أَدُم يأدُمُ أُدْمَةً).

زدت على الهمزة التي هي فاء همزة الوصل، فاجتمع همزتان الفاء والوصل فقلبت الثانية ياء لكسرة الهمزة الأولى فصار (إِيْدَامٌ)، فإذا وصلته بكلام قبله سقطت التي للوصل، وبقيت التي هي فاء فقلت: (قَدايْدَامٌ)، ولك في الياء التي انقلبت عن الهمزة التي هي فاء التحقيق والتخفيف.

أما وجه التحقيق فلأنك كنت خفَّفت الهمزة لاجتماع همزتين، فلما زالت العلة التي لها كانت قلبت ياء وهي اجتماع همزتين حَقَّقت فقلت: (قَدِئْدَامٌ)، وعلى ذا قراءة من قرأ «يؤْمِنُون»[1] فحقق، لمّا قال: «آمَنَ» فأبدل الهمزة التي هي فاء ألفًا لاجتماع همزتين، قل: يؤْمِنون، لأن العلة التي لها كانت خُففت في (أأْمَنَ) مرتفعة ها هنا؛ هذا وجه قول من حقّق مثل هذه الهمزات، وهو قياس، إلا أن تخفيفها أقيس وأشبه بما عليه مذاهب العربية وطرقها، لأنه إذا أُعِلّ فِعْل في موضع فلزم إعلاله أُعِلّ في غير ذلك الموضع، وإن لم تكن في العلة الموجبة للإعلال [١٦٠/أ] فمن ذلك أنك أعللت عين قَامَ وبَاعَ لتحركهما وتحرك ما توسطتاه، - فأتبعتهما بقُوْمَ وبَيْعَ في الإعلال، وإن لم يكن فيهما العلة التي في قَامَ

---

(١) أفرد ابن مجاهد بابًا للهمز وقول القراء فيه، بدأه باختلافهم في الهمز من قوله تعالى: «الذين يؤمنون» [سورة البقرة، الآية /٣]، وبيّن اختلاف القراء في هذا الحرف وأشباهه نحو (يأكلون)، و(يأمرون)، و(يؤتون) ساكنة الهمزة كانت أو متحركة نحو: (ويُؤَخِّركم)، و(يُؤَدِّه). ثم مذاهبهم فيه وقفًا ووصلاً. انظر السبعة في القراءات / ١٣٢- ١٣٣. ثم خص أبو عمرو الداني باب الهمز بمزيد من البسط والتفصيل بيّن فيه مذاهب القراء في الهمزة إذا كانت زائدة، أو جاءت قبل حرف مدّ، أو كان قبلها حرف ساكن غير حروف المدّ واللين، وذكر أحكام الهمزتين المتلاصقتين في كلمة، أو كانتا من كلمتين، أو جاءت الهمزة مفردة، وذكر نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وخص بابًا لمذهب أبي عمرو في ترك ==

وبَاعَ؛ ومنه: [1] أنك تحذف الفاء من (يَعِدُ) لوقوعها أعني الواو بين الياء والكسرة، لم تُشبه سائر حروف المضارعة، وإن عريت من هذه العلّة؛ ومنه: أنك تحذف همزة الأفعال في قولك: (أنا أفْعَلُ)[2]، لاجتماع الهمزتين ثم تتبعه سائر الحروف وإن لم يجتمعا فيه.

فتخفيف همزة (ايْدَامٌ ويُوْمِنُونَ) أقيس إذا رددته إلى هذه الأصول ووازنته بها، وهذه بحجج لأبي عمرو في قراءته «يُوْمِنُون» وتخفيفه للهمز فيه وعلى هذا قرأ «ياصالحُ يْتِنَا»[3] لما حذف همزة الوصل ترك الياء التي انقلبت عن الكسرة التي هي فاء من الإتيان لاجتماع همزتين، ولم يحقق الهمزة، ولكنه تركها على ما كانت تكون عليه من القلب في «ائتنا»، وإن كان قبلها ضمة، وهو لايشبع الضمة لكن يشمّها، فهذا على قياس قراءته «يُوْمنون»[4].

ومن حقق الهمزة في «يُؤْمنون» لزمه أن يحقق هنا، فيقول «ياصَالِحُ ائْتِنَا» فيحقق الهمزة التي هي فاء الفعل من (أَتَيْتُ)[5].

== الهمزة، ثم بابًا لمذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمز... انظر التيسير في القراءات السبع/ ٣٠- ٤١.

(١) الضمير هنا عائد على المذهب الثاني في الهمز وهو التخفيف.

(٢) تقول فيه: (أَنَا افْعَلُ).

(٣) سورة الأعراف، الآية / ٧٧.

(٤) فصّل أبو علي رأي أبي عمرو في قراءة «يؤمنون»، انظر الحجة للقراء السبعة ١/ ٢١٤ - ٢٣٥.

(٥) هم بقية القراء على ماسبق ذكره عند ابن مجاهد وغيره.

قال سيبويه في قراءة أبي عمرو «يَا صَالِحُ يتِنَا»: هي لغة رديئة، يلزم من قال بها أن يقول: يا غُلا مُوْجَل[1].

قال أبو علي: وإنما ألزمه ذلك، لأن الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في قوله «ياصَالِحُ يْتِنَا» ساكنة قبلها كسرة، فكما لم تقلب الياء الساكنة التي قبلها ضمة واواً، كذلك يلزمه ألا يقلب الواو التي قبلها كسرة ياءً[2]، فيقول: يا غُلاَمِيْجَل.

وخبرّني أبوبكر عن أبي العباس، أن أبا عثمان قال: لا يلزم أبا عمرو ما لزمه من قوله: (ياغُلاَم وْجَل)، لأنه لما قرأ «يَا صَالِحُ يْتِنَا» أشَمّ الضمة وترك الياء الساكنة بعدها، قياسًا على قول من قال: قِيْلَ، وسِيْقَ فإلى هذا ردّ قراءته، وعليه قياسها[4].

فأما (يا غُلامِ وْجَل)، فليس له في الكلام نظير فيرد إليه ويقاس عليه، فأبوعمرو في هذه القراءة ماض على أصله في «يُومِنُون». وقد تقدم الاحتجاج له في «يُومنُون».

* * *

(١) أخرج سيبويه مذهب أبي عمرو في هذه القراءة مخرج الزعم، انظر الكتاب ٣٥٨/٢، وسيتكلم الفارسي عن هذا التوجيه في مكانه بعد قليل.

(٢) في المخطوطة: «... قبلها ياء كسرة ياء»، وهو خطأ تكرار لفظ (ياء)، وقبل ذلك: «... قبلها ضمة واوٌ»، ولعله خطأ الناسخ.

(٣) في المخطوطة: «ياغُلام وْجَلْ».

(٤) انظر الأصول في النحو ٢٦٦/٣.

هَذَا بابٌ أيضًا يَكُونُ للخِصَال التي تكون في الأشياء[١]

قـال أبوعلي: أمليت في هذا البـاب عند قـوله: والطُّولُ في البناء كالقُبْحِ وهو نحوه في المعنى، لأنه زيادة ونقصان[٢].

قلت: وضعُ الإعراب إنما هو استقراء وتتبُّع لكلام العرب، كأنه سمع قَامَ زيدٌ، وضَرِبَ عَمْرٌو وما أشبه ذلك من الأفعال والفاعلين، فلما استقري هذا وُجدتْ هذه الأسماء وما أشبهها، لاتخرج عن هذه العلامة التي هي الضمة، فلما سمع ذلك على ماذكرنا، وضع أنّ الفاعل رَفْعٌ، وأجري ما لم يسمع فيه الرفع من العرب مجرى ما سمع منه، فإذا سمع كلمة شَذَّت مما عليه الجمهور، وخالفتها [١٦١/أ] حفظت حفظًا، أو تُؤوِّل لها جِهَةٌ يرد هذا إلى الكثير، فإن لم يسمع فيه تأويل يلحقه بالأعمّ؛[٣] حُكم بشذوذ، ورُوي رواية، ولم يُقل إنّ الأصل الموضوع على ماعليه الأكثر منكسر غير مطرّد، فلا يقول كقول القائل:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا[٤].

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٤.

(٣) في المخطوطة: يلحق به الأعم.

(٤) البيت من الرجز، وهو في الكتاب ١/١٤٥، ويروى برفع «الحيات» ونصبها، وقد أنشده أبو علي في المسائل العسكريات /١٦٠، والحجة للقراء السبعة ١/٩٣، وناقش أبو سعيد الشاهد في هذا البيت والبيت الذي بعده وهو قوله:

الأفْعُوانَ والشُّجَاعَ الشُّجعَمَا

ووجه الروايات فيهما. انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٢٤٥ - ٢٤٦، وهناك تخريج البيتين وذكر مصادرهما.

إن الفاعل نصبٌ ولكن يتأوله، أو يقول: إنه نادر عن بابه، وكما استقرىء باب الفاعل وما أشبهه على ماقلنا كذا استقرئت الأفعال وأبنيتها وأسماء فاعليها[1] ومصادرها والمعاني التي وضعت هذه الأشياء عليها ووُسمت بها، فقيل: إن معنى كذا يختص به من أبنية الأفعال كذا ومن أبنية المصادر وأسماء الفاعلين كذا، - فتخرج عامة ذلك المعنى من الأفعال والمصادر، وأبنية أسماء الفاعلين على مايوضح ويُعين كما يُخرج عامة باب الفاعل وما أشبهه على الوضع الذي أدّى الاستقراء إليه عليه، فإن خرج شيء من أبنية المعاني التي يقال: إن البناء الذي يختص به كذا كان سبيله سبيل مايخرج من باب الفاعل عن منهاجه، وما عليه الأعم الأكبر، وعلى هذا مجرى جميع أبواب العربية، والفصل بين هذا وبين باب الفاعل وما أشبهه، إن هذا استقراء في أنفس الكلم وذواتها وتلك فيما يلحق الكلمة بعد تمامها، والاستقراء يعمهما جميعًا.

قال: وماكان من الرِّفعة والضَّعَة، وقالوا: الضَّعَة فهو نحو من هذا[2].

قال أبوبكر: قوله: وقالوا: الضَّعَة، أراد أنه يقال: ضَعَةٌ وضِعَةٌ[3]،

---

(١) في المخطوطة: (... فاعلها) على الإفراد.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٥.

(٣) يقيسون المتضادين على قياس واحد، فالرِّفعة في مقابل الضِّعة، يقال: وَضُعَ ضِعَةً، وهو وضيعٌ، وضَعةٌ، كما قالوا: رفيعٌ، ولم يقولوا: رَفُعَ. انظر الأصول في النحو ٣/١٠٠.

قال أبو سعيد: «اعلم أن الضَّعَة وزنها فِعْلة، والأصل: وِضْعَة، مثل قولنا: عِدَة، وزِنَة، وربما فتحوا أشياء من ذلك إذا كان فيه شيء من حروف الحلق كما يفتحون في الفعل من أجل حروف الحلق ما لايفتح في غيره، قالوا: ضِعَةٌ وضَعَةٌ، وقِحَةٌ وقَحَةٌ، ولايقولون ==

فلما ذكر أحدُهما ذكر الآخر، وإنما الكلام على وجهه، وما كان من الرِّفعة والضِّعَة فهو نحو هذا، قال: وهو قولك: ذلّ يَذِلّ ذُلاً وذِلّة وذَليلٌ، فالاسم والمصدر يوافق ماذكرنا قبلُ، كقولهم: بخيلٌ، وبُخْلٌ وقَبيحٌ وقُبْحٌ، قال: فلما صارت مما يستثقلون فاجتمعا من ذاتها أي التضعيف والضمّة[1].

* * *

هَذَا بابُ عِلْمِ كُلِّ فِعْلٍ تَعَدَّاكَ إِلى غَيْرِكَ[2]

قال في بعض قول بعض العرب كُدْتَ تَكَادُ، فكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمّة[3].

قال أبوعلي: يقول: فكما ترك الكسرة في كُدْتَ، كذلك تركت ضمة مُتّ فقلت: مِتّ[4].

== مثل: زِنَةٍ، وصِفَةٍ: زَنَةٌ ولا صَفَةٌ لعدم حروف الحلق...». شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٠١، وتساءل الرماني عن سبب جري المصدر في الرِّفعة والضِّعة على طريقة الحُسن والقبح، وقال: «جاز الضِّعة كالرِّفعة، وجاز رَفِيْع، ولم يجز: رَفُعَ للاستغناء عنه بارتَفَعَ». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢١٣.

(١) يريد: أن العرب تستثقل التضعيف وضم العين من (فَعُلَ) في كلمة واحدة، فإذا اجتمعا في كلمة واحدة حادوا إلى غير ذلك نحو: ذَلَّ يذِلُّ ذُلاً، وذِلّةً، وذَلِيْلٌ، فالاسم والمصدر يوافقان ماذكر، والفعل يجيء على باب جَلَسَ يَجْلِسُ. انظر الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٢٧ بتصرف يسير.

(٣) بين سيبويه أنه قد جاء في كلام العرب (فَعِلَ يَفْعُلُ) في حرفين، وأنهم بنوه على ذلك كما بنوا (فَعِلَ) على (يفْعِلُ) حين قالوا: حَسِبَ يَحْسِبُ ويَئِسَ ييئِسُ، ويَبِسَ يَيْبِسُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس. لكنهم لما قالوا: (يفْعِلُ) في (فَعِلَ) ==

قال: فكما شَرِكَتْ يَفْعِلُ يَفْعُلُ . .[1]

أي فجاء (يفضُلُ)، وكان حكمه (يفضَلُ) في (فَعُلْت) و هو (كُدْت)، وكان حكمه (يفعلُ).

* * *

هَذَا بابُ مَايَجيءُ فيه الفِعْلَةُ، تُريد بها ضَرْبًا من الفِعْلِ[2]

قال: كـمـا قـيـل : حِجَّةٌ يريد بـهـا عـمـلُ سَنَةٍ ولم يجـيـئـوا به على الأصل[3].

أي: بغَزَاةٍ وحِجَّةٍ على فَعْلَةٍ، فكان يقـال: غَزْوَة، وحَجَّةٌ، {ولكنه اسم لذا}[4]، أي للعَمَلة الواحدة.

== مثلما قالوا ذلك في (فَعَلَ) أدخلوا الضمة كما تدخل في (فَعَلَ) فقالوا: فَضِلَ يَفْضُلُ، وفَضَلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ، ومُتَّ تَمُوتُ، على أن (فَضَلَ يفضُلُ، ومُتَّ تَموتُ) أقيس. انظر الكتاب ٢/٢٢٧، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٠٣ لمعرفة مواطن الشذوذ في هذه الحروف.

(١) الكتاب ٢/٢٢٧، وتمام العبارة: «فكما شركت يَفْعِلُ يفعُلُ، كذلك شركت يَفْعَلُ يَفْعُلُ، وهذه الحروف من (فَعِلَ يَفْعِلُ) إلى منتهى الفعل سواء». أي سواء في الشذوذ كما فسر ذلك السيرافي وصحح عبارة سيبويه والشراكة بين (يفعِلُ ويَفْعَلُ) قولهم: (فضِلَ يفضُلُ) وكان القياس أن يقال: (يفضَلُ) وشركة (يفعَل يفعُل) أنهم قالوا: كُدْتُ تَكادُ وكان القياس أن يقال: يَكُودُ، كما يقال: قُلْت: تَقُول. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٢٩.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٠ بتصرف يسير.

(٤) مابين المعقوفتين في الكتاب ٢/ ٢٣٠ ، وفي المخطوطة : (كذا) مكان (لِذا) ، قال ==

هَذَا بابُ نَظائِرِ ما ذَكَرْنَا من بَنَاتِ اليَاءِ والوَاو[١٦١/ب]

قال: وقد جاء المصدر في هذا الباب على فُعَل، قالوا: هَدَيْتُهُ هُدًى، ولم يكن ذا في غير هُدًى، وذلك لأن الفُعَل لا يكون مصدراً في هَدَيْتُ فصار هُدًى عوضًا منه، وقالوا: قَلَيْتُه قِلًى، وقَرَيْتُهُ قِرًى فأشركوا بينهما[١].

قال أبوعلي: جعلوا (هُدًى) عوضًا من المصدر في هَدَيْتُ، ولم يجيء له مصدرٌ لأن (هُدًى) صار عوضًا منه، والبدل والمبدل منه لايجتمعان.

وقوله : بينهما أي بين (فُعَل، وفِعَل) ، في أن جعلا عوضًا من المصدرين[٢].

قال: فدخل كل واحد منهما على صاحبه[٣].

== الرماني: «وأما غَزَا غَزَاءَةً بمعنى العَمْلَة الواحدة فعلى طريق النادر، وكذلك حَجَّ حَجَّةً واحدة، كل هذا مشبَّه بالمصدر مما زاد على الثلاثة». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٢.

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٠ مع اختلاف يسير في ترتيب بعض الألفاظ.

(٢) قال أبو سعيد: «معنى قول سيبويه: وذلك لأن (الفِعَل) لايكون مصدراً في (هَدَيْتُ)، معناه: وذلك في (هَدَيْتُ) يعني (هُدًى في هَدَيْتُ خاص، لأن (الفُعَل) لايكون مصدراً، فصار (هُدًى) عوضًا منه، وفي الناس من قال: لأن الفُعَل لايكون مصدراً من الفِعَل، لأن الفِعَل تكثر في المصادر. وقالوا: قَلَيْتُه قِلًى، وقَرَيْتُه قِرًى فأشركوا بينهما، يعني بين فِعَل في (قِلًى) وبين (فُعَلٍ) في (هُدًى) فصار هذان البناءان عوضًا من الفَعْل في المصدر، لأن الأصل الفَعْل، وكان حقه أن يقال في الأصل: هَدَيْتُهُ هَدْيًا، وقَلَيتُه قَلْيًا، وقَرَيْتُهُ قَرْيًا، فدخل كل واحد منهما في صاحبه كما قالوا : كِسْوَة وكُسًى، وجِذْوَة وجُذًى وصُوَّة وصُوًى... » انظر شرح الكتاب، جـ١، ق ٣٠٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٠.

قال أبوعلي: دخول كل واحد منهما على صاحبه أنك تقول في جمع جِذْوَةٍ: جُذًى وكان قياسه جِذًى، لأن جذوة مثل سِدْرَة، فكما تقول: سِدَرٌ كذلك كان يلزم جِذًى، لمَّا[1] وقعا في المصدر، وكذلك صُوَّةٌ وصِوًى[2]، إلا أنه لمَّا كان كل واحد بمنزلة الآخر، وقع موقع صحبه في الجمع كما وقع، كان قياسه صُوًى مثل: ظُلَمٍ، إلا أنَّ فِعَل دخل على فُعَل، كما دخل فُعَل في جُذًى على فِعَل[3].

* * *

هَذَا بابُ نَظَائر بعض ماذكَرنا من بَنَاتِ الوَاوِ والواو التي هي فَاءٌ[4]

قال: فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعِلُ)، فلما صرّفوه إليه، كرهوا الواو بين ياءٍ وكسرة، إذ كرهوها مع يَاءٍ[5].

---

(١) في المخطوطة : (كما).

(٢) الصُوَّة: حجارة تجمع علامة في الطريق.

(٣) دخول كل من (فُعَل) و(فِعَل) في صاحبه مثل قولهم: كِسْوَةٌ وكُسىً، وجِذْوَةٌ وجُذىً، وصُوَّةٌ وصُوىً. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٠٤. قال الرماني: «تقول: هَدَيْتُه أهْدِيْه هُدىً، لأن (فُعَل) يُواخي (فِعَل) من جهة أنه ليس بينهما إلا الضمة في موضع الكسرة، و(فُعَل وفِعَل) في المصدر عوض من (فَعْلٍ) الذي منع منه وهو الأصل فيه، وتقول: قليتُه قِلىً، وقَرَيْتُه قِرىً كما تقول: هَدَيْتُه هُدىً، فيشتركان في مصدر (فَعَلْتُه) كما يشتركان في الجمع من قولهم: جُذْوَةٌ وجُذىً وجِذىً، وصُوَّةٌ وصِوىً وصُوًى ورُشْوَةٌ ورِشًا ورُشًا، ونظير ذلك في الصحيح: كِسْوَةٌ وكِسًى وبُرَمةٌ وبُرَمٌ ليس بينهما إلا ضمة الفاء موضع الكسرة. . . » شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٢٤.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٢، وفي المخطوطة: « . . . من بنات الياء والواو التي هي فاءٌ».

(٥) الكتاب ٢/ ٢٣٢، وفي المخطوطة: « . . . إذ كرهوا مع يا».

قال أبو علي : أي إذ كرهوا الواو مع الياء حتى قالوا : يَيْجَلُ وياجَلُ[١] .

قال: فحذفوها[٢]، أي الواو.

قال أبو علي: حروف المضارعة التي في أوائل (يَفْعَل) الذي ماضيه (فَعِلَ)، قد يُكسر في لغة، إلا الياء، وذلك قولك: يَعْلَمُ[٣]، وتِعْلَمُ، ونِعْلَمُ ولايقول: يِعْلَمُ من يقول: تِعْلَمُ، فأمَّا من قال: يِيْجَل فلم يكسر الياء من حيث كسر التَّاء في (تِعْلَم)، إنما كسره ليقلب الواو التي هي في فاءٌ ياءً كما قلبه في (مِيْزَان)، ولو كان يَكْسِرُ الياء من كَسْرَ النُّون في (نِعْلَمُ)، لكان جديراً أن يكسرها في الصحيح الفاء فيقول: (نِعْلَمُ)، فلما كان هؤلاء لايكسرون في الصحيح الفاء، إنما كسروه في معتلّه، علم أن القصد في الكسر القلب، إذ لو كان كُسِرَ من حيث يُكْسَر سائر الحروف سوى الياء لكُسِر الياء أيضًا في الصحيح.

قال: في وضُؤَ يَوْضُؤُ، فأتمُّوا ماكان على (فَعُلَ) كما أتَمُّوا ماكان من (فَعِلَ).

---

(١) يقول سيبويه: أصل هذا الباب على قَتَلَ يَقْتُلُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَل وييْجَل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعِلَ)... الكتاب ٢/٢٣٢، وقد بين السيرافي مذهب الكوفيين في هذا الحذف في هذا الباب بأن الواو في مثل: (وعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ) سقطت فرقًا بين مايتعدى كالمثالين السابقين وبين ما لايتعدى نحو (وَجِلَ يَوْجَل، ووَهِمَ يَوْهَمُ) وأبطله من أكثر من وجه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢ وهي من تمام العبارة السابقة.

(٣) في المخطوطة: (ياعْلَمُ).

أي : مثل (يَوْجَلُ) لأنّهم[1] لم يجدوا في (فَعُلَ) مَصْرِفًا إلى (يَفْعِلُ)[2].

أي لأنه ليس في كلامهم (فَعُلَ، يَفْعُل)، (وفَعُل) مضارعه أبداً (يفْعُلُ)، إلا في النادر[3].

قال: لئلاً يدخل في باب ما يختلف (يَفْعَلُ) منه[4].

قال أبو علي: يعني فَعَلَ.

قال: فلما كانت الواو في يَفْعَل لازمة، أي في (يَوْجَل)، قالوا: صرفوه من باب (فَعِلَ يَفْعَل)، إلى باب يلزمه الحذف أي إلى (يَفْعُل)[5].

قال: فَشَركتْ هذه الحروفُ (وَعَدَ)، كما شَركتْ (حَسِبَ يَحْسِبُ) وأخواتها ضَرَبَ يَضْرِبُ. . .[6].

---

(١) في المخطوطة : (لأنه).

(٢) الكتاب ٢/٢٣٣.

(٣) قال أبو سعيد: «إنما أتَمُّوا هذا الباب لأنه لزم طريقًا واحداً لايمكن فيه التغيير في وزنه، فلما لزمهم ذلك التزموا التمام فيه، وهو أن باب (وَعَدَ، ووَزَنَ) هو على (فَعَلَ)، و(فَعَلَ) يجيء مستقبله على (يَفْعِلُ ويَفْعُلُ) فاقتصروا على (يفعِلُ) منه لما ذكرنا من العلة، وكان اقتصارهم على (يَفْعِلُ) تغييراً لما يوجبه القياس في مستقبل (فَعَلَ)، فحملهم التغيير في ذلك أن حذفوا الواو أيضًا، وهو تغيير آخر لما فيه من الاستثقال، فكأنهم أتبعوا التغيير التَّغيير ، وهذا الطريق يسلكه سيبويه كثيراً» شرح السيرافي للكتاب، جـ٤ ، ق ٣٠٤.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٣، وفي المخطوطة: (... في بابما) خطأ في الإملاء.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٣ مع مزج تعليقات أبي علي بنص سيبويه.

(٦) الكتاب ٢/٢٣٣.

قال أبوعلي: شركت (فَعِلَ)، وهو وَلِيَ يَلِي ونحوه مثل: وَرِمَ (فَعَلَ) نحو وَعَدَ، فقيل في مضارعه: يَلِي، كما قيل في مضارع (فَعَل)، وكما شركت [١٦٢/أ] فَعَلَ فَعِلَ، فقيل في مضارعه: (يَفْعُل)، كما قيل في مضارع (فَعِلَ)، وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ(١).

قال: ولأنَّهم قد يفرّون من استثقال الواو مع ألياء إلى الياء(٢).

قال أبوعلي: يعني في مثل (يَجُدُ)(٣).

* * *

(١) قولهم: وَرِمَ يَرِمُ، ووَرِعَ يَرِعُ ورعًا، ووَلِيَ يَلِي، ووَرِثَ يَرِثُ، ونحو ذلك كثير في المعتل من هذا الباب (فَعِلَ يفعِلُ) على قلته في الصحيح، قال أبو سعيد: والسبب في ذلك كراهيتهم الجمع بين واوٍ وياءٍ لو قالوا: وَلِيَ يَوْلِي، ووَثِقَ يَوْثِقُ، فحملوه على بناء تسقط فيه الواو، وما كان من الياء فإنه لاتسقط منه الياءُ لوقوعها بين ياء وكسرة كقولهم: يَئِسَ يَيْئِسُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ - من اليُسر». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤ ، ق ٣٠٨.

(٢) الكتاب ٢٣٣/٢.

(٣) يقول سيبويه: «زعموا أن بعض العرب يقول: يَئِسَ يَئِسُ فاعلم، فحذف الياء من (يَفْعَلُ) لاستثقال الياءات هاهنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو، فهذه في القِلّة كيَجُدُ، وإنما قلّ مثل يَجُدُ لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء كما كرهوا الواو بعد الياء...» الكتاب ٢٣٣/٢.

قال الرماني: «أما اقول بعض العرب يئِسَ يَئِسُ فنادرٌ كيَجُدُ، ووجهه التشبيه بيعِدُ من جهة وقوع الياء بين ياء وكسرة كالواو التي بين ياء وكسرة». شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ٢٢٩.

هَذَا بابُ افتراق فَعَلْتُ وأفْعَلتُ في الفِعْلِ للمعنى[1]

قال: وأما سَرُع وبَطُؤَ فكأنهما غريزة[2].

قال أبوعلي: (فَعُل يَفْعَل) مما يكونان في الأفعال لما كان غريزة، إذ كان للزومه بمنزلة الغريزة[3].

قال: وقد جاء فَعَّلتُه إذا أردت أن تجعله مُفْعِلاً، وذلك فَطّرته فأفْطَرَ[4].

قال أبوعلي: (أفْعَل) هاهنا مثل (فَعَلَ) الذي لايتعدى إذا قلت: أفْعَلْتُه فأردت: جَعَلْتَه فاعِلاً، مثل أخْرَجْتُه فَخَرَجَ، وليس هذا باب (أفْعَل) ولا موضعه، إنما هو باب فَعَلَ، ووجه أفْعَلَ هنا ووقوعه موقع فَعَلَ، أنّ المعنى كأنّه صار ذا كذا، كما أنك إذا قلت: أقْطَفَ أي صار ذا فَرسٍ قَطُوفٍ[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٣. ألف في هذا الباب عدد غير قليل، فأبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) له كتاب بعنوان (فَعَلَ وأفْعَلَ)، ولأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) كتاب بعنوان (فَعَلْتُ وأفْعلتُ)، وللأصمعي (ت ٢١٦هـ) كتاب بعنوان: (فَعَلَ وأفْعَلَ)، ولأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) كتاب بعنوان (فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ)، وألف أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) كتابه في (ماجاء على فَعلتُ وأفْعَلْتُ بمعنى واحد) وقد أحصى محققه أشهر من كتبوا وصنفوا في (فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ) وأفردوا له كتبًا فبلغوا سبعة عشر عالمًا. وأما العلماء الذين جعلوا الكلام عن (فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ) ضمن أبحاث كتبهم فثمانية جاء في مقدمتهم سيبويه، انظر مقدمة المحقق / ٨- ٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٤.

(٣) قوله: بمنزلة الغريزة، يعني صار الإسراع والإبطاء طبعًا، مع أن (أسرع وأبْطأ) ليسا بطبع، وهما مما لايتعدى إلى شيء. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٠٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٣٥.

(٥) القَطُوفُ من الدَّوابّ: البطيء، وقال أبو زيد: هو الضيِّق المشي. ودابّة قَطوف أساءت السير وأبطأت، والجمع قُطُفُ، والاسم: القطاف، ومنه قول زهير: ==

قال: وقد يجيء فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ في معنى واحد مشتركين، كما جاءآ فيما صيرته فاعلاً[1].

قال أبوعلي: يعني مثل: أفْرَحْتُه وفَرَّحْتُه[2].

قال: ولو قلت: أغْلَقْتُ الأبوابَ، كانَ عربيًا جيداً[3].

قال أبوعلي: ليس هذا لأن (أفْعَلْتُ) شركت (فَعَّلْتُ)، ولكن هذا كما تقول: ضَرَبْتُ مخففًا[4]، وأنت تريد التكثير[5].

== وأمَّا المقلتان فمن مَهَاةٍ ... وللدُّرِّ الملاحةُ والصَّفاءُ

فصرِّمْ حَبْلَها إذْ صَرَّمَتْهُ ... وعَادَكَ أن تُلاقِيَها العَداءُ

بآرِزَةِ الفَقَارَةِ لم يَخُنْها ... قِطافٌ في الركاب، ولا خِلاءُ

انظر لسان العرب ٢٨٦/٩ (قطف)، شرح شعر زهير /٥٧.

وتفسير كلام سيبويه: «أنه جعل (فَعَّلْتُه) نقلاً لأفْعَلْتُ، والباب أن يكون نقلاً لفَعَلْتُ، كما يقال: عَرَفَ وعرَّفْتُه، ونَبُلَ ونبَّلْتُه، ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٠٩.

(١) الكتاب ٢٣٦/٢ مع اختلاف كبير في الألفاظ.

(٢) هذا المثال على أحد وجهي المسألة بأن جاء (فَعَلْتُ) مزيداً فيه الألف، فصار على (أفْعَلْتُ)، فيقال: صَرَّ وأصَرَّ، وبَكَرَ وأبْكَرَ، وقالوا: بَكَّرَ، فأدخلوا الألف، كما قالوا: أدْنَفَ الرجلُ، فبنوه على (أفْعَلَ) وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دَنِفَ كما قالوا: مَرِضَ، وأبْكَرَ كبَكَّرَ. انظر الكتاب ٢٣٦/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٧/٢.

(٤) في المخطوطة: (مخفف).

(٥) إذا أردت التكثير من (ضَرَبْتُ) قلت: (ضَرَّبْتُ) بتشديد الراء، قال أبو سعيد: «اعلم أن اللفظ الذي يدل على التكثير هو تشديد عين الفعل في الفعل، وإن كان يقع التشديد لغير التكثير، كقولنا: حركْتُه، ولا تريد تكثيراً، فمما يدل على التكثير أنك تقول: أغْلَقْتُ البابَ الواحد، ولا تقول: غَلَّقْتُه، وتقول: غلَّقْتُ الأبواب، وتقول: ذبَحْتُ الشاة، ولاتقول: ذبَّحْتُها ، وتقول : ذبَّحْتُ الغَنَم ، وأما سائر الأفعال فليس فيها دلالة على ==

هَذَا بابُ دُخُول فَعَّلتُ على فَعَلتُ لايَشْرِكُه في ذلك أفْعَلتُ[1]

قال: ولكن بيَّنُوا بهذا هذا الضَّرب[2].

أي: هيئة الجلوس والركوب وحالهما.

قال: فصار بناء له خاصّاً كما أن هذا[3].

أي: فعَّلتُ.

* * *

هَذَا بابُ مَاجَاءَ فُعِلَ منْهُ على [غير] فَعَلْتُه[4]

قال: كما أنه إذا قال: أَقْبَرْتُه فإنما يقول: وَهَبْتُ له قَبْراً، وجعلتُ له قبراً، وكذلك: أحْزَنْتُه وأحْبَبْتُهُ[5].

قال أبوعلي: الذي وفق بين أحْزَنْتُه وأحْبَبْتُه، أنّ المفعول فيهما جاء على غير أفْعَلْتُ، جاء على فَعُلَ، ولو جاء على أحزَنَ لكان (مُحْزَن)

== أحدهما، وهي تقع للكثير والقليل...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣٦٠.

(١) الكتاب ٢/٢٣٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٧، الباب حول التكثير بتشديد عين الفعل، وقد دخل في المعنى: الرِّكْبَةُ والجِلسَةُ، ومعناهما هيئة الركوب والجلوس، وبناؤهما خاص لايراد به التكثير.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٧ وهذه من تمام العبارة السابقة وتمامه: «... كما أن هذا بناء خاص للتكثير».

(٤) الكتاب ٢/٢٣٨، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٨.

(ومُحَبّ)، والفرق بينهما أن أحْزَنْتُ قد يكون في معنى: جَعَلْتُ فيه حُزْنًا وليس معنى أحْبَبْتُه جعلت فيه حبًا، إنما هو فِعْلٌ مُتَعدٍّ ليس على معنى جعلته ذا كذا.

* * *

هَذَا بابُ دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ[1]

قال: في تَفَاعَلْنَا: «وقد يَشرِكه افْتَعَلْنَا، فتريدُ بهما معنى واحداً[2].

قال أبو علي: صحة الواو في (اجْتَوَرُوا) دليل على أنه بمعنى (تَفَاعَلُوا)، لأن تفاعلوا يلزم تصحيح الحرف المعتل فيه [١٦٢/ب] لسكون ما قبلها، وافْتَعَلَها يلزم إعلال الحرف المعتل فيه، لأنه لامانع من الإعلال لولا وقوعه بمعنى ما يصحُّ، ومثل ذلك: عَوِرَ، صُحِّح لما كان بمعنى اعْوَارَّ، فهذا دليل على أن افْتَعَلَ بمعنى تَفَاعَلَ، ولو بَنَيْتَ افْتَعَلُوا لاتريد به معنى تفاعلوا لأعللت فقلت: اكْتَالُوا، وابْتَاعُوا، لأن بَاعَ من ابْتَاعَ بمنزلة قَالَ، وبَاعَ في أنَّ العين مُتحركٌ متوسط لمتحركين.

* * *

(١) الكتاب ٢٣٨/٢، مع تقديم وتأخير في الألفاظ.

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢.

هَذَا بابُ اسْتَفْعَلْتُ[1]

قال: وقد يجيء على غير هذا المعنى[2].

قال أبوعلي: يقول: يجيء اسْتَفْعَلْتُ على غير معنى أَصَبْتُه كذا، كما جاء (تذاءَبَتْ)[3] غير مطاوع لفَاعَلَ، وكذلك (عاقَبْتُ) لغير اثنين[4].

قال: وقد قالوا: ادّجُوا، واتّلجُوا[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٩.

(٣) يقال: تذاءبت الريحُ وتَذَأّبَتْ إذا أتَتْ من كل وجه، تشبيهًا بالذئب يأتي على فريسته من كل جهة.

والتاء في (تذاءبت) ليست للمفاعلة أو المطاوعة، فهي تختلف عن التاء التي في مثل: استكرمتُه واستعظمته التي تؤول إلى معنى أصبته وألفيته كريمًا وعظيمًا، ومثل هذه التاء التاء في (عاقبتُ) فهي لاتكون للمطاوعة ولاتكون من اثنين.

(٤) قال أبوسعيد: «أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته، واستدعيته وهو الأكثر، وما خرج عن هذا فهو يُحفظ، وليس بالباب، وأنا أسوقه إليك على ماقاله سيبويه. ويكون (استفْعَلْتُه) على معنى أصبته، وهو كالباب فيه، ولذلك قال سيبويه: وقد يجيء على غير هذا المعنى كما جاءت تذاءبت الريح، وعاقبت وليس بالباب، وقد مضى الكلام فيه..» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣١٤.

(٥) في الكتاب ٢/٢٤١: «وقالوا: ادّخَلُوا واتّلَجُوا، يريدون يتدخلون ويتولجون». والذي في شرح السيرافي: «وقالوا: ادّخلوا وتدخلوا وتولّجوا، والمعنى: دخلوا، قال الشاعر:

رأيتُ القوافي يتّلِجْنَ مَوَالِجًا تضَايَقُ عَنْهَا أنْ تَوَلّجَهَا الإبَرْ

وفي لسان العرب روي البيت وفيه: «فإنّ القوافي...».

ومعنى (ادّخلوا واتّلجوا) واحد، لأن (اتّلج) على افْتَعَل بمعنى دَخَلَ، والولوج: الدخول، يقال: اتّلجَ الظبي في كناسه، وأتلجه فيه الحرّ أي أولجه. انظر لسان العرب ٢/٤٠٠ - ١٠١ (ولج).

أما معنى (أدّلَجُوا) : فهو أن يسيروا الليل كله ، قال الحطيئة : =

قال أبوعلي: وضَعَ أن أصل الأفعال هو أن يتخذ شيئًا مثل: اشْتَوَى، إذا اتَّخذ شِواءً، وقد يجيء على غير هذا المعنى[1]، كما أنّ أفْعَل يجيء بمعنى فَعَلَ كأقْبَلَ وما أشبهه، مما لايكون مُطاوعُه (فَعَلَ)، أنشد:

يُعْرِضْنَ إعْراضًا لدِيْنِ المُفْتَنِ[2]

== آثَرْتُ إدلاجي على ليْلِ حُرَّةٍ هَضِيمِ الحَشَى، حُسَّانَةِ المُتَجَرَّدِ

انظر لسان العرب ٢/٢٧٢ (دلج)، ويبدو أن رواية الكتاب أصابها شيء من الاختصار والتصرف، وأن رواية الفارسي أكثر انسجامًا مع الباب.

(١) يشير إلى أن (اشْتَوى) اتخذ شِواءً، و(شَوَيْتُ) مثل أن يقول: أنْضَجْتُ ومثل ذلك: (اختبز وخَبَزَ، وذَبَحَ واذَّبَحَ)، فذَبَحَ بمعنى قوله: قَتَلَ، وأمَّا اذَّبَحَ فبمنزلة اتَّخَذَ ذَبِيْحةً. انظر الكتاب ٢٤١/٢.

قال الرماني: «تقول: حَطَمتُه فانْحَطَمَ، وحَسَرْتُه فانْحَسَر، وشويتُه فانْشَوى، فهذا كله على الباب، فأما شَوَيْتُه فاشتوى، فقولك: اشتوى لايتعدى في هذا الموضع، لأنه موضع (انفعل)، وإن جاز أن اشتويت اللحم بمعنى شويته»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٠. وقال أيضًا: اشتوى القوم أي اتخذوا شواءً، كأنه قال احتفلوا بإصلاح الشواء، لأنه مبالغة في العمل ليقع على المراد فأما (شويت) فبمنزلة (أنضجت)، نفسه، ق ٢٤٦.

(٢) البيت من الرجز، أنشده سيبويه منسوبًا لرؤبة: والشاهد فيه وضع (المُفْتَنِ) موضع (المفتون). انظر الكتاب ٢٤١/٢، قال أبو سعيد: وقد أنشد البيت: «وليس بشاهد لما تقدم، فقال بعض أصحابنا: يريد: أن المُفْتَن والمفْتُون واحدٌ، فجاء هذا كما جاء قَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَب واجتذبَ، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ٣١٧، وهذه العبارة رواها أبو علي مسندة إلى الكتاب، وأظنها كما قال، لأن التمثيل الوارد فيها في الكتاب ٢٤١/٢، كما أن الرماني عندما روى البيت وأن (المفْتَن) فيه بمعنى (المفتون) تساءل عن جواز (أَفْتنَ وفُتِنَ) بمعنى، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٤٥، ٢٤٧، قال ابن جني: «وفَتَنَ أقوى من أفْتَنَ... وأنشد البيت منسوبًا لرؤبة، وكان قد أنشد قبله قول ابن قيس:

لئِنْ فَتَنَتْني لَهْي بالأمس أفْتَنَتْ سعيداً فأضْحَى قد قَلَى كلّ مسلم

انظر الخصائص ٣١٥/٣، والبيت في وصف النساء وقبله:

وَدَّعْنَ مِن عَهْدِكَ كُلَّ دَيْدَنِ ==

في الكتاب: يريد أن المفتن والمفتون واحد، فقال: فَتَنَ، وأفْتَنَ، فجاء هذا كما جاء قَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ.

* * *

هَذَا بابُ مَصَادِرِ ما لَحِقَتْهُ الزَّوائِدُ[1]

قال: ولمْ يُبدلوا حَرفًا مكانَ حرفٍ[2].

أي لم يبدلوا حرفًا من حرف، كما أبدلوا من قال تفعيلاً للفاء من إحدى العينين[3].

قال: ولم يُلحِقُوا اليَاءَ فيلتبسَ بمصدر فَعَّلْتُ ولا غير الياء لأنه أكثر من فَعَّلْتُ[4].

= وانْصَعْنَ أخوانًا لذاك الأخْذَنِ

من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة. انظر ديوانه / ١٦١، وأنشد الشنتمري البيت منسوبًا لذي الرمة خطأ، ونقل العبارة الواردة عند السيرافي وأبي علي بعد البيت. انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٥٩/٢، لسان العرب ٣١٧/١٣ (فتن).

(١) الكتاب ٢٤٣/٢ مع اختصار للعنوان.

(٢) الكتاب ٢٤٣/٢.

(٣) يريد (التفعيل) مثل (التقويل) من (قال)، والإبدال من إحدى العينين، يريد تضعيف العين في الثلاثي نحو: (كسَّر تكسيراً، وعذَّبَهُ تعذيبًا) ونحو ذلك.

(٤) الكتاب ٢٤٣/٢، وفي المخطوطة كلمة «فجعلت» زيادة بين قوله: فَعَّلْتُ، وقوله: (ولاغير)، وأظنه سبق نظر، لورود هذه الكلمة في السطر الذي يليه مسبوقة بكلمة (فَعَّلت).

قال أبوعلي: أي لأن (تفعّلت) أكثر من (فعّلت)، فجعلت الزيادة التي هي التاء في (فعّلتُ) عوضًا عن الياء التي تلحق (تفعيلاً)، والألف التي تلحق (فِعّالاً).

قال: والهاء، يعني الهاء التي في (مُفَاعَلة)، عوض عن الألف التي قبل آخر حرف[1].

قال أبوعلي: يعني أن الألف التي تلحق قبل الحروف: الزيادة التي هي التاء[2] في (تَفعُّلت) عوضًا من الياء التي في أوخر المصادر، نحو: (اسْتِفْعَال) في (إفْعَلٍ، وفِعَّالٍ)[3].

قال: في شَارَبْتُهُ مُشَارَبَةً، وجاء كالمَفْعُول[4].

يعني أنه جاء مثل المفعول به، كقولك: ضَارَبْتُ زيداً فهو مُضَارَبٌ، فمُضَارَبَةٌ مثل مُضَارَبٍ، وإنما بينهما الهاء[5].

قال: وتَفَاعلت من فَاعَلْتُ بمنزلة تفعّلْتُ من فَعّلتُ[6].

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٣، وعبارة الكتاب هي: «وأمّا فَاعَلْتُ فإن المصدر منه الذي لاينكسر أبداً (مُفَاعَلَةٌ) جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف».

(٢) في المخطوطة: (الياء).

(٣) مصدرت (فَاعَلْتُ): (مُفَاعَلَةٌ) و(فِعَالٌ) والأصل (مُفَاعَلَةٌ)، كما أن مصدر (تفعّلْتُ): (تَفَعُّلٌ) فضمت العين فيه، لأنه ليس في الكلام اسم على (تَفَعَّلَ) كما يقول سيبويه.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٣.

(٥) قال الرماني عند تفسير قوله جالستُه مُجَالَسَةً، قاعدته مُقَاعدة، ونحوهما: «زيادة الميم أحق في هذا الموقع لشبهه بالمفعول في (مُجَالَسٍ) من جهة أنه يوافقه في معنى المفعول، إلا أن المصدر مفعول مطلق»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٢.

(٦) الكتاب ٢/٢٤٤.

أي: تَفَاعَلْتُ مطاوع (فاعَلْتُ)، كما أن تفعَّلتُ مطاوع (فَعَّلْتُ).

قال: وضَمُّوا العينَ لئلا يشبه الجمع[1]. أي لو كسر فقيل يُفاعِلُ لكان على وزن تُنَاضِب فالتبس به[2].

* * *

هَذَا بابُ مالحِقتهُ هَاءُ التأنيث عِوَضًا[3]

قال: وأمَّا عَزَّيْتُ تَعزِيَةً ونحوها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبهه لأنهم لايجيئون بالياء[4].

قال أبو علي: قوله (بالياء)، يريد التي تلحق في (تَفْعِيْل) مصدر (فَعَّلْتُ)، لايجيئون بها في المعتل اللام، لايقولون: (تَعْزِيًّا) وما أشبهه كما يقولون (تعظيمًا)، فصارت هذه الهاء في (تَعْزِيَة)ـ ونظائرها عوضًا من ياء (تفعيل)، ولو قيل هذا فيما اعتل لامه، للزم أن يقال فيما عينه ولامه حرفا إعلال نحو (جِئْتُ) وما أشبهه، ولو قيل في (جَيِيْتُ) على مثال (تَقْطِيْعٍ) لخرج إلى ما ليس في الكلام من اجتماع ثلاث ياءات وبنات الواو في (تَفْعِيْل: تَفْعِلَة)، تنقلب لاماتهن ياءات لانكسار ما قبلها نحو: تَعْزِيَة.

---

(1) الكتاب ٢/٢٤٤.

(2) يقول الرماني: «مصدر تَفَاعلتُ: التَّفَاعُل على قياس التَّفَعُّل ... ولم يجب الكسر في العين لئلا يلتبس بالجمع، .. ولا الفتح لئلا يلتبس بالفعل الماضي». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٥٢.

(3) الكتاب ٢/٢٤٤.

(4) الكتاب ٢/٢٤٥.

قال: كما ألحقوا أرَأَيْتُ بأقَمْتُ[1].

أي حين حذفوا الهمزة كما حذفوا الواو التي هي العين من أقَمْتُ، وألقيت حركة كل واحد منهما على ماقبلها[2].

* * *

هَذَا بابُ مَصَادِرِ بَنَاتِ الأربعة[3]

قال: في (سِرْهَافًا) :[4] كأنهم أرادوا مثال الإعْطَاء والكِذَّاب، لأنّ

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وتمام الكلام: (... حين قالوا: أَرَيْتُ).

(٢) فسر: أبو سعيد هذا الباب بإجمال فقال: «اعلم أن الأصل في هذا الباب أن يكون الفعل على (أفْعَل) وعين الفعل منه واوٌ، وياءٌ، فإنهما يعتلان وتُلقى حركتهما على ماقبلهما، ويقلب كل واحد منهما ألفًا في الماضي، وياء في المستقبل كقولك: أقَامَ يُقِيمُ، وألانَ يُلِينُ، والأصل: أقْوَمَ يَقْوِمُ، وألْيَنَ يَلْيِنُ، فألقيت حركة الواو والياء على ماقبلهما، وقلبتهما ألفًا بعد الفتحة، ثم يُعَلّ المصدر لإعلال الفعل، فيقول: إقَامَةً، وإلانَةً، وكان الأصل: إقْوامًا، وإلْيَانًا، كما تقول: أكرم إكرامًا غير أنك لما أعللت الواو والياء في الفعل أعللتهما في المصدر، فألقيت حركتهما على ماقبلهما، فسكنتا وبعدها ألف (إفْعَال) وهي الألف التي في الإقوام والإليان قبل الميم والنون، فاجتمع ساكنان، أحدهما: عين الفعل المعتلة، والأخرى ألف (إفعال)، فأسقط أحدهما، وجعلت هاء التأنيث عوضًا من الحرف الذاهب، فقالوا: إقَامَةً، وإلانَةً...» شرح السيرافي للكتاب، جـ٩، ق ٩٧ (صنعاء)، جـ٨، ق ٨٧ (سليم أغا).

(٣) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٤) يريد: التي في قول سيبويه: سَرْهَفْتُهُ سِرْهافًا، والسَّرهفة: نَعْمَةُ الغذاء، يقال: سرهفتُ الرجلَ إذا أحسنت غذاءه»، وأنشد أبو عمرو:

إنَّكَ سَرْهَفْتَ غُلامًا جَفْرًا

انظر لسان العرب ٩/١٥١ (سرف)، وانظر المقتضب ٢/٩٥.

مثال دَحْرَجْتُ وزِنَتُها، على أفعَلت، وفَعّلتُ[1].

قال أبوعلي: يقول: إنّ دَحْرَجْتُ على مثال: أفْعَلْتُ وفَعّلْتُ، فإذا فُتح أول مصدره فقيل: القَلْقَالُ[2]، والزَلْزَال، ففتح أول جميع ماكان منه مضاعفًا، كان كفتح أول التّفْعيل الذي هو مصدر (فَعّلْتُ) الموافق لفَعْلَلْتُ[3] في حركاته وسكونه، فإذا كسر أول مصدر (فَعْلَلْتُ) فقيل: السِّرْهَافُ والزِّلْزال، وافق في انكسار أوله مصدر (أَفْعَلْتُ) الذي هو أيضًا موافق له في الزِّنَة[4].

قال: والفِعْلال بمنزلة الفِعَال[5] في فَاعَلْتُ تمكنهما ها هنا كتمكُّن ذَيْنك هناك[6].

قال أبوعلي: يقول: اطّرد فَعْلَلْتُ في فَعْلَلَ، كاطراد المفاعلة في فَاعَلَ واطراد الفِعْلال في فَعْلَلَ كاطراد الفِعَال في فاعَل.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٢) القَلْقَالُ: مصدر قَلْقَلَ الشيء إذا حركه فتحرك واضطرب، يقال: قَلْقَل الشيءَ قَلْقَلَةً، وقِلْقَالاً، وقَلْقَالاً، وقُلْقَالاً، والصيغة الأخيرة عن كراع، وهي نادرة.
قال ابن منظور: إذا كسرته (يريد أوّله) فهو مصدر، وإذا فتحته فهو اسم مثل الزَّلْزال والزِّلْزال، والاسم، القُلْقال. انظر لسان العرب ١١/٥٦٦.

(٣) في المخطوطة: (لفعلت).

(٤) بين أبوسعيد أن مصدر (فَعْلَلْتُ) فَعْلَلَةً وفِعَالاً، والأصل: فَعْلَلَةً. قال: وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال: (استفْعَلْتُ)، وما لحق من بنات الثلاثة ببناء الأربعة، فإنّ مصدره يجيء على مثال (استَفْعَلْتُ)، وذلك احرنجم احرنجامًا، واطمأنَنْتُ اطمئنانًا... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ٩٠.

(٥) في الكتاب: (الفِيْعال)، وما في شرح السيرافي يوافق ماجاء في التعليقة.

(٦) الكتاب ٢/٢٤٦، وانظر المقتضب ٢/٩٥.

قال: وأمَّا فَاعَلْتُ، فـإنَّك إذا أردت المرّة الواحـدة قلت: قـاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً[1].

قال أبوعلي: المقاتلةُ والإقَالَةُ[2] مصدران يلزمهما الهاء[3] وإن لم يُرَد بهما المرّة الواحدة، وإن كان مالا هاء فيه من المصادر إذا أريد به الفَعْلَةُ الواحدة ألحق الهاء ليكون دليلاً عليها، فما كان منها لازمه الهاء، قبل المصدر، أجدر أن تثبت فيه الهاء، فإن قيل: بم ينفصل مايراد به المرة الواحدة مما يراد به المصدر فقط؟، قيل: إن كان في الكلام دلالة تعرف بها هذه من غيرها وإلا وصف بقولك: واحدة، ليتميَّز بالصفة مما ليس به، كما تتميز الأعلام وسائر المشْبِهات [١٦٣/ب] بعضها من بعض بالوصف، ولا سبيل إلى إدخال علامة تأنيث أخرى على هذه العلامة.

قال: ولو أردت الواحدة من اجتورتُ لقلت: تَجاوُرَةً، جاز، لأن المعنى واحدة[4]، فكما جاز تجاوُراً، كذلك يجوز هذا[5].

قال أبوعلي: اجْتَوَرْتُ، وإن كان على افْتَعَلْتُ فهو بمعنى تَفَاعَلْتُ والدليل على ذلك تصحيح الواو فيه، فلما كان بمعناه جاز أن يُحمل مصدر

---

(١) الكتاب ٢٤٦/٢، وقوله: «المرّة» هنا زيادة لم ترد في الكتاب.

(٢) إشارة إلى ما أورده سيبويه من قوله: «... فالمقاتلة ونحوها بمنزلة الإقالة والاستغاثة؛ لأنك لو أردت الفَعْلَة في هذا لم تجاوز لفظ المصدر، لأنك تريد فَعْلَةً واحدة، فلا بُدَّ من علامة التأنيث». الكتاب ٢٤٦/٢.

(٣) يعني يلزمها تاء التأنيث.

(٤) في الكتاب: (واحد) وهو خطأ، وإنما أراد (لأن المعنى مَرَّة واحدة)، فحذف الموصوف، وبقي الصفة.

(٥) الكتاب ٢٤٦/٢.

كل واحد من الفعلين على الفعل الذي ليس من لفظه ؛ لاجتماعهما في المعنى[١].

* * *

هَذَا بابُ نَظِيْرِ مَاذَكَرْنَا مِنْ بَنَاتِ الأَرْبَعَةِ وَمَا أُلْحِقَ . . .[٢]

قال أبوعلي: الفصل بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن ذلك ذكر الثلاثي الزائد على ثلاثة أحرف بحروف زوائد، وهذا الباب يذكر فيه مازاد على ثلاثة أحرف [بحرف][٣] أصلي ليس بزائد[٤].

* * *

هَذَا بابُ اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة[٥]

قال: وقد يجيء المَفْعِل يراد به الحِيْنُ، فإذا كان من فَعَلَ يَفْعِلُ بنيته على مَفْعِل[٦].

---

(١) يشير أبوعلي إلى أن قوله: (تجاورة) بمعنى (تَجاوُراً) وهذا جائز، كما أن قولنا «يَدَعُهُ تَرْكَةً واحدة» يجوز، والذي يعول عليه في هذا الباب هو المعنى.

(٢) الكتاب ٢٤٦/٢ وتمام العنوان: « . . . وما أُلحق ببنائها من بنات الثلاثة».

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يحتاجها المعنى، ولعل الناسخ أسقطها سهواً.

(٤) مما ينطوي تحت هذا الباب نحو قولك: «دحرجتُه دَحْرَجَةً واحدة، وزلزلتُه زَلْزَلَةً واحدة»، وأما ما لحقته الزيادة على مثال: استفعلت فإن الواحدة منه على مثال استِفْعَالَةً، يقول: احرنجم احرنجامة، واقْشَعْرَرْتُ اقْشِعْرارَةً، انظر الكتاب ٢٤٦/٢. وانظر المقتضب ٩٩/٢.

(٥) الكتاب ٢٤٦/٢، وفي المخطوطة: (. . . المواضع . . .) بالألف.

(٦) الكتاب ٢٤٧/٢.

قال أبو علي: لما اتفقا في الظرفية[1]، اتفقا في البناء، لأن المبِيْتَ والمجْلِسَ ظرفـان من المكان، والمضْرِبَ من الضِّراب، والمَنْتِج من النِّتـاج، ظرفان من الزمان، يراد بهما أوان النتاج والضِّراب.

قال: وربما بَنَوا المصدر على المَفْعِل، كما بَنَوا المكان عليه، إلاّ أنّ تفسيره وجملته على القياس، كما ذكرت لك، وذلك [قولكَ][2]: (المَرْجِعُ) قال تعالى: «إلى الله مَرْجِعُكُمْ»[3] و«المَحِيْضُ»[4].

قـال أبوعلي: هذا في بابه مـثل (اسـتَحْوَذَ) في بابه، شـاذٌ عن القياس، وإن اطّرد في الاستعمال، ومثل ذا لايجوز أن يطلق عليه أنه شاذ حتى يُقَيَّد فيقال: (عن وضع النحاة، والقياس الذي وضعوه)، ومثل هذا

---

(١) يريد اتفاق (مَفْعِل) في إرادة ظرفي الزمان والمكان معًا، فتقولك: (أتَتْ الناقة على مَضْرِبِهَا، وأتَتْ على مَنْتِجِهَا) إنما تريد الحين الذي فيه الضّراب والنّتاج. قاله سيبويه، وأورد السيرافي أحد عشر حرفًا على (مَفْعِل) مما فعلُه على (فَعَلَ يَفْعُلُ) فيما جاء عن العرب، وهي:

مَنسِكٌ، ومَجْزِرٌ، ومَنْبِتٌ، ومَطْلِعٌ، ومَشْرِق، ومَغْرِبٌ، ومَفْرِقٌ، ومَسْقِطٌ، ومَسْكِنٌ، ومَرْفِقٌ، ومَسجِدٌ»، وقال: كأنهم حملوا (يَفْعُل) على (يَفْعِل) لأنهما أخوان. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ٩٢.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة من الكتاب ٢٤٧/٢، والنص ورد هنا بتصرف.

(٣) سورة المائدة، الآية / ٤٨، ١٠٥.

(٤) إشارة لقوله تعالى: «فاعتزلوا النساء في المحيض» سورة البقرة، الآية / ٢٢٢. انظر المقتضب ١٢٢/٢ - ١٢٣.

من الفقه الحكم في الجنين(1)، والمصرَّاة(2)، لايقال: ذا شاذ عن القياس، ولكن يقال: هذا مخصوص لاينتزع منه علة، ولا يقاس عليه، لكن يُتلقى بالقبول، فكذلك سبيل (استحوذ والمحيض) وما أشبه ذلك، لايقاس عليه، ولايقال: شاذ، لكن يستعمل هذا للسمع كما يحكم بالأول للنص عن النبي ﷺ(3).

---

(1) الجنين: الولد مادام في بطن أمّه لاستتاره فيه، وجمعه: أجنّةٌ، وأجْنُنٌ. انظر لسان العرب ٩٣/١٣ (جنن). ومراد أبي علي هنا الوقف على الحكم الشرعي في الجنين إذا مات، فالعرب قبل الإسلام لاتغرم دية من لا أكل ولاشرب ولا استهلّ، لكن الرسول ﷺ قضى بالدية للأم المقتولة على عصبة القاتلة، وقضى على عاقلة القاتلة أيضًا بغُرّة عبد أو أمة لما في بطنها. انظر سنن النسائي ٨/ ٥٠ - ٥٢.

وفي صحيح البخاري ٦/٨ بسنده عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتًا بغرة عبد أو أمَة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها وأن العقل على عصبتها. انظر كتاب الفرائض /١١.

(2) المصرّاة: من التصرية، وهو حبس اللبن في ضروع الإبل والغنم تغريراً للمشتري. والحكم في بيعها كما في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «من ابتاع مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردّها ردّ معها من تمر، لا سمراء».

وعن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس ! من باع محفَّلةً فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردّها ردّ معها مثلي لبنها، (أو قال): مثل لبنها قمحًا».

وعن ابن مسعود أنه عليه السلام قال: «بيع المحفلات خِلابة، ولاتحلّ الخلابة لمسلم». قوله: خلابة يعني: خديعة. انظر سنن ابن ماجه ٧٥٣/٢.

(3) الجامع بين (الجنين والمصراة) من ناحية وبين (استحوذ والمحيض) من ناحية أخرى هو مسألة عدم النظير، فيؤخذ في الأول بالنص الوارد فيه، كما يؤخذ في الثاني بالسماع، ولايقاس على شيء من ذلك. وهذه المسألة تدل على تعمق أبي علي في القياس، وفهمه لأصوله.

قال: وكذلك أيضًا يُدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلّة.

أي موضع ذلك، وقالوا: المَعْذَرَة، والمَعْتَبَة، وألحقوا التاء، وفتحوا على القياس[١].

قال أبوعلي: هذان الحرفان في نسخة غير أبي العباس معذَرَة، ومعْتَبَة مفتوحان، وهذا شبيه بقوله: الحقوا الهاء، وفتحوا على القياس.

قال أبوعلي: المشكل من هذا، أنه قال: يدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلّة[٢]، فذكرها على أنه [١٦٤/أ] موضعٌ أدخلت الهاء فيه، وقياسه أن تكون العين مكسورة، لأنه من زَلَّ يَزِلّ، ثم قال: وقالوا: المعذَرة والمعتَبَة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس، والفتح فيهما إن كانا اسمي الموضع ليس بالقياس، بل القياس الكسر، لأنه من عَتَبَ يعتُبُ، وعَذَرَ يَعذِرُ، فإن كانا موضعين فالقياس الكسر، وإن كانا مصدرين، فالقياس الفتح مثل: المعجزَة، والوجه فيهما أن يكونا مصدرين وإن ذكرهما بعد المَزِلّة الذي هو موضع ليصح الكلام الذي بعده.

قال: وإذا جاء مفتوحًا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح، وقد كسروا المصدر كما كسروا في الأول[٣].

أي في يَفْعِل، لقولهم: المَحِيْض.

قال: وبعض العرب يقول: مَضْرُبَةٌ، كما يقول: مَقْبُرَةٌ[٤].

---

(١) الكتاب ٢٤٧/٢، وفيه: «... فألحقوا الهاء...».

(٢) المزِلّة: هي موضع زَلَلَ، يعني هي ظرف للمكان.

(٣) الكتاب ٢٤٧/٢.

(٤) الكتاب ٢٤٨/٢.

أي، إن ذا اسم، كما إن ذا اسم[1].

* * *

هَذَا بابُ مَا كانَ من هَذَا النَّحو من بَنَاتِ اليَاءِ والوَاو الَّتي الياءُ فِيهِنَّ لامٌ[2]

قال: فصار بمنزلة الشَّقَا والشَّقَاوَة[3].

أي، في أنه إذا ذكَّر سقطت الواو منه، وإن ألحقته تاء التأنيث ثبتت فيه الواو.

قال: وأمَّا بنات الواو فيلزمها الفتح، لأنَّها يَفْعُلُ، وأن فيها ما في بنات الياء من العلَّة[4].

قال أبوعلي: مثال هذا الباب من بنات الياء: المَرْمى، ومن بنات الواو: المَغْزَى، ولو بني ما كان من بنات الواو على مَفْعِل، لاجتمع فيه من

---

(١) يريد بالمَقْبُرة الموضع الذي تقع فيه القبور، ولو أراد موضع الفعل لقال: مقْبَرٌ، ولكنه اسم بمنزلة المسجد، ومثله المَشْرُبَة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ٩٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٨، وهو يشير إلى المصدر والمكان من بنات الياء والواو التي فيهن لام، وأنهما سواء لأنه معتل، وأنه لايجيء مكسوراً أبداً بغير الهاء لأن الإعراب يقع فيما لا هاء فيه على الياء، ويلحقها الاعتلال، فصار بمنزلة الشَّقَاء والشَّقَاوة، فأصل الشقاء، الشَّقَاو، فوقعت الواو طرفًا بعد ألف واستثقل الإعراب عليها فقلبت همزة، فإذا كان بعدها هاء يقع عليها الإعراب جاز ألا تقلب كالشقاوة... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ٩٣.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٨، وفي المخطوطة: «... مافي بنات الياء والواو التي الياء من العلة»، ولعله سهو من الناسخ.

الكسرة والياء ما كان يجتمع في بنات الياء، على أنها تجيء على يَفْعِل، فيلزم بناء المكان فيه على مَفْعَل مثل مَقْتَل[1].

* * *

هَذَا بابُ مَا كانَ من هَذَا النَّحو مما بنات الواو فيه فاء[2]

قال: وتعتل لها الياء[3] التي قبلها حتى تُكسَر، فلما كانت كذلك شبَّهوها بالأول[4].

أي بنات فَعَل يَفعِل، مثل وَعَدَ يَعِدُ[5].

قال: وحدَّثنا يونس وغيره أن ناسًا من العرب يقولون في وَجِلَ يَوْجَلُ، ونحوه مَوْجَلٌ، كأنهم الذين قالوا: يَوْجَلُ فسلَّموه[6].

---

(١) فسَّر أبو سعيد هذا بقوله: «في هذا الباب (مَفْعَل) مثل المَرْمَى والمَقْضى وما أشبه ذلك، وبنات الواو أولى بذلك لأن فعلها على (يَفْعُل) كقولك: دَعَا يَدْعُو، ودَنَا يدنو، والموضع المَدْنَا . وذكر الفراء أنه قد جاء في ذلك مأوِي الإبل، وذكر غيره ماوِي الإبل ومَاقِي العَيْن والذي ذكر مَاقِي العين غالط عندي، لأن الميم أصلية في قولنا: مَأَقٌ، وأَمْآقٌ، ومُوْقٌ وأمْواقٌ»، انظر شرح السيرافي لكتاب، جـ ٨ ، ق ٩٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٨، بتصرف.

(٣) في المخطوطة: «وتعتل الهاء التي قبلها . . .» ولعله سهو من الناسخ.

(٤) الكتاب ٢/٢٤٩.

(٥) يريد باعتلال الياء أنهم يقولون: يِيْجَلُ، ويَيْجَلُ، فيكسرون الياء الأولى وحقها الفتح. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ٩٣، انظر المقتضب ٢/١٢٩.

(٦) الكتاب ٢/٢٤٩.

قال أبو علي: من قال: مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ فكسر العين في مَفْعِل هو كأنه الذي يُعِلُّ الفعل فيقول: يِيْجَلُ، ويأجَلُ، فلما أعلَّ فاء الفعل هنا كما أعله في يَعِدُ وبابُه، أتى بمَفْعِلٍ مكسور العين، كما جعله مكسوراً في يَعِدُ، لأنه موافق ليَعِدُ في اعتلال الفاء، ومن قال: يَوْجَلُ، فصحَّح الفاء في الفعل، قال: مَوْجَل، فأتى بمَفْعَل على قياس الصحيح، لأنه لما لم يُعِلّ الفاء في الفعل بين الموضع من كل واحد منهما.

قال: وقوله: مَوَدَّةٌ، لأن الواو تُسلّم ولا تُقلب[1].

قال أبوعلي: من قال: مَوْجِل، فكسر العين من مفْعَل مَوْضِعًا أو مَصْدَراً لم يقل مَوَدَّة إلا مفتوح العين [١٦٤/ب]، وذاك أن الذي يقول: يَوْجَلُ هو الذي يقول: يَاجَل، فيعلّ الفاء، والفاء في (يَوَدُّ) لايجوز إعلاله كما جاز إعلاله في ياجَل، لأن الفعل في (يودّ) قد أعلّت عينه بالإدغام ولايُعَلُّ الفعل في موضعين، فلا يجوز في يَوَدُّ إلا تصحيح الفاء، وإذا لم يجز الإعلال في الفعل لم يجىء مَفْعِل منه إلا مفتوح العين، لأنه بالتصحيح يخرج من باب (يَعِدُ)، ويدخل في باب يَذْهَبُ، فلا يجوز في مَفْعِل منه إلا فتح العين، كما لايجوز في (مَفْعِل) من يَرْكَبُ ويَذْهَبُ ونحو إلا فتح العين منه، ولأن الفعل لايجوز أن يعتل من موضعين، بُني هذا الفعل على (فَعَلْتُ)، نحو: وَدَدْتُ، ليلزم في مضارعه يَفْعُل، ولم يبن على (فَعَل) فيلزم إعلال الفعل في مضارعه، كما يلزم في باب (يَعِدُ)، فيصير في قولهم: يَدُّ، لو بني الماضي على (فعلت) إعلالان.

---

(١) الكتاب ٢٤٩/٢، وفيه: (وقالوا: ...).

قال: وأما بنات الياء التي فيها فاء، فإنها بمنزلة غير المعتل لأنها تتمّ ولا تعتلّ[1].

قال أبو علي: قوله: لأنها تتم ولاتعتل، أي تتم الأفعال ولا تعتل إذا كانت فاءاتهن ياءات، وإذا صحَّحت الفاء في الفعل جاء المفعل على القياس: ألا ترى أن مَرْجَل جاء على القياس لما صحّ الفاء في الفعل؟!.

* * *

هَذَا بابُ نظائر ماذكرنا مما جاوزَ بنات الثلاثة [2]

قال: وأما قوله: دَعْهُ إلى مَيْسُورِه[3].

قال أبوالعباس: عند سيبويه أن المصدر لايكون على مفعول[4].

قل أبوعلي: فجعل قولهم: (مَيْسُور) صفة أقيمت مقام موصوفها، تمثيله: إلى أمر ميسور، فحذف الأمر، وأقام وصفه مقامه[5].

---

(1) الكتاب ٢٤٩/٢، وفيه: (التي الياء فيهن فاء...».

(٢) الكتاب ٢٥٠/٢، وتمامه: (... بزيادة أو بغير زيادة).

(٣) الكتاب ٢٥٠/٢، وتمام كلام سيبويه: «... ميسورة، ودَعْ مَعْسُورَهُ» فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دَعْهُ إلى أمر يُوسَرُ فيه، أو يُعْسَرُ فيه».

(٤) انظر المقتضب ١١٩/٢ - ١٢٠.

(٥) يقول أبوسعيد: «اعلم أن المفعول عند بعض النحويين يجوز أن يكون مصدراً، وجعلوا هذه المفعولات التي ذكرها سيبويه مصادر، فالميسور عندهم بمنزلة اليُسْر، والمعسور كالعُسْر، والمرفوع والموضوع والمعقول كالرفع والوضع والعقل، وقالوا في قوله عز وجل: «بأيكم المفتون» [سورة القلم، الآية /٦] أي بأيكم الفتنة وكلام سيبويه على أنها غير مصادر، وأنها مفعولات، فجعل الميسور والمعسور زمانًا يُعْسَرُ فيه ويُوسَر، كما تقول: هذا وقت مضروب فيه زيدٌ، وجعل المرفوع والموضوع هو الشيء الذي يرفعُه ويضعُه...».==

هَذَا باب لايَجُوزُ فيه ما أفْعَلَهُ[1]

قال أبوعلي: الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، إنما زيدت عليها الهمزة وتعدت إلى مفعولين، كقولك: ضَرَبْتُ زَيْداً، {فإذا}[2] أردت تعديته إلى مفعولين زدت الهمزة، فقلت: أضْرَبْتُ زَيْداً عَمْراً، فتعدي إلى اثنين. والأفعال المتعدية منقولة في التعجب بالهمزة، كما أنها في غير هذا الباب منقول به، فيقول القائل: هلاّ تعدى الفعل المتعدي إلى مفعول قبل النقل، إذا زدت عليه[3] الهمزة في التعجب إلى مفعولين، كما تعدي إليهما في غيره، فقيل: مَا أضْرَبَ زَيْداً عَمْراً، كما تقول: أضْرَبْتُ[4] زَيْداً عَمْراً، إذ الفعلان متّفقان في الفعل، فالجواب:

إن الأفعال المتعدية توافق الأفعال غير المتعدية في باب التعجب، وذاك أن الأفعال كلّها لاتدخل فيه حتى يكثر، ويصير غريزة بمنزلة ما هو كالخِلْقَة للزومه، فالأفعال المتعدية لاتدخل في هذا الباب حتى يصير لكثرته في [١٦٥/أ] التعجب منه غير متعدٍّ، وإذا ساوى ما كان متعدّيًا غير المتعدي من حيث ذكر ما اتفق معه في النقل ولم يجاوز مفعولاً واحداً، كما كان المنقول مما لايتعدّى، لايجاوز مفعولاً واحداً، فقولك: ما أضْرَبَ زَيْداً، بمنزلة ما أكْرَمَ زَيْداً، إذ كان(أضْرَبَ) كأنه منقول

== انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ٩٥.

(١) الكتاب ٢/ ٢٥٠، وفيه: (... ما لايجوز ...».

(٢) في المخطوطة: (إذا) وزيدت الفاء لتمام المعنى.

(٣) في المخطوطة: (عليها).

(٤) في المخطوطة: (ضربت) دون همز.

من ضَرُبَ للزومه، كما أن أكرَم منقولٌ من كَرُمَ غريزة لازمة.

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول إذا تعدى إليه واستوفاه صار بمنزلة ما لايتعدى، وإذا أريد بعد ذلك تعدّيه وإضافته إلى مفعول بأن أضيف إليه بحرف خفض، كما أنّ ما لايتعدى يضاف إليه بحرف خفض أو الهمزة، إلاّ أنّ الهمزة لم يكن لدخولها مَسَاغ، إذ قد دخلت في الفعل، وتعدى بها إلى مفعول، فلم يبق مما يضاف به الفعل إلى المفعول وتعدى، إلا الحرف، فأضيف به، فلهذا قلت: مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو، فعدّيته إلى المفعول الثاني بالحرف، ولم يجز تعديته بغيره كما جاز في سائر هذا الباب في الأفعال المتعدية إلى مفعول.

قال: ولا تكون هذه الأشياء في مِفْعَالٍ وفَعُولٍ[1].

قال أبوعلي: أي لايبني من فِعْلِ اليَدِ والرِّجل نحو مِفْعَال، كما لم يُرَ منه ما أَفْعَلَهُ ولا أَفْعِلْ بِهِ، لأن هذين البناءين للتكثير كما أن هذه الأبنية للتكثير.

* * *

هَذَا بابُ مَا أَفْعَلَهُ على مَعْنَيَيْن[2]

قال: فكأنّ ما أمْقَتَهُ، وما أشْهَاهَا على فَعُل، وإن لم يستعمل كما تقول: ما أبْغَضَهُ إليّ[3].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) الكتاب ٢/٢٥١.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٢، وتمام قوله: «... وقد بَغُضَ، فجيء على فَعُلَ وفَعِلَ - وإن لم يستعمل -».

قال أبوعلي: فكأنّ ما أمْقَتَهُ وما أشْهَاهَا على (فَعُل)، يريد: أن الأفعال التي تدخل في التعجب، فيقال فيه: ما أفْعَلَهُ، حكمه أن يكون منقولاً من (فَعُل) أو (فَعِلَ)، لأن الغالب على (فَعِل)، ألا يتعدى، فأما (فَعَلَ) فهو غير متعدٍ، فحكم ما دخل في هذا الباب أن يكون للزومه غير متعدٍ ألا ترى أن الفعل المتعدي إلى مفعول إذا زيدت عليه الهمزة لم يجاوز مفعولاً واحداً، كما لايجاوز ما يتعدى إذا نُقل بالهمزة مفعولاً واحداً، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة[1].

* * *

هَذَا بابُ مايَكُونُ يَفْعَل من فَعَلَ فيه مَفْتُوحًا[2]

قال: فكرهُوا أن يتناولُوا حركة ما قبلها،

يعني، العين مما لاماته حروف الحلق، « بحركة ما ارتفع من

(١) فسر أبو سعيد هذا الباب بقوله: «اعلم أن سيبويه قد ذكر التعجب من المفعول في هذا الباب في أشياء تتكلم بها العرب، والأصل أن المفعول لايُتعجب منه لعلّتين: إحداهما: أن دخول الهمزة لنقل الفعل إنما تدخل على الفاعل، كقولك: لَبِسَ زيدٌ، وألْبَسهُ عمروٌ، ودَخَل وأدْخَلَهُ غيره، وقَعَدَ وأقْعَدَه غيره، ولو قلت: ضُرِبَ زيدٌ لم تدخل الهمزة لنقل الفعل، وباب التعجب بابٌ نُقِل فيه الفعل عن فاعله إلى فاعل آخر. والوجه الآخر: أنه لو تُعجب من المفعول لوقع اللبس بينه وبين الفاعل، فقال سيبويه: ماتُعجب منه من المفعول كأنّه يُقدر له فعِلٌ، فإذا قال: ما أبْغَضَهُ إليّ فكأنّ فعله بَغُضَ، وإذا قال: ما أمْقَتَهُ عندي، فكأنه قال: مَقُتَ، وإذا قال: ما أشْهَاهُ إليّ، كأنه قال: شُهِيَ - وإن لم يستعمل - ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ٩٨.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٢.

الحروف»(١).

يعني، الحروف التي ليس مخرجها من الحلق كالقاف وما بعده من الحروف(٢).

قال: فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيِّزها وهو الألف(٣).

قال أبوعلي: إنما صارت الألف في حيِّز حروف الحلق، لأنها تخرج من بين الهمزة والهاء.

قال: وكذلك حرَّكوهُنَّ(٤).

أي، بالفتح.

قال: [١٦٥/ب] ولم يُفْعَل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء، لأنَّها(٥) من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة: «القاف وما بعده»(٦).

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٢.

(٢) فسر أبوسعيد هذه الجزئية بقوله: «قال سيبويه بعد ذكره فتح مايُفتح من أجل حرف الحلق، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو ولا الياء لأنها من الحروف التي ارتفعت. والحروف المرتفعة حيِّزٌ على حدة، فإنما يتناول للمرتفع حركة من مُرتفع، وكُرِه أن يتناول للذي قد شغِلَ حركة من هذا الحيِّز، يريد أن ماكان من موضع الواو والياء من الحروف لايلزمه أن تكون الحركة مأخوذة من الواو ولا من الياء، بل يجيء على قياسه، ولاتُغير الواو ولا الياء حكم القياس فيه...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٢، والضمير يعود على حروف الحلق في مثل: «قَهَرَ يَقْهَرُ، وبَعَثَ يَبْعَثُ، ونَحَلَ ينْحَلُ، ومَغَثَ يَمْغَثُ، وذَخَرَ يَذْخَرُ، وثَأرَ يَثْأَرُ».

(٥) في الكتاب: «... موضع الواو والياء، لأنَّهما».

(٦) الكتاب ٢/٢٥٢، وفيه: «... والحروف المرتفعة حَيِّزٌ على حدة»، أما قوله: (القاف ==

قال: وإنما يتناول المرتفع حركة من مرتفع[1].

أي حركة من جنس الحرفين المرتفعين، وهما الواو من الشَّفة، والياء من وسط اللسان[2].

قال: وهذا في الهمز أقلُّ[3]. يعني، تحريك العين بغير الفتح.

قال: وصار الأصل في العين أقلّ، لأن العين[4].

أي الأصل تحريك العين بالكسر أو الضمّ.

قال: وقالوا: استبرأ يستبرىء، وأبْرَأَ يُبْرِىءُ، وانْتَزَعَ يَنْتَزِعُ، وهذا الضرب إذا كان فيه شيء[5].

أي الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فَعَلَ بناءً واحداً مثل استَفْعَل الذي لايختلف كما اختلف فَعَل فجاء على فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

قال: وهذا لايَخْرجُ إلا إلى الكسر، فهو لايتغيَّر[6].

= ومابعده) فليست في الكتاب، ويبدو أن قوله: (القاف ومابعده) من تفسير أبي علي.

(١) الكتاب ٢/٢٥٢ بتصرف يسير.

(٢) أي أن ماكان من الحروف مخرجه من موضع الواو والياء لايلزمه أن تكون الحركة مأخوذة من الواو ولا من الياء، بل يجيء على قياسه ولا تُغيِّر الواو ولا الياء حكم القياس فيه والذي هو من مخرج الواو الياء والميم، والذي من مخرج الياء الجيم والشين. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٣، وتمام العبارة يزيل الغموض الذي صنعه الاختصار.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣، وتمامه: ... لأن العين أقرب إلى الهمزة من الحاء».

(٥) الكتاب ٢/٢٥٣، وتمام العبارة: «... إذا كان فيه شيء، من هذه الحروف لم يُفتحَ ماقبلها، ولا تُفْتَح هي أنفسها إن كانت قبل آخر حرف...».

(٦) الكتاب ٢/٢٥٣.

أي صار الخلاف في مضارع (فَعَلَ) من حيث كان في (فَعَلَ) نفسه ولم يصر في (يَفْعَل، ويسْتَفْعِلُ) ونحوه من المضارع لأنه ليس في الماضي أيضًا.

قال: وهذه الأبنية[1].

أي التي فيها الزوائد[2].

قال: وأرادوا أن تكون الأبنيــة الثـلاثة فَعَلَ، وفَعُلَ، وفَعِلَ، في هذا الباب[3].

أي الباب الذي عيناتها أو لاَمَاتُها حروف حلق.

قال: فإنما فتحوا يَفْعُلُ من فَعَل، لأنه يختلف[4].

أي فَعَلَ يختلف[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٣.

(٢) يشيـر إلى الأبنية التي أوردها من قبل نحو: استبرأ يستبرئ، وأبْرَأ يُبرِئُ، وانْتَزَعَ ينتزع، وهي كلها مزيدة.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٣.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣، وفيه: «فتحوا يفْعَلُ...».

(٥) قال أبو سعيد في توجيه هذا الرأي: «يريد أن (فَعِلَ) إذا كان فيه حرف الحلق لم يُقلب إلى (فَعَلَ) لأنه يلزم مستقبلُه في الأصل أن يكون على (يَفْعَلُ)، وماكان مستقبله في الأصل على (يفْعَل) لزم ماضيَه أن يكون على (فَعِلَ) فصار بمنزلة (يُقْرِىء ويَسْتَبْرِىء) الذي لايغيره حرف الحلق، وليس مثل (فَعَلَ) الذي يكون مستقبله (يَفْعُلُ، ويَفْعِلُ) وعلى أنَّ (فَعَلَ) في الكلام أكثر، فجاز فيه من التصرف لكثرته ما لايجوز في غيره». شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠١.

قال: ولاتجد في جِئِز و(مَلُؤَ) هذا[1].

يعني، كل ما كان على (فَعُل)[2].

قال: وإنما صار (فَعَلَ) كذلك، لأنه أكثر في الكلام،

قوله: كذلك، أي مختلف المضارع، لأنه أكثر في الكلام، فصار فيه ضَرْبَان، يعني، (يَفْعُلُ ويَفْعِلُ)، ألا ترى أن (فَعَلَ) فيما تعدى أكثر من فَعِلَ، وهي، يعني (فَعِلَ) فيما[3] لايتعدى أكثر نحو جَلَسَ وقَعَدَ[4].

جعل المثال الذي هو قوله جَلَسَ وقَعَدَ (لفَعَل) الذي قدَّمه في الكثرة على (فَعِلَ).

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٣ - ٢٥٤، وفيه: «... في حيِّز مَلُؤَ ..» وجِئِز: على (فَعِل) في الأصل كَحِذِر، ولكنهم كسروا فاء الفعل اتباعًا من أجل حرف الحلق كما قالوا: شِعِير، وبِعِير. ويقال: رجلٌ جِئِزٌ، جَئِزَ يجأزُ جَأَزًا إذا غصّ. انظر المنصف ١/١٩، تهذيب اللغة ١١/١٤٨ (جئز).

(٢) تساءل الرماني عن سبب جواز: (صَبُحَ يصبُحُ، وقَبُحَ يقْبُحُ، وضَخُمَ يضْخُمُ، ومَلُؤَ يَمْلُؤُ، وقَمُؤَ يقْمُؤُ، وضَعُفَ يَضْعُفُ) ولم يجز الفتح في شيء من (فَعُلَ يفعُلُ)، وأردف بسؤال آخر عن إمكان جواز الفتح في (مَلُؤَ).

ويضع السيرافي الجواب عن ذلك فقال: «كأن سائلاً سأل فقال: لِمَ لمْ يُنقل (فَعُلَ) إلى (فَعَلَ) من أجل حرف الحلق، فيقال مكان (مَلُؤَ) (مَلأ)، ومكان (قَبُحَ (قَبَحَ)، فأجاب عنه بجوابين: أحدهما: أنّا لو فعلنا ذلك لأخرجنا (فَعُل) من باب حروف الحلق وأسقطناه، فكرهوا إخراجه من ذلك؛ لاشتراك هذه الأبنية.

والجواب الآخر: أنّا لو فتحناه لم يُعلم هل أصله (فَعُلَ) أو (فَعَلَ)، لأن مستقبله يجيء على (يَفْعُلُ) أو (يفعِلُ)، فلو جاء على (يَفْعُلُ) لكان من باب (صَبَغَ يَصْبُغُ)، ولم يلزم أن يقدر ماضيه على (فَعُلَ) ..» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠١.

(٣) في المخطوطة: (مما) وما في شرح السيرافي يوافق رواية الكتاب.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٤، وفيه: «إنما كان...» ومزج أبو علي تعليقه بنص الكتاب.

هَذَا بابُ مَا هَذِهِ الحُرُوفُ فيه فَاءَاتٌ[1]

تقـول: (أَفَلَ يَأْفُلُ) لأنهـا سـاكنة وليس مـا بعـدها بمنزلة مـاقـبل اللأمات، لأن هذا إنما هو نحو الإدغام[2].

قال أبوعلي: ما بعد هذه الفاءات هو في الحقيقة ماقبل اللامات لأن بعدها العينات، فهو قبل اللامات، وإنما يريد: ليس ما بعد الفاءات إذا كنّ حروف الحلق بمنزلة ماقبل اللامات في أن العين تفتح إذا وقعت قبل لام من حروف الحلق، والعينات لايفتحن إذا وقعن بعد فاء حلقي، كما يفتحن قبل اللامات إذا كنّ كذلك، لأن فتح هذه العينات كالإدغام في أن الأول المدغم إذا كان قريبًا من المدغم فيه قلب إلى الحرف الثاني، وقُرِّب منه، فكذلك هذه العينات لما كانت وقعت [١٦٦/أ] قبل لام حلقي فُتِحْنَ لتكون الحركة من جنس ما بعده، كما أن المدغم يصير من جنس المدغم فيه في أن يقلب إليه ويبدل منه على هذا عامة الإدغام، وليس يقلب الثاني في الإدغام في الأمر العام إلى لفظ الأول، فكذلك لاتفتح العينات إذا كانت الفاءات حلقيات، كما لا يتبع الثاني الأول في الإدغام في الأمر العام الأكثر[3].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٣) فسر أبو سعيد الباب بقوله: «ذكر في هذا الباب أنه إذا كان حرف الحلق فاءَ الفعل، وكان الماضي على (فَعَلَ) لم يأت مستقبله على يفْعَلُ، وإنما يأتي على (يَفْعِلُ) أو (يفْعُلُ) بمنزلة ما ليس فيه حرف من حروف الحلق، وفرّق بينهما بأنه إذا كان حرف الحلق فاءً من الفعل [الماضي] فهو يسكن في المستقبل، وأن هذا الساكن لايوجب فتح مابعده؛ لضعفه بالسكون كما أوجب لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتح ماقبله، لأن اللام متحرك، ==

قال: فلما وقع مَوْضِعَهُنّ[1].

أي العينات.

الحرفُ الذي كنّ يُفتَحن به لو قَرُبَ فُتِحَ، وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفًا.

أي حيث الفاء حلقي، وقوله (حرفًا)، أي عينًا غير حلقيّ بعد فاء حلقيّ.

رجع: لو كان في موضع الهمزة لم يُحرك.

أي الهمزة التي لها كانت تحرك العين، وهي فاءٌ لو أجريت مجرى اللام في انفتاح العين في المضارع.

رجع: ولزمه السكون، فحالهما في الفاء واحدة.

أي حال الحرف الحلقيّ وغير الحرف الحلقيّ واحدة في السكون إذا كانا فاءين.

رجع: كما أن حال هذين في العين واحدة[1].

أي حال الحلقيّ وغير الحلقيّ إذا كانا عينين في الحركة واحدة.[2]

== ثم شبه ذلك بالإدغام بأن الأول يتبع الثاني، يريد: أن عين الفعل يجوز أن تتبع لام الفعل إذا كانت لام الفعل من حروف الحلق، كما أن الأول يدغم فيما بعده، ولاتتبع عين الفعل فاءه، لأن الفاء قبل العين..» شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠١.

(١) الكتاب ٢/٢٥٤، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص سيبويه، وينبه بالعودة لنص الكتاب بقوله: [رجع]، وهذا الأسلوب فاش في التعليقة.

(٢) قال السيرافي وهو يفسر هذه الأقوال: «يريد أن لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتحت العين، كما أن العين إذا كانت من حروف الحلق فتحت نفسها، فلما كانت تفْتَحُ نفسها إذا كانت من حروف الحلق وجب أن يفتحها مايجاورها لاشتراكهما في الحركة، لأن العين ==

قال: فأتبعوه الأول[1].

أي أتبعوا عين (يَأْبَى) فَاءَهُ ، ففتحوا العين لمكان الفاء كما تفتح لمكان اللام نظير هذا في الإدغام، وعَدُّهُ، ومضَّجِع انقلاب الثاني إلى لفظ الأول، ثمّ أدغم الأول في الثاني، وهذا خلاف ما عليه علامة الإدغام[2].

قال أبو علي: يَجْبى، ويَقْلى[3] أشبه من عَضَضْتَ تَعَضُّ[4]، لأن اللام فيهما تنقلب ألفًا، والألف قريبة المخرج من مخرج الهمزة.

* * *

== واللام متحركتان جميعًا ، وليست كذلك الفاء والعين ، لأن الفاء ساكنة في المستقبل والعين متحركة، فهما مختلفان، ولو جعلت العين مكان الفاء سكنت، وخالفت حالها الأولى في الحركة، ولو جعلت اللام مكان العين لم يخرج عن الحركة التي كان يلزمها». شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨ ، ق ١٠٢.

(١) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٢) قوله: «وعَدُّهُ، ومضَّجعٌ، انقلاب الثاني إلى الأول. . . » أصل (وَعدُّهُ: وَعَدْتُهُ، ومُضَّجعٌ: مُظْطَجِعٌ) ولقرب مخرج التاء من الدال، والطاء من الضاد؛ انقلب كل منهما إلى لفظ الأول، ثم أدغم الأ.ل في الثاني، والقياس أن تكون الدال والضاد تابعتين، لأن الأول يتبع الثاني، ولذلك قال أبوعلي: وهذا خلاف ما عليه علامة الإدغام.

(٣) في المخطوطة: (يجبا. ويقلا) وعن أبي زيد : جَبَوْتُ الخَرَاجَ أَجْبَاهُ وأَجْبُوهُ، قاله أبو سعيد.

(٤) هذان المثالان وردا عند سيبويه على النحو التالي: «وقالوا عَضَضْتَ تَعَضُّ، فإنما يُحْتَجُّ بـ(وَعَدُّهُ) يريدون (وَعَدْتُهُ)، فأتبعوه الأول، كقولهم: أَبَى يأبَى، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة. وأما جَبَى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى فغير معروفين. . . وكذلك عَضَضْتَ تَعَضُّ غير معروف»، الكتاب ٢/٢٥٤.

هَذَا بابُ مَا كانَ من اليَاءِ والوَاوِ[1]

قال: وأمَّا الحروف التي من بنات الياء نحو: جَاءَ يَجِيْءُ، فإنَّما جاء على الأصل يعني بالأصل (يَفْعُلُ).

حيثُ أسْكنوا.

أي العين.

ولم يحتاجوا إلى التحريك[2].

أي فيتناول للتحريك حركة من جنس اللام.

قال: وهذا أيضًا تدغمه بكر بن وائل[3].

يعني، رَدَدْتُ ورَدَدْنَ، وهذا كما حكاه عنهم في مضاعف الفعل[4].

قال: فلما كان السكون فيه أكثر.

أي في العين من المضاعف، جعلت بمنزلة ما لايكون إلا ساكنًا[5].

يعني العين من بَاعَ يَبِيْعُ.

قال: في قولهم: كعَّ يكَعُّ: وخالفت بابَ (جِئْتَ).

أي قولهم: يَجِيْءُ، لأن هذا قد جاء على الأصل.

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤، وفيه: (... بنات الثلاثة ..)، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٥٨ - ١٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٢٥٥، وقد تداخلت تعليقات أبي علي مع كلام سيبويه.

رجع: كما خالفتها في أنها قد تُحَرَّك[1].

أي كما خالفت العين من المضاعف العين من (يَجيءُ) في أن العين من المضاعف قد تتحرك في (ارْدُدْ) ونحوه، فلما خالفته في الاعتلال جاء مفتوح العين في (يفعَل) فقيل: يَكَعُّ[2].

* * *

هَذَا بابُ الحروف السِّتَّة إذا كانَت واحدة منها عَيْنًا وكانَت الفاء فيها مَفْتُوحة[3] [٦٦/ب]

قال أبوعلي: يقول: إن فتحت العين وسائر أخواتها أنفسها في (فَعِلَ) لما كان لفَعِلَ وجودٌ فيما كانت عينه إحدى هذه الحروف[4].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٥٥، وتمام عبارة سيبويه: «وزعم يونس أنهم يقولون: كَعَّ يَكَعُّ ويَكِعُّ أجودُ لما كانت قد تُحرك في بعض المواضع جعلت بمنزلة (يَدَعُ) ونحوها في هذه اللغة، وخالفت ...».

(٢) قال أبو سعيد: الذي يقول: يَكَعُّ وماضيه كعَعْتُ جاء به على مثال صَنَعَ يَصْنَعُ، لأن باب (كَعَّ) لما كان عين الفعل قد تحرك في يَكْعَعُ، وكَعَعْنَ، صار بمنزلة: صَنَعْنَ ويَصْنَعْنَ، وخالف باب (جِئْتَ) من ذوات الياء والواو، لأنهما لايتحركان إذا كانتا عينين». شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٥٥، وفيه: «إذا كان واحدٌ ...».

(٤) يقصد بالحروف الستة حروف الحلق، ولها تأثير في (يَفْعَلُ) إذا جاء واحد منها عيناً للفعل أو لاماً، فإن كان الفعل ماضياً على (فَعَلَ) جاز في مضارعه (يَفْعَلُ) مما حقه أن يجيء على (يَفْعِلُ) و(يَفْعُلُ).

وحروف الحلق هذه تجعل جواز فتح ماليس حقه الفتح من (يَفْعَلُ) وكسر ما ليس حقه الكسر لأن الفاء في (فَعِلَ) و(فَعِيل) في الأصل مفتوحة، وإنما جاز كسرها فيهما من ==

قال: وقالوا: رَؤُفٌ، ورؤُوفٌ، فلا يُضمّ لبُعْدِ الواو منها[١].

أي لايُضم الفاء.

وقالوا: يِحِبُّ، كما قالوا: يِتْبَى، فلمّا جاء شاذاً عن بابه على (يَفْعَلُ)، خولف به[٢].

أي كسر الياء في (يفعِل)، والياء لاتكسر في المضارع.

قال: وأمّا (أجِيءُ) ونحوها فعلى القياس وعلى ماكانت تكون عليه لو أتَمُّوا[٣].

قال أبوعلي: لما كان الفاء من (أجِيء) مكسورة، كما أنّها من (يِحِبّ) مكسورة، قال: لاتكسر الهمزة من (أجِيء) كما كسر من (إِحِبّ)، لإتباع الكسرة الكسرة، لأن ذلك شاذ، فلا يحمل عليه (إجِيء) وإن وافقه في انكسار الفاء، لكن تجري الهمزة مجراها والفاء ساكن[٤].

== أجل حروف الحلق نحو (لِئِيْمٌ، وسِهِيْد، وسِعِيْدٌ، ونحِيفٌ، ورَغِيْفٌ، وبَخِيْلٌ)، وتقول أيضًا: (يِئِس، وشِهِدٌ، ولِعِبٌ، وضِحِكٌ، ونِغِلٌ، ووِخِيمٌ)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١٠٤.

(١) الكتاب ٢/٢٥٥، وفيه: «... لبعد الواو من الألف».

(٢) الكتاب ٢/٢٥٦، وفي المخطوطة: (يِتْبَا).

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) «يعني أنه تفتح الألف في (أجِيءُ)، ولايكون مثل (يِحِبّ، وإِحِبّ)، لأن هذا شاذ، و(أجِيءُ، ويَجِيءُ) ونحوه جاء على ماينبغي أن يكون»، شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٥، وقال الرماني: «فأما (أجِيءُ، ويَجِيءُ) فلا يجوز فيه الإتباع [كما جاز في (يِحِبّ) ونحوه]، لأنه إنما عرضت هذه الحركة في الحرف، والأصل فيه السكون، والحركة العارضة لاتقوى على التغيير كما تقوى الحركة الأصلية في (فَعِلٍ وفَعِيلٍ)، ومع ذلك فإنه لم يخرج عن قياس نظائره كما خرج (يِحِبُّ) عن قياس نظائره، فلم يكن موضع تغيير عن حد ==

هَذَا بابُ مايكسر فيه أوائلُ الأفْعَال المضَارِعَة[1]

قال: كما ألزمُوا الفتح ما كان ثانيه مفتوحًا في (فَعَلَ)[2].

يعني، فتح حروف المضارعة نحو: يَضْرِبُ ويَذْهَبُ ويَعْلَمُ، وكلّ ما كان ثاني (فَعَلَ) منه مفتوحًا.

«وكان البناء عندهم»[6]،

أي بناء حروف المضارعة.

قال: فإنّما منعهم أن يكسروا الثاني،

أي الفاء في (يعْلم) ونحوه، كما كسروا في (فَعِلَ)، أنّه لايتحرّك فجعل ذلك في الأول[7].

أي، فحولت الحركة إلى حروف المضارعة لما لزم الثاني[8].

= النظير، فلم يحتمل التغيير على طريق الشذوذ كما احتمله (إحِبّ، ويِحِبّ)، فليس فيه إلا الإجراء على الأصل». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٢.

(٣) الكتاب ٢٥٦/٢.

(٤) الكتاب ٢٥٦/٢.

(٥) يريد: «الذي يجوز في الفعل المضارع الذي يكسر أوله إجراؤه في (فَعِلَ) على كسر أول المضارع، وفي كل ما أوله ألف الوصل في الماضي، وذلك للمشاكلة من غير إخلال بالكلام، ولايجوز مثل ذلك في (فَعَل) ولا (فَعُلَ)؛ أما (فَعَل) فلأنه مفتوح، وطلب المشاكلة يرد إلى الفتح في (يَفْعَلُ) وأما (يفْعُلُ) فلبُعد الضمة من موضع الفتحة فلم يصلح أن يقوم مقامها ما بَعُدَ منها كما صَلُحَ فيما قَرُبَ منهما»، شرح الرماني للكتاب، جـ ٤، ق ٢٧٣.

(٦) الكتاب ٢٥٦/٢.

(٧) الكتاب ٢٥٦/٢، وقد تخللت تعليقات أبي علي نص سيبويه.

(٨) أي أنهم أجروا أوائل المستقبل على ثواني الماضي في ذلك، ولم يمكنهم أن يكسروا الثاني من المستقبل كما كسروه من الماضي، لأن الثاني يلزمه السكون في أصل البنية، فجعل ذلك في الأول... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٠٦.

قال: فلما جاء مَجيءَ ما فَعَلَ منه مكسورٌ فعَلُوا به ما فعلوا بذلك[1].

أي : لما صار مضارعه مفتوحًا، كما يكون مضارع (فَعِلَ) نحو عَلِمَ مفتوحًا، كسر حرف المضارعة منه كما كسر في (فَعِلَ).

قال: وخالفوا به في هذا باب فَعِلَ.

أي كسر الياء فيه.

كما خالفوا به بابه حين فتحوا.

أي ، فقالوا : يأبى[2].

قال: وقالوا: (مُرْهُ)، وقال بعضهم (أُوْمُرْهُ) حين خالفت في موضع وكثر في كلامهم[3].

قال أبوعلي: يقول: حين خالفت (يَأْبَى) في موضع جاء (يفعُلُ). وكان حكمه (يَفْعَلُ)، خالفت في موضع آخر، فقيل: (يِيبًا) فكسر الياء.

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٦، قال أبو سعيد: «... الذين يقولون تِعلَم بكسر التاء لايقولون (يِعْلم) بكسر الياء لاستثقالهم الكسرة على الياء... وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واواً، قالوا: وَجِلَ يِيْجَلُ، لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياءً استثقالاً للواو، ... ولايكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحًا نحو ذَهَبَ وضَرَبَ وأشباههما. وقالوا: أَبَى، وأنت تِيبًا، وذلك أنه من الحروف التي تستعمل (يَفْعَلُ) فيها مفتوحًا، وأخواتها، وليس القياس أن يفتح ، وإنما هو حرف شاذ ...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨ ، ق ١٠٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

قال: وأما يَسَعُ ويَطأُ، فإنما فتحوا، لأنه فَعِلَ يفْعِلُ[١].

قال أبوعلي: الدليل على أن أصله (فَعِلَ يَفْعِلُ)، سقوط الفاء في مضارعه، ولو كان (فَعِلَ يَفْعُل)، لصحت الفاء كما صحت في يَوْجَلُ فقلت: يَوْسَع[٢].

قال: فلما جاءت على مثال ما (فَعَلَ) منه مفتوح لم يكسروا[٣].

يقول: لم يكسروا حرف المضارعة، فيقال: (يِسَعُ) كما يكسر مما كان على (يِفْعل) نحو (تِعْلَمُ)، لأن أصل هذا (تَفْعَل) فإنما فتح للحلقيّ، والدليل على (يَفْعَلُ) سقوط الفاء من (يَسَعُ، ويَطأُ).

قال: وقال بَعْضُهم: يِيْجَلُ، كأنه لمّا كره الياء مع الواو[٤].

قال أبوعلي: **[١٦٧/أ]** يقول: لمّا لم تكن الياء من (يِيْجَل) هي التي تقلب الواو ياء لتحركها، ولم يكن مثل التي في سَيِّد وأيَّام كسر الياء، لتنقلب الواو التي هي فاءٌ ياءً كما انقلبت في مِيْزَان ونحوه[٥].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٢) قال أبوسعيد: «وأمّا يَسَعُ ويَطأُ، فأتمّوا وفتحوا، لأنه (فَعِلَ يَفْعِلُ) حَسِبَ يَحْسِبُ، فتحوا الهمزة والعين كما قالوا: يَقْرأُ، ويَفْزَعُ، فلما جاء على مثال ما (فَعَلَ) منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا (تأبى) حيث جاءت على مثال ما منه مكسورة، يعني أن أصل (يَسَعُ يَوْسِعُ، ويَطأُ توْطِيءُ، وإنما فُتِحَ لأجل حرف الحلق، فصار بمنزلة (حَسِبَ يَحسِبُ) فلم يكسروه، لأن ما كان (يَفْعِلُ) وكان ماضيه (فَعَلَ)، ولا يكسر أول مستقبله...»، شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧.

(٥) مما يستكرهون الواو مع الياء، فلا يقولون (يِوْجل) فيبدلون الواو ياء فيقولون (يِيْجَلُ) كما أبدلوها مع الهمزة الساكنة في (ذِئْبٍ) فقالوا (ذيب)، فأشبه قلب الواو ياء في ==

قال: ولم يكن الواو التي تقلب مع الياء.

قال: فإذا أرادوا أن يقلبوا.

أي الواو، إلى هذا الحدّ، أي ييجل،

وكَرِهَ أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر[1].

أي وجه التشبيه بالإدغام[2].

قال: والدّليل على ذلك أنّهم يفتحون الياءات في (يَفْعَلُ)[3].

قال أبوعلي: الدّليل على أنّه كان ينبغي أن يكون في أوائل هذه الأفعال التي للمطاوعة ألف الوصل[4] فتحهم الياء في (يَفْعَل) وسائر حروف المضارعة في هذه الأفعال، وهي يَتَفَعَّل، ويَتَفَاعَلُ، ويَتَفَعْلَلُ، ففتحت حروف المضارعة في هذه الأفعال كما تفتح فيما (فَعَل) منه ألف الوصل نحو: يَسْتَعِيْنُ ويَحْرَنْجِمُ[5].

== (يوجل) بأيّام ونحوها، إذ الأصل فيها (أيْوام) و(مِيْزان) الذي أصله (مِوْزَان). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠٧.

(١) الكتاب ٢٥٧/٢، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب، وتصرف فيه.

(٢) يقول أبو سعيد: «.. قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياء، ولم تكن عنده الواو التي تقلب مع الياء، حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحدّ، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه، يريد أن الواو لايجب قلبها ياءً إلا أن يكون المتحرك الذي قبلها مكسوراً، فالذي كسر الياء في (يِيْجَلُ) استثقل الواو في (يَوْجَلُ)، ولم ير الياء المفتوحة يوجب قلب الواو، فكسرها لتنقلب الواو». شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠٧.

(٣) الكتاب ٢٥٧/٢.

(٤) نحو: انْفَتَح، وانْطَلَقَ، وأشباههما.

(٥) يقول الرماني: «وتقول: أنت تِسْتَغْفِرُ وتِحْرَنْجِمُ، وتِغْدَوْدِنُ، وأنا إِقْعَنْسِسُ، فتكسر ==

قال: ومثل ذلك قولهم: تَقَى اللّه رَجُلٌ، ثم قال: يَتَقِي اللّهَ، أجروه على الأصل[1].

قال أبوعلي: أجروه على الأصل أي كسروا حرف المضارعة، وإن حذفت الفاء في (فَعَلَ) منه، لأن حكمه أن يكون في (فَعَلَ) منه أصله (افْتَعَلَ) ظهور التاء من قولك: تَقَى اللّهَ، ولو كان (فَعَلَ)، ولم يكن (افتعل)، لظهرت الواو فقلت: وَقَى[2]؛ إذ لاتُبْدَل الياء من الواو إبدالاً مطَّرداً، فوزن تَقَى اللهَ من الفعْل (فَعَل) وشيء آخر يدل على أنَّ تَقَى الله أصله افْتَعَلَ وهو قولك: يَتَّقِي وفتحك التاء في المضارع، ولو كانت التاء في (تقى) بدلاً من الواو التي هي فاء ولم تكن تاء، لأسكنتها في المضارع كما سكن الفاءات فيه نحو يذْهَبُ ويَرْمي، فقلت: تَقَى يَتْقِي. ولم يقل: يَتَقِيْ، فهذه الياء تنفتح في المضارع كما انفتحت في نحو يَرْتَمِي فوزن يَتَقِي من الفعْل: يَتَعِلْ، كما كان وزن تَقَى: تَعِل، وأصله افْتَعَل، ويَفْتَعِلُ، فحذفت الفاء[3].

== جميع ذلك على الأصل الذي بيَّنَّا. وتجري تَفَعَّلتُ، وتَفَاعَلتُ، وتَفَعْلَلتُ مجرى ما أوله ألف الوصل، لأن الأصل فيه دخول ألف الوصل؛ إذ كان يجري على معنى (انْفَعَلَ) وطريقته، وتفتح الياء في مضارعه كما تفتح في كل ما أوله ألف الوصل». شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ٢٧٤، وانظر مزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب ، جـ٨ ، ق ١٠٧.

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، وفي المخطوطة: (تقا).

(٢) في المخطوطة: (تَقَا، ووَقَا).

(٣) قال أبو سعيد: «اعلم أن العرب تقول: تَقَى زيدٌ يَتَقِي - بفتح التاء في المستقبل - وكان الظاهر من هذا أن يُقال: تَقَى يَتْقِي، وإنما هو على الحذف، وأصله (اتَّقَى يتَّقِي)، حذفوا فاء الفعل وهو التاء الأولى من (اتَّقَى) وهي ساكنة، فسقطت ألف الوصل من اتَّقَى، لأن بعدها متحركًا، وفي المستقبل (يتَّقي) حذفوا منه التاء أيضًا الأولى، فبقي (يَتَقِي)، ==

قال: وأما (فَعُلَ) فإنه لايَنْضَمُّ منه ما كُسر من (فَعِلَ)، لأن الضم أثقل عندهم، فكرهوا الضّمتين، ولم يخافوا التباس معنيين، [فعمدوا إلى الأخف ولم يريدوا تفريقًا بين معنيين]، كما أردت ذلك في (فَعِلٍ)[1].

قال أبوعلي: قوله: ولم يخافوا التباس معنيين، أي في تركهم الضمتين في (يُفْعُل) مضارع (فَعُلَ). وقوله: كما أردت ذلك في (فَعِل)، يقول: لم يرد في ضم حرف المضارعة نحو (يُكْرِمُ) تفريق معنيين كما أريد في (يَفْعَل) ونحوه من الفصل بين ما كان ماضيه (فَعَلَ) ومضارعه (يَفْعَلُ)، وبين ما كان ماضي (فَعِلَ)، ومضارعه يِفْعَلُ، فكسروا أوائل ما كان ماضيه على (فَعِل)، كما كسروا الثاني من (فَعِل)، ليكون فصلاً بين (يفْعَلُ) الذي ماضيه (فَعَل)، (ويفْعَل) الذي ماضيه (فَعِلَ)[2].

== وإذا أمروا قالوا: اتَقِ اللّهَ، وأصله اتَّقِ الله، سقطت التاء التي هي مكان فاء الفعل، وسقطت ألف الوصل، وأصل هذه التاء الساقطة واوٌ، لأنها من (وَقَيْتُ)، والتاء في قولهم: تَقَى الله رجلٌ، يتَقي اللّهَ، وتَقِ الله في الأمر، هي تاء افْتَعَلَ، وهي زائدة». شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠٨.

(١) الكتاب ٢٥٧/٢، ومابين المعقوفتين زيادة من الكتاب، ولعلها سقطت نتيجة سبق نظر من الناسخ، وذلك لأنها وقعت بعد كلمة (معنيين) الأولى، فظن أنه وصل إلى (معنيين) الثانية.

(٢) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد بذلك أن في (فَعِلَ) حين قالوا: (يفعَلُ) في مُستَقبَله، فرّقوا بهذه الكسرة بين ماكان ماضيه على (فَعَل) وماكان ماضيه على (فَعِلَ)، فقالوا: (تِعلَم)، ولم يقولوا: (تِذْهَب)، وجعله سيبويه معنيين وإن لم يكن من المعاني التي تُغيّر مقاصد القائلين فيما غيَّروا، وإنما هو حِكْمَةُ اتباع اللفظ»، شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٠٨.

هَذَا بابُ ما يُسَكَّنُ اسْتِخْفَافًا وهُو في الأَصْلِ عِنْدَهُم مُتَحركٌ[1] [١٦٧/ب]

قال: وَتَدَعُ الأوّل مكسوراً لأنهم عندهم بمنزلة مَا حَرّكُوا[2].

أي العين من (شهْدَ)[3]، وإن كان ساكنًا بمنزلة المتحرك، إذ الحركة منويّة.

وقوله: فصار كأوّل (إبِلٍ)[4].

أي صار أوّل (شَهْد)، وإن كان العين منه ساكنًا كأوّل (إبِلٍ) للينه بالحركة[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٧، ولم يعلق أبو علي شيء في هذا الباب، واكتفى بذكر العنوان وانتقل إلى الباب الذي يليه واكتفى بالتعليق على جزئيتين منه فقط وستأتي.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٨.

(٣) قوله (شهْدَ) وردت مثالاً عند سيبويه ومعها قوله: (لعْبَ). كما جاء هذا اللفظ في قول الأخطل الذي أنشده سيبويه في الباب شاهداً على تسكين الهاء من (شِهْدَ) بعد تحريك الشين بالكسر اتباعًا لحركة عينها قبل السكون، وهذا الإتباع يطّرد فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق، وكان مبنيًا على (فَعِلَ) فعلاً كان أو اسمًا، والبيت:

إذَا غَابَ عنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا وإنْ شِهْدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وجَدَاوِلُهْ

(٤) الكتاب ٢/٢٥٨، وهذا من تمام العبارة السابقة.

(٥) قال أبوسعيد: «إن ما كان على (فَعِلٍ) وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربع لغات: منها: (فِعْلٌ)، فهو الذي أراده سيبويه في هذا الموضع أن (شِهْدَ، ولِعْبَ) جاء على أصله لو حُرِّك، معناه أنه جاء على (شَهِدَ، ولَعِبَ)، ثم أسكن مْن ذلك...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٠، وقال الرماني: «تقول في (شَهِدَ: شِهْدَ)، فتبطل الكسرة التي أوجبت كسرة الشين، وليس هذا إبطال العلة وتبقية الحكم لأن العلة في النفس مقدرة، وتعامل معاملة الموجود كما يعامل المحذوف المقدر معاملة الموجود في قولك: سَقْيًا سَقَى لي اللهُ سَقْيًا، وتقول على ذلك في (لِعِبَ: لِعْبَ، وفي نِعِمَ: نِعْمَ) كما تقول في (إبِلٍ: ==

قال: كما أن الذي خفّف، الأصل عند التّحرُّكُ.

يعني في (فَخِذٍ) وغيرها.

رجع: وأن يُجرِي الأوّل في خلافه مكسوراً[1].

أي في خلاف التخفيف.

* * *

هَذَا بابُ مَا تُمَالُ فيه الألِفَاتُ[2]

قال: فلم يتفاوت هذا كما يتفاوت الحرفان حيث قلت: صَوِيقٌ[3].

قال أبوعلي: قرّب السين من القاف في (صويق) وإن كان بينهما حرفان، كما قرّب الألف من الياء لمكان الكسرة وإن كان بينهما حرفان[4].

== إِبْلٌ)، لأن هذا التسكين عارض...». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٧٦.

(١) الكتاب ٢/٢٥٩، وقد تداخلت تعليقات أبي علي ولفظ سيبويه.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٩.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٩، وفيه: «فلم يتفاوت لهذا...».

(٤) شرح أبو سعيد أسباب إمالة بعض الحروف، وقلب بعضها إلى صوت قريب منه في المخرج وعلل لذلك بقوله: «الكسرة في (عِمَادٍ وكِلابٍ) هي التي دعت إلى إمالة الألف لأن الحرف الذي قبل الألف تمال فتحته إلى الكسرة، وهو بعد الكسرة في (عِمَادٍ وكِلابٍ)، والحرف الساكن الذي في (سِرْبَالٍ) وهو الراء بعد السين، والذي في (شِمْلالٍ) وهو الميم بعد الشين لم يُحْفَلْ به لسكونه وأنه ليس بحاجز قويّ، فصار كأنك قلت: (شِبَاكٌ وشِمَالٌ)، وقد فعلوا فيما يشاكل ذلك ماهو أقوى مما ذكرنا فقالوا: (صَبَقْتُ) والأصل (سَبَقْتُ)، لأن القاف إذا كانت بعد السين، فبعض العرب تقلب السين صاداً... فقلبت القافُ السين في (سَبَقْتُ) صاداً، وبينهما الباء كما قلبتها في (صُقْتُ) وأصلها (سُقْتُ) وليس بينهما حرف، وقلبتها في (صَوِيق) يريدون به (سَوِيق) وبينهما حرفان». شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١١١.

قال : وأمّا بناتُ الواوِ ، فأمالُوا ألِفَهَا لغَلَبَةِ الياءِ على هذه اللام[1] .

قال أبوعلي: مَعْديّ ومَسْنِيّة[2] وعِصِيٌّ، مما يدل على غَلَبَةِ الياء التي هي لام، لأنّ (مَعْدِيّ) مأخوذ من العَدْوِ، ومَسْنِيُّها، من يَسْنُوها المَطرُ فحكمها مَعْدُوٌّ، ومَسْنُوَّةٌ، إلا أنهما[3] جاءا ياءين، لغلبة الياء على الواو، والعِصِيّ أيضًا كان حكمه عِصِوٌّ، لأن اللام واوٌ، إلا أن الأسماء الثلاثية التي لاماتها واوٌ إذا جمعت على (فُعُول)، قلبت اللام فيها ياء، وأبدل إبدالاً مطرداً، فإبدال هذه مُطّرد في الاستعمال[4]. وقد شذّ منه نحو ما حكي من قولهم: (لتنظُرُونَ في نُحُوٍّ كثيرة)[5]، فتصح اللام منه، والمطّرد في الاستعمال هو الأول، فأمّا معدِيّ ومَسْنِيّة، فليس بمطرد في الاستعمال

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٦٠.

(٢) في الكتاب : (مَسْنيٌّ).

(٣) في المخطوطة: (أنّها).

(٤) ينص سيبويه في هذا الباب (الإمالة) على غلبة الياء على الواو، وذلك أنها تنقلب إذا جاوزت ثلاثة أحرف، ولأنها تقلب في غير ذلك إلى الياء نحو قولهم: (مَعْدِيّ) وأصله (مَعْدُوٌّ)، وأرض مَسْنِيّةٌ في معنى (مَسْنُوّة) أي مَسْقِيّةٌ، يقال: سَنَوْتُ الأرض سقيتها، والقُنِيّ والعِصِيّ أصلها: القُنُوٌّ، والعُصُوٌّ، لأنه يقال: قناة، وقَنَواتٌ، وعَصًا وعَصَوان. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٢، المسائل العضديات /٢٠١، المنصف ١/١١٨.

(٥) نقل أبو عثمان المازني عن بعض العرب قولهم: «إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة»، قال: يريد: جمع (نَحْوٍ) وهذا شاذٌ مشبَّه بما ليس مثله نحو (صُوَّمٌ) كما شبَّه الذين قالوا: (صُيَّمٌ) بباب (عِصِيّ)، إلا أن (صُيَّمًا) وماكان مثله مطّرد، و(نُحُوٌّ) لايطّرد.

وأوضح أبو الفتح أن يخرّج على أصل الباب، وأن (عِصِيّ) أصلها (عُصُوّ)، وإنما كسرت العين إتباعًا لكسرة الصاد بعدها. انظر المنصف ٢/١٢٣.

مع شذوذه عن القياس، إنما هو مما يحفظ حفظًا . وقد جاء في قوله:

... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيًا[1]

إلاّ أنّه مُطّرداً كان أو غير مطّرد، فهو مما يدل على غلبة الياء على هذه الواو التي هي لام، ومما يدل على غلبتها عليها، أنّها إذا جاوزت ثلاثة أحرف لم تكن إلا ياءً، وقد تكون ياءً وهو ثلاثة نحو: عُدِيّ، فهذا وغيره يدل على غلبة الياء على هذه الواو[2].

قال : وإذا ضعفت الواو فإنما يصير إلى الياء ، يعني نحو : دُلِيٌّ[3].

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل نسبه سيبويه لعَبْد يَغُوث بن وقاص الحارثي، وصدره:

وَقَد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي ...

والشاهد فيه قلب (مَعْدُوّ) إلى (مَعْدِيّ) استثقالاً للضمة والواو. وهو شاذ عند سيبويه تشبيهًا بالجمع لأن (مفعولاً) يجري على (فَعَلْتُهُ) كما يجري على (فعل)، تقول: عَدَوْتُ عليه، فهو مَعْدِيٌّ عليه. انظر الكتاب وهامشه ٢ /٣٨٢، قال النحاس بعد إنشاد البيت: قلب الواو ياءً وأدغمها في الياء، وهو من (عَدَوْتُ)، انظر شرح أبيات سيبويه/ ١٩٣، المسائل العضديات /٢٠١، وأنشده في المنصف ١ /١١٨، وقال: هو يريد: معدواً عليه، وعدّه من الشاذ الذي لايقاس عليه مثله مثل قولهم مَسْنِيَّةٌ وهم يريدون (مَسْنُوّة)، والمنصف أيضًا ٢ /١٢٢، انظر الشاهد في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ /٣٦٩، المفصل /٢١٦، شرح المفصل ٥ /٣٦، المقرب ٢ /١٨٦، العيني ٤ /٥٨٩، خزانة الأدب ١ /٣١٦، وانظر البيت ضمن المفضلية (٣٠) التي مطلعها:

أَلاَ لاتَلُومَانِي كَفَى اللَّومَ مَابِيَا ... ومَا لَكُمَا في اللَّومِ خَيرٌ ولاَ لِيَا

وموضع الشاهد جاء هنا دون تغيير (مَعْدُوًا) وأشار المحققان إلى الرواية الثانية (معديًا). انظر المفضليات /١٥٨.

(٢) انظر تفصيل هذه القضية في شرح الرماني للكتاب، جـ ٤ ، ق ٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢ /٢٦٠.

قال: وأمّا الآخرونُ فتركوه على حاله كراهة أن يكون كما لزمه الوقف[1].

أي، كراهة أن يكون كما لزمه الوقف وليس أصله أن يكون في الوصل محركًا بالكسر نحو: ماشٍ فاعْلَمْ، والذي لزمه الوقف نحو: (مَنْ).

قال: وقال ناسٌ: رأيْتُ عمادًا فأمالوا للإمالة[2].

أي أمالوا الألف التي هي بدلٌ من التنوين لإمالة الألف الأولى الممالة في الألف الأولى، كما أمالوا الكسرة[3].

قال: وقال قومٌ: رأيتُ عِلمًا، ونَصبُوا عِمادًا[4].

قال أبو علي: يقول: قالوا: علما فأمَالُوا **[١٦٨/أ]** للكسرة، وقالوا: عِمادًا فلم يميلوا للإمالة في الألف الأولى كما أمالوا للكسرة في عِمادًا للإمالة من حيث أمال للكسرة ولليا ء، ولما كان من جنسها.

وقال أبوعلي: ووجه قول من أمال للإمالة: أن الألف الممالة مقرّبة من اليا ء للانتحا ء بها نحوه، فكما تمال الألف لليا ء، ولِمَا كان من جنسه وهو الكسرة، كذلك أُميلت لما انتحي به نحو اليا ء وهو الألف الممالة[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٦١ - ٢٦٢، وفيه: (كراهية ...).

(٢) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٣) أي أمالوا الألف الأخيرة لإمالة الأولى في (عِمادا)، ومن يميل الألف في (رأيت علمًا) لايميل (رأيت عِمادًا) لأن الإمالة للكسرة أقوى من الإمالة للإمالة، لأن الكسرة إنما هي الأصل. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٥) يقول أبو سعيد: «قال (سيبويه): وقال ناسٌ رأيت عِمَادًا فأمالوا للإمالة كما أمالوا ==

قال: ولم يقولوا: ذا مَالٌ، يريدون (ذا) التي في هذا، لأن الألف إذا لم تكن طَرَفًا شُبِّهت بألف فاعل[1].

* * *

هَذَا بابٌ من إمالة الألف يُميلُها ناس كثيرٌ مِنَ العَرَب[2]

قال: كما أنه إذا قال: رُدَّها، كأنه قال: رُدَّا، فلذلك قال هذا من قال[2].

قال أبوعلي: يقول: فلخفاء الهاء، قال: مَنْ يقولُ: رُدُّ، وفِرُّ، إذا أدخل الهاء رُدَّها لخفاء الهاء، وأنه كأنه قال: (رُدَّا)، فكما أنَّ الذي يقول: رُدَّها كأنه قال: رُدَّا، «كذلك من قال: يريدُ أنْ يَضْرِبَها، كأنه قال: يُريد أنْ

== للكسرة، يريد أنهم أمالوا الألف التي بعد الدال لإمالة الألف التي بعد الميم لكسرة العين التي قبل الميم، لأن الإمالة كالكسرة.

وقال قوم: رأيت علمًا، ونصبوا عمادًا لما لم يكن قبلها ياء ولا كسرة» يريد: أن الألف التي بعد الدال ليس قبلها ياء ولا كسرة، فصار بمنزلة (رأيتُ عَبْدًا)...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٤.

(١) الكتاب ٢٦٢/٢. ولم يعلق أبو علي على هذا النص، وفسره أبو سعيد بقوله: «يريد: أنهم لم يميلوا الألف في (مَالٍ) إذ أمالوا الألف في (ذا) ولم يجعلوه بمنزلة (عِمَادًا)، لأن الألف الثانية في (عِمَادًا) طرف، وليست في (مَال) طرفًا، فشبهت ألفُ (مَالٍ) بألف (فاعِل) فلم يُمل». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١١٤.

(٢) الكتاب ٢٦٢/٢ بتصرف.

(٣) الكتاب ٢٦٢/٢ بتصرف يسير.

يضْرِبا»[١]، لأنَّ الهاء حيثُما كانت خفيّة، ولخفائها أيضًا، ما استضعف قول من قال: عَلَيْهِي، فقيل: كأنّه جمع بين ساكنين لخفائها[٢].

قال: وذلك لأنهم أرادوا في الوقف إذ كانت الألف تُمال في هذا النحو أن يبيّنُوا في الوقف[٣].

قال أبو علي: يقول: أرادوا في الوقف أن يُبيّنوا الألف، فلذلك أَمَالُوهَا لأنها بالإمالة يُنْحَى بها نحو الياء، والياء أبين في الوقف من الألف، فلذلك أبدل منها الياء إبدالاً في قولك: أَفْعَيْ[٤].

* * *

---

(١) تعليقات أبي علي هذه متداخلة كثيراً مع كلام سيبويه، وهو هنا يريد أن الهاء في (رُدَّها) خفيّة، ومثلها في (فِرّ) لو أدخل عليها الهاء، ولخفاء الهاء كأن اللافظ يقول (رُدَّا)، فإذا قال (يضربَها) خفيت الهاء مكانه يقول: (يريد أن يضربا)، ومثل ذلك قوله: (عَلَيْهِي مالٌ) فلخفاء الهاء حيث جاءت فإنها تكون في اللفظ مثل (عَلَيْيْ) وكأنه حينئذ جمع في اللفظ بين ساكنين.

(٢) قال أبوسعيد: «يريد: أن الهاء لخفائها لايُعتدّ بها، وكأنها ليست في الكلام، فصار (أن يضربَها) بمنزلة (يَضْرِبَا)، والكسرة إذا كانت بينها وبين الألف حرف أميلت الألف كقولنا: صِفات، وحِمَال، وكِلاب ... ثم استبدلّ على أن الهاء بمنزلة ما لايعتدّ به، وأنهم قالوا: (رُدَّهَا) ففتحوا الدال كأن بعدها الألف، والألف يوجب فتحها، ولم يعتدوا بالهاء...»

شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٣.

(٤) أي إذا وقف من يميل الألف عليها في مثل (أَفْعَى) وقف بالياء فقال: (أَفْعَيْ)، فإذا وصل ردّ الألف. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٤، ق ٢٨٢.

هَذَا بابُ مَا أُمِيْلَ عَلَى غَير قِيَاسٍ[1]

قال أبوعلي: إنما أميل ألف (مَال)[2] إذا كانت اللام مجرورة تشبيهًا بألف فاعلٍ، وإنما يشبه ألف (مَالٍ) ألف (فَاعِلٍ) إذا كان مابعدها مكسوراً، كما أن ما بعد الألف من (فَاعِل) مكسوراً، فإذا انضم أو انفتح لم يُمل، لزوال الوفاق بينه وبين ألفٍ من فاعل، ألا ترى أن ألف (فَاعِل) لايكون مابعدها مفتوحًا ولا مضمومًا، وأيضًا فإنه كره أن تُمال الألف من (مَالٍ) في جميع الأحوال كما أميل في الجرّ لأنه لو أُميل صار مثل (رَمَيْتُ)، و(غَزَوْتُ)، وما لا اعتلال له لاحق في اللام والعين، والمعتلُّ أقوى من اللام المعتلّ، لأن العين تصح حيث تعتل اللام، وإذا كان أقوى وجب أن يكون أقرب إلى الصحيح، وإذا كان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقلّ مما يلحق اللام، لأنه أدخل في باب الصحيح، فكما لا يغيّر الصحيح يجب ألاّ يغيّر ما كان أقرب إليه [١٦٨/ب]، والإمالة تغيير، - فيجب أن يكون أغلب على اللام منها على العين، كما أن سائر الإعلالات أغلب عليها منه على العين[3].

---

(١) الكتاب ٢٦٤/٢، وتمامه: «... وإنما هو شاذٌّ».

(٢) يريد التي وردت في قول سيبويه: «... هذا مَالٌ..» في الباب.

(٣) بين أبو الحسن الرماني ثلاثة أسباب فيما أميل على طريق الشذوذ، وهي: الشبه البعيد، وطلب التخفيف، وكثرة الاستعمال. ولايجوز فيما عدا ذلك، لأنه لايمال من غير سبب يقتضي الإمالة نحو (عَالِمٌ) وما أشبهه مما ليس فيه سبب يقتضي الإمالة أصلاً، لا على طريق المطرّد ولا النادر. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٣.

قال: وقال ناسٌ يُوثق بعربيّتهم: هَذَا بَابٌ، وهذَا مَالٌ، وهَذَا عَابٌ، لما كانت بدلاً من الياء.

يريد: ألف (عَابٌ) خاصة.

رجع: كما كانت في (رَمَيْتُ): شُبِّهتْ بها، وشَبَّهوها في (بابٍ ومالٍ)[1].

قال أبوعلي: قوله: وشبّهوها في (بَابٍ، مَالٍ) بالألف، إنما شُبِّهَ به، لأن هذه[2] الألف منقلبة عن واو، كما أن ألف (غَزَا) منقلبة عن واو، إلاّ أنّ هذا تشبيه ليس بالقوي في القياس، لأنّ هذه في اسم، وألف (غَزَا) في فعل، والفعل يلحقه[3] الإعلال أكثر لما يلحقه من ضُروب التصاريف، فألف (غَزَا) قد تصير إلى الياء في (غُزِيَ)، وألف (باب) لا تصير إليه، ألا ترى أنّ الإمالة في (غزا) مطّردة وليست بمطّردة في (عَصًا وقَفًا)، وفيما كان لامه ألفًا منقلبة عن واوٍ في الأسماء، إنما جاءت في حروف قليلة تحفظ حفظًا، فإذا لم تطّرد في (عَصًا وقفًا) ونحوه في الاسم فهي أجدر ألاّ[4] تكون في (بابٍ ومَالٍ) ونحوهما، لأنها ألفات منقلبات عن واوٍ، كما أن (عَصًا) ونحوه كذلك، وتزدادُ إمالة هذا ضعفًا على إمالة

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٢) في المخطوطة: (هذا).

(٣) في المخطوطة: (يلحق).

(٤) في المخطوطة: (أن لا).

يخشى[1]، والحرفين الآخرين المحكي فيه الإمالة إن الممال من (بَابٍ) عَيْنٌ، ومن (يخشى) وأختيها لامٌ، والإمالة على اللام أغلبُ منها على العين من حيث فعل اللام في نحو (أعْشَى وأُرَيْتُكَ) فبَعُد إمالة (بَابٍ ومَالٍ)، كما أريتك.

فأما إمالة (عَابٌ ونَابٌ) ونحوه فجيدة، لأن العينات منقلبات عن ياءات[2].

قال: ولا يُميلون من الفعل نحو (مَال)، لأنَّهم يفرِّقون بين ما (فَعِلْتُ) منه مكسور، وبين ما (فَعُلْتُ) منه مضموم، وهذ ليس في الأسماء[3].

قال أبوعلي: يقول: من أمال (بَابٌ ومَالٌ)، لم يُمل من الأفعال نحو (قال)، وإن كانت العين فيه واواً، والإمالة عليه أغلب، من حيث كان التغيير له ألزم، لأنه فصل بين ما أول (فَعِلت) منه مكسور، وبين ما أول

---

(١) في المخطوطة: (يخشا).

(٢) يبين أبو سعيد أن ألف (مال) عين الفعل، وهي منقلبة من واو، وباب (رَمَيْتُ وغَزَوْتُ) الياء، والواو فيه لام الفعل، وعين الفعل أبعد من الاعتلال، ثم قال: [يعني سيبويه]: وقال ناس يوثق بعربيتهم: هذا بابٌ، وهذا مَالٌ، وهذا عابٌ فأمّا نَابٌ وعَابٌ فالإمالة فيهما، لأن الألف فيهما منقلبة من ياءٍ، وأما بابٌ ومَالٌ فشبهوا الألف فيهما وإن كانت منقلبة من واوٍ بألف (غَزَا ودَنَا) المنقلبة من واوٍ، فأجروا عين الفعل كلامه وإن كان العين أبعد من الإمالة. وقال أبو العباس محمد بن يزيد: لايجوز إمالة (بابٍ ومالٍ) لأن لام الفعل قد تنقلب، وعين الفعل لاتنقلب» وخالفه أبو سعيد في ذلك، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٤.

(فَعُلْت) منه مضموم، فأميل ما كان أول (فَعِلْت) منه مكسوراً من بنات الواو انتحاء نحو الكسرة اللاحقة للفاء، ولم يمل الضرب الآخر الذي أول (فَعُلْتُ) منه مضموم.

* * *

هَذَا بابُ ما يَمْتَنِعُ من الإمَالةِ التي أمَلْتَها فيما مضى[1]

قال: وإنما مُنِعَتْ هذه الحُروفُ الإمالةَ[2].

قال أبو علي: لتغيير التفخيم مع المستعلية، ليتْبَعَ المستعلى المستعلِي كما اختير[ت][3] الإمالة في (مَسَاجِدَ) لتقريب الألف مما كان من الياء.

قال: وكذلك، إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف يَليها،

أي : يلي الحرف الأول «لأنها [١٦٩/أ] إذا كانت مما يُنْصَبُ في غير هذه الحروف»، يعني فيما لم يكن فيه حرف مُسْتَعْلٍ[4].

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٤، وفي المخطوطة: «... أميلتها...».

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤، وتمام العبارة: «... لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى».

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٤، وقد مزجت تعليقات أبي علي بنص كتاب سيبويه. والحروف التي يومىء النص إليها سبعة ذكرها سيبويه هنا وهي: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء) إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه نحو: (قاعد، وغَائب، وخَامد، وصَاعِدٌ، وطائف، وضامِرٌ، وظَالِمٌ)، وأوضح سيبويه أنها منعت الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى.

قال : وإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الألف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لايمنع الألف من الإمالة، وليس بمنزلة ما يكون[(١)] بعد الألف[(٢)] .

يريد: نحو : (ناشِط ،[(٣)] وواقِدٍ) .

رجع: لأنهم يضَعُون ألسنتَهم في موضع المستعلية، ثم يُصوِّبُون ألسنتهم، والانحدار أخف عليهم من الإصعاد ، ألا تراهم قالوا: صُقْتُ[(٤)] .

قال أبوعلي: يقول: الانحدار بعد الإصعاد في (قِفاف) أخف عليهم من الإصعاد بعد الإنحدار في (واقدٍ) لو أمالوا ، لأنَّك لو أملت نحو: نَاشِعًا ووَاقداً)[(٦)] ، لانحدرت بإمالتك الألف، ثم أصعدت بعد الانحدار للفظك بالحرف المستعلي، فالانحدار بعد الإصعاد في (قِفاف و صِفاف)، أخفّ من الإصعاد بعد الانحدار في (واقدٍ و نَاشِطٍ)، ونحوها لو أملن[(٦)] .

---

(١) في المخطوطة: «ما سكون» تصحيف.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٥ .

(٣) في المخطوطة: (تأبط شراً) ولعله وهم من الناسخ.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٥ .

(٥) قوله: (وواقد) في المخطوطة من غير ألف ولاتنوين. أما قوله: (ناشعًا) فليست من بين أمثلة سيبويه - وإن كانت على وزن (ناشط ، وناهض) .

(٦) لخص أبو سعيد وجهة النظر في إمالة هذه الحروف التي ذكرها سيبويه بقوله: «وجملة هذا الكلام أن حروف الاستعلاء في تأخرها عن الألف أشد منعًا للإمالة منها في تقدمها ==

وقـال أبو علي: يقـول: لو قـالوا: سَبَقْتُ[1] لأصعدوا بالمستعلي بعد التَّسَفُّل بالألف بالإمالة.

قال: وقالوا: قَسَوْتُ وقَسَتْ فلم يُحولّوا[2].

قـال أبوعلي: يقـول: قـالوا: قَسَوْتُ فلم يُحـوِّلوا السين صـاداً، كـمـا قـالـوا: صُقْتُ فـحـوّلوها، لأنَّهم لم يكرهوا الانحدار بعد الإصعاد في (قِفَاف)[3].

== على الألف، فـتـأخرها مـاذكره في المناشيط، والمعاليق، والنَّافخ، والنَّابغ، ومـا أشبـه ذلك، ومنع الإمالة من الألف بسببها، ثم أجاز في الصِّفاف والصِّعَاب، والظِّبَاب، وما أشبه ذلك، وجعل الفصل بينهما أنها إذا كانت متأخرة وأملنا الألف قبلها كان الناطق بها كأنه يصعد من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ؛ لأن الإمـالة استـفالٌ، والنصب استـعـلاء، والصـعـود من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ أصعب من النزول من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، وإذا كان حرف الاستعلاء قبل الألف وأملت فأنت في عُلْوٍ من مـوضع حرف الاستـعـلاء، ثم تنزل منه إلى الإمالة، فلذلك كان هذا أخف». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٩.

(١) الكتـاب ٢/٢٦٥ وعـبـارته: «ألا تراهم قـالوا: صَبَقْتُ، وصُقْتُ، وصَوِيق، لما كـان يثـقل عليهم أن يكونوا في حال تسفُّل ثم يُصعِّدون ألسنتهم...».

(٢) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) يقـول الرمـاني: «تقـول: الصِّفـاف، والقِفَاف، والقِبَاب، والصِّعـابُ، والطِّنَاب، والخِبـاث، والغِلاب، فـالإمـالة في جـمـيع هذا لأن المسـتـعلي أولاً مكسـوراً، وذلك لأنـه إذا كـان أولاً والكسـرة فـيـه ضَعَّفَتْهُ الكسرة عن قوة الاستعلاء الذي يطلبه الحرف، وكان بأنه أول وبعده الحروف المستـفلة فذهب اللسـان في جهـة الانحدار به، وجازت الإمـالة حينئذ لأنها تُكسب خفة، ولو كان المستعلي مفتوحًا لم يجز الإمالة نحو: قائم، وقوائم، لأن الفتحة تقويه على ما يطلبه من الاستعلاء، فصارت تمنع في هذه الحال من الإمالة مع الحرف المستعلي». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٥.

قال: وكان الانحدار أخفَّ عليهم من الاستعلاء من أن يُصْعِدُوا من حال التسفُّل[1].

أي بعد التسفل مثل (واقِدٍ) وسبقت لو لم تقلب.

قال: ولايكونُ ذلك، (أي الإمالة) في قَائِمٍ وقَوَائِمٍ[2].

قال: فلما كان قبل الألف بحرف.

أي لما كان الحرف المستعلي.

رجع: مع حرف يمال بعد الألف،

يعني أنه مع حرف مكسور) صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف في قِفَافٍ،[3] أي ، صار المستعلى كأنه هو المكسور.

قال: وبعض من يقول: قِفَافٌ، ويميل ألف مِفْعَال، وليس فيها شيءٌ من هذه الحروف ينصب الألف في مِصْبَاح[4].

قال أبوعلي: من قال: مِصْبَاح فأمال الألف، لتنزيله إن الكسرة كأنّها على المستعْلى فكأنه صَبَاح في جواز الإمالة فيه كجوازها فيه، فكذلك إذا نُزِل أن الفتحة بعد المستعلي على المستعلي، كما نزل في الأول أن الكسرة التي قبل المستعلي يتحرك بها المستعلي، فلا يجوز في هذا التنزيل إلا التفخيم، لأن المستعلى كأنه مفتوح، وإذا انفتح لم تجز الإمالة

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٥ ، وهنا يلاحظ تداخل تعليقات أبي علي بكلام سيبويه.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٥.

وهذا التقدير على عكس الأول[1].

قال: وصار بمنزلة القاف[2].

قال: وتقول: رأيت عِلقًا، ورأيتُ مِلغًا، لأنها بمنزلتها في (غَانِمٍ)[3].

أي، لأن (غا) من (مِلغًا) بمنزلتها في (غَانِمٍ)[4].

---

(١) بين أبو الحسن الرماني أن الحركات على ثلاثة أوجه في جملتها، فحرف يوجب الإمالة وهو الكسرة، وحرف يمنع الإمالة وهو الضمة، وحرف لايمنع الإمالة ولايوجبها وهو الفتحة، فالفتحة تكون قبل الألف وهي ممالة فلا تمنعها ذلك، في نحو: نَاقَةٍ مِقْلاتٍ، فتمال لأن المستعلي ساكن، فكأن الألف قد جاور الكسرة، فلما كان السكون يضعُف الحرف ضعُف المستعلي بسكونه ها هنا، .. وهو في ذلك أضعف في الإمالة من باب (قِفَافٍ وغِلابٍ)، لأن في المستعلي الكسرة التي هي من أسباب الإمالة، وليس كذلك مِقْلاتٌ وبابه، وكذلك سبيل المصباح والمِطْعَان بالإمالة، وممن يميل (مِنْجاب) ونحوه، لايميل (مِطْعان)؛ لأن الحرف المستعلي لا كسرة فيه ...»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٤، ق ٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٦٥، وهو يريد القاف في (قوائم).

(٣) الكتاب ٢/٢٦٥، وفيه: (رأيت عِرْقًا) مكان (عِلقًا) في التعليقة، والذي في شرح السيرافي كالرواية في التعليقة، والعَلْقى (مقصور) نَبْتٌ، وبعير عالقٌ: يرعى العَلْقَى، انظر تهذيب اللغة ١/ ٢٤٥ (علق)، لسان العرب ١/ ٢٦٤ (علق)، وأما المِلْغُ: فهو الرجل الضعيف الأحمق الوَقْسُ اللفظ، قال الكسائي:

أحمقُ بِلغٌ ومِلغٌ إذا زاد على الحمق، أنشد رؤبة:

وْالمِلغُ يَلغَى بالكَلامِ الأمْلَغِ

انظر: تهذيب اللغة ٨/١٤٣ (ملغ)، جمهرة اللغة ٢/ ٩٦٠ (غلم).

(٤) أي أن الإمالة جائزة في (قِزْحَامٍ، وضِمْنَامٍ) لأن حرف الاستعلاء قبل الكسرة، وفي (عِلقًا ومِلغًا) الفتح، لأن حرف الاستعلاء بعد الكسرة، والألف تليه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٩، ففي قولك: رأيتُ عِلقًا، ورأيت مِلغا، تترك الإمالة، لأن المستعلي مفتوح وإن كان قبل الألف، فسبيله سبيل (غَانِمٍ وقَاسِمٍ) في أنه مفتوح قبل ==

رجع : سمعناهم يقولون : [١٦٩/ب] أراد أنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ ، ويقولون: أَرَادَ أنْ يَضْرِبَها قَبْلُ، فنصبوا للقاف وأخواتها[١].

قال أبوعلي: يريد أنه فخّم مع المستعلي ما أميل مع غيره[٢]، وإن كان كل واحد من المستعلي والحرف الذي يمال في كلمة منفصلة عن صاحبتها، - ونظير هذا في الإدغام فَعَل لَّبيد، والمَال لَّكَ[٣].

قال: فأمَّا (نَابَ، ومَالَ، وبَاعَ) فإنه من يُميل يُلزِمُها الإمالة على كل حال[٤].

أي ، إن كان مع حرف مُسْتَعْلٍ، أو لم يكن معه[٥].

== الألف، ومع ذلك فإن الألف لا أصل لها في الياء لأنها لم تنقلب عنها، ولا هي في حكم المنقلب عنها بالمصيّر إليها في التصرف، فضعفت الإمالة فيها مع أنها لاتلزم . . . انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٤ ، ق ٢٨٦.

(١) الكتاب ٢/٢٦٥ ، وفي المخطوطة: . . . فنصبوا القاف . . . ».

(٢) وقعت الإمالة في الجملة الأولى من هاتين الجملتين.

(٣) يعلل الرماني ترك الإمالة هنا لأن الألف لما ضعفت بالبعد عن حدّ الياء، قوي عليها المستعلي. انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٤ ، ق ٢٨٦.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٥ ، وفي المخطوطة : (باب) مكان (نَابَ) هنا، ولكن رواية السيرافي تعضّد ما جاء في طبعة الكتاب.

(٥) الإمالة في (نَابَ، ومَالَ، وبَاعَ) تأتي بسبب كون المتكلم ينحو نحو الياء التي الألف في موضعها كما بين سيبويه، وذلك أن الألف في هذه الأفعال منقلبة من ياء، لأنا نقول: نابٌ وأنْيَابٌ، وباع يَبِيْعُ، ومَالَ يَمِيْلُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١١٩، ولما كانت هذه الألف منقلبة عن الياء في هذه الكلمات، فإنه لايعرض لها المستعلي قبلها كان أو بعدها، لأن الإمالة فيها تشاكل بها الأصل، ولا يطلب بها الخفة، وذلك أن لحاق المستعلي وترك لحاقه سواء لهذه العلة، ومنزلة ذلك كمنزلة (خَافَ) في أنه يشاكل به (خِفْتُ). انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ ٤ ، ق ٢٨٦.

قال لأنه يَرومُ الكسرة التي في (خِفْتُ)، كما نحا نحو الياء[1].

يعني في نَابَ[2]، وبَاعَ.

قال: وكذلك باب (غَزَا) لأنّ الألف هنا كأنّها مُبدلة من ياء[3].

قال أبوعلي: هذا ليصيِّر وزنه إلى الياء، وعدّة الحروف كعدّتها في (غَزَا) وذلك في قولك: (غُزِيَ)[4].

قال: في (جَادّ) ونحوه: لايميل، لأنه فرَّ مما تحقق فيه الكسرة[5].

أي من إظهار التضعيف، لأنه لو أظهر لقال: جَادِدٌ، فحقق الكسرة[6].

قال: ولايميل للجر،

يعني (جَادِدٌ).

لأنه إنما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف[7].

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٥، وهذه العبارة مسبوقة بقوله: «وكذلك (خَافَ) لأنه ...».

(٢) في المخطوطة: (باب) بنقطة من أسفل.

(٣) الكتاب ٢/٢٦٦، وفيه: «... لأن الألف ها هنا ...».

(٤) يقول الرماني: «وأمّا صَفَا، وضَفَا، وغَزَا بالإمالة وهي فيه قوية؛ لشبه الألف بالياء بالانقلاب إليها في موضع اللام، ومع أنه فِعْلٌ تقوى فيه الإمالة لقوته على التصرف، فلم يمنع المستعلي للشبه الذي ذكرنا مع قوة الفعل على التصرف»، شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٢٨٦.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٦٦ بتصرف.

(٦) يقرر سيبويه هنا أن مما تمنع فيه الإمالة (فَاعِلٌ) من المضاعف نحو: (جَادّ، ومَادّ) لأن الحرف قبل الألف مفتوح، والحرف الذي بعده ساكن لا كسرة فيه، فليس ثمة ما يميله.

(٧) الكتاب ٢/٢٦٦.

قـال أبو علي: يعني أنه لايقـول: مَرَرْتُ بِجَادٍ فيُميل الألف إذا جرّ، وإن لمْ يُمِلْهُ في النَّصب والرَّفع، كما أمال قوم: مَرَرْتُ بِمَالِ زَيْدٍ » في الجر للكسر[1].

وقد أمال قومٌ على كل حال كما قالوا: هذا مَاشٍ، ليُبَيِّنُوا الكسرة في الأصل[2].

قال أبوعلي: يقول أَمَالَ قَومٌ جَادّ ونحوه على كل حال. وإن لم تظهر الكسرة، ليُبيِّنُوا أن الكسرة كانت في الأصل لازمة لو ظهر التضعيف كما أمالوا (مَاشٍ) في الوقف، وإن زالت الكسرة التي كانت لها يُمَالُ في الوصل، ليُعلم في الوقف أنه مما يجري عينه مكسورة[3].

---

(١) جاء بعد قوله: «في الجرّ للكسر» عبارة «وإن لم يُمله في النصب والرفع»، وأظنها سهواً من الناسخ وسبق نظر، حيث هي إعادة للنص نفسه، وقد سبق ذلك بقليل.

(٢) انظر هذا النص في الكتاب ٢/٢٦٦، فقد ضمنه أبو علي تعليقاته، ولعله نسي أن يذكر العبارة ابتداء مصدرة بقوله: «قال» يعني سيبويه أو أن ذلك سقط سهواً من الناسخ.

(٣) فسر الرّماني هذا القسم بقوله: «وأمّا جَادٌّ وجَوَادٌّ (يعني ما جاء على فَاعِلٍ من المضاعف ومفَاعِلٍ) فلا يمال في قول الأكثر من العرب، لأنه فرّ من الكسرة إلى الإدغام فكره أن يرجع إلى ما فرّ منه أو يقاربه، ولايمال في حال الجرّ، لأنه لما امتنع في السبب الأقوى لعلة، امتنع في الأضعف، كأنه جعله تابعًا للسبب الأقوى، ويجوز في قول بعضهم: مَرَرْتُ بِجَادٍّ ومَادٍّ، لأنه شبّهه بمالك إذا كانت الكاف اسم المضاف إليه، لأن هذه الكسرة سليمة مما عرض في (جَادّ ومَادّ) من شبه السبب الأقوى، فلهذا صارت بمالك أصلاً يُحمل عليه، ومنهم من يقول: هذا جَادٌّ وَمادٌّ، وجَوَادٌّ، فيميل لتقدير الكسرة، ولا يعتدّ بالفرار منها، لأن لإدغام قد أذهب ثقلها كما تقول (ماشٍ) بالإمالة في الوقف للإبدال بالكسرة في الأصل» ، شرح الرماني للكتاب، جـ ٤ ، ق ٢٨٧.

قال: وقد فَصَلُوا بين المُنفصل وغيره في أشياء ستُبيَّن لك إن شاء الله تعالى[١].

قال أبوعلي: يعني من الأشياء التي يقع فيها الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام[٢]، كما وقع الفرق بينهما في الإمالة أن من قال: (مَفَرٌّ ومَرَدٌّ) فأدغم نحو هذا لم يدغم من المُنفصل نحو: (نَفْسُ سَعيد، وقَوْمُ مُوسَى)، فكذلك لم يُمل المنفصل، ومَنْ أمَالَ. فلأنَّ المنفصل قد يدغم كما يدغم المتصل في مثل (المَال لَّكَ) ونحوه.

قال: وقد غَلَبَتْ في المُستعلية، كما غَلَبَتْ في مَنَاشِيْط ونحوه، وصارت الهاء والألف كالفاء والألف، في (فَاعِلٍ ومَفَاعِيْلَ)[٣].

يريد، (وَاقِد ومَنَاشِيْط).

قال أبوعلي: يقول: لم يمنع[٤] الذي بين الألف والحروف المستعلية من الحروف التفخيم في (يَضْرِبَهَا ينْقَلُ)[٥] وسائر المُنْفصلات، وإن تراخى المُستعلي كما لم يمنع في المناشيط ونحوه من المتصلات وإن تراخى، (وصارت المستعلية في هذه الحروف)، أي المتصلة، (أقوى منها في مَالٍ

---

(١) الكتاب ٢٦٦/٢، وفي المخطوطة: «وقد فصلوا من المنفصل ...».

(٢) يريد: أنه لايحفل بحرف الاستعلاء، لأنه ليس من الكلمة، وهو منفصل منها، فصار بمنزلة قولك: مَرَرْتُ بِمَالٍ ونحوه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٢٠.

(٣) الكتاب ٢٦٦/٢ بتصرف.

(٤) أي النصب.

(٥) يشير إلى أمثلة سيبويه وهي قوله: «قالوا: أرَادَ أنْ يَضْرِبَها قَاسِمٌ، ومِنَّا قَفَلَ، وأرَادَ أن يَعْلَمَهَا مَلِقٌ، وأرَادَ أنْ يَضْرِبَهَا سَمْلَقٌ، وأرَادَ أنْ يضربها يَنْقَلُ...».

قَاسِمٍ، لأن القاف هنا) أي في المنفصل [١٧٠/أ] (ليست من الحروف، وإنما شبهت ألف مال بألف فاعل)[١].

قال أبوعلي: يقول: شُبِّهت ألف (مَالٍ) في (مَالِ قَاسِمٍ) بألف (فَاعِلٍ) في (نَافِقَ)، فلم يُمل (مَالُ قَاسِمٍ) كما لم يُمل (نَافِقَ) وليس بمنزلته في الاتصال وإن كان مشبهًا فلا تمتنع فيه الإمالة، إذًا كما تمتنع في (نَافِقَ).

قال: إذ لم تُشبه الأَخَرَ المتَّصلة، ولو فُعل بها ما فُعِل بالمال لم يُستنكر في قول من قال بِمَالِ قَاسِمٍ[٢].

قال أبوعلي: قوله: ولو فُعل بها، يعني (يريدُ أنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ)، أي لو قلت في (يضربها قاسم) فأملت لم يُنكر.

قال: فلم يكن عندهم بمنزلة المَال ومَتَاعٍ وعَجْلاَنَ[٣].

يقول: لم تكن عندهم هذه الأشياء المنفصلة نحو: (أنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ)، بمنزلة ما كان متصلاً فيه حرف مُستعل مانع من الإمالة، أو لا حرف مستعليًا فيه، ولكنه ليس فيه شيء مما يوجب الإمالة نحو الكسرة والياء والإمالة للإمالة.

---

(١) الكتاب ٢٦٦/٢ وقد تداخلت عبارة الكتاب بتعليقات أبي علي، وحصرت نص سيبويه بين الأقواس.

(٢) الكتاب ٢٦٦/٢ بتصرف يسير.

(٣) الكتاب ٢٦٦/٢.

قال: والذي أمـــال له الألف في (عِمَادٍ وعَابِدٍ)، ونحـــوهمـــا مما لا يتغيّر.

قوله: مما لايتغيّر خبر الذي، أي لايزول كما زالت حركة الإعراب.

رجع: فـإمــالة هذا أبداً لازمــة، فلمــا قـويتْ هذه، لم يَقْوَ عليــهــا المنفصل[1].

قال أبوعلي: قـوله: فلما قويتْ: أي قويت قـولهم: (يُريدُ أنْ يَضْرِبَها قـاسم)، وإنما قـويت لأن كـسـرتهـا التي على الراء لازمة، كـمـا أنّ كـسـرة (عِمّاد) لازمة.

وقـوله: لم يَقْوَ عليـهـا المنفـصل، أي لما قـويتْ الكسـرةُ في الراء في قـولك: (أنْ يَضْرِبَهـا)، للزومـهـا، لم يفـخم المسـتـعْلي المنفـصل منه، لكنه يقال: (أن يضرِبَها قاسم)، فتمال قياسًا على نظائره من المنفصل.

* * *

هَذَا بابُ ما يُمَالُ من الحُروفِ الّتي لَيْسَ بَعْدَهَا ألِفٌ [2]

قال: وشَبَهُ الفتحة بالكسرة كشَبَهِ الألفِ بالياء، فصارت الحروف ها هنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف والراء[3].

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٠ مختصراً.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠.

قال أبوعلي: يقول: أمَلْتَ الفتحة من البَقِرِ[1] ونحوه، وإن كان في مُسْتَعْلٍ كما يميل الألف إذا كانت بعد مُسْتَعْلٍ[2].

قال : وتقولُ مِنَ المُحَاذِرِ ، فتميل الذال ، ولا تقوى على إمالة الألف[3].

---

(١) ليس هذا المثال وارداً ضمن أمثلة الكتاب، ولكنه على غرارها، والمقصود بها إمالة الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة وذلك نحو قولك: «من الضَّرَرِ، ومن البَعَرِ ومن الكِبَرِ، ومن الصِّغَرِ، ومن القُعَرِ» قال سيبويه بعدها: «لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء».

(٢) يقول الرماني: «الذي يجوز في الراء من منع الإمالة إجراؤه على المنع مفتوحة ومضمومة، ولا يجوز أن يجري على ذلك مكسورة؛ لأن الكسر من أسباب الإمالة فإذا كان في الحرف المكرر تأكيد السبب، وإنما مُنعت مفتوحة لأنها تشبه المستعلي بالفتح إذ كان طلب العلوّ بالفتح كطلب العلوّ بذهاب اللسان إلى جهة سقف الحلق فتصير بمنزلة فتحتين في حرف، ولفتح يمكن من إخراج الألف، فيصير ترك الإمالة بالفتحتين في الحرف أمكن وأخف بذهاب اللسان في جهة واحدة ... وأما منعها مضمومة فلأنها لما كانت لاتوجب الضمة الإمالة ولا تشبه ما يوجب الإمالة كما تشبه الفتحة الكسرة لأنها أقرب إليها من الضمة، صارت أقوى في منع الإمالة ...»، شرح الرماني للكتاب، جـ ٤، ق ٢٩٠.

وإنما خُصَّت الراء بهذا الحكم، لأنه حرف لانظير له للتكرير الذي فيه، ولاختصاصه بأحكام ينفرد بها كإمالة ما قبله إذا كان و مكسوراً وقبله فتحة، ومن جواز الإمالة من أجله فيما يمنع حروف الاستعلاء من إمالته، وقد أدار سيبويه هذا الباب والباب الذي قبله على ذلك، ولم يعلق أبو علي على مسائل الباب السابق (باب الراء). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٠.

قال أبوعلي: يريد المُحاذَر اسم المفعول ممَالاً فتحته، لا اسم الفاعل[1].

قال أبوعلي: يقول في مَذْعُورٍ[2] ممال، وابنُ بُورٍ، أُميل ما قبل الواو.

قال أبوعلي: يعني ضمة الحرف الذي قبل الواو[3].

قال: وقال: رَأَيْتُ خَبْطَ فِرِنْدٍ، كما قال (منَ الكَافِرِيْنَ)[4].

قال أبوعلي: إنما أمال، لأن الراء في (خبْطَ فِرِنْدٍ) بعد حرف مكسور كما أنَّها في (الكَافِرِيْنَ) كذلك، ففتحة الكاف كفتحة الطَّاء[5].

قال: وقال: مَرَرْتُ بِغَيْرٍ، ومَرَرْتُ بَخَيْرٍ فلم يُشمم لأنها تَخْفَى مع الياء كسرة راء [١٧٠/أ] (خَيْرٍ)، ولكنهم يقولون: هذا ابْنُ بَوْرٍ، وتقول:

---

(١) لم تُمل الألف في (المحاذَر) للذال المفتوحة التي بين الألف والراء، وإنما أميلت الذال المفتوحة من أجل الراء بعدها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٢٦.

(٢) في المخطوطة: (مذكور).

(٣) مثَّل سيبويه لهذا بابن مَذْعُورٍ وقال: كأنك تروم الكسرة، لأن الراء كأنها حرفان مكسوران، فلا تُميل الواو لأنها لاتشبه الياء ولو أملتها أملت ماقبلها. إلا أنه روي عن أبي الحسن الأخفش أنه قال: «أقول في ابن أمِّ مَذْعُورٍ، وابن بُورٍ: أميل ما قبل الواو، وأمَّا الواو فلا تميلها، وسيبويه يقول: أروم الكسرة في الواو، ويقول: هذا ابن أمِّ مذعور وابن بُور، وفي بعض النسخ ثَور، كأنك تروم الكسرة، لأن الراء كأنها حرفان مكسوران... ولكنك تروم الكسرة كما تقول: رُدُّ»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٨، ق ١٢٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٠ - ٢٧١، وفي المخطوطة: «... خبط فريد»، ولعله تصحيف من الناسخ.

(٥) في المخطوطة: (الحاء). ويفهم من ذلك أنهم أمالوا ما قبل الراء المكسورة.

هذا قَفَا رِيَاحٍ[١].

قال أبوعلي: يقال: يمال الحرف الذي قبل الواو التي بعدها راء مكسورة لخفاء الكسرة لوقوعها بعد الياء[٢].

قال: ومن قال: مِنْ عَمْرٍو، ومن النُّغَرِ فأمَال[٣]،

يعني الفتحة من عين (عمرو) والنون من (النُّغَر)، لم يُمِلْ (مِنَ الشَّرِقِ لأن بعد الراء حرفًا مستعليًا[٤].

قال: وقال: يَحْسُبُ ويَسَعُ ويَضَعُ، لا يكون فيه إلا الفتحُ في الياء والنون والهمزة وهو قول العرب[٥].

---

(١) الكتاب ٢٧١/٢ وفيه: «مررت بِعَيْرٍ» من غير إعجام، ثم فيه أيضًا: «هذا ابنُ ثَوْرٍ». مع بعض التصرف، والمثالان أوردهما أبو سعيد معًا في شرحه.

(٢) قال الرماني: «تقول: مررتُ بِغَيْرٍ، ومَرَرْتُ بخَيْرٍ، فلا إمالة في هذا ولا إشمام؛ لأن الياء ساكنة تخفى عليها الكسرة، والإشمام إخفاءٌ أشدُّ من إخفاء الإمالة، فلا يجوز إخفاء في إخفاء، لأنها تهلك الحرف بينهما . . . ». وهذا على مذهب سيبويه، فأمّا الأخفش فيميل ما قبل الياء للراء المكسورة، كما أمال ما قبل الواو في قولك: ذا ابْنُ ثَوْرٍ». شرح الرماني للكتاب، جـ ٤ ، ق ٢٩٤.

(٣) الكتاب ٢٧١/٢.

(٤) الكتاب ٢٧١/٢ ، وفسر هذا أبو سعيد بقوله: «يريد أن حرف الاستعلاء إذا كان بعد الراء المكسورة منع من إمالة ما قبل الراء، وهو إمالة الشِّين من (الشَّرِق) كما منع من إمالة الألف في (مَارِقٍ) » ، شرح السيرافي للكتاب ، جـ٨، ق ١٢٣.

(٥) هذا النص لم تتضمنه طبعة بولاق، وجاء في نسخة المرحوم عبد السلام هارون ، جـ ١٤٤/٤ في الحاشية لتضمن بعض أصول الكتاب له دون بعض. وبالرجوع إلى شرحي السيرافي والرماني وجدت النص فيهما مذكوراً مشروحاً ، وهو في شرح السيرافي بلفظه تمامًا كما في التعليقة .

==

قال أبوعلي: يقول: لاتُمال فتحة حروف المضارعة لكسرة العين فإن قلت: فليس في (يَسَعُ) كسرة، فإن أصله أن يكون مكسوراً لأنه مثل (يَحْسِبُ)، ولهذا حُذفت فاؤه، وإنما فتحت عَيْنَاتُها لمكان [الحرف][1] الحلقي[2].

آخر الإمالة.

* * *

= والذي يبدو أن هذا النص زيادة في الكتاب، ولعله من زيادات الأخفش لأن أبا علي صدّر النقل بقوله: «قال: وقال: يحسب ...» فأهمل ذكر الأخفش أو سقط سهواً، وقد يكون الكلام لسيبويه لأن أبا سعيد نص على ذلك والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) فسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «ليس هذا من الباب، وقد مضى في موضعه، وهو أن (فَعِلَ يفْعِلُ) لايكسر في مستقبله حرف الاستقبال كما يُفعل ذلك في (فَعِلَ يَفْعَل) نحو: (عَلِمْتَ: تِعْلَمُ ونِعْلَمُ وإِعْلَمُ)، ولاتقـول في (حَسِبَ: تِحْسَبُ، ولا تِضَعُ في تَضَعُ) لأن أصلَه: (تَوْضَعُ)، وإنما فتح لحرف الحلق، ورأيت بعض أصحابنا يذكر أنه لايجوز أن يقول: تِحْسَبُ فتكسر التاء في لغة من يفتح السين، لأن الأكثر في (تحسِب) بكسر السين، فاعرف ذلك إن شاء الله». شرح السيرافي للكتاب، جـ ٨، ق ١٢٣.

هَذَا بابُ مَا تَقَدَّم أوَّلَ الحروف وهي زَائدة قدمت لإسكان أوَّل الحرف[1]

قال في همزة الوصل: وإنَّما هي ها هنا كالهاء في عِهْ[2].

قال أبوعلي: لأن ألف الوصل مجتلبة للابتداء، كما أن الهاء مجتلبة للوقوف عليها، ألا ترى أنك لو أدرجت لحذفت هذه الهاء لما تحذف ألف الوصل، ولو أدرجت فلم تحذف الهاء، لكان في الخطّ كإثباتك ألف الوصل في الإدراج، فهذه الهاء مجتلبة للوقف، كما أن ذاك مجتلب للابتداء[3].

قال في احْرَنْجَمَ: «فلما لم يكن ذلك، صُرِف إلى باب اسْتَفْعَلْتُ، فأجريتْ مجرى ما أصله الثلاثة. يعني احرنجم[4].

قال أبوعلي: يقول: ليس في بناء الأفعال شيء {على}[5] خمسة أحرف فيكون (احْرَنْجَم) ملحقًا به، لكنه في الرباعي مثل (اسْتَفْعَلَ) في الثلاثي ، ويدلك على أن باب (احْرَنْجَمَ) ليس ملحقًا بشيء إذ ليس في

---

(١) الكتاب ٢/٢٧١، وفي المخطوطة : (... لا مكان) بدلاً من (الإسكان) وهو تصحيف من الناسخ.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٣) الحكم أنه إذا كان قبل ألف الوصل كلام سقطت تلك الألف لفظًا، لأنها وصلة إلى الساكن قبلها، وقد أغنى الكلام الذي قبلها عنها في الوصلة إلى الساكن، فسقطت في الوصل تمامًا كما تسقط إذا وصل المتكلم فقال: (عِ الأمرَ يَا فتى). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٤، ق ١٢٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٥) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

الأفعال ما يلحق به إدغامك، مثل (يقْشَعِرّ واطمأنّ) ولو كان ملحقًا لم يدغم المضاعف من نحو هذا، كما لم يدغم سائر الملحقات[1].

أنشد:

وَيِلْمِّهَا في هَواءِ الجَوِّ طالِبَةً[2] ....

قال أبو علي: يقول: ليست الهمزة في (ابن) بمنزلة الهمزة التي في (الخليل) لأن الهمزة في (الخليل) داخلة على حرف منفصل من الاسم مثل (قَدْ) في انفصاله من الفعْل، وليست التي[3] في (ابن) بداخله على

---

(١) فصّل أبو سعيد هذه المسألة تفصيلاً واسعًا في كتابه (ألفات الوصل) وإلى ذلك أشار في شرحه، ولطول ذلك أضربت عن نقله هنا، فيحسن الرجوع إليه في شرحه للكتاب، جـ٨، ق ١٢٨ فما بعدها.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط أنشده سيبويه منسوبًا إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وعجزه:

... ولا كهذَا الّذِي في الأرْضِ مَطْلُوبُ

والشاهد فيه جواز قوله: (ويِلْمِّها) من ضم اللام وكسرها، فالضم على إلقاء حركة الهمزة عليها، والكسر على إتباعها حركة الميم، انظر الكتاب ٣٥٣/١، وإلى امرىء القيس أيضًا نسبه ابن السراج، انظر الأصول في النحو ٤٠٥/١، وأنشد أبو علي صدر البيت شاهداً على حذف الهمزة ولكن دون نسبة انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب /٣٣٧، وهو دون نسبة في مجاز القرآن ٣٦٥/١، ومنسوبًا للنعمان بن بشير أنشده السيرافي في شرحه للكتاب، جـ٩، ق ١٣٥ (صنعاء)، والرماني أيضًا، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٣، وإلى امرىء القيس نسبه الشنتمري، انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٠٤/١، ومثل ذلك في شرح لمفصل ١١٤/٢، وخزانة الأدب ٢١٢/٢، والبيت في ديوان امرىء القيس /٢٢٧ ضمن قصيدة من زيادات نسخة الطوسي من الصحيح القديم المنحول أولها:

الخيرُ ماطلَعَتْ شَمْسٌ ومَا غَرَبَتْ ... مُطَلَّبٌ بِنَواصِي الخَيْلِ مَعْصُوبُ

(٣) في المخطوطة: (وليس الذي).

نفس الاسم، فلا توسط حرف بينه وبين الهمزة[١].

وقال أبوعلي: شُبِّهت ألف الوصل الداخلة على اللام بألف القطع الذي في (أَحْمَر) لموافقته إياها في الزيادة والانفتاح، فلم يسقط إذا اتصل بكلام قبلها نحو: (الرَّجُلُ عندك) كما لم يسقط في (أَحْمَرِ زيدٍ رأيتُ)[٢].

قال: ومثلُها من ألفات الوصل الألف التي في (أَيْمُ وأَيْمُنُ)[٣].

قال أبوعلي: الذي منع (أَيْمُ[٤] وأَيْمُنُ) من التمكن أنه يلزم القسم ولا يجاوزه إلى غيره، كما لايجاوز الحرف معناه الذي يلزمه إلى غيره[٥]. [١٧١/أ].

* * *

---

(١) هذا التعليق إماءة إلى ما أثبته سيبويه حول ألف الوصل في (ألْ) المعرفة للأسماء كالتي في (القوم، والرَّجُل، والناس)، وانفصال (أل) عن الأسماء كانفصال (قَدْ وسوف) من الأفعال، وليس مثلهما الألف في (ابن) ولا في (امرىء) لأن الباء والميم فيهما ليستا منفصلتين. انظر الكتاب ٢/ ٢٧٢.

(٢) الحديث هنا يتل بألف الوصل التي تدخل على لام المعرفة، والفصل بينها وبين سائر ألفات الوصل، لأن هذه مفتوحة، وتلك مكسورة، فالأولى شبيهة بِقَدْ وسوف وأنها تدخل على اسم مبهم يقع على أشياء فتعرِّف بها، كقولك: (رجلٌ)، فهو لايعني أحداً بعينه لإبهامه، حتى إذ قيل: (الرجل) وقعت على معين... وقد اعتل أبو سعيد لذلك بأن الألف الداخلة على لام المعرفة أكثر، لأن الاسم المنكور محتاج إلى أن يعرَّف بالألف واللام، والأسماء المنكورة أكثر من أن تحصى، فاختاروا للكثير أخف الحركات، وأومأ أبو سعيد إلى العلة التي ذكرها سيبويه وأنها مشبَّهة بألف (أَحْمَر) وهذه ألف فصل لا وصل... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٩، ق ١٣٦ (صنعاء).

(٣) الكتاب ٢/٢٧٣.

(٤) في المخطوطة: (أم).

(٥) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «جعلَ (أي سيبويه) ألف (أَيمنُ، وأَيْمُ) ألف وصل، وذكر ==

هَذَا بابُ تحرُّك أواخِر الكَلِم السَّاكِنَة[1]

قال: وأمَّا (الم)[2]، فلا يُكسر، لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره.

أي لم يكسر كما كسر غيره.

ولكنهم جعلوه كبعض ما لايتحرك لالتقاء الساكنين، ونحو ذلك: لَم يَلْدَهُ، علمنْ ذلك[3].

قال أبوعلي: (لمْ يَلْدَهُ)[4]، أصله: لم يَلِدْهُ، مثل (فَخِذْ)، فسكن كما[5] تسكن العينات من نحو: ذا، فاجتمع ساكنان، فحرك الآخر منهما بالفتح، وكذلك (ألِفْ لاميْم اللّه)[6]، جعل بمنزلته، ولم يُجعل بمنزلة (عَنِ الرَّجُل)، وكان فتح الميم من (ألفْ لام ميمَ اللّه) لالتقاء الساكنين أجدر، إذ فتح لالتقائهما من المنفصل ما لا ياء قبله نحو: (مَنِ الرجل)، (واعْلَمَنْ يَا هذا) ومن المتَّصل نحو: (لمْ يَلْدَهُ) وليس قبل شيء من هذه الحركات ياء،

= أنهم جعلوها مفتوحة وإن كانت داخلة على اسمين، لأن (أيم - وأيمن) لايستعملان إلا في القسم، فلم يتمكنا، فشبّها بلام التعريف»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ٩، ق ١٣٦.

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٥، باختصار وتمامه: «... إذا حُذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين».

(٢) في المخطوطة: «أما وألم»، وفي شرح السيرافي للكتاب: «فأمّا ألف الم» وهو أتم وأصح.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٥، «... لم يلْدَهُ فَاعْلَمَنْ ذلك...» وفي المخطوطة بالفاء، وجاء بها أبو علي هنا بالفاء كأنما هي مرتبة على السابق ونتيجته.

(٤) كالتي في قول الشاعر، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٤١، ٢/ ٢٥٨:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وليْسَ لهُ أبٌ ... وذِي وَلَدٍ لمْ يَلْدَهُ أبَوَانِ

(٥) في المخطوطة: «فسكن ما تسكن ...».

(٦) هكذا في المخطوطة وهو يعني قوله عز وجل: «الم اللّه...» سورة آل عمران، الآية / ١.

فإذا كان قبلها ياء، فحركتُها بالفتح أجدر، كما حُرِّك (أيْنَ، وكَيْفَ، وذَيْتَ)[1]، لالتقاء الساكنين بالفتح لما كان قبلها الياء، ولو حرك بالكسر فقيل: «ميمِ اللّه» لم يُنكر ذلك. وقد أنكره منكر، فقال: لو جاز ذلك، لجاز (كيفِ زيدٌ) ولا أرى الكسر لو جاء ممتنعًا في القياس، بل يكون جائزاً، وإجازته قول أبي الحسن:[2] ولو جاء مكسوراً لحمل على (جَيْرِ)، ورُدَّ إليه، لأن قبل آخره ياء، وقد كسر الساكن بعده بالكسر، كما أنه لما جاء مفتوحًا «ميمَ اللّه» رُدَّ إلى (كَيْفَ)، ولا أدفع أن يكون التحريك بالفتح - لالتقاء الساكنين إذا كان قبل المحرَّك ياء أكثر، ولا أرى قول أبي الحسن غير جائز أيضًا لما ذكرنا[3].

---

(١) نقل ابن منظور عن أبي عبيدة قوله: «يقولون: كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ، معناه: كَيْتَ وكَيْتَ ...، وهي من ألفاظ الكنايات»، لسان العرب ٢/٣٣ (فصل الذال المعجمة).

(٢) هو الأخفش سعيد بن مسعدة.

(٣) يرى سيبويه شذوذ الفتح لالتقاء الساكنين في حرفين: الأول فتح النون من قولهم: (منَ اللّه) وقولهم: (منَ الرسول) و (منَ المؤمنين) والحرف الآخر هو قوله عز وجلّ «الم اللّه»، ويقرر السيرافي أن بعض العرب يقول: (منِ اللّه) فيكسر، وإنما فُتح (منَ اللّه) وخرج عن قياس نظائره، لأنه كثر في كلامهم هذا الحرف، لأن الألف واللام تدخل على كل منكور والميم مكسورة فكرهوا توالي الكسرتين... وأما (ا لم اللّه) فكان الأخفش يجيز فيه الكسر (الم الله) ومنع سيبويه ذلك، وفي فتح الميم منها وجهان: أحدهما: أنه لالتقاء الساكنين - الميم واللام الأولى من (اللّه) - ولم يكسروه، لأن قبل الميم ياء، وقبل الياء كسرة، وكرهوا الكسرة فيها كما كرهوا الكسرة في (أيْنَ، وكيف)...

والوجه الثاني: أنه ألقى فتحة الألف من قولنا (اللّه) على الميم، لأن هذه الميم موقوفة، حقها أن تبتدأ الألف بعدها مفتوحة، فلما وصلت جعلت الهمزة وهي الألف مخففة، وألقيت حركتها على الميم كما يفعل في تخفيف الهمزة». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ٣ (صنعاء).

هَذَا بابُ مَا يُضَمُّ مِنَ السَّاكِنِ إِذَا حُذِفَتْ بعده ألف الوصل[1]

قال: وأمَّا اليـاء التي هي علامـة الإضمار وقبلها حرفٌ مفتوحٌ فهي مكسورة في الوصل[2].

قـال أبوعلي: ذكر سيبويه ها هنا أن اليـاء في (تَفْعَلِيْنَ) ضمير، وفيه عندي نظر[3]، فمن حجة من يقول: إنه ضمير أن يقول: لايخلو من أن يكون علامة تأنيث أو علامة ضمير، ولو كانت علامة تأنيث لثبتت في التثنية للفاعلين في الفعل كما أن التاء في (قامتْ) لما كانت علامة غير ضمير ثبتت في (قَامَتَا)، فلمَّا لم تثبت اليـاء في (تَفْعَلِيْنَ) كما ثبتت التاء، عُلِمَ أنه ضمير غير علامة، فلم يجز إثباته إذا ثنيت الفاعلتين، من حيث لم يجز أن يرتفع بفعل واحدٍ فاعلان، فكما لايجوز أن يُرفع به فاعلان ظاهران إلا على إشراك حرف العطف؛ فكذلك لايجوز أن يكون في فعْلٍ واحد ضميران، فهذا القول حجة لمن ذهب إلى أن اليـاء في (تَفْعَلِينَ) ضمير، وموضع النظر: أن فعل المذكر المخاطب لا علامة ضمير ظاهر فيه، فإذا لم يكن في فعل المذكر ضميرٌ ظاهر، لم يجب أن يكون في فِعْل [١٧١/ب] المؤنث أيضًا ضمير ظاهر، كما أن قام لما لم يكن فيه ضمير ظاهر للمذكر، لم يكن فيه أيضًا ضمير ظاهر للمؤنث، ولو كان فيه ضمير

---

(١) في المخطوطة: «... بعد» من غير الهاء. انظر الكتاب ٢/٢٧٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٦، مع اختلاف بسيط وحذفت كلمة (ألف) قبل قوله: (الوصل).

(٣) انظر مناقشة هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ٤، وتعليقات أبي علي هنا أكثر تفصيلاً واحتجاجًا.

ظاهر للمذكر لكان فيه أيضًا ضمير ظاهر للمؤنث. فلمَنْ قال: إن الياء في (تفعلين) ليس بضمير ظاهر للمؤنث أن يحتج بذا، ويردّه إلى ماذكرنا، ويؤكد هذا القول: أن الفعل الذي للمؤنث بحذاء الفعل الذي للمذكر، والذي للمذكر لا علامة تأنيث فيه، فتقول: أجعل الياء علامة دون ضمير، لينفصل المؤنث من المذكر، كما انفصل (قَامَتْ) بالتاء من (قَامَ)، فهذا موضع النظر في هذا.

* * *

هَذَا بابُ مَا يُحذَفُ من السَّواكِن[1]

قال: فأمّا حذف الألف، فقولك: رَمى الرَّجُلُ، وأنت تريد: رَمَى ولم يَخفْ[2].

قال أبوعلي: الألف من رَمَى[3] حُذفت لما وليها الساكن الذي هو الراء المدغمة في الراء من (رَجُل)، والراء الساكنة انقلبت عن اللام التي للتعريف، فأما «لمْ يَخَفْ» فالألف منه أيضًا محذوفة لالتقاء الساكنين، إلا أن الساكنين في (لمْ يَخَفْ) في كلمة متصلة ومن (رَمَى الرجل) في كلمتين منفصلتين[4].

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٦، وتمامه: «... إذا وقع بعدها ساكن».

(٢) الكتاب ٢/٢٧٦، وفي المخطوطة: «... ولم تخف».

(٣) في المخطوطة: «رَمَا».

(٤) يدور كلام سيبويه حول حذف حروف المدّ واللين إذ وقع بعدهن سواكن، فالألف والياء اللتين قبلهما حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم، فالألف في نحو قولك: ==

قال: وإنَّمـــا كَرِهُوا تحــريكهـــا، لأنَّهـــا إذا حُرِّكتْ صـــارت يا ءً أو واواً[1].

قـال أبوعلي: إنما كـانت تصيـر يا ء إذا كـانت منقلبـة عن يا ء أو واواً إذا كانت منقلبة عن واو[2].

قال: فقـالوا: رَمَيَا فجاءوا باليـاء، وقـالوا: غَزَوَا فجاءوا بالواو لئلا يلتبس الاثنان بالواحد[3].

قـال أبوعلي: (رَمَيَا، وغَزَوَا)، الألف منهـمـا سـاكن[4]، فـإذا ثنَّيْتَ الفـاعل فـيـهـمـا، فـإنك تدخل الألف التي هي لضـمـيـر الاثنين، فـيـجـتـمـع سـاكنان: ألف الضـمـيـر، والألف المنقلبـة عـن اللام، والواو اللتـين كـانت انقلبت عنهـمـا، ولم تحذفـه لالتقـا ء السـاكنين كـمـا حـذفت من (رَمَتْ) ومن (رَمَى الرَّجُلُ) لالتـقـائهـمـا، لأنك لـو حـذفـتـهـا من فعْل الاثنين، لالتـبـس فعلهما بفعل الواحد، ولم يلتبس (رَمَتْ، ورَمَى الرَّجُلُ وحُبْلى الرَجُل) لمـا

== (هذا رَمى الرَّجُلَ) تحذف في الوصل، وتثبت في الوقف فتقول: (رَمَى)، وتردها إلى أصلها لأن الحذف عارض، والعارض لايعتد به. وفي قولك: (لمْ يَبِعْ، ولم تقُمْ، ولم يخف) فإنك تحذف حرف المدّ واللين لعلة التقاء الساكنين نفسها في المنفصل نحو (رَمَى الرَّجُل)، إلا أن الساكنين هنا في كلمة واحدة، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ٩.

(١) الكتاب ٢٧٦/٢.

(٢) أي كرهوا تحريك حروف العلة واللين فتصير إلى مايستثقلون، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً في نحو: (حُبْلى الرَّجُل، ومِعْزى القَوْم) وهم يريدون (المِعْزَى والحُبْلَى)، وفي التثنية تصير الألف يا ء كما في (حُبْليان، ومِعْزَيَانَ) لأنها في الأصل منقلبة عن اليا ء، كما تصير الألف واواً إذا كانت منقلبة عن الواو نحو قولك: (غَزَوَا) في غَزَى.

(٣) الكتاب ٢٧٦/٢.

(٤) يريد قبل التثنية ، أي (رَمَى وغزا).

حذفت الألف منه لالتقاء الساكنين فيها بشيء غيرها[1].

قال: وأنت إذا قلت: (هذه حُبْلى الرَّجُل) عُلم أن في آخرها ألفًا[2].

قال أبوعلي: لأنه لو لم يكن في آخرها ألف لكان مرفوعًا أو مجرورًا[3].

قال أبوعلي: حذفت الألف من (حُبْلى الرَّجل)، فقيل:[4] (حُبْلى الرَّجُلُ) لالتقاء الساكنين في النصب وإن كان اللفظ كلفظ ما الألف فيه لأن هذا الحرف الألف لايلزم في كل موضع، إنما يلزم حيث كان بعده ساكن، وإن كان بعده متحرك نحو: (حُبْلى زَيْدٍ)، لم يحذف وثبت وحذفت الألف في نحو: ذا لالتقاء الساكنين، (وحبلى الرجل) لم تثبت في التثنية والجمع لأنها [١٧٢/أ] لو حذفت فيها كما حذفت في (حُبْلى الرَّجل) لم يتبيَّن ما في آخره ألف تأنيث مما لا ألف في آخره، لأنه ليس يقع بعدها في التثنية والجمع مثل (حُبْلى الرَّجُلِ) (وحُبْلى زَيْدٍ)، فلا يكون في التثنية والجمع إلا ساكنٌ وهو ألف التنثية أو ياؤها، أو الألف المصاحبة للتاء، وكل ذلك ساكن، فلو لم تثنَّتا (حُبْلَيَانِ)، لم يبن ما فيه ألف التأنيث مما لا

(١) فصل أبو سعيد في شرح هذه المسألة تفصيلاً طويلاً، إلا أن معناه لا يكاد يخرج في مجمله عن المعنى الذي طرحه أبو علي هنا.

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢، وفيه زيادة قوله: «... ومن حُبْلى الرجل» قبل قوله: عُلِمَ.

(٣) الألف المذكورة هنا في قوله (حُبْلى) وهي ساكنة واستقبلت ألفًا ساكنة في (الرّجل)، والحركة لاتظهر على الألف في الأحوال الإعرابية كلها.

(٤) بعد قوله: (فقيل)، تكررت كلمة (قيل) في المخطوطة، ولعل ذلك سهو من الناسخ.

ألف فيه في التثنية والجمع كما بان في الانفصال في مثل(حُبْلى زَيْدٍ)[1].

* * *

هَذَا بابُ مَا لايُرَدُّ مِنْ هَذه الأحْرُف الثلاثة لتحرُّك مَا بَعدَها[2]

قال: وكذلك لو قلت (رَمَتْ) لم تجىء بالألف،

أي ، ألف التنثية.

لحَذَفْتَهُ[3] . أي الحركة.

[**قال**][4] فلما كانت هذه السواكن[5] لا تُحَرِكُ لَمَّا حُذفت الألف، حيث أسكنت الياء والواو ولم يرجعوا هذه الأحرف الثلاثة[6] .

---

(١) أدار أبو سعيد حواراً لشرح هذه المسألة فقال: «إن قال قائل أنت قد تقول: رأيتُ حُبْلَى الرَّجُلِ، فيوافق اللفظ لفظ ماليست في آخره التأنيث، لأنه في موضع النصب مفتوح فكذلك التثنية، ففرق سيبويه بينهما فقال: إن هذا لايلزم في كل موضع، يريد: أن الألف من (حبلى) قد لايلقاها ساكن يسقطها، فتثبت كقولك: (هذه حُبْلى زيدٍ، ورأيت حبلى زيدٍ، ومررت بحبلى زيدٍ) فتظهر ألف (حبلى)، وأنت إذا أسقطت الألف لاجتماع الساكنين في التَّثنية فهي ساقطة على كل حال، فلذلك لم تسقط في التثنية، كما سقطت في غيرها، وما يسقط فيزول معناه ويلتبس معنى آخر أشدّ مما يسقط فيلتبس إعرابه». شرح السيرافي للكتاب، جـ١ ، ق ٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٧.

(٤) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها اطراد التعليقات.

(٥) يريد حروف المدّ واللين الثلاثة.

(٦) الكتاب ٢/٢٧٧ مع قليل من الاختلاف.

قال أبوعلي: يريد الواو والياء الساكنين قبل الساكن المحرك لالتقاء الساكنين وهما الساكنان الأولان لا ثالث السواكن[1].

قال: وقولهم: (لَم يَخَافَا ولَم يَبِيْعَا)، ولم تدخل الألف ها هنا على ساكن[2].

قال أبوعلي: لم تدخل ألف (يَخَافَا) على ساكنين، إنما صيغ فعل الاثنين هذه الصياغة، فصار ثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها دليل الجزم، وكذلك فعل الجمع، وليسا مثل الواحد الذي الإعراب فيه إثبات الحركة وحذفها[3].

* * *

(١) يقول الرماني: «تقول: (رَمَتِ المرأةُ) فلا تُردّ الألف التي كانت في (رَمَى)، لايجوز (رَمَاتِ المرأة)، لأن هذه الحركة عارضة لايعتدُّ بها، فالحكم بالحذف على حاله». شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ٨.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧، والعبارة بتمامها هي قوله: «وأمّا قولهم: لم يَخَافَا، ولم يَقُولاَ، ولم يَبِيْعَا فإن هذه الحركات لوازم على كل حال، وإنما حذفت النون للجزم، كما حذفت الحركة للجزم من فِعْلِ الواحد ولم تدخل الألف ها هنا على ساكن».

(٣) الأصل في يخافا ويقوما ويبيعا: يخافان ويقومان ويبيعان، ودخل الجزم فسقطت له النون، ولم يدخل ألف التثنية على شيء مجزوم فلذلك ثبتت الألف والواو والياء في يخافا، ويقولا، ويبيعا، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ٦.

هَذَا بابُ مايثْبِتُونَ حركَتَهُ ومَا قَبْلَه مُتَحَرِّكٌ (١)

قالوا: وأمّا من رأى أن يُسكن اليـاء، فـإنه لايلحق الهـاء، لأن ذلك أمرها في الوصل(٢).

قال أبوعلي: إذا كان مايحرك في الوصل، يسكن في الوقف، فما سكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف.

قال: وجميع هذا في الوصل بمنزلة الأول(٣).

يريد بالأول، اليـاء من (غـلامي)، ونحـوه، هذه الأشـيـاء بمنزلتـهـا في سقوط الهاء منها في الوصل.

قال: ومن لم يُلحق هناك لم يلحق هنا(٤).

هناك يعني في(غلامي)، لم يلحقها هنا يعني في(بحُكْمِكَهْ) ونحوه(٥).

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٩، وفيه: «... ما يُبَيِّنُونَ..» ومثله في شرح السيرافي.

وهذا الباب تابع للباب السابق الذي كان مجاله (ما تلحقه الهاء لتبين الحركة) نحو: «هم مسلمونَهْ، وقائلونَهْ، وهنَّهْ، وهلُمَّهْ... ونحوها».

وهنا فإن الياء التي تكون علامة المضمر المجرور أو المنصوب وتلحقها الهاء نحو قولك: «هذا غلاميَهْ قد جاء من بَعْدِيَهْ، وأنه ضربَنِيَهْ» قال سيبويه: كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب، وكانت خَفِيَّة فبينوها». انظر المنصف ١/٩، وانظر مجالس العلماء/١٤٤ لتقف على مادار حول الهاء الواقعة في قافية أبيات عبيدالله بن قيس الرقيات التي منها:

إنّ الحـوادثَ بالمدينـة قد أوجَعْنني وقَرَعْنَ مَرْوَتِيَـهْ

(٢) الكتاب ٢/٢٧٩، وتمام كلامه: «... فلم يحذف منها في الوقف شيء، وقالوا: (هِيَهْ)، وهم يريدون (هيَ) شبهوها بياء بَعدِي».

(٣) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٤) الكتاب ٢/٢٧٩، وتمام اللفظ: «ومن لم يلحق هناك الهاءَ في الوقف لم يُلحقها هنا».

(٥) الهاء تلحق في (غلامي) في الوقف، كما تلحق أيضًا في نحو: (خُذْهُ بحكمِكَهْ).

قال: وأدخلوها في التي لاتزول حركتها، وصار دخولُ كلّ الحركات فيه وأن نظيره مما يتصرف منونٌ[1].

يعني بنظيره الأسماء المنصرفة لأنها أسماء، كما أن ما لا ينصرف أسماء.

قال: وكذلك الأفعال نحو: (ضَرَبَ وظنَّ) لمّا كانت اللام قد تَصَرَّفُ حتى يدخلها الرفع والنصب والجزم[2].

قوله: لما كانت اللام تصرَّفُ، يعني أن لام (ضَرَبَ) وإن كانت في هذا البناء مبنية، فهي في غيره من الأبنية التي تشتق من مصدرها معربة، فلما كانت في هذه المواضع معربة لم تلحق الهاء في الوقف كما لم تلحق المعربات فيه[3].

قال: وأما الحروف الأُوَل [١٧٢/ب] فإنه لايتكلم بها مفردة[4].

الأُول يعني (بِمَهْ) وأخواتها.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٠، والهاء في قوله: (أدخلوها) يعود إلى الهاء، وأنها تدخل في بعض كنايات الأسماء، وهي المبنية التي سماها بما لاتزول حركتها نحو: (أنا) فتقول فيه: (أَنَهْ)، وفي (هو): (هُوَهْ) وهكذا.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٨٠، وفي المخطوطة: (والجر) في آخر النص، وهو خطأ.

(٣) يقول أبوسعيد في شرح هذه العبارة: «يريد: الفعل الماضي، وإن كان مبنيًّا عليه لايدخله الهاء للوقف، لأن آخر الفعل الماضي هو الذي يعرب في المستقبل فصار له بذلك قوة، فلم تدخل عليه الهاء، كما أن (حَكَم، وجَعْفَر) إذا بني في النداء لم يسكن، وبني على حركة فصار إعرابه في حال قوة له في حال البناء». شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٨٠.

قال: فصار الأَوّلُ والأُخَرُ بمنزلة حرف واحد كذلك[1].

قال أبوعلي: يعني بالأَوّل والأُخَر حرف الجر وما هو متصل به[2].

قال: فلما كانت الألف قد تلزم في هذا الموضع، كانت الهاء في الحرف لازمة في الوقف، ليفرّق بينها وبين الأول[3].

قال أبوعلي: الفرق بين (عَلامَهْ)، و(مَجِيء مَهْ) أن (عَلاَمَهْ) لمّا كان الأوّل لا ينفصل من الثاني شبهه بكلمة مفردة غير مركبة نحو: (اخْشَ)، فكما جاز في (اخْشَ) في الوقف إلحاق الهاء وغير الإلحاق، جاز في (عَلاَمَ) ونحوه[4].

وأمّا مثل (مَ أنْتَ)، (ومَجِيءَ مَ جِئْتَ)، فالأول قد ينفصل من الثاني، لأنه اسم وليس بحرف، ومع ذلك أن ما قد يتم فيها ولايحذف الأول منها كما حذف مما لاينفصل، صار لزوم الهاء في الوقف إذا حذف الألف منها كأنه عوّض من حذفها، ولم يلزم في (عَلاَمَ) وأخواتها إثبات الهاء في الوقف، لأنه لم يتم مافيها، فتصير الهاء في الوقف عوضًا من الألف الثابتة في الوصل كما صار في مثل (مَهْ) وأخواتها عوضًا من الألف[5].

* * *

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٠، وفيه: الأوّلُ والآخِرُ، ولذلك مكان (كذلك) هنا.

(٢) يريد في مثل: (فِيْمَهْ، وعَلاَمَهْ، وبِمَهْ، ولِمَهْ).

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٠.

(٤) أي جاز أن تقول: (عَلاَمَهْ) كما جاز أن تقول: (اخْشَهْ)، كما يجوز (عَلامَ) كما يجوز (اخْشَ).

(٥) قال أبو سعيد في تفسير هذه العبارة: «فرّق سيبويه بين حروف الخفض المتصلة بـ (ما) في الاستفهام، وبين الأسماء المتصلة بـ(ما)، وذلك أن حروف الخفض إذا اتصلت بما في ==

هَذَا بابُ الوَقْفِ في أوَاخِرِ الكَلِمِ المتَحرِّكَة[١]

قال: وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة، لأن تاء (طلحة) كأنها منفصلة[٢].

قال أبوعلي: تاء (طلحة) منفصلة من الصدر كما أن الاسم الثاني من المضموم أحدهما إلى الآخر منفصل منه، فأما تاء الجميع فإنّما صارت أقرب إلى ماهو من نفس الحرف لسكون ماقبلها، والإسمان المضموم أحدهما إلى آخر الصدر مفتوح فقد تبين أن تاء (طلحة) أبعد مما هو من نفس الحرف وأشدّ موافقة (لخمسةَ عَشَرَ) وبابه لاشتراكهما في انفتاح آخر الصدر[٣].

* * *

== الاستفهام، والعرب تسقط الألف من (ما)، وتجعلها مع الحروف بمنزلة شيء واحد، وكثر ذلك في كلامهم، فصارت الكلمة واحدة، فإذا وقفوا عليها اختارو أن يقفوا على الهاء عوضًا من الألف المحذوفة، كقولك: (عَلاَمَهْ) و(فِيْمَهْ) كما يقفون على (ارْمِهْ واغْزُهْ)، وبعض العرب لايحذف الألف وليس ذلك بالكثير. وأما الأسماء نحو: (مَجِيءَ مَ جِئتَ) و(مِثْلَ مَ أنتَ)، فلم يكثر في كلامهم ... والحروف لاتنفرد، فلما كانت الحروف محتاجة إلى مابعدها حاجة لازمة كان جعلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد أولى و ألزم، فلما كان كذلك صارت كلمة قائمة على أكثر من حرف، فجاز إدخال الهاء وإسقاطها، وإن كان إثباتها أجود، وما بعد (مِثْل، ومَجيء) حرف قائم بنفسه غير مختلط بما قبله، فإذا حذفت الألف بقيت الميم وحدها، فاحتاجت إلى الهاء ضرورة، وإنما شبهوا (مجيء، ومثل) وماجرى مجراهما إذا أضيفت إلى (ما) الاستفهام بحروف الجرّ، لأن الأسماء تجر ما بعدها كما أن الحروف تجرّ مابعدها، فكانت الهاء لها لازمة في الوقف». شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠- ١١.

(١) الكتاب ٢/٢٨١.   (٢) الكتاب ٢/٢٨١.

(٣) يقول أبو سعيد: «الوقف على تاء الجمع بالتاء وتاء التأنيث للواحدة بالهاء، لأنها إذا ==

هَذَا بابُ الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لاتلحقها زيادة[1]

قال أبوعلي: قال بعض أصحابنا: الإشمام في الرفع خاصة، وهو أن تلفظ بالحرف ثم تضم شفتيك عند انقضاء الحرف ليس إلاّ، فيكون الأعمى والبصير في سمع ذلك سواء، لايسمعه واحد منهما إنما يراه البصير، لأن ضمّك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإنما كان في الرفع خاصة بضم الشفتين، والجر والنصب لايمكن ذلك فيهما[2].

فأمّا الرَّوم[3] فإنه يكون أبلغ من الإشمام؛ ألا ترى أنّك تقول:

== كانت مع الألف فهي والألف علامة لجمع التأنيث، فكأنها دخلت على الألف لا على الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمت إلى الاسم فهي منفصلة مما قبلها، وفي الجمع ليست منفصلة من الألف، فهي إلى تاء الإلحاق أقرب، فلذلك جعلوها تاء في الوصل والوقف». شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٢.

(١) الكتاب ٢/٢٨١، وفي المخطوطة: «... الذي لاتلحقها...»، وقد أشار سيبويه هنا إلى أربعة أوجه عند الوقوف عند المرفوع والمضموم هي: الوقف بالإشمام وبغيره، كما تقف عند المجزوم والساكن، وبالروم للتحريك، ثم بالتضعيف. وشرع في تفصيل ذلك في هذا الباب.

(٢) عن الإشمام انظر المنصف ١/٢٤٤٨ فما بعدها.

ووضح أبو عمرو الداني الإشمام بقوله: «هو ضمُّك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولايدرك معرفة ذلك الأعمى، لأنه لرؤية العين لاغير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة». وأشار إلى أن الإشمام يكون في الرفع والضم لاغير وقد عنى بذلك حركات الإعراب المتنقلة وحركات البناء اللازمة. انظر التيسير في القراءات السبع /٥٩.

(٣) عرف أبو عمرو الداني الرَّوم بقوله: «هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتًا خفيًا يدركه الأعمى بحاسة سمعه»، ثم قال: «فأما الروم فيكون عند القراء في الرفع والضم والخفض والكسر، ولا يستعملونه في النصب والفتح ==

(رأيْتُكَ) و(رأيْتُكِ) فتبين المذكر من المؤنث بروم الحركة في الوقف، وليس الروم بحركة، إنما هو أن تروم الحركة فتنتحي نحوها ولاتبالغ، فيدلّ بذلك في الوقف على أن أصل الكلمة التحرك في الأصل.

قال : ألا ترى أنك لو قلت : (هذا مَعْن) فأشممت ، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم[1] **[١٧٣/أ]**.

قال أبوالحسن: يعني أنك إذا وضعت لسانك أو حلقك موضع بعض الحروف، استطعت أن تضم شفتيك حتى يعلم الذي يبصرك أنك تنوي الرفع في الرفع، وإذا تكلمت بالحرف وأردت أن تُعْلِمَ أنك تنوي فيه الكسر والفتح كما فعلت في المرفوع لم تقدر على ذلك.

أي؛ لم تقدر على أن يرى من ينظر إليك ما في فيك كما أريته ما في شفتيك، لأن مافي الشفتين يظهر للناظر، ومافي الفم لايظهر.

قال أبوالحسن: هذا الذي يدعيه في الإشمام ليس كما يقول، وهو يفهم بالسمع دون النظر[2].

قال أبوعلي: متى سمع سمعًا واستوى الأعمى والبصير في إدراكه بحاسة السمع فليس بإشمام إنما هو رَوْمٌ، ليس ينكر أن يكون مسموعًا كما أن الألف والواو والياء النواقص المسماة حركات مسموعة ، إلا أن الفصل

== لخفتهما». التيسير في القراءات السبع /٥٩.

(١) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «فأما الإشمام ... في الرفع لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوت للأذن». الكتاب ٢/٢٨٣.

بين الرَّوْم وبينها أنَّ الروم أخفى من تلك إشباعًا، وأظهر للسمع لإشباعها من الرَّوْم للسمع[1].

قال أبوعلي: حكم التضعيف ألا يكون في المنصرف المنصوب، لأن حركته تتصل بالألف التي هي بدل من التنوين، وإنما يشدّد في الوقف، إلا أن يجيء في ضرورة شعر على ماتقدم.

* * *

(١) يفسر أبو سعيد هذا الباب بقوله: «اعلم أن القياس في الوقف أن يكون على سكون فقط وأكثر العرب تقف كذلك، وهو القياس، ومنهم من إذا وقف أتى في الوقف بما يدل على تحريك الكلمة في الوصل، إذ العرب في الإتيان بذلك على مراتب بعضها أوكد من بعض، فمنهم من يُشِمّ، وهو أن يأتي بالحرف ساكنًا ثم يضم شفتيه في الرفع لأن علامة المرفوع وهي الضم من الواو، والواو بين الشفتين، فيراه المخاطب أنه يريد الضّمت موضع الضم، ولا يرى ذلك الأعمى. ومنهم من يروم الحركة، والروم صُوَيْتٌ ضعيف بالضم في المرفوع، وبالفتح في المفتوح، وبالكسر في المكسور يتبع ذلك الصوت الحرف الذي تقف عليه، فيُعلم أنه متحرك بتلك الحركة في الوصل. ومنهم من يشدّد الحرف، فيقول: (خالدّ) وهو أوكد في البيان مما قبله، لأنه بيّن بحرف، والذي قبله بيّن بإشارة أو بحركة ضعيفة... وإنما جعلت هذه العلامات من الإشمام والتشديد للفرق بين مايكون مبنيًا على السكون في كل حال وبين ما يحرك في الوصل... وبعض النحويين لايعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولايفرق بين الإشمام والرَّوم»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٣.

هَذَا بابُ السَّاكن الذي يكونُ قبل آخر الحرف فيُحرَّك لكراهيتهم التقاء الساكنين[1]

وذلك قولهم: هذا بَكُرْ، ومِنْ بَكِرْ، ولم يقولوا: رأيت بَكَرْ، لأنه في موضع التنوين، وقد يُلحق ما يبيِّن حركته[2].

قال أبوعلي: قوله: لأنه في موضع التنوين، يقول: إنه منصوب، والمنصوب يلحقه مايبين حركته إذا كان منصرفًا وهو التنوين، فكما أنه لايُحرَّك مع المنصوب إذا نوّن لمكان مايبين حركة لامه، كذلك لم يُحرَّك مع الألف واللام، إذ الألف واللام كالتنوين، وليس يلحق المرفوع والمجرور في الوقت مايبين حركتهما قبل أن يدخلهما الألف واللام بحركة لاميهما، كذلك حركت عيناهما بعد دخول الألف واللام، فقيل: النَّقُرْ[3]، كما قيل:

---

(١) لأن الأصل في التشديد أن يقع فيما فيه تنوين في المرفوع والمخفوض دون المنصوب؛ وذلك أن المنصوب المنوّن إذا وقف عليه أبدل من التنوين ألفًا، فيتحرك حرف الإعراف الذي قبل الألف، لأن الألف لايكون ماقبلها إلا مفتوحًا، وإذا تحرك حرف الإعراب الذي قبل الألف استغنى عن التشديد. ثم تلحق المرفوع والمجرور في القوافي الوصل بالواو والياء فتقول: (عَبْهَلِي، وعَبْهَلُو) على وجه إطلاق الشعر لا على أنه بدل من التنوين، لأن القوافي يدخلها من الياء والواو ما لايدخل في الكلام، كما قال الشاعر:

عَفَا من آل ليلى السَّهْبُ فالأملاحُ فالغَمْـرُ

وقول الآخر:

لعِبَ الرِّياح بها وغيَّرها   بَعْدِي سَوَافِي المُورِ والقَطْـرِ

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٤.

(٢) الكتاب ٢٨٣/٢، بتصرف يسير.

(٣) يشير إلى قول الراجز الذي رواه سيبويه:

أنا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُـرْ ==

(هذا نَقُرْ)، ولما لم يقل : (رأيت بَكَرْ)، قبل حرف التعريف، كذلك لم يقل: (رأيْتُ البَكَرْ)[1].

قال: وقالوا: (رأيتُ العِكِمْ) فلم يفتحوا الكاف، كما لم يفتحوا كاف (البَكِرْ) ، وجعلوا الضمة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها[2].

قال أبوعلي: قوله: جعلوا الضمة إذ كانت قبلها، يقول: جعلوا الضمة والكسرة إذا كانتا قبل العين الساكنة في المنصوب بمنزلتها إذا كانتا إعرابًا، فقالوا: رأيت العِكِمْ، ورأيت الجِحِر، فأتْبَعُوا في النصب حركة العين الفاء كما **[١٧٣/ب]** أتبعوا في غير النصب اللام[3].

== قال سيبويه : أراد (النَّقُرُ) إذا نُقِرَ بالخيل ، ولايُقال في الكلام إلا النَّقْر في الرفع وغيره. الكتاب ٢/٢٨٤. والشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف للوقف.

(١) يقول أبو سعيد في هذا: «يقول: هذا بُكُرْ، والأصل (بَكْرٌ)، فلما وقف فبطل التنوين والإعراب ألقى ضمة الإعراب على الكاف، وكذلك: (أخذتُه من بَكِرْ)، فإذا قال: (رأيت البَكْرَ) لم يُحرك الكاف، ولم يلق فتحة الراء على الكاف، وذلك أنه الأصل من قبل دخول الألف واللام أن تقول: (رأيتُ بَكْرَا) إذا وقفت، فتحرك الراء وتستغني عن إلقاء حركتها على الكاف، فلما أدخلت الألف واللام قام الألف واللام مقام التنوين، فلم تغير الكاف كما لايغير في (رأيت بكرًا) حين جعلت الألف واللام بدلاً من التنوين». شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٤، والعِكْمُ: عِكْمُ الثياب الذي تُشدّ به العَكَمَة، والجمع عُكُمٌ، يقال: عَكَمْتُ الثياب إذا شددت بعضها إلى بعض. والعِكْمُ: العِدْلُ ما دام فيه المتاع. ونقل عن الأزهري قوله: كل عِدْلٍ عِكْمٌ. انظر لسان العرب، جـ١٢/ ٤١٥ (عكم).

(٣) ضرب سيبويه مثلاً وهو قوله: «رأيتُ الجُحُرْ» لتفسير قوله: «جعلوا الضمة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها».

وقوله: لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده[1]، أي جعلوا العين تحرك بحركة ماقبلها فيهما كما كانت تحرك بالحركة التي هي إعراب إذا كانت ضمة أو كسرة.

وقوله: صار في النصب كأنه بعد الساكن[2]، أي صار الكسر والضم في ذا المنصوب نحو:[3] (لقيت الجُحُر، ورأيت العكِمَ)، بمنزلة الرفع والجر اللذين يكونّان بعد الساكن في اللام في أن حرّك عين المنصوب بحركتي فائهما، كما حرك عين المرفوع والمجرور بحركة لامهما، وإنما حرك عين المنصوب بحركة فائه إذا كانت كسرة أو ضمة، لأن لم يجز أن يُحرك بحركة لامه، وقد تقدم القول في هذا، ولم يجز أن يحرك عين المنصوب بحركة فائه إذا كانت فتحة، لأنه لم يحرك بحركة لامه لما كانت فتحة، فكما لم يُحرك بحركة اللام إذا كانت فتحة، كذلك لم يحرك بحركة الفاء إذا كانت فتحة.

* * *

(١) الكتاب ٢/٢٨٤.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٤.

(٣) في المخطوطة: (تجر) ولا معنى لها، ولعله تصحيف من الناسخ.

هَذَا بابُ الوقف في الواو والياء والألف[1]

قال: فيهويَ الصوتُ إذا وجد متّسعًا حتى ينقطع آخرُه في موضع الهمزة[2].

قال أبو علي : يقول : إذا وقفت على هذه الحروف ، راجعُ الصوت يتصل بمخرج الهمز[3].

* * *

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٥، وفي المخطوطة: «... والياء على الألف».

(٢) الكتاب ٢/٢٨٥، وفي المخطوطة: «... في موضع الهمز»، وقبل هذه العبارة قوله بعد العنوان: «وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومدّ، ومخارجها متّسعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسعَ مخارجَ منها، ولا أمدّ للصوت، فإذا وقفت عندها لم تضمّها بشفة ولا لسانٍ ولا حلقٍ كضم غيرها، فيهويَ الصوت...».

(٣) يريد أن يبين اختلاف حروف المدّ واللين عن غيرها من الحروف عند الوقوف فيها وأنه ليس فيها إشمام ولا رَوْمٌ ولا تشديد، لأن امتدادها أغنى عن ذلك، لأنه لما اتسع مخرجها امتدّ الصوت فيها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق١٨. وقد لخص الرّماني وجه الوقف على هذه الحروف بقوله: «الذي يجوز في الوقف على حروف المدّ واللّين السكون، ولايجوز الإشمام ولا رَوْمُ الحركة، لأن هذه الأحرف من جنس الحركات، فلا يقتضي ذلك تعريتها من الحركات بما يجري مجرى التضعيف في الموضع الذي الأصل فيه السكون، بل إجراؤها على الأصل أحق بها مع أنها لما انفردت بهذا الوجه الذي ليس لغيرها من الحروف عوملت بمقتضاه، لأنه أدل على توفيتها حقّها وأخفّ فيها، وقد جمع الأمرين من يوفيه الحق والخفّة في اللفظ. وإنما ذكر سيبويه المد واللين واتساع المخرج ليبيّن به خاصة هذه الحروف بما ليس لغيرها، وهو الذي اقتضى لها هذا الحكم من الوقف على السكون دون التقريب من الحركة ...». انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ٥ ، ق ١٨.

هَذَا بابُ الوقْفِ في الهَمْزِ[1]

قال: وهو أبين لها إذا وَلِيَتْ صَوْتًا[2].

قال أبوعلي: يريد، إذا وليت حركة، وذلك قولهم: هذا الوَثُؤْ[3].

قوله في أول الباب: مايلزم الفرع[4].

قال أبوعلي: الفرع كلمة مثّل بها الهمزة كما يجعل النحويون أبداً العين موضع الهمزة.

قل أبوعلي: تحريكهم العينات في النصب في (الْوَثْو)[5] ونحوه مع دخول الألف واللام يدل على أن العين هنا لم تُحرك من حيث حرك في (بَكْرْ والنقْرْ) ونحوه، لأنه لو حرك من حيث حرك هذا لم يحرك المنصوب نحو: (رأيت الْوَثَـاْ)، كما لم يحرك (رأيت البَكَرْ)، فتحريك هذا يدل على

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) في الكتاب ٢/٢٨٦: «وذلك قولهم: و الوَثُؤْ، ومنَ الوَثِيءْ، ورأيتُ الوَثَاْ، وهو البُطُؤْ، ورأيتُ البُطَاْ، وهو الرِّدُؤْ...». والوَثْءُ: شبه الفسخ في المفصل، ويكون في اللحم كالكسر في العظم. قال الليث: إذا أصاب العظم وَصْمٌ لايبلغ الكسر، قيل: أصابه وَثْءٌ ووَثْأَةٌ. انظر تهذيب اللغة ١٥/١٦٥ (وثأ).

(٤) الكتاب ٢/٢٨٥، وهو من تمام قوله: «أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإن يلزمها في الرفع والجرّ والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك من الإشمام ورَوْم الحركة، ومن إجراء الساكن وذلك قولهم: هو الخَبْءْ، والخَبْءْ والخبءْ». وهو يريد: «أن من حقق الهمزة في الوقف جرت عليها الوجوه التي تجري على قولنا: البَكْرْ، والفِلِسْ، وزَيدٍ، وعَمْرٍو، وما أشبه ذلك إذا وقفت عليه، وتكون منزلته منزلة العين، ولذلك شبهه بالفرع، لأن الهمزة تشبّه بالعين». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٨.

(٥) في المخطوطة: ألْوَثْ

العينات حُركت لتبيّن الهمزة في الوقف كما ذكره لا كما حرك العين من (بَكْر) في قولك: (هذا بَكُرْ) وسائر بابه مما ليست بهمزة[1].

قال: وأما من لم يقل من البُطِيءْ، ولا هُوَ الرِدُؤْ، فإنما ينبغي لمن اتّقى ما اتّقوا أن يلزم الواو والياء[2].

قال أبوعلي: أي فيقول: هو البُطُوْ، ومن البُطْيْ فيبيّن الهمزة بقلبه إيّاها واواً أو ياءً، إذ لم يبينها بتحريك العين قبلها، كراهة أن يصير إلى الياء، وليس له نظير في الأسماء[3].

قال: والهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل إلا في القلب والتضعيف[4] [١٧٤/أ].

أي تقلب ياءً أو واواً أو ألفًا، وسائر الحروف لاتقلب.

* * *

---

(١) انظر مزيداً من التفصيل في هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٢٠.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٢ ، مع اختلاف يسير.

(٣) يقول الرماني: «ومن العرب من يقول: رأيتُ البُطأ، ومن البُطِي، فيجوز على هذا المذهب وجهان: الإتباع لما قبل الحرف، كقولهم: رأيتُ الجُحُرْ، ومن الجِحِرْ ويتوجه في أنه لما تنكب من البُطي لأن هذه الزنة ليس في الأسماء صار إلى البُطُو، لأنها حركة مواجهه للكسرة، ثم أتبع النصب ذلك الوجه، فأجراه في الأوجه الثلاثة على طريقة واحدة». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٢٠.

(٤) الكتاب ٢٨٦/٢، والإشارة إلى الهمزة هنا من غير المعتل في نحو: الخَطأ فيجوز فيها الإشمام والروم والتضعيف، وأما في المعتل فتقلب الهمزة واواً أو ياء أو ألفًا كقوله: هو الوَثُو، ومِنَ الوَثْي، ورأيتُ الوَثَا.

هَذَا بابُ السَّاكن الذّي تُحرِّكُه في الوَقْف[1]

قال: كما حرّكُوا بالكسر، إذ وقع بعدها ساكن يَسْكُنُ في الوصل[2].

قال أبوعلي: نحو ضَرَبّت ِابْنَهَا، فالساكن الثاني يجري في الوصل والوقف ساكنًا[3].

قال: وكذلك قد ضَرَبْتهُ فلانَةٌ، وعنْهُ أَخَذْتُ فتُسكِّن كما تُسَكِّن إذا قلت: عنها أَخَذتْ[4].

قال أبوعلي: ما قبل الهاء في (عَنْهُ) ساكن، كما أن ماقبلها في (عَنْهَا) ساكن، إلا أن قبل الهاء في (عَنْهُ) يلقى عليه في الوقف حركة الهاء، لسكون هذه الهاء في الوقف إذا كان ما قبله متحركًا، فأما ما قبل الهاء في (عنْها) فلا يُحرك ولا يلقى عليها حركة الهاء، لأن الهاء في (عَنْها) لاتسكن على حال[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٦ باختصار.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٧، وتمام العبارة: «وسمعنا بعض بني تميم من بني عَدِيّ يقولون: قد ضَرَبّتِهْ، وأَخَذْتِهْ، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الساكن الذي بعدها، لإعراب يُحدثه شيء قبلها، كما حركوا...».

(٣) يفسر أبو علي وجه الشبه هنا بأن تحريك الساكن في نحو: (قد ضربّتِهْ) ونحوه، بالتخلص من الساكن في مثل (ضَرَبّتِ ابْنَها).

(٤) الكتاب ٢/٢٨٧.

(٥) يقول الرماني: «ويجوز نقل الحركة في (لم أضْرِبُهْ) ولايجوز نقل الحركة في (لم أضْرِبْكَ) لأن الكاف بيِّنَةٌ، وليس كذلك الهاء لخفائها ببعد مخرجها واتساعه، فجئت بالوجهين جميعًا، وكل ما اتسع مخرجه فإن ذلك يوجب له خفاء لايجب لما ضاق مخرجه». شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٢١.

هَذَا بابُ الحرف الَّذي تُبْدلُ في الوقف مكانَهُ حرفًا أبْيَنَ منهُ يُشْبِهُهُ لأنَّه خَفيٌّ[1]

قال: وإذ خَفِيَتِ الكسرة ازدادت الياء خفاء كما ازدادت الكسرة، فأبدلوا مكانها حرفًا من موضع أكثر الحروف بها مشابهة[2].

أي بالياء، قوله: حرفًا أي الهاء، وهو من موضع الألف، والألف أكثر الحروف مشابهة بالياء[3].

* * *

هَذَا بابُ مايُحذَفُ منْ أواخِرِ الأسْمَاء في الوَقْفِ وهِي اليَاءاتُ[4]

قال: كما ذهبت في الوصل[5].

يعني قولك: هذا قاضٍ، فاعْلَمْ[6].

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٧، مع بعض الاختلاف البسيط، واختصار للعنوان.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٨، وفي المخطوطة: «... بها مشابه» هنا والتي في التعليق بعد هذه.

(٣) عن قول بني تميم في الوقف: (هذه) وفي الوصل: (هذِي) لخفاء الياء، قال أبو سعيد: «إن أصل (هذه): (هذِي)، غير أن الكسرة التي بعدها الياء أخفى من الكسرة التي بعدها الهاء، وأبدلوا من الياء هاءً في الوقف ليكون أبين للكسرة التي قبلها، وإنما اختاروا الهاء لأنها من مخرج الألف، والألف أكثر الحروف بالياء مشابهة، فإذا وصل هؤلاء ردُّوا الهاء إلى الياء، فقالوا: (هذِي فُلانة) لأن ما بعد الياء يبينها». شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ٢٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٨، وهو قوله: «قولك: هذا قاضْ، وهذا غارْ، وهذا عَمْ، يريد: العَمِي، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل».

(٦) أصل: (قاضْ، وغَازْ، وعَمْ): قاضِيٌ، وغَازِيٌ، وعَمِيٌ، تقول في الجرّ: مررت بقاضِيٍ =

قال: ولم يُريدوا أن يظهر في الوقف كما لم يظهر في الوصل[1].

{أي}[2] في قاضٍ فاعلمْ.

قال : لأنهم لم يُضْطَرُّوا ها هنا إلى مثل ما اضطرُّوا إليه في الوصل[3].

قال أبوعلي: يقول: من يقول: (هَذا رَامي)، وأظهر الياء في الوقف، إنما أظهره لزوال العلّة التي لها حذفت في الوصل، وفي أنه لو لم يحذف منه للزم أن يُحرك بالكسر، فلما لم يلزم تحريكها في الوقف لأن الوقف يكون على ساكن لم يحذف في الوقف كما حذفت في الوصل لما كان يلزمها من التحريك والكسر.

قوله: شبّهوه بما ليس فيه ألف ولام[4]، يعني قوله: القاضي.

قال أبوعلي: قال أبوبكر: كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف.

وقوله : في هذا الباب ولم يقولوا: (لمْ يَكُ الرجُلُ)، لأنها في موضع

== وغازي، وعَمِي، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرة فسكنت الياء، فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياء لذلك، فإذا وقفوا لم يردُّوا الياء - وإن لم يكن تنوين - لأن التنوين في النيّة إذا وصلوا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ٢١.

(١) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى، لأن مابعدها تفسير لما قبلها.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٢٨٨.

تُحرك فيه[1]، يعني أن النون تحرك فيه لالتقاء الساكنين.

* * *

هٰذا بابُ ما يُحذَفُ من الأسْماءِ من اليّاءات في الوقف[2]

قال: لأنك إذا وصلت في النداء حذفتها[3].

قال أبوعلي: مثال ذلك قولك: يا غلامُ أقبلْ. فأمَّا **١٧٤/ب** لِمَ حُذفت هذه الهاء؟ فقد ذكره في باب النداء[4].

قال: وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لاتذهب في الوقف[5].

قال أبوعلي: يعني (قَفًا ورَحًى ومُثَنًّى)[6]، إذا وصَلْت قلت: (رحًا فاعْلَمْ)، سقطت الألف في الوصل لالتقاء الساكنين، كما تسقط الياء

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٩، وهو جزء من قوله: «وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لاتذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أَقْضِي، وهو يقْضِي، ويغْزُو، ويرمي، إلا أنهم قالوا: (لا أدْرِ) في الوقف، لأنه كثر في كلامهم فو شاذ، كما قالوا: لمْ يَكُ، شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولايقولون: لم يك الرجُلُ...».

والسبب في ذلك أنه إذا لقي النون الساكنة في (يكنْ) ألف الوصل في (الرجل) تحركت النون، وبذلك تخرج عن شبه حروف المد واللين، كقوله عز وجل: «لم يكنِ الذين كفروا..» انظر شرح السيرافي، جـ١٠، ق ٢٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٩ باختصار.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٠.

(٤) انظر الكتاب ١/٣١٦، والتعْليقة ١/٣٥٠ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٢/٢٩٠.

(٦) في المخطوطة: (مثنًا)، وكذلك عندما تكررت في هذا النص.

لالتقائهما في (هَذا عَمٍ فاعْلَمْ) ونحوه، إلا أن الألف وإن سقطت في الوصل لم تحذف في الوقف كما أن الياء لما سقطت في الوصل حذفت في الوقف، وإنَّما لم تحذف الألف لما ذكره، وقياس هذه الألف أعني التي في (مُثَنًّى وقَفًا) ونحوه أن تكون في الرفع والجر إذا وقعت منقلبات عن اللامات، وفي النصب يكون بدلاً من التنوين، والمنقلبة عن اللام في النصب محذوفة لالتقاء الساكنين، وهما الألف المنقلبة عن اللام، والألف التي هي بدل من التنوين، والساكنان إذا اجتمعا من كلمتين حذف الأول إذا لم يجز تحريكه، كما يحرك الأول إذا ساغ تحريكه، والساكنان هنا منفصلان، كأنهما من كلمتين، لأن التنوين منفصل من البناء، وكذلك ما هو بدل منه منفصل أيضًا[1].

قال سيبويه: فَمِنْ ثَمَّ لم تُحذف الألف إلاّ أن يُضْطَرَّ شاعر فيشبِّهها بالياء، لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التنوين[2].

قال أبوعلي: يريد، أن الألف يذهب مع التنوين في (قَفًا فَاعْلَمْ)، كما تذهب الياء مع التنوين في (قَاضٍ فَاعْلَمْ)، فكما حذفت الياء في الوقف لذهابها مع التنوين في الوصل، حذفت الألف في الوقف كما حذفت

---

(١) ومؤدى كلام سيبويه: أن الألفات التي تذهب في الوصل لاتحذف في الوقف نحو ألف (رَحًا وقَفًا، ومثنًّى ومولى) وما أشبه ذلك، فهي تذهب عند الوصل لاجتماع الساكنين الألف والتنوين، وعند الوقف يذهب التنوين فتعود الألف فتقول: عَصَا، ورَحا، ومولى، وليس كقولك: هذا قاضْ لخفة الألف، وهذا الموضع يدل على مذهب سيبويه وهو أن الألف التي تثبت في الوقف هي الألف التي كانت في الحرف. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٩١.

الياء فيه[1].

* * *

هَذَا بابُ ثبات اليَاء والْوَاو في الهَاء الّتي هي علامَةُ الإضْمَار[2]

قال سيبويه : وليست الياءُ في (هِيَ) وحدها باسم كيَاءِ (غُلامي)[3].

قال أبوعلي: أي فتحذفها كما تحذف (من هذا غلامْ) في الوقف إذا أردت: (هذا غلامي)، فالاسم إنما هو (هِيَ) بأسرها، لا الهاء دون الياء، ولا الياء دون الهاء، وكذلك لو قلت: (مَا هُو)، (ومَنْ هُو)، لم يلزم أن تحذف الواو في الوقف كما تحذفه من (هذه عَصَاهْ).

قال سيبويه: ففيها أيضًا مثل ما في (أَصَابَتْهُ)[4].

---

(١) يفسر الرماني هذا بقوله: «وأما الألف التي تذهب في الوصل فتثبت في الوقف لأنها ترجع إلى خفّة مع أنه الأصل، ومع أن التقاء الساكنين من كلمتين لايعتدّ به، فهي في تقدير الثابت في الوصل، وعلى ذلك قياس «يَقْضي الحقّ» إذا وقفت قلت: «يقْضي»، وكذلك «يدْعُ الداعي» إذا وقفت قلت: «يدعو» لأن الساكن من كلمتين، فهو لايلزم كما يلزم التنوين في (هذا قاضٍ فاعلمْ)، فلذلك بنى عليه (هذا قاضْ) في الوقف، ولبس كذلك (هذا قاضي الرجل) لما بيّنّا من الفرق فيما يلزم وفيما لايلزم...». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ٢٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٩١.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢.

قال أبوعلي: يقول في (عَلَيْهِ يافَتَى)، (وعَصَاهُ فاعْلَمْ)، وجوه ما في (أصَابتْه جائحة)، لأن ما قبل الياء منهن ساكن، كما أن ما قبل الهاء في أصابته ساكن، (فعَلَيْهِ فَاعْلَمْ)، مثل (أصَابَتْهُ فَاعْلَمْ)، في أن ما قبل الهاء منهما ساكن، إلا أن الحذف للحرف الذي بعد الهاء في (عَلَيْهِ فَاعْلَمْ)، (وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ)[1] و(هُدَاهُ فاعلمْ)، أحسن. لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة على ماتقدم.

قال سيبويه: كرهوا أن يَدَعُوا بعد الميم شيئًا منهما[2].

أي: شيئًا من الواو والياء. يعني الكسرة والضمة.

قال: ولايحذفون الساكن في (سَفَرْجَلٍ) لأنه ليس فيه من هذا[3] [١٧٥/أ].

قال أبوعلي: يقول: ليس في(سَفَرْجَلٍ) علّة ولا استثقال فتحذف منه الراء كما حذفوا من (رأيْتُهمْ)، و(رأيْتُ أباهُ)، الذي هو ردف الإعلال[4].

قال: ألا ترى أنّه لايقول: (كُنْتُم اليَوْمَ) مَنْ يقول: (اخْشَوِ الرَّجُلَ)[4].

---

(١) سورة يوسف، الآية / ٢٠.

(٢) الكتاب ٢٩٢/٢، وفي المخطوطة: (منها).

(٣) الكتاب ٢٩٣/٢، وفيه: «... ليس فيه شيءٌ من هذا».

(٤) يقول أبو سعيد في تفسير هذه المسألة: «إن المستثقل قد يجوز أن يخفف، فكان تسكينهم الميم لضمتها ولزوم الضمة قبلها، كتسكين (كَبْدٍ، وعَضْدٍ)، وليس في (جَمَلٍ) ما يستثقلون؛ لأن الميم مفتوحة، وقوله: لايحذفون الساكن في (سَفَرْجَلٍ) لأنه ليس فيه شيء من هذا ... يريد: أن الحذف إنما يقع استثقالاً أو لداع يدعو إليه، وليس كل ما أراد مريد حذفه كان له ذلك، فلا يجوز حذف شيء من (سفرجل) لأنه لاشيء فيه من ==

قال أبوعلي: يقول: فلو حُرِّكت الميم من (كنتُم اليَوْمَ) للضم من حيث حركت الواو من (اخْشَوُ الرَّجُلَ) بالضم، لجاز (كنتُم اليومَ) كما جاز (فاخشَوُا الرَّجُل)[1].

* * *

هَذَا بابُ مَا تُكْسَرُ فيه الهَاءُ الَّتي هي عَلامَةُ الإضْمَارِ[2]

قال سيبويه: لأنَّها خَفِيَّة كما أن الهاء خَفِيَّة[3].

قال أبوعلي: إشتراك الهاء والياء في الخفاء، لأن الألف من مخرج الهاء، والياء قريبة من الألف، فهي إذاً شبيهة بالهاء[4].

== نظائر ما يحذف»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٢/٢٩٣.

(٢) يريد من المقارنة في هذين المثالين: «أنا لو كنّا نضمّ الميم من أجل الواو التي بعدها في التقدير لكان يلزمنا إذا كسرنا الواو في (اخشوِ لرَّجُلَ) أن تكسر الميم [يريد التي في كنتم اليوم]، لأنها قد حذف منها، ويجوز أن يفرِّق بينهما، لأن الميم قد حذف بعدها واو، والواو في اخشوا لم يحذف بعدها واو، وإنما حذف قبلها ضمة وألف، لأنه كان الأصل: (اخْشَيُو) فحذفت الضمة، وقلبت الياء ألفًا، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين واو الجمع والألف التي قبلها، وكان الأصل (اخْشَى)، وبعد قلب الألف، فلما حذفت صار (اخْشَوْا)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٣.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٤، وتمام قوله: «الهاء تُكْسَرُ إذا كان قبلها ياء أو كسرة، لأنها خفية...».

(٥) يقول أبو سعيد في شرح هذا الباب: «اعلم أن هاء الضمير أصلها الضم، ولا يجوز كسرها إلا أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإنه يجوز في هذه الحال كسرها للياء والكسرة، ويجوز ضمها على الأصل، وكان ابن شهاب الزهري يضمها في جميع القرآن، وهو ==

قال سيبويه: فإذا تراخَتْ وكان بينهُمَا حَاجزٌ لم تَلتَقِ المتشابهةُ[1].

يعني بالمتشابهة اجتماع الكسرة مع الهاء، أو الياء مع الهاء.

قال: وإذا قال: (مَصَادِرُ) فجعل بينهما حرفًا ازداد التحقيق كثرة فكذلك هذا[2].

أي، إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف[3].

قال: وإنما أجري هذا مُجرى الإدغام[4].

قال أبوعلي: أجرى تحريك الهاء بالكسر إذا وقعت بعد كسرة أو ياء كالإدغام لأن الحرف قُرِّب من شبيهه كما قرب في بابْ الإدغام الحرف من

= مدني حجازي ... وإنما جاز كسرها لكسرة ما قبلها أو للياء لأنها أشبه الحروف بالألف، فكما أمالوا الألف ونَحَوْا بها نحو الكسرة للكسرة بعدها، أو قبلها أو للياء على ما شرحناه، كسروا الهاء أيضًا من أجل ذلك». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٢٩٤/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٤/٢.

(٣) الحديث هنا عن الصَّاد، ومذهبهم فيها بين التحقيق وعدمه، وقد روى سيبويه إدخال الصَّاد في باب الإدغام فتقرب من أشبه الحروف من موضعها بالدال في نحو: (مَصْدَرٍ) فيكون الزاي حيث تخرج الصاد قريبة منه، لقرب الزاي من الدال. ثم لايفعل ذلك مع الراء والقاف ونحوهما، لأن موضعهما لم يقرب من الصاد كقرب الدال. ثم ذكر ما روى عن قراءة «حتى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ» [سورة القصص، الآية/٢٣] وأنها قراءة أهل مكة بين الصاد والزاي. ثم عرج هنا على مسألة تحقيقها، فإذا تحركت الصاد في نحو: (صَدَقَ) كان من يحققها أكثر لأن بين الصاد والدال حركة، ولو قال: (مَصَادِر) لزاد التحقيق كثرة لأنه جعل بينها وبين الدال حرفًا. الكتاب ٢٩٤/٢، وانظر مزيداً من التفصيل والبيان في شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٢٩٤/٢.

الحرف نحو: (أجدك)[1].

وقال أبوعلي في بيت الحطيئة:

. . .   . . . رُدُّوا فَضْلَ أحْلاَمِكِمْ رَدُّوا[2].

وقال سيبويه : وهذه رديئة جداً[3] ، إنما رَدُّوَ هذا ، وحَسُنَ (بِهِمْ وعَلَيْهِمْ) أن الهاء مشابهة للياء والكسرة لموافقتها إيَّاها في الخفاء، وأنه من مخرج ما يشبه الياء وهو الألف ولغير ذلك مما بينهما من الموافقة، فأتبع الهاء الكسرة أو الياء في (عَلَيْهِي، وبهي)، للموافقة بينهن، كما قربت الألف من الياء في الإمالة، والحرف من الحرف القريب منه في الإدغام وليس بين الكاف والياء والكسرة من المناسبة مابينهما وبين الهاء، فلهذا حسن اتباع الهاء إياهما، وقبح إتباع الكاف إياهما.

---

(١) الحرف الأخير من هذه الكلمة غير واضح في المخطوطة، وهكذا قرأتها، والمعول عليه في هذه الكلمة هو الإدغام في الدال، وليس يهم ماجاء بعده من حروف.

(٢) هذا بعض عجز بيت الحطيئة من الطويل وهو قوله:

وإن قال مَوْلاَهُمْ عَلى جُلِّ حَادِثٍ   من الدّهرِ رُدُّوا فَضْلَ أحْلاَمِكمْ رَدُّوا

وقد أنشده سيبويه وفيه كسر الكاف من قوله: (أحلامكم) تشبيهًا لها بالهاء، إذا قال: (أحلامهم) لأنها أختها في الإضمار، انظر الكتاب ٢/٢٩٤ - ٢٩٥، والبيت في ديوانه /٦٦ من قصيدة مطلعها:

ألاَ طَرَقَتْنَا بَعْدمَا هَجَدُوا هِنْدُ   وقَدْ سِرْنَ غَوْراً واسْتَبَانَ لَنَا نَجْدُ

وفي رواية بعض كلماته خلاف في المصادر، ففي الأغاني ٧/٦١ «كل» مكان «جل»، وفي مختارات ابن الشجري /٤٤٥ (ردُّوا بعضَ أحلامكم)، والبيت في المقتضب ١/٢٧٠، وقال عن كسر الكاف من (أحلامكم): خطأ عند أهل النظر مردود، والبيت في شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠ ، ق ٢٨ ، وشرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ٣٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١١١٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٤.

وقال سيبويه: ألا تراها جعلت في القوافي متحركة بمنزلة الياء والواو ساكنتين[1].

يعني جعلت الهاء وصلاً متحركة وساكنة في مثل:

... مَحَلُّهَا فَمُقَامُهــا[2] ... ...

.... (و) أفْراسُ الصِّبَا[3] ورَوَاحِلُهْ[4]

ولم يجعل الياء والواو وصلاً إلا ساكنين نحو: مَنْزِلِي[5]، وتَنْسَلِي[6].

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٥.

(٢) إشارة إلى قول لبيد من الكامل:

عَفَتِ الديارُ محلُّها فمقامُهـا ... بِمِنىً تَأَبَّدَ غَوْلُها فرِجَامُهـا

انظر ديوانه /٢٩٧، قال أبو سعيد: الميم حرف الروي، والهاء وصل وبعدها ألف، وهي تسمى بعد الهاء الخروج، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٢٨. وأنشد الرماني البيت على إطلاق القافية بالهاء وهي متحركة، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٣٢.

(٣) في المخطوطة: (الصبي).

(٤) و بعض عجز بيت لزهير بن أبي سلمى من الطويل، وهو مطلع قصيدته في مدح حصن بن حذيفة:

صَحَا القَلْبُ عَنْ سَلْمَى وأَقْصَرَ بَاطِلُهْ ... وعُرِّيَ أفْراسُ الصِبَا ورَوَاحِلُهْ

انظر ديوانه /١٠١ (صنعة أبي العباس ثعلب). وقد جاء الهاء وصلا للام كما هو الحال في البيت السابق، إلا أن ذاك قد جاء بعد الهاء ألف، وتلك الألف هي التي تسمى الخروج.

(٥) إشارة إلى قول امرىء القيس من الطويل، وهو مطلع معلقته:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ وحَوْمَلِ

فقط أطلق الروي، ولم يجعل الياء وصلاً فيه إلا ساكنًا، انظر الديوان /٨.

(٦) وهذه تشير إلى قول امرىء القيس من الطويل، وهو أحد أبيات معلقته التي من مطلعها:

وإنْ كُنْتِ قَدْ سَاءَتْكِ مِنّي خَلِيقَةٌ ... فَسُلِّي ثِيَابِي من ثِيَابِكِ تَنْسُلِ ==

ومعنى قولي: الوصل، أي زيادة ليست من نفس الكلمة ولكنها للإطلاق.

قال سيبويه: وإنما ذكرت هذا لئلا تقول: قد حركتَ الهاءَ، فلِمَ جَعَلْتَها بمنزلة الألف فهي متحركة كالألف[1].

قال أبوعلي: أي فتقول: لم جعلت الهاء كالألف حين جعلت حركته من جنس الياء إذا وقعت الياء قبلها أو الكسرة، كما أملت الألف نحو الياء في عِماد وسِيال [١٧٥/ب] والهاء متحركة ليست كالألف لأن الألف ساكنة ومتحركة، (فما وجد كأنّ)[2] الهاء متحركة أجريت مجرى الألف في القوافي، وكذلك أجريت عليهي وبهي، وإن كانت متحركة مجرى الألف في أن غيرت حركتها التي هي الضمة، وجعلت من جنس الهاء كما غيرت الألف، إذا وقعت مع الكسرة والياء بأن نُحي بها نحو الياء.

قال سيبويه: شبّهوها بالميم التي تلزم الضمة والكسرة[3].

== ديوانه /١٣، ولكني أظنه جاء سهواً من الناسخ، لأن الشاهد فيه كالشاهد في البيت السابق، على عدم جعل الياء وصلاً إلا ساكنًا.

وأظنه أراد (لا يسلو) الواردة في مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان والحارث بن عوف المري وهو قوله:

صحا القلب عن سلمى وقد كان لايَسْلُو
وأقْفَرَ من سلمى التَّعَانيقُ فالثُّقْلُ

فقد جعل الواو وصلاً للروي ساكنًا، ولا يكون الواو وصلاً إلا ساكنًا. انظر ديوانه /٨٣.

(١) الكتاب ٢/٢٩٥.

(٢) غير واضحة في المخطوطة وهكذا قرأتها.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٥.

يعني ميم (عَلَيْهِمْ)، يقول: شبهت الهاء في هذه الكلمة[1] بالميم التي في (عَلَيْهِمْ)[2]، فحذفت الياء منها في الوصل، فقيل: (ذِهْ أَمَةُ الله) كما حذفت الياء أو الواو من ميم (عَلَيْهِم)، (ولَكُم) في الوصل، فقيل: (عَلَيْهِمْ فَاعْلَمْ)[3].

* * *

ومن باب الكاف الَّتي هِي عَلاَمةُ المُضْمَر[4]

قال سيبويه: فلما كانت الهاء يلحقها حرف مَدٍّ، ألحقوا الكاف معها حرف مَدٍّ، وجعلوهم إذ التقيا سواء[5].

---

(١) يريد: (هذه).

(٢) أي يقال فيها: (عليهِمُو) (وعَلَيْهِمْ)، كما يقال: (هذِ هي وهذِهْ).

(٣) يقول أبوسعيد: «أصل (هذه): (هذي)، وإنّما أبدلت الهاء من الياء، وكثير من العرب لايبدلون، ويقولون: (هذي)، فمن أبدل فإنه يجري هذه الهاء مجرى هذا الضمير التي قبلها كسرة، ويكسرها، ولا أعلم أحداً يضمُها، لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ووصلوها بالياء كما وصلوا (بِهِي، وعَلَيْهِي يافتى)، فإذا وقفوا سكنوا كما يسكنون (بِهْ، وبِغُلاَمِهْ) إذا وقفوا.

والذين إذا أسكنوا الهاء في (هذِهْ) إذا وصلوا لايسكنونها في قولك: (بِغلامِهِي، وبِدَارِهي)، وفي سائر أحوال الضمير، لأن هاء الضمير أشد تصرفا، لأنه قد يكون ما قبلها ساكنًا ومفتوحًا ومضمومًا، ولا يلزمها الكسر كما يلزم الذال في (هذِهْ) قبل الهاء»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٢٨- ٢٩. وانظر تفصيل هذه المسألة في المقتضب ١/٣٨، ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٥.

(٥) الكتاب ٢/٢٩٦.

قال أبوعلي: يقول: جعلوا الكافَ والهاءَ سواء في أنْ زِيْد على الكاف[1] ألفٌ إذا كانت مفتوحة، وياءٌ إذا كانت مكسورة في الوصل كما زيدتْ على الهاء في الوصل واوٌ إذا كانت مضمومة وياءٌ إذا كانت مكسورة، نحو (عَلَيْهِي فاعْلَمْ، ولَهُو يَافَتى)[2].

قال سيبويه: والكاف والتاء لم يُفعل بهما ذلك[3] إلى [نهاية] الباب[4].

قال أبوعلي: يقول: لم يُزَدْ على الكاف والتاء إذا كانتا للمؤنث حرفٌ كما زيد على الهاء حرف، فيلزم أن يزاد عليها إذا كانت للمذكر حرف[5].

---

(١) يريد كاف الضمير للمخاطب والمخاطبة نحو: (لكَ، وبكِ) ونحوهما . فعندما يتذكر فإنه يقول: (أعْطيكاهُ، وأعطيكاها) للمذكر، و (أعطيكيها، وأعْطيكيه) في خطابه للمؤنث، فيمد الكاف بالألف في حال المذكر، ويمدها بالياء في حال التأنيث، ويلحق بعد ذلك هاء الضمير.

(٢) زيادة الألف على الكاف أشد توكيداً في الفصل بين المذكر والمؤنث، لأن من لايريد التوكيد يقول: (أعطيتُكَهْ) للمذكر، و (أعَطيتُكِهْ) للمؤنث، فيقع الفصل بينهما بالفتحة والكسرة، فإذا قلت للمذكر: (أعطيتُكَاهُ) والمؤنث: (أعطيتكيه) كان الفصل بينهما بالحركة والحرف، كما أن ذلك في الشين عندما تقول: (أعطيتُكِشْ) لتفرق بها بين المذكر والمؤنث. انظر شرح السيرافي جـ١، ق ٣٠.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) قال الرماني في تفسيره هذا القول: «إنما وجب للهاء ذلك [يريد الإشباع في مثل: ضَرَبَهُو، ومرَّ بِهِي]، ولم يجب للكاف والتاء، لأن الهاء أخفى منها لاتساع مخرجها، مع أنها مهموسة، فكانت أحق بإشباع الحركة حتى قيل بها، ولم يكن ذلك في الكاف والتاء، لأنه يكفي الفرق فيها بالحركات في الوصل دون الحروف، ولا يكفي في الهاء إلا بالحركات ===

هَذا بابُ ما يَلحقُ اليَاءَ والكَاف اللَّتَين للإضْمَار[1]

قال: ولم يسكّنوا التاء، لأن ما قبلها أبداً ساكنٌ، ولا الكافَ لأنَّها تقع بعد الساكن كثيراً[2].

أي: في نحو رَمَاكُمَا، وأعْطَاكُمْ، ولمْ يَضْرِبْكُمْ[3].

قال سيبويه: ومع هذا أيضاً أنهم كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمسٌ ليس فيهن ساكن[4].

قال أبوعلي: لو لم تضاعف النون فتسكن الأولى، لاجتمع في (ضَرَبَكُنَّ) خمسُ متحركات، لأن النون متحركةٌ بالفتح، وفي نحو (يَرْكُنَّ) أربع متحركات[5].

== والحروف، لما بينها من العلّة». شرح الرماني للكتاب، جـ١، ق٣٣.
وفسر أبو سعيد بقوله: «إن الأجود ألا يزاد على الكاف ألف ولا ياء، وإنما يزاد على الهاء لأنها خفية خفيفة، يشبهها بالألف فاحتملت الزيادة كذلك». شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٣٠.

(١) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٣) قوله: ولم يسكّنوا التاء، يريد تاء المخاطب سواء للمذكر أو للمؤنث، وذلك لأن ماقبلها ساكن أبداً، فلا يجوز أن يجمع المتكلم بين ساكنين، تقول: (أعطيتُكَ، وأعطيتُك) فالياء ساكن، ولا يجوز أن تسكن التاء بعده، وحملوا الكاف على التاء، لأن الكاف قد يكون ما قبلها ساكناً ومتحركاً نحو قولك: (اعْطَاكُمَا، وأكْرَمَكُمَا)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٣٠.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٥) سأل سيبويه أستاذه الخليل هذه المسألة: «ما بالك تقول: ذَهَبْنَ وأذْهَبْنَ ولا تضاعف النون، فإذا قلت: أنْتُنَّ، وضَرَبَكُنَّ ضاعفت؟». فأجابه الخليل محتجاً بشيئين: أحدهما: أن يكون حمل المؤنث على المذكر فما كان للمذكر بحرف واحد جعل للمؤنث بنون واحدة، نحو: ==

قال: وهي في غير هذا ما قبلها ساكن[1].

قال أبوعلي: قوله: وهي في غير هذا، أي النُّون التي لجماعة المؤنّث ما قبلها ساكن في غير (ضَرَبَكُنَّ، وأَنْتُنَّ)، ونحوه مما ضوعفت فيه النُّون، كما أن ما قبل التاء في (ذَهَبْتُ) ساكن، فكما سكن ما قبلها إذا كانت غير مضاعفة نحو (ذَهَبْنَ)، كذلك سكن ما قبلها في (ضَرَبَكنَّ) ونحوها مما ضوعفت فيه النون، لأنهما لا يجتمعان في أنهما علامتان للضمير، فكما اجتمعا في ذلك اجتمعا في سكون ما قبلهما.

قال سيبويه: [١٧٦/أ] فلو كانت ساكنة لم تُحقَّق النُّون[2].

قال أبوعلي: لأن النون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم لم يتبيّن نحو (مَنْ كَانَ)، (ومَنْ جَاءَ)، (ولمْ يأمَنْكَ)[3].

= (قَامُوا، وذهبُوا) فالواو هنا علامة الجمع المذكر، وهي حرف واحد، فيقال في المؤنث: (قُمْنَ، وذَهَبْنَ) بنون واحدة. فإذا قلت للمذكر: قُمتُموا، وذهبتُموا، وضَرَبْتُكُمُوا، قلت للمؤنث: (ذَهَبْتُنَّ، وضَرَبْتُكُنَّ)، فجعلت النون المشددة مكان الميم والواو. والشيء الآخر: أنه لو لم يشدّد النون لاجتمع أربع متحركات أو خمس. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ٣١.

(١) الكتاب ٢٩٧/٢، وهي من تمام العبارة السابقة، ويفصل بينها الأمثلة في هذه المسألة وهي قوله: (نحو ضَرَبَكُنَّ، ويَدُكُنَّ).

(٢) الكتاب ٢٩٧/٢، وفي المخطوطة: «تحرك» مكان «تُحقق» ورواية السيرافي توافق ما جاء في نص الكتاب.

(٣) يقول الرماني: «الذي يجوز في الوصل بالإشباع والاختلاس إجراء الضمة والكسرة التي لا تلزم على جواز الوجهين: أمّا الإشباع فلتمكُّن الحركة، وأمّا الاختلاس فللتخفيف الذي لا يخل بالكلمة، وذلك أنها قد تكون حركة إعراب يخلّ بها الإسكان، لإبطال دليل المعنى، وهي مع ذلك لا تلزم، فلا يجوز فيها الإسكان لهذه العلة، ولو كانت حركة لازمة لجاز فيها التخفيف بالإسكان نحو (عَضُدٍ، وفَخِذٍ)...» شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٣٥.

قال سيبويه: كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات[1].

أي لم يحذفوا الألف من (عَصًا، وعَمًى) ونحوه في الوقف، كما حذفوا الياءات من نحو قَاضِي، وجَوَارِي) في الوقف.

قال: وما أُسكنَ في الشّعر وهو بمنزلة الجَرَّة[2].

قال أبو علي: قوله: وهو بمنزلة الجرَّة يعني الكسر الذي في آخر الكلمة من (صَاحِبِي)[3] ونحوه كالجرّ، في أنّ العرب لا تُسكّنه كما لا تُسَكِّن، إنما يسكنون ما كان في وسط الاسم دون ما كان في آخره فإذا كانت الكسرة في آخر الكلمة بمنزلة الجرَّة في أنها لا تُسكن كما أن الجرة لا تسكن، ثم جاء فيها الإسكان، فكذلك يجوز في الجرة أن تُسكن إذا جاز فيما كان مثله في أنه لا يسكن.

قوله: ولم يجيء هذا في النصب[4].

أي ترك الإشباع وتخفيف الحركة.

* * *

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٧ مع اختلاف يسير، وتمام قوله: «... إلا أن من قال: (فَخِذٌ) لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلتُ صَاحِبْ قَوِّمِ ... بالدَّوِّ أمثال السَّفِيْنِ العُوَّمِ

فسألت من يُنشد هذا البيت من العرب فزَعم أنه يريد: (صَاحِبِي)».

(٣) إشارة إلى هذا اللفظ في قول الراجز السابق. وقد أسكن الباء ضرورة، وهو يريد يا صاحب، أو يا صاحبي، تشبيهاً له في حال الوصل به إذا كان في الوقف وهذا من أقبح الضرورات. انظر حاشية الكتاب ٢/٢٩٧. وأنشد البيت أبو سعيد السيرافي، وعرض لما أجازه سيبويه من تسكين ما جاز تسكينه في الشعر، وإنكار المبرد عليه، وصحح ما ذهب إليه سيبويه وموافقته للقياس، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ٣٢.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٨، وتمام كلامه: «... لأن الذين يقولون: كبْدٌ وفَخْذٌ لا يقولون في (جَمَل: جمْلٌ)».

ومن بَاب وجُوه القَوَافِي في الإنشاد[1]

قال سيبويه: ولَفَظُوا بتمام البناء وما هو منه[2].

قــال أبوعلي: ومــا هو منه، أي من بنـاء الشّعــر، لأن هذه المدات من تمام بنـاء الشـــعـــر، ألا ترى أن المدة في «ومَنْزِلي[3]» بإزاء النـــون مـن (مَفَاعِلُنْ).

قال: لأنها تكون في المدّ بمنزلة المُلحَقَة[4].

أي الياء والواو الملحقة للمدّ التي هي غير لام مثل «ومَنْزِلي».

قال: فلما ساوتها في هذه المنزلة أُلحقت بها في هذ المنزلة الأخرى[5].

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٨.

(٢) يقول سيبويه في هذا المقام: «وأما ناس كثير من بني تميم، فإنهم يبدلون مكان المدة النونَ فيما يُنوَّن، وما لم ينون لما لم يريدوا الترنم، أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ، سمعناهم يقولون:

يا أبتا علّكَ أو عَسَاكَنْ

وللعجاج: يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرفَنْ»

الكتاب ٢/٢٩٩.

(٣) إشارة إلى التي في قول امرئ القيس من الطويل:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حَبِيْبٍ ومَنْزِلي

حيث وصل اللام المكسورة بالياء للترنم، ومدّ الصوت وقد مرّ ذكر هذا البيت قبل قليل.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٠٠، وحديثه عن «الياءات والواوات اللواتي هن لامات إذا كان حروف الرّوي، فُعل بها ما فُعل بها ما فُعل بالياء والواو اللّتين أُلحقتا للمدّ في القوافي».

أي في أن حذفت وإن كانت لاماً كما حذف ما يكون للإطلاق والمدّ(١).

قال: وهذه اللامات لاتحذف في الكلام(٢).

قال أبوعلي: لأنها في الأفعال، والأفعال لا يلحقها التنوين(٣).

قال: كما حُذفت ياء يقضي شبهتَها بالياء [التي] في (الأيّامي)(٤).

قال أبوعلي: شبه ياء (يقضي) بالياء التي في (الأيّامي)، أنها إذا كانت بعد حرف رويّ حذفت كما تحذف التي في (الأيّامي)، وتثبت للإطلاق كما تثبت هي، فأما ألف (يَخْشَى)، فلا تحذف لأنه وافق ما لايحذف في الكلام وهو الألف في نحو (زَيْداً)، ولم يوافق ما يحذف كما وافق ياء (يقضي)، وواو (يغزو)، (والأيّامي)، (وخَلِيلُوْ).

قال أبوعلي: نظير يقضي ويغزو في القوافي نحو: يَعْلَمُو، ويَعْلَمِيْ وهذه قد تحذف، فكذلك تحذف من (يقضي ويغزو)(٥).

---

(١) أي نحو قول زهير:

ولأنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ، وبَعـ ... ضُ القَومِ يَخْلُقُ، ثُمَّ لا يَفْـرْ

فقد ينشد بحذف المدّ، ومثله (يغزو) لو كانت في ما فيه، كان يمكن حذف المدّ.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٠.

(٣) يريد: التي في مثل (لا يَفْرْ) في بيت زهير السابق، ومثل (يَغْزُو) في القافية.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٠، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة مثبتة في الكتاب ، وفيه إشارة إلى قول جرير:

أيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ   كانتْ مُبَارَكةً من الأيّامِي

حيث وصل القافية بالياء في الجرّ، كما وصلت بالواو في الرفع.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة ومزيداً من الشواهد عليها في شرح الرماني للكتاب ، جـ٥ ، ق ٣٦ - ٣٧.

قال سيبويه: وليسا حرفين [بنيا] على ما قبلهما[1].

قال أبوعلي: يقول: ليست الياء والواو اللتين للضمير بحرفي مد، لا للمعنى، كما أن الياء والواو في (يَعْلَمِي ويَعْلَمُو) حَرْفًا مدٍّ من جنس ما قبلهما، لا لمعنى غير المدّ[2].

وقال في إنشاد سيبويه(!): يا دَارَ عَبْلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّمْ[3].

قال أبو علي: وضع الياء التي في (تَفْعَلِيْنَ) على أنه [٧٦/ب] اسم على ما تقدم من قوله: وجعله محذوفاً في القافية كما حذفت الواو من (صَنَعُوا)[4] ونحوه فأمّا النون فحذفت للوقف كما تحذف للجزم، لأن لفظهما سواء.

---

(١) الكتاب ٣٠١/٢، وفيه: (وليستا)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) حذف الواو والياء إذا كانت واحدة منهما حرف روي غير جائز، لأن حذفهما يخل بالشعر وزناً وقافية، فهما بمنزلة غير حروف المدّ واللين، وهما في هذا الموقع كالقاف من قول رؤبة، غير جائز حذفها، لأنها في حرف الروي:

وقاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

وأما واو الجمع وياء خطاب المؤنث فيجوز فيهما الحذف لأنهما زائدان ثقيلان على شبه ما يحذف من حروف الوصل، إلا أن الحذف فيها أضعف مثل التي في قوله:

لا يُبْعِـدُ اللهُ أقـواماً تركتُهُـمُ   لمْ أدْرِ بَعْدَ غـداةِ البَيْنِ ما صَنَعْ

يُريد: (صَنَعُوا)، فحذف واو الجمع، وقوله:

جزيتُ ابن أرْوَى بالمدينةِ قَرْضَهُ   وقلت لشُفّاع المدينة أوْجِـفْ

يريد: (أوجفوا). وقول عنترة:

يا دَارَ عَبْلَةَ بالجَوَاءِ تَكَلَّمْ   ...

وهو يريد: (تكلمي) فحذف الياء التي هي ضمير التأنيث.

انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٣٧-٣٨.

(٣) لعله أراد: «وقال في الانشاد» أو يكون أراد: «وقال سيبويه»، فوقعت الجملة هكذا سهواً من الناسخ.

(٤) صدر بيت من الطويل وهو مطلع قصيدة عنترة المعلقة وهو:
===

ومن بَابِ عدَّة مايَكُونُ عَلَيْهِ الكَلِم[1]

قال أبوعلي: معنى الواو في الحقيقة الاجتماع وهي لا تكون للعطف إلا ومعنى الاجتماع لها لازم، وقد تكون للاجتماع ولا معنى عطف فيها في نحو: (جَاءَ البرْدُ والطيالسةُ)[2] وجميع باب المفعول معه الواقع فيه الواو بمعنى (مَعَ) وإنما وقعت الواو بمعناها لما بينهما من المقاربة في المعنى، وذلك أن معنى (مَعَ): المصاحبة، ومعنى الواو الاجتماع، والمصاحبة ضربٌ منه، فهذا وقوع الواو للاجتماع مُعَرًّى من العطف، والدليل على أنَّها معرَّاةٌ منه أنها لم تُدخِل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها كما تدخله في إعرابه في نحو (جاءَ زيدٌ وعمروٌ).

ومن هذا الباب قوله تعالى: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرَكَاءَكُمْ»[3].

قال أبو العباس: المعنى: معَ شركائِكُمْ، فالواو فيها بمعنى (مَعَ)، لأنه لايقال: أجمعت قومي وشركائي، إنما يقال: جمعْتُ قومي وشركائي[4]

= يا دارَ عبلةَ بالجِواء تكلمي وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

وأنشده سيبويه على حذف الياء من (تكلمي) وهي ضمير المؤنث كما حذفت واو الجماعة من الشواهد التي ساقها سيبويه قبل هذا الشاهد، انظر الكتاب ٢/٣٠١-٣٠٢.

(١) الكتاب ٣٠٤/٢.

(٢) انظر الأصول في النحو ٢١٠/١، شرح المفصل ٥٠/٢.

(٣) سورة يونس، الآية/٧١.

(٤) انظر الكامل ٣٣٤/١، والمسائل الحلبيات/٢٩٣، وخرج ابن قتيبة الآية على معنى: وادعو شركاءكم، قال: وكذلك هو في مصحف عبدالله. [يريد عبدالله بن مسعود]. =

وهذا تأويل حسن، ويجوز أن يكون على معنى: أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ واجْمَعُوا شركَاءكُم فأضمر الفعل الثاني، لدلالة الأول عليه كقول القائل:

... متقلداً سَيْفاً وَرُمْحاً[1].

أي متقلداً سيفاً، وحاملاً رمحاً، فأضمر الثاني لدلالة الأول عليه ونحو هذا كثير، فأمَّا حيث يكون فيه للاجتماع وينضمُّ إليه مع ذلك العطفُ فنحو (ضَرَبْتُ زيداً وعمراً)، والمعنى أنك إذا قلت: (جَمَعْتُهم)، لم يكن فيه دليل في اللفظ من المبدوء بالضَّرب كما أنك إذا قلت: (جَمَعْتُهم)، لم يكن فيه دليل من كان المبدوء به المضموم إليه السائر، فكذلك إذا وضع حرف على المعنى الموضوع عليه مصدر (جَمَعْتُ)، لا يكون فيه دليل من المبدوء به قبلُ،

== انظر تأويل مشكل القرآن/٢١٣، قال ابن يعيش: «ذهب قوم إلى أنه... مفعول معه، وذلك أنه لا يجوز أن يعطف على ماقبله، لأنه لا يقال: أجمعت شركائي وأجمعت أمري، فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل: (جاء البرد والطيالسة)، ويجوز أن تضمر للشركاء، فلا يصح أن يحمل عليه الشركاء، ويكون تقديره: فأجمعوا أمركم واجْمَعُوا شركاءكم، انظر شرح المفصل ٢/ ٥٠، قال ابن مجاهد: «روى نصر بن علي، عن الأصمعي، قال: سمعت نافعاً يقرأ «فاجمعوا أمركم» مفتوحة الميم من (اجمَع). وروى غير الأصمعي عن نافع مثل ما قرأ سائر القراء، وكلهم قرأ: (فأجمِعُوا) بالهمز وكسر الميم من أجمعت.» السبعة في القراءات/٣٢٨.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وينسب إلى عبدالله بن الزبعرى، وهو في شعره/٣٢ وصدره:

يَالَيْتَ زَوْجَكِ قد غَدَا ...

قال أبو العباس: معنى (المتقلد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظٌ واحدٌ. انظر المقتضب ٢/ ٥١، الكامل١/ ٣٣٤، وأنشد أبو علي في المسائل الحلبيات/٣٠١ موضع الشاهد فقط دون نسبة، انظر أيضاً الخصائص ٢/ ٤٣١، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٢١، وأنشده ابن قتيبة وصدره: (ورأيت زوجك في الوغى) على معنى متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً. انظر تأويل مشكل القرآن/٢١٤، انظر أيضاً الخصائص ٢/ ٤٣١، الإنصاف ٢/ ٦١٢، شرح المفصل ٢/ ٥٠ والمخصص ٤/ ١٣٦.

ولا يُعلم بين أهل العربية في ذلك خلاف، ولهذا المعنى الذي فيه من الاجتماع والمصاحبة وقعت الجُمَلُ بعده موقع الحال، ولو كان غيره من حروف العطف لم يجز أن يقع موقعه، لأنه لا يؤدي معناه، ألا ترى أنه ليس في سائر هذه الحروف ما معناه كمعناه في الاجتماع؟!

وحكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال ومجامعة له في وقت حديثك عنه فلهذا لم يجيزوا وقوع الفعل الماضي موقع الحال في نحو (جاء زيدٌ ضَرَبَ(، كما أجازوا: (جاء زيد يضربُ)، وقالوا في تقدير: (مَرَرْتُ برجُلٍ معهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَداً) أن [١٧٧/أ] معناه مقدرٌ، الصيد به الآن، لأن الحال لا تكون المستأنف ولا الماضي بل هي خلافهما، فلهذا وقعت الجمل بعدها موقع الحال، وقد ذكرنا في الواو فيما تقدم أشياء غير هذا[١].

قال أبوعلي: كون الكاف والتاء[٢] للخطاب أعمّ من كونهما اسمين، لأنهما يكونان للخطاب حيث لا يكونان فيه اسمين، ولا يكونان اسمين إلا ومعنى الخطاب موجود فيهما، والدليل على أن الكاف في (ذلك) للخطاب، أن (ذَا) لا تجوز إضافته، لأن المعنى الذي تعرّف به قائم فيه أبداً وهو الإشارة فلو أضفته لنكَّرْته لأن المعرفة لا تضاف[٣].

---

(١) هذا الباب مطروق في كتب النحو جميعها، فليلتمس في مظانه إن شاء الله.

(٢) يريد الكاف التي في مثل: (رأيتُكَ)، (وغلامُكَ)، والتاء في مثل (فَعَلْتَ، وذهبْتَ)، فهما ضميران هنا،، ولكنهما يكونان للمخاطبة المحضة لاضميرين، وذلك الكاف في (ذلك) التي تكون بمنزلة التاء في (أنْتَ) التي هي بمنزلة التاء في (فَعَلْتَ فلانة). انظر الكتاب ٣٠٤/٢.

(٣) انظر تقسيم الرماني لهذه الحروف التي تارة تكون حرفًا، وتارة تكون اسماً جاء على هيئة حرف واحد، وتفصيلات مطولة في هذه المسألة في عرض واضح وسهل في شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٤٠-٤١.

قال سيبويه: واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل[1].

قال أبوعلي: لأنه يُبتدأ بحرف ويُوقف على آخر، ولا يجتمع الابتداء والوقف معاً في حرف واحد[2].

وقال أبوعلي: في إنشاد سيبويه[3]:

ورجِّ الفَتَى للخَيْر مَا إنْ رَأَيْتَهُ على السِّنِّ خَيْراً لاَيَزالُ يَزِيدُ

قوله: ما إن رأيته: [إنْ][4] لغو، (وما)، مع الفعل بمنزلة المصدر، فهو في تقدير: رجِّه رؤيتك إيَّاه، أي وقت رؤيتك إيَّاه، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فهذا عندي مثل (مَقْدِمِ الحاجِّ)، (وخُفُوقَ النَّجْمِ)،

(١) الكتاب ٢/٣٠٤.

(٢) فرقٌ بين الاسم المظهر والمضمر، فالمضمر لا خلاف في جواز أن يكون على حرف واحد كألف الاثنين وياء المخاطبة وواو الجماعة، وعلى حرفين نحو: هو، وهي، ونحوهما، أما الاسم الظاهر فلا يكون إلا أكثر من حرفين، لأنه يُسكت عنده ويبتدأ بأحد حروفه، ولم يكونوا ليجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة الحرف، لأن له من القوة ما ليس لغيره، فلو جاء اسم على حرفين مثلاً نحو (مَنْ، ولَوْ) لوجب تثقيله، تقول: (جَاءَ مَنٌّ، ولَوٌّ) وهكذا. انظر الكتاب ٢/٣٠٤.

(٣) البيت من الطويل، وتنسبه بعض المصادر للمعلوط بن بدل القريعي، وقد أنشده سيبويه دون نسبة، على زيادة (إنْ) بعد (ما) للتوكيد، انظر الكتاب ٢/٣٠٦، وأنشد صدره في الأصول ٢/٢٠٦، وأنشده كاملاً في ٣/١٧٣، للقضية نفسها وهي إلغاء (إنْ) بعد (ما)، وأنشده أبو سعيد منسوباً إلى المعلوط بن بدل القريعي، وفيه أكثر من شاهد عنده، انظر شرح السيرافي، جـ ١٠، ق ٤٤، الخصائص ١/١١٠، مغني اللبيب/٣٨، ٥٧، ٤٠١ وعدَّ ابن هشام (ما) هنا مصدرية، كما عدها (مصدرية ظرفية) في ص ٨٩٠، أما أبو حيان فيسميها التوقيتية، انظر ارتشاف الضرب ٣/٢٨٣، انظر أيضاً المقرب ١/٩٧، شرح المفصل ٨/١٣٠، الأزهية/٤٢، شرح أبيات مغني اللبيب ١/١١٢، أوضح المسالك ١/١٧٣، خزانة الأدب ٣/٦٨، شرح الأشموني ١/٢٣٤.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

وغيرهما من المصادر المقامة مقام الظروف الزمانية، فأما زيادة (إنْ) معها وهي بمعنى المصدر فقليل جداً إنما تزاد مع (ما) إذا كانت للنفي نحو: (ما إنْ زَيْدٌ منطلقٌ)، وما إن يكاد يخليهم لوجهتهم، فإنما حكم (إنْ) أن تزاد مع النافية، فكأن هذا الشاعر شبه التي مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية، لاتفاقهما في اللفظ[1]، كما شبهت النافية في ضرورة الشعر بالتي في معنى الاسم، وذلك قوله:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْني[2] ....

فما هذه نافية وهي جواب القسم، فأدخلت عليها اللام كما تدخل على التي في تأويل الاسم، وحكم النَّفي في جواب القسم ألا يدخل عليه اللام كقولك: (والله ما رأيته)، ولايجوز: (لَمَا رأَيْتُه).

قال سيبويه: فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها[3].

قال أبو علي: يقول: هذه الأسماء التي هي غير الأماكن بمنزلة الأماكن في أن (مِنْ) تدخل عليها كما دخلت عليها.

قال: وكذلك: كفى بالشيب[4]: لو ألغى الباء استقام الكلام[5].

---

(١) إلى هنا ينتهي نقل البغدادي عن التعليقة في هذه المسألة، انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١١٢/١ (الشاهد ٢٧).

(٢) هذا شطر بيت من الوافر، وشطره الثاني هو قوله: «وكَيْفَ، ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي». وهو للنابغة الذبياني من قصيدة في مدح النعمان بن المنذر مطلعها:

أمِنْ ظَلَّامَةَ الدِّمَنُ البَوَالي ... بِمُرفَضِّ الحُبَيِّ إلى وُعَالِ

ورواية الديوان: (فانتصحني) مكان قوله: فاصطنعني هنا. انظر ديوان النابغة / ٦١.

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢، والإشارة هنا إلى الأسماء المكانية.

(٤) في المخطوطة: «كفى الشيب».

(٥) الكتاب ٣٠٧/٢-٣٠٨.

قال أبوعلي: موضع الباء في قوله: (كفى بالشَّيب) مع ما بعده رفع، لأن (الشَّيْبَ) هو الفاعل، وكذلك «كفى بالله»[1]، كما أن موضع (مِنْ) في قولك: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، وقوله تعالى: «أنْ يُنَزَّلَ عَلَيكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ»[2] رفع، ومثل هذا في أن الجار مع المجرور رفعٌ قولك: (أكرِمْ بِزَيْدٍ)، موضع الباء مع زيد رفع (بأكْرِمْ)، ألا ترى أن المعنى إنما هو الإخبار عنه بأنه كَرُمَ، فإن قيل: كيف جاء الفعلُ على بناء الأمر وهو خبرٌ، فالقول فيه عندي [١٧٧/ب] أن فعل الأمر وقع موقع الخبر، كما وقع الفعل المبني للخبر الأمر والدُّعاء في نحو: (لَقِيَ زَيْدٌ شَرّاً)، (وغَفَرَ اللّهُ لِزَيْدٍ)، فكما وقع بناء فعل الخبر موقع الدُّعاء والأمر، كذلك وقع بناء الأمر موقع الخبر في (أكْرِمْ بِزَيْدٍ) وبابه.

ومعنى أكرِمْ بزيدٍ: (أكْرَمَ زيدٌ) كأنه من باب (أفْعَلَ) الذي هو لغير التعدي والنقل من فعل إلى فعل، نحو (أعْشَبَ الوَادِي وأخْصَبَ)، (وأهْيَجَ النَّبْتُ)، إذا صارت هذه الأشياء فيه كثرة[3]، فكذلك معنى (أكْرِمْ بِهِ)، عندي كأنه (أكْرَمَ زَيْدٌ) على التأويل الذي ذكرنا.

قال سيبويه: وتقولُ: رَأيْتُه من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك[4].. الفصل.

قال أبوبكر: هذا كلام يخلط معنى (مِنْ) بمعنى (إلى)، وإنما (إلى للغاية[5]، (ومِنْ) لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة، أنك إذا قلت: (رأيت الهلال من مَوْضِعِي)، (فمِنْ) لك، فإذا قلت: (رأيتُ الهِلاَلَ مِنْ خَلَلِ

---

(١) سورة النساء الآية/٤٤، ٦٩، ٧٨، ١٦٥ واللفظ في أماكن كثيرة من القرآن.

(٢) سورة البقرة، الآية/١٠٥.

(٣) في المخطوطة: (كثرت).

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) في المخطوطة: (وإنما إلى الغاية)، والتصويب من الأصول.

السَّحَاب)، (فـمنْ) للهـلال، والهـلال غـاية لرؤيتك فلذلك[1] جعل سيبويه (منْ) غـايـة في قـولك: (رأيتُه من ذلك الموضعِ)، فـهي[2] عنده ابتـداء غـاية إذا كـانت (إلى) معـهـا مذكـورة أو منوية وإذا[3] اسْتَغْنَى الكـلام عـن (إلـى) ولم تكن نقيضتها جعلتها[4] غـاية، ويدُلُّكَ[5] على ذلك قـوله: «تقـول: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ)، فـجعلتها غـاية، كـما قلت أَخَذْتُه مِنْ ذَلِكَ المَكَانِ) فجعلته غاية ولم ترد منتهى.

أي لم ترد ابتـداء له منتـهىً، أي اسـتـغنى الكلام دون ذكـر المنتـهى، وهذا[6] المعنى أراد والله أعلم، وهذه المسـألة ونحـوها إنما تكون في الأفـعـال المتعدية إلى مفعول واحد[7]، نحو رأيتُ وسمعتُ وشـممتُ، تقول: (شـممتُ مِنْ داري الريحان من الطريق)[8]، (فمنْ) الأولى للفاعل، والثانية للمفعول، وعلى ذلك الباب لايجوز عندي غيره[9].

قال سيبويه[10]: كـمـا كـانت (منْ) فـيـمـا ذكـرتُ لك، ولا تدخل واحـدة منهما على صاحبتها، لأن (منْ) للزمان، (ومنْ) للمكان، فأمّا قول زهير:

---

(١) في الأصول: (فكذلك).

(٢) في الأصول: (وهي).

(٣) في الأصول: (فإذا).

(٤) في الأصول: (يقتضيها جعلها).

(٥) في الأصول: ويدلُ.

(٦) في المخطوطة: (هذا) من غير واو.

(٧) في الأصول: (في الأنعال المتعدية) ولم يذكر التعدي إلى مفعول واحد.

(٨) في الأصول مثالان للفعلين (سمعت، ورأيت) ولم يذكرهما أبوعلي هنا.

(٩) النص بتمامه في الأصول ١/٤١١-٤١٢.

(١٠) ليس هذا القول لسيبويه، لأنه ليس في الكتاب، ولعله من كلام أبي علي نفسه وأراد==

... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ(١)

فكان أبو إسحاق يقول: المعنى: (مِنْ مَرِّ حِجَجٍ ومَرِّ دَهْرِ) فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه(٢).

قال سيبويه: كما قُلت: أخذتُه مِنْ ذلك المكان، فجعَلْتَهُ غاية ولم تُرد منتهى(٣).

قال أبوبكر: معنى هذا أنك لو أردت الابتداء والمنتهى لرفعت فقلت: مُذْ يَومانِ، لأنك إذا أردت الغايتين، الابتداء والانتهاء، فالحكم الرفعُ، وإذا أردت أحداهما(٤) خفضت(٥).

قال سيبويه: وما جاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة(٦) الفصل يعني أن (مَعَ وقَطُّ)، ضارعتا (هَلْ، وأَوْ)، وتقول (صَهْ) ونحو أكثر من (خُذْ).

قال أبوعلي: (أنْ) حرف ليس باسم، والدليل على ذلك أنه ينصب الفعل ولو كان اسماً لم ينصب [١٧٨/أ] لأن الاسم لا يعمل في الفعل، ولأنه ليس باسم لم يعد إليه من صلته ذكر كما عاد من صلة (الَّذِي) وسائر

== أن يضمن لفظه المعاني التي ناقشها سيبويه في هذا الباب.

(١) هذا شطر بيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى، وقد سبق تخريجه، انظر الجزء الأول ص ٢٤.

(٢) انظر الجزء الأول، ص ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٤) في المخطوطة: (أحدهما).

(٥) الأصول ٤١/١.

(٦) الكتاب ٣٠٨/٢.

الموصولات الذكر من صلاتها[1].

قال أبوعلي: أنشدنا أبوبكر[2]:

فقُلْتُ اجْعَلي ضَوْءَ الفَراقِدِ كُلِّها
يَميناً، ومَهْوى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمَالِكِ

قال سيبويه: كما كثرت الأسماء نحو(قَدْ، وهَلْ)، وإنما قال قبلها، لأنه قدم الحروف التي على حرفين في الكتاب على الأسماء التي على حرفين (في الكتاب)[3].

قال أبوعلي: يقول: (أَيْمُنُ) لمّا لم يجئ إلا متصلاً بالقسم ولم يجاوز هذا الموضع شابه ما جاء على حرف من الأسماء نحو (رأيتُكَ وضربتُ)، في أنه لا يكون إلا متصلاً بشيء، كما أنه لا يكون إلا متصلاً، فلما شابهه في الاتصال، وأنه لا ينفرد حذف منه ورد إلى حرف، كما أن هذه الأسماء التي لا

---

(١) انظر الكتاب ٣٠٩/٢ حيث قال: «و(أنْ) بمنزلة (الذي)، تكون مع الصلة بمنزلة (الذي) مع صلتها اسماً، فيصير: (يريد أن يَفْعَلَ) بمنزلة (يريد الفعْلَ)، كما أن (الذي ضرب) بمنزلة (الضارب)».

(٢) البيت من الطويل، من قصيدة لذي الرمة، انظر ديوانه ١٧٤٣/٣، وفيه (ومهوى النَّسر) مكان (مهوى النجم) هنا، وفيه أيضاً: (وقُلْتُ) بالواو لا بالفاء كما عند أبي علي، والشاهد فيه: أنّ (عَنْ) اسم بمعنى الجهة بدلالة دخول حرف الجرّ عليها، فالحرف لا يدخل على الحرف، انظر شرح المفصل ٤٠/٨، وفيه (وقُلتُ) كما في الديوان. والفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان بالجدي، وقيل: هل كوكبان قريبان من القطب، وقيل: هما كوكبان في بنات نعش الصغرى...» انظر لسان العرب ٣٣٤/٣ (فرقد)، قال سيبويه: «(مِنْ) لا تعمل إلا في الأسماء» الكتاب ٣٠٩/٢، وهو يقوي استشهاد أبي علي ببيت ذي الرمة.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢، وقد تصرف أبوعلي في لفظ سيبويه كثيراً ومزجه بتعليقاته. ويبدو أن كلمة (الكتاب) هنا تكرار، ولعله سهو من الناسخ.

تنفصل جاءت على حرف واحد[١].

قال أبوعلي: لام التوكيد يلزمه إنْ المخففة من (إنّ) عوضاً من التخفيف متى رُفع اسمها، فأمّا إذا نُصب اسمها لم يلزمها إلاّ من حيث يلزمها في التثقيل، وذلك أن اللام إنما تلزم خبرها إذا رُفِعَ الاسمُ بعدها لتُماز من التي بمعنى النفي، فإذا نصبتها انْمَازَتْ[٢] بانتصاب الاسم بعدها من التي للنفي، فإنما تلزم اللام إذا نُصب الاسم بعدها مخففة، كما يلزمها مثقَّلة، والذي هو المختار في ذلك أن يُرفع الاسم بعدها في التخفيف[٣] وعلى هذا عامة التنزيل والقراءة، كقوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»[٤] والقول في الخفيفة في نحو قوله: «إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا»[٥] وما أشبهه إنها (إنّ)

---

(١) يقول المبرد: «وأَيْمُنُ ألفها ألف وصل، وتمام الاسم النون، تقول: أَيْمُ اللّه لأفعلنَ، وأَيْمُنُ اللّهِ لأفعلنّ، وليس بجمع يمين، ولكنه اسم موضوع للقسم...» المقتضب ٢/٣٣٠، وانظر المصدر نفسه ٢/٩٠.

(٢) في المخطوطة: (انماز) من غير تاء.

(٣) ذكر سيبويه أربعة وجوه ل (إنْ) أحدها: أن تكون في معنى (ما)، واستدل عليها بقول الله عز وجل «إن الكافرون إلا في غرور» على معنى «ما الكافرون إلا في غرور»، ثم ذكر أنها تكون في معنى اليمين وفي اليمين، ومثل لها بالتي في قوله عز وجل: «إن كلّ نفس لمّا عليها حافظ» وقول سبحانه: «إن كلٌّ لما جميع لدينا محضرون» انظر الكتاب ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥.

وأكّدَ المبرد ذلك التقسيم الذي ذكره سيبويه وقال: وتكون (أي إنْ) مخففة من الثقيلة، فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية، وذلك قولك: إن زيدٌ لمنطلقٌ، وقال عز وجل: «إن كل نفس لمّا عليها حافظ» فإذا نصبت بها لم تحتج إلى اللام نحو «إنْ زيداً منطلقٌ»؛ لأن النصب قد أبان... انظر المقتضب ١/٥٠، وانظر أيضاً الكتاب ١/٢٨٣، ثم انظر الأصول في النحو ١/٢٦٠-٢٦١.

(٤) سورة الطارق، الآية/٤.

(٥) سورة غافر، الآية/٤٢.

التي كانت تنصب الاسم خففت، فلما خففت دخلت على الفِعْل، لأن المعنى الذي كان يمتنع من الدخول على الفعل كان مشابهته إياه بالتثقيل، فلما خففت زال الشبه، فلم تمتنع من الدخول على الأفعال مخففة، لأنها حرف تأكيد، وقد يؤكد الاسم كما يؤكد الفعل فتدخل عليه كما تدخل على الاسم للتأكيد، وإنما دخل على الفعل وساغ دخوله عليه من حيث كان الاختيار بعده ارتفاع الاسم بعدها مخففة، جاز دخولها على الفعل، لأن الحرف متى ما دخل على الاسم فلم يغيِّره لم يمتنع من أن يدخل على الفعل، وهذا مطَّرد. فكذلك (إنْ) لمَّا دخلت [على][1] الاسم مخففة فلم تغيِّره، كذلك دخلت على الفعل.

فأما اللاَّم التي تلزم الفعلَ إذا دخلت (إنْ) على فِعْلٍ نحو اللام في «إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا» ففيه عندي نظر[2] [١٧٨/ب].

* * *

ومن بَاب عِلْم حُرُوف الزَّوائد[3]

قال سيبويه: وتلحق مُضاعَفَةً كلَّ اسم إذا أُضيف نحو هَنِيَّ[4].

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) أفرد أبوعلي لهذه القضية مسألة في المسائل المشكلة/ ١٧٥-١٨٥ حاور فيها سيبويه وأبا الحسن الأخفش، وقلب الآراء، وفصّل في المسألة تفصيلاً يعجز الهامش هنا عن احتوائه، وقد أعجب صاحب (إعراب القرآن) المنسوب خطأً إلى الزجاج بتوجيه أبي علي في هذه المسألة، فنقلها كلها، انظر اعراب القرآن ٢/ ٧٥١-٧٥٦ (باب ما جاء في التنزيل من (إنْ) المكسورة المخففة من (إنَّ).

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٢، وهو يعني الحروف العشرة المجموعة في قولنا: (سألتمونيها) أو (اليوم تَنْسَاهُ).

(٤) الكتاب ٢/ ٣١٢.

قال أبوعلي: (هَنِيٍّ)، ليس يريد هَنًا بعينه، إنما يريد أن كل واحد هَنٌ، فتجعله من أيّ قبيل شئت كالهَاشِمِيِّ[1].

* * *

هذا بَابُ حُروفِ البَدَلِ في غَيْرِ أنْ تُدْغِمَ حَرْفاً في حَرْفٍ[2]

قال أبوعلي: إنما قال: في غير أن تَدعم حرفاً في حرف، أن البدل على ضَرْبَيْنِ، أحدهما: بدل حرف من حرف نحو: اتْلَجَ في أولَجَ. والآخر: بدل حرف يُبدل من حرف قريب منه للإدغام نحو (أَخَذتُّ)، أبدلت الذال تاء وأدغمت في التاء[3].

قال سيبويه: ويبدل من الهمزة[4]، يعني الياء.

قال أبوعلي: وذلك في (ذِئْبٍ) إذا خففته قلت: (ذِيْبٌ)، ونحو

---

(١) يريد هنا ياء النسبة كما في قولنا تميميّ، وبَصْرِيّ، وقَيْسِيّ ونحو ذلك، وسيبويه يسمي النسبة الإضافة، وذلك أنك إذا نسبت اسماً إلى اسم آخر فقد أضفته إليه بأن جعلته في حيِّزه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ٥٣. وانظر المقتضب ١٠٩/١، وشرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٥٠.

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) مجموع حروف البدل أحد عشر حرفاً مجموعة كلها في اللفظ (أحداً طويت منها) منها - ثمانية أحرف هي حروف الزيادة السابق ذكرها، وثلاثة أخرى هي الطاء والدال والجيم.

(٤) انظر الكتاب ٣١٣/٢، وقد ذكر سيبويه قبل هذا غيره من الإبدال في الياء، فهي تبدل مكان الواو فاء وعيناً نحو (قِيلَ، ومِيزان)، ومكان الواو والألف في النصب والجر في (مُسلمَيْنِ، ومُسلمِينَ)، ومن الواو والألف إذا حقّرت أو جمعت في (بَهَالِيلَ وقَرَاطِيسَ، وبُهيليلٍ وقُرَيْطِيْسٍ، وتبدل إذا كانت الواو عيناً نحو (لِيَّةٍ)، وتبدل في الوقف من الألف في لغة من يقول: (أَفْعَيْ وحُبْلَيْ).

ويبدو أن أبا علي أراد التعليق على إبدالها من الهمزة لما رأى من إشارة سيبويه إلى بيان هذا في باب الهمز، لكنه أضرب عن ذلك، واكتفى بالأمثلة.

(مِئَرٍ) إذا خففته قلت: (مِيَرٌ)، من مَأَرْتَ بينهم إذا أرّشْتَ[1].

قال سيبويه: وقد تُبدل من مكان الحرف المُدغَم نحو (قِيْرَاطٍ)[2].

قـال أبوعلي: يعني بقـوله مـن مكان الحـرف المدغم أن اليـاء بـدل من راء أُولى مدغمة في الثانية كأنه قِرّاط[3].

قال سيبويه: كما أن الهمزة بدل من ألف حَمْرَى[4].

قـال أبوعلي: عنده أن التـأنيث في (حـمـراء) كـان حكمـه أن يـكون بألف ساكنة نحو (حُبْلاً)، فلما وقـعت الألف السـاكنة بعد ألف ساكنة قلبتْ همـزة كـمـا أن الألف في (رَسَائِل) لمّا وقـعت بعـد ألف قلبت هـمـزة وشُبِّه بها يـاء (صَحِيْفَةٍ)، وواو (عَجُوزٍ)، وعلى هـذا قـال في بـاب مـالاينصـرف: «هذا بـاب مـالحـقـتْهُ ألفُ التـأنيث بعـد ألف»[5]، فـجعـل هـمـزة (حـمـراء) ونحـوه منقلبة عن ألف[6].

وحكي عن أبي الحسـن أنه قال: هـذا ضعيف، لأنها هـمـزة متحركـة

---

(1) انظر تهذيب اللغة ١٨٨/٥ (ميـر).

(2) الكتاب ٣١٣/٢.

(3) يقول أبوسعيد: «الأصل في (قِيْرَاطٍ): قِرّاطٌ، فاجتمع التشديد والكسر وهما مستثقلان، فأبدل من الحرف الأول منهما يـاء فقالوا (قيراط)، فإذا زال التشديد والكسر عاد الحرف إلى أصله وذلك في الجمع إذا قلت: قـراريط، لأنهـا فـتحت الحرف الأول المسكور وفصلت بين الراءين بالألف» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ٥٩.

(4) الكتاب ٣١٤/٢، وفي المخطوطة: (حمراء).

(5) انظر الكتاب ٩/٢.

(6) يقول أبو العباس المبرد: «أما الممدود فلا يكون إلا وقبل آخره ألف زائدة، ويقع بعدها ألف مبدلة من ياء أو واو للتأنيث أو للإلحاق» المقتضب ٨٨/٣.

وليست بألف، فكأنَّ أبا الحسن جعل علامة التأنيث تكون بالهمزة كما تكون بالألف، ولم يجعل الهمزة منقلبة من ألف، لكنها مع المدّة التي قبلها للتأنيث، كما أن الألف وحدها للتأنيث.

قال سيبويه: فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء[1] إلى آخر الباب.

قال أبوعلي: الدليل على أن هذه الحركات ليست من أصول أنفس الكلم أنك تشتق من المصدر أبنية مختلفة فتسقط الحركات التي كانت في المصدر كما لاتسقط الحروف التي هي غير الحركات[2]، ألا ترى أن ما كان أصلا في (الضَّرْب) لايسقط في (ضَارِبٍ) ولا في (سَائِرٍ) مايشتق منه، فلو كانت الحركات أصولاً لم تسقط، كما لم تسقط أنفس الحروف ولم تتغير.

* * *

(١) الكتاب ٢/٣١٥، وتمام الباب هو قوله: «... فكلُّ واحدة شيء مما ذكرت لك».

(٢) هذا دليل على بصرية أبي علي، فالبصريون يقولون بأن أصل الاشتقاق (المصدر)، ويخالفهم في ذلك الكوفيون ويرون أنه الفعل لا المصدر.

هَذَا بابٌ ما لحقتْهُ الزّوائد منْ بَنَاتِ الثّلاثَة[1]

قال أبوعلي: (حَبَالى)[2]، أصلها (حَبَالِي)، ليكون على مثال ما يكسر، وهو على أربعة أحرف، فأنت [١٧٩/أ] وإن لم تسمع (حَبَالى) مكسراً على مثال ما يكسر عليه نظيره، علمت أن أصله ذلك، لكن أبدلتْ من الياء الألف، كما أبدلت من (مَدَارَى)، (فحَبَالى) وإن كان ما بعد ألف الجمع منه مفتوحًا ولم يسمع فيه الكسر، فأنت تعلم بقولهم: مَدَارَى وبتكسيرهم بنات الأربعة أن أصله الكسر، وإنما فتح كما فتح (مَدَارَى)، وسائر ما سمع فيه الكسر فيما بعد ألف التكسير.

قال أبوعلي: (بُخْتِيّة)[3] إذا جُمع فحكمه: (بَخَاتِيّ)، كما أن (أُثْفِيّة) إذا جمع فحكمه (أثَافِيّ)، إلا أنه تحذف الياء الأولى للتخفيف، فيصير على مثل (مَفَاعَل)، ويوافق (مَدارَى) في أن آخره ياء، ثم تقلب الياء من (بُخَاتِيّ) ألفًا كما قلبت من (مَدَارِي) ألفًا، فيصير (بَخَاتِي وصَحَارِي) في قلب الياء فيهما ألفًا (كمَهارِي)[4].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٥.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣١٩. وهذا الاسم - الصفات مما كان على (فَعَالى) نحو (كَسَالى، وسَكَارَى).

واليا مبدلة فيها، وفي الأسماء من هذا الوزن نحو (صَحَارَى، وذَفَارَى وزَرَافى).

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٠.

(٤) يقول أبو سعيد: «أما (صَحَارٍ) ففيه ثلاثة أوجه: يقال: صَحَاريّ بالتشديد، وصَحَارِي بكسر الراء والياء بلا تشديد، وصَحَارَى بفتح الراء والألف...».

ووصف القول الأول بأنه الأصل، وفسر الوجه في كل مذهب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٨٤.

قال سيبويه: وأقصى ما تُلحق لغير التأنيث سادسة، نحو الألف السادسة في مَعْيُورَاءَ، وأشْهِيْبَابٍ[1].

قال أبوعلي: الألف في (مَعْيُورَاء) الأولى السادسة لحروف (مَعْيُوراء) لا يجوز أن تكون للتأنيث، لأن علامة التأنيث الحرف السابع، فلو جعلت السادسة أيضًا تأنيثًا لأدخلت تأنيثًا على تأنيث[2].

قال سيبويه: ويكون على (فَعَيْلَلٍ) في الاسم والصفة فالاسم نحو حَفَيْلَلٍ[3].

قل أبوبكر: روي: حَفَيْتَنٌ[4].

== والبَخَاتي جمال طوال الأعناق، وقد مرّ تفسيره، وانظر المقتضب ١٣٨/٣، والياء فيه ليست ياء نسب، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد منه (البختيَّة). انظر المقتضب ٣٢٨/٣، وارجع إلى الكتاب ١٧/٢ حيث قال: «وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني، لأنك لم تُلحق هذه الياء (بخات) للإضافة، ولكنها التي كانت في الواحد...».

وقال المبرد أيضا: «ونظير قلبهم هذه الياء ألفًا ما قالوا في (مَدَارَى وعَذَارَى) وبابه، إذ لم يخافوا التباسًا، ولم يقولوا مثل ذلك في (قاضٍ)، لأن في الكلام مثل (فَاعَلَ)، فكرهوا الالتباس». المقتضب ٢٥٣/٤.

(١) الكتاب ٣٢٤/٢، والحديث عن زيادة الألف لغير التأنيث، وأن أقصى زيادتها لغير التأنيث أن يكون سادسة، أما زيادتها للتأنيث فأقصاه أن تكون سابعة في نحو (معيوراء، وعاشوراء). فالتي لغير التأنيث هي الألف التي تسبق الهمزة في هذه الأمثلة ونحوها، ومثلها الألف في (قَبَعْثَرَى)، وألف (أشْهِيْبَاب).

(٢) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٥٥.

(٣) الكتاب ٣٢٦/٢، وفي المخطوطة: (... نحو: حَفَيْتَل)، وهو شجر. انظر لسان العرب ١٥٩/١١ (حَفَل).

(٤) حَفَيْتَنٌ: اسم موضع، قال كثير عزّة:

فَقَدْ فُتِنَّنِي لما وَرَدْنَ حَفَيْتَنًا ... وهُنَّ على ماء الحُرَاضَةِ أَبْعَدُ ==

قال أبوبكر: وهو الصواب: وحفَيْتَلٌ خطأ، لأنه إنما يذكر الثلاثي وإنما (حَفَيْتَلٌ) رباعي، و(حفَيْتَنٌ) ثلاثي ووزنه (فَعْيَلَنْ).

قال سيبويه: ولكنه يكون صفةً على (تَفْعِيْلَةٍ)، وهو قليل في الكلام، قالوا: تَرْعِيَةٌ[1] إلى آخر ماذكره في ذلك.

قال أبوبكر: وفي رواية: تقلب أيضًا تَرْعِيَّة، وكذلك في نسخة القاضي: وحكى الجرمي في كتابه في الأبنية: ويكون على (تَفْعِيْلَة)[2].

قالوا: (تَرْعِيْبَةٌ)[3]، وهي القطعة من السنام والشحم، وقال قوم: (تِرْعِيْبَةٌ) فكسروا على كسرة مابعدها، وهذا المُتبع كُله شاذ لهما تقول ما قالوه ليس لك أن تقيس عليه، وقال الفرزدق:[3]

== انظر لسان العرب ١٢٥/١٣ (حفن).

قال ياقوت: حَفَيْتَن: بفتحتين، وياء ساكنة، وتاء فوقها نقطتان، ونون، قال ثعلب: هو اسم أرض، ومن رواه (حَفَيْتَل) باللام فقط أخطأ. معجم البلدان ٢٧٦/٢.

(١) الكتاب ٣٢٧/٢.

(٢) أفرد الرماني فصلاً لما في كتاب سيبويه بخط ابن السراج، وضمنه ما جاء في النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقروءة على أبي العباس المبرد. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٥٦.

وروى أبو عبيدة عن الفراء: (إنه لترعيةُ مالٍ) إذا كان يصلح المال على يده. وروى سلمة عن الفراء: يقال: تَرْعِيَّة، وتِرْعِيَة، وتُرْعَايةٌ، وتُرْعِيَةٌ بهذا المعنى، وأنشد الفراء:

وَدَارٍ حِفَاظٍ قَدْ نَزَلْنَا وغَيْرُها ... أحَبُّ إلى التُّرْعِيَّةِ الشَّنآنِ

انظر تهذيب اللغة ١٦٤/٣ (رعى).

(٣) عن أبي عبيد: الترْعيب: السنام المقطع، قال شمر: تَرْعيبُهُ: ارتجاجُه وسِمَنُه وغِلَظُهُ، كأنه يرتجُ من سِمَنِه. انظر تهذيب اللغة ٣٦٧/٢ (رعب).

(٤) البيت من الوافر من قصيدة للفرزدق في مدح أبي السمحاء أحد بني مرثد من بني قيس بن ثعلبة، وأولها: ==

كأن تَطلُّعَ التَّرعيبِ فيه عَذارٍ يَطَّلِعْنَ إلى عَذارِ[1]

قال سيبويه: يقال: تَئِفَّةُ ذاكَ، مثل تَفِئَةُ ذاك[2].

قال أبو عمر: زعم سيبويه أنهم يقولون: تئِفَّةٌ[3]، ولم أره معروفًا وإن صحّتْ فهي (فَعِلَّةٌ).

قال أبوبكر: وهذا الحرف في بعض النسخ قد ذكر في باب التاء، وجُعل على مثال (تَفْعِلَة)، والذي أخذته من أبي العباس (تَئِفَّةٌ: فَعِلَّةٌ)[4].

* * *

== سألنا عن أبي السمحاء حتى أتَيْنَا خَيْرَ مَطْرُوقٍ لِسَارِي

وقبل بيت الشاهد:

وقَام إلـى سُلافَةِ مُسْلَحِبٍّ رئِيمِ الأنـفِ مَرْبُـوبٍ بِقَـارِ

تُمالُ عَلَيْهُم، والقِدْرُ تَغْلِي بأبيضَ من سَدِيفِ الشَّوْلِ وَارِي

كأنَّ تطلّعَ ...

وقد جاء في الديوان: (... التَّرغيب) بالمعجمة، ولعله خطأ طباعي، انظر ديوان الفرزدق ٢٠٣/١.

فهو يصف قطع السنام (الترعيب) وهي ترتفع وتنخفض في القدر الذي تغلي ويشبهها بالعذارى وهنّ يتطلعن إلى عذارى مثلهن، فتارة يبدون وأخرى يختفين، والعَذَارِي مفردها عَذْرَاء، وتجمع أيضًا على (عَذْراوات).

(١) في المخطوطة: (عَذَارِي).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٠ بتصرف.

(٣) نقل ابن منظور عن الأزهري أن التاء في (تفِئَةٍ وتَئِفَّةٍ) ليست أصلية. وأن (التَّئيفَان): النشاط. قال: أتيتُه على تَئِفَّةِ ذلك: كتَفِئَةِ فَعِلَّةٌ عند سيبويه، وتَفْعِلَةٌ عند أبي علي، أي حين ذلك، لأن العرب تقول: أَتَفْتُ عليه عَنَبَرَةَ الشتاء: أي أتيته في ذلك الحين، وأتيته على إفّان ذلك، وتئفّانه أي أولّه، فهذا يشهد بزيادتها. انظر لسان العرب ١٦/٩ (تأف).

(٤) لخص الرماني أبنية المضاعف اللام المدغم في سبعة أبنية: (فَعِلٌّ): ونظيره (فِلِزّ). و(فَعَلٌّ): ونظيره: (مَعَدّ)، (وفُعلٌ): ونظيره: (دُرَجَّة)، (وفَعِلٌ) ونظيره: (تَئِفَّة)، ==

ومن باب لحاق الزّيادة بَنَات الثّلاثة من الفعل[1]

قـال سيـبويـه: كمـا ثبتت التـاءُ في (تَفَعّلْتُ)، و(تَفَاعَلْتُ) على كل حال[2].

قال أبوعلي: [۱۷۹/ب] : لأن الهـمزة في الزيادة كالتـاء في أنها زيادة، فكمـا ثبـتت التـاء مع حروف المضـارعـة، كذلك كـان يجب أن تثبت الهمزة معها[3].

قال: وأجمعوا على حذف (كُلْ وتَرَىَ)[4].

قال أبوعلي: المحذوف من (كُلْ) الفاء، ومن (ترى) العين.

قال سيبويه: إنه زيادة لحقته[5].

قال أبوعلي: يعني أن همزة (أفْعَلَ) زيادة لحقته زيادة المضارعة.

قال سيبويه: وأنّ له عوضًا إذا ذَهب[6].

قل أبوعلي: يقول: إنّ حرف المضارعة عوض منه، واستدلاله على أنه عوض، أنهما لايجتمعان في الكلام.

== (وفَعُلٌ): ونظيره: (تَلُثٌ)، (وفِعَلٌ) ونظيره: (خِدَب). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٥٨.

(١) الكتاب ٢/٨١٤.

(٢) الكتاب ٢/٨١٤، وفيه: «... في كل حال».

(٣) والحديث هنا حول حروف المضارعة الأربعة وزيادتها في نحو: (يُخرِجُ، أُخْرِجُ، وتُخْرِجُ، ونُخْرِج).

(٤) الكتاب ٢/٣٣٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٠.

(٦) الكتاب ٢/٣٣٠.

قال سيبويه: وذلك قولك: قاتَلَ، يُقاتِلُ، ويُقَاتَلُ، فأُجريَ مُجرى أَفْعَلَ لو لم يحذف[1].

قال أبوعلي: يريد أن (يُقَاتِلُ) على وزن (يُؤَفْعِل) في حركاته وسكونه إلا أنَّ (يُؤفْعِلُ) حذف.

قال سيبويه: إلا أنهما اختلفا في موضع الزيادة[2].

قال أبوعلي: يقول: اختلف أفْعَل، وفاعَلَ في موضع الزيادة، لأن الزيادة في (أفْعَلَ) أُولى، وفي (فاعَلَ) ثانية.

قال سيبويه: فكما استقام ذلك في كل فِعْلٍ كذلك[3].

يعني ماذكر من ضم حرف المضارعة إذا بُني الفعل للمفعول يعني لما لم يسم فاعله.

قال سيبويه: لأن المعنى الذي في (يَفْعَلُ) هو في الثلاثة[4].

يعني في (يَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، وأَفْعَلُ)، يعني بالثلاثة حروف المضارعة.

قال سيبويه: إلا أن الزوائد تختلف[6].

يعني زوايد المضارعة، ليعلم (أفْعَل) من (يَفْعَل)، وكل واحدة من صاحبتها.

---

(١) الكتاب ٢/٣٣١.

(٢) الكتاب ٢/٣٣١.

(٣) الكتاب ٢/٣٣١.

(٤) الكتاب ٢/٣٣١.

(٥) الكتاب ٢/٣٣١، وفي المخطوطة: «... إلا أن الرواية...».

قال سيبويه: جئت بالاسم على مثال الاسم من (دَحْرَجَ) لما وافقه فيما ذكرت لك[١].

قال أبوعلي: يقول: لما وافقت هذه الأفعال هذه الأمثلة الثلاثة الرباعيّ نحو: دَحْرَجَ في الوزن، ضمت زوائد المضارعة فيما ضُمَّت في الرباعيّ، فقيل: يُفَاعِلُ، ويُفَعِّلُ، ويُفْعِلُ، كما قيل: يُدَحْرِجُ، وجاءت أيضًا أسماء الفاعلين والمفعولين منها على مثالها من الرباعيّ، فمُقَاتِل، ومُضَرِّبُ، ومُخْرِجٌ لو أتمّ على وزن (مُدَحرِج)، وكذلك اسم المفعولين منها كمُدحْرَج.

قال سيبويه: فجرى على مثل يُقاتِل، ويُقاتَلُ، كذلك جاء هذا[٢].

أي اسم الفاعل والمفعول من يَتَفَاعَلُ، أي يتغافَل[٣].

قال سيبويه: فالأسماء من الأفعال المزيدة تجيء على مثال (يَفْعَل ويُفْعَل)[٤].

قال أبوعلي: يريد أن الأفعال المزيدة فيها، تجيء أسماء الفاعلين والمفعولين على مثال (يَفْعَل ويُفْعَل) منها، ومجيئها هكذا مطّرد، ألا ترى أن (يَفْعَلُ) من (فَاعَلْتُ) يجيء اسم الفاعل على وزنه، (فمُقَاتِلٌ) على وزن (يُقَاتِل)، وكذلك المفعول، ألا ترى أن (مُقَاتَل) على مثال (يُفْعَل)،

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٢، وقوله: (هذا) ليست في الكتاب.

(٣) الاسم من هذا الباب: على (مُتَفَاعِل) للفاعل، و(مُتَفَاعَل) للمفعول كما أنه في سابقه على (مُفَاعِل) و(مُفَاعَل) فيهما نحو (مُقَاتِل ومُقَاتَل).

(٤) الكتاب ٢/٣٣٢.

وكذلك (مُنْطَلِق) على وزن (يُفْتَعِل)، وجميع الباب على هذا.

قال سيبويه: وفتحت العين في (يَتَغَافَل)، لأنهم لم يَخَافُوا التباسًا[1].

يقول: فتحت العين من الفعل المبني للفاعل، وإن كانت في الفعل المبني للمفعول مفتوحة أيضًا، لأنه لا يلتبس الفعلان، بل ينفصل كل واحد من الفعلين [١٨٠/أ] من صاحبه بانضمام أوله وانفتاحه، وإن اتفقا في انفتاح العين منهما[2].

قال سيبويه: وليس بين (يُفْعَلُ) منها ويَفْعَلُ بعد[3] ضمّةِ أوّلها وفتحتهِ إلا كسرةُ الحرف الذي قبل آخر حرفٍ وفتحتُه[4].

قال أبوعلي: إذا كان الحرف الذي قبل آخر الحرف المزيد فيه المنكسر في بنائك الفعل للفاعل ينفتح إذا بني الفعل للمفعول، فلمّا انفتح منه الحرف الذي قبل آخر الحرف من الفعل في بنائك الفعل للفاعل أولى أن ينفتح في بنائك الفعل للمفعول.

قال سيبويه: وأجري مُجرى ما ينبغي لألف (أَفْعَلَ) أن يكون عليه في الأصل[5].

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٢.

(٢) أي يفرق بين ما هو مبني للمعلوم وما هو مبني للمجهول بحركة الأول فيهما فالضم في (يُتَفَاعَلُ) دليل على البناء للمجهول، كما أن الفتح في أوله دليل بنائه للمعلوم.

(٣) في المخطوطة: «وليس بين يُفْعَل بينها وبين يَفْعَلُ ضمة أوّلها...».

(٤) الكتاب ٢/٣٣٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٣.

أي قالوا: يَهْرِيقُ، وكما كان يلزم (يُؤَكْرَمُ)[1] في الأصل قبل الحذف.

قال أبوعلي: المحذوف من (أَيْنُق)[2] العين، لأن الأصل (أَنْوُقٌ)، فحذفت العين وعوِّضت الياء، فصار (أَيْفُل).

قال أبو العباس: السين من (استطاع)[3] عوض من نقل الحركة إلى غير موضعها.

* * *

ومِنْ بَابِ مَا لَحِقَتْهُ الزَّوائِد منْ بَنَاتِ الثَّلاثَةِ[4]

قال سيبويه: وإذا الحقوها في البقية توالتْ زيادتان[5].

أي في سائر الأبنية، يريد بالبقية ما لحق من الثلاثة بالأربعة غير اقْعَنْسَسَ ونحوه، واسْتَلْقَى ونحوه.

---

(١) وقد جاء ذلك في الشعر نحو قوله:

فإنّه أهلٌ لأن يُؤَكْرمَا

فهذا جاء على الأصل ضرورة، فأصل مضارع (أَفْعَلَ): (يُؤَفْعِلُ)، وهكذا فأصل أُكْرِمُ: أؤكرم، مثل أُدَحْرِجُ. انظر الأصول في النحو ٣/١١٥، المنصف ١/١٩٢، الخصائص ١/١٤٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٣.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٣٣.

(٤) الكتاب ٢/٣٣٤، مع اختصار.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٤، وفيه: «... زائدتان».

قال سيبويه: فخالفت (احْرَنْجَمَ) ففُرّق بينهما لذلك[1].

قال أبوعلي: لو ألحقت هذه النون في سائر الأبنية غير هذين[2] لوقعت بين حرف زائد وحرف أصلي، وإذا رجعت إلى أول هذا الباب فاعتبرته في جميع الأبنية وجدته كذلك، ألا ترى أنك لو زدته في مثل بَيْطَر، فقلت: (ابيَنْطر) لوقعت[3] بين الياء الزائدة والطاء.

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٤.

(٢) هذه العبارة من تمام كلام سابق حول الزيادة في مثل (احرنجم)، وأن (دَحْرَجَ) خال من الزيادة، ولحاق مثل (اقْعَنْسَسَ، واحْرَنْبى) . باحرنجم، فقال أبوسعيد: «قال (سيبويه): ولم تُزَد هذه النون في هذه الأشياء إلا فيما كانت الزيادة فيه من موضع اللام أو كانت الياء آخرة زائدة لأن النون هاهنا تقع بين حرفين من نفس الحرف كما تقع في احرنجم ونحوه، يعني: لم تُزَدْ هذه النون في فعل فيه ألف وصل إلا في هذا البناء، ولايكون هذا البناء من ذوات الثلاثة إلا ما زيد على موضع لامه مثله، أو زيد فيه بعد اللام ياء، وقوله: لأن النون هاهنا تقع بين حرفين، يعني أن الإلحاق باحرنجم إنما وقع بزيادة حرف بعد لام الثلاثي الذي به يلحق إما من جنسه، وإمّا ياء كاقْعَنْسَسَ واحْرَنْبى، من قبل أن النون هي زائدة بعد عين الفعل، فلو جعل لحرف الذي جيء به للإلحاق بعد عين الفعل أو قبلها لتوالى زائدان؛ ألا ترى أنا لو جعلنا الياء التي في (احْرَنْبى) بعد النون وجب أن يقول: احرنيت، فتجمع النون والياء وهما زائدان، فتخالف ما ألحق به، لأن النون في (احرنجم) وقعت بعد حرفين أصليين، وهما الراء والجيم، وكذلك لو جعلنا الياء قبل النون لتوالى زائدان لأنّا كنّا نقول (أحينرب)، ولو جعلناها قبل الحاء، فقلنا: (ايُحنرب) لخرجت عن الحروف الملحقة، لأنها لاتقع أولاً، وقد يقع الإلحاق في غير هذا البناء بعد عين الفعل وقبلها، كقولك: (كَوْثَر، وجَهْوَر) . قال: وإذا ألحقوها في البقية توالت زائدتان، فخالفت (احرنجم) ففُرّق بينهما لذلك...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٩٩.

(٣) يعني النون الزائدة.

قال سيبويه: وما لم يُشْرَك بينه فاعرفْه بخروجه من ذلك الموضع[1]، إلى آخر الباب.

قال أبوعلي: معنى هذا الكلام أن حروف الزوائد قد يشتركن في موضع وقد لا يشتركن، فالموضع الذي اشتركن فيه فكبُهْلول[2]، وحِلْتِيْت[3]، وشِمْلال[4]، والحروف هنا اشتركن لوقوع كلٍّ واحد موقع الآخر، وأما الموضع الذي لم يشتركن فيه، فأولُ الثلاثي، لم تُشرك الواو الهمزة كما شركتها الياء في مثل (يَرْمَع)[5]، ألا ترى أنه ليس في الكلام (وفْعَلٌ) كما فيه (أفْعَل)، (ونفْعَل) وهذه الأشتراكات والمباينات تبين بتأمل ما تقدم من الأمثلة[6].

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٥.

(٢) البُهلول: الضحّاك من الرجال. انظر تهذيب اللغة ٦/٣٠٩ وهو على (فُعْلول)، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٠٢.

(٣) الحلتيت: عن الليث: الأنْجُزَدُ، وأنشد:

عليك بقُنْأةٍ وبسَنْدَروسٍ وحِلتيتٍ وشيء من كنَعْد

قال الأزهري: الذي حفظته عن البحرانيين: الحِلْتيت بالخاء: الأنْجُزَدُ، ولا أراه عربيًا محضًا. انظر تهذيب اللغة ٤/٤٤١.

(٤) يقال: ناقة شملالٌ أي خفيفة، أنشد امرؤ القيس:

كأنّي بفَتْخاءِ الجناحَيْنِ لِقْوةٍ صَيُودٍ منَ العقْبان طأطأتُ شِمْلالي

انظر ديوان امرىء القيس /٣٨، قال أبوعمرو: ويقال: للناقة السريعة: شملال، انظر تهذيب اللغة ١١/٣٧٢- ٣٧٣ (شمل). وانظر الأصول في النحو ٣/٢٣٣.

(٥) الترمُّع: التحرك، رَمَعَ الرجلُ يرمَعُ رَمْعًا ورَمَعانًا، وترَمَّعَ: تحرك... انظر لسان العرب ٨/١٣٤ (رمع).

(٦) يريد بين شركة الزوائد وغير شركتها في الأسماء والأفعال من بنات الثلاثة، فقد يشتركن في وقوعهنّ رابعًا في مثل (بُهلول، وحلتيت، وشِملال)، ولا تلحق التاء رابعة في ==

ومِنْ بَابِ تَمْثِيْلِ ما بَنَتِ العَرَبُ من الأربَعَة في الأسْمَاء والصِّفَـات[1]

قـال سيـبـويه : لأنك لو صيَّرتهن فِعْلاً كنّ بمنزلة الأربعـة ، فـهـذا دليل[2].

أي على أنه ملحق، يقول: بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل على أنه ملحق[3].

== مثل هذه المثل، فلا يُقال: (بُهلتُل)، ولا الميم، فلا يقال: (بُهْلُمُلٌ)، فالياء والواو والألف قد اشتركن في لحاقها رابعة، ولم يشاركهنّ غيرهنّ من الحروف في ذلك.

ويقول: (أفْعَلُ) نحو (أفْكَلٌ)، فتلحق الهمزة زائدة أولاً، ولا تلحق الواو زائدة أولاً، فمن ذلك يتبين أن الحروف الزوائد قد تشترك في موضع وتختلف في موضع. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ٩٩.

(١) الكتاب ٢/٣٣٥؛ وفي المخطوطة: «... في الأسماء والأفعال»، وفي شرح السيرافي ما يعضد رواية الكتاب.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٥.

(٣) مثال (فَعْلَل) يكون في الأسماء نحو: جَعْفَر، وعَنْبَر، وجندل، كما يكون في الصفات نحو: سَلْهَب - وهو الطويل - ، وخَلْجَم - وهو الجسيم العظيم - أو هو الطويل، وشجعَم - هو الطويل من الأسود، وهو نعت للحية، قال الشاعر:

قدْ سَالَمَ الحيَّاتِ منه القَدَمَا
الأفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

وما ألحقوا به من بنات الثلاثة: حَوْقَلٌ - وهو ذكر الرجل - وزيْنَبُ، وجَدْوَلٌ، فلو صيِّر أي واحد من هذه الثلاثة فعلاً لكان بمنزلة الرباعي، يقال مثلاً للفرس إذا مضى: اسْلَهَبَّ، فهو مسْلَهبٌ، كما يقال للشيخ إذا اعتمد بيديه على خَصْريه: حَوْقَلَ الشيخ، قال الشاعر:

يَاقَوم، قد حَوْقَلْتُ أو دنوتُ
وبَعْدَ حِيْقَالِ الرِّجال المـوْتُ

قال سيبويه: لو اشتق منه لبقي الحرف الزائد فيه[1].

قال سيبويه: فالأسماء نحو الفِطَحْل والصُّقَعْل[2].

قال أبوعلي: هذا في رواية أبي العباس، وعند ثعلب [١٨٠/ب] الصُّقَعْل، وقال: تمرٌ يُحلَبُ عليه لبَنٌ[3].

* * *

ومن بَابِ ما لَحِقَتْهُ الزَّوائدُ من [بنات] الأربَعَةِ غَيْرِ الفعْلِ[4]

قال سيبويه: لأنَّك لو قُلت: فاعَلْتُ، وفَعَّلْتُ خالف مصدرُه بناتِ الأربعة، (فَفَاعَلٌ) نحو (طَابَق)، و(فُعَّلٌ) نحو (سُلَّمٍ)[5].

قال أبوعلي: عند ثعلب نحو (طابَقٍ وقَنَّفَ)، وهو الجيِّد، لأن (فُعَّل)، لايكون على بناء الرباعي، ألا ترى أنه ليس في الكلام مثل (جُعْفَر).

---

(١) ليس هذا القول في الكتاب، ولعله لأبي علي نفسه.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٥ ، وفي المخطوطة: « ... والسقَعْل» بالسين.

(٣) الصُّقَعْلُ: على وزن (السَّبَحْل): التمر اليابس، ينقع في المخض، وأنشد:

تَرى لهُمْ حَوْلَ الصُّقَعْل عِثْيَرة

انظر لسان العرب ١١/٣٨١ (صقعل).

(٤) الكتاب ٢/٣٣٥، ومابين المعقوفتين سقطت من المخطوطة.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٦.

قال أبوعلي: يقول: فاعَلَ وفَعَّلَ وإن وافقا بزيادتيهما باب (جَعْفَرُ وهِجْرَع) . فليسا بملحقين، لأنك لو اشتققت منهما فِعْلاً خالف مصادرُهما مصادر بنات الأربعة، ألا ترى أنك لو اشتققت من (فَاعَلَ) نحو (طَابَق) فِعْلاً لكان مصدره (مُفَاعَلَة)، ولم يكن (فَعْلَلة)، وكذلك لو اشتققت من (قنّف)[1]، لم يوافق المصدر (الدَحْرَجَة)، فهذا يُبين زيادة الإلحاق من غيرها .

قال سيبويه: ولكنه تمثيل كما مثّلتُ في باب التحقير[2] .

أي، كما قلت فيها في التحقير إنك لو صغّرته لم تحذف منه شيئًا لقلت: (سفيرجل) ليكون على مثال دُنَيْنِيرٌ، فكذلك لو اشتققت من (سَفَرْجَلٍ) وما ألحق به نحو : (حَبوكَرٍ)[3] فعلاً لقلت : سفَرْجَلْتُ، وحَبوكَرْتُ، فصار على وزن تكلّمْتُ وتَدَحْرَجْتُ .

قال سيبويه: ويَلَهْوَرٌ وهو صفه[4] .

---

(١) القِنَّفُ: مايَبِس من الغدير فتقلع طينهُ، وقيل: القِنْفَ والقِلْفُ ما تطاير من طين السيل عن وجه الأرض وتشقق. انظر لسان العرب ٢٩٢/٩ (قنف) .

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢.

(٣) يقال: حَبَوكَرَى، وحَبَوكَرٌ، وأمّ حَبَوكَرٍ، وهي الداهية، انظر الأصول في النحو ٢١٤/٣، ٢١٥، قال الشاعر:

فلما غَسا لَيْلِي وأيْقَنْتُ أنّها هي الأُرَبَى، جَاءَتْ بأمِّ حَبَوكَرَى

وعن الفراء: وقع فلان في أم حَبَوكَرَى، وأم حَبَوكَرٍ، وحَبَوكران، ويُلقى منها (أمّ)، فيقال: وقعوا في حبوكر.

وعن الجوهري: أم حَبَوكَرَى هو أعظم الدواهي ... انظر لسان العرب ١٦٢/٤ (حبكر) .

(٤) الكتاب ٣٣٦/٢.

وقال ثعلب: (بَلَهْوَر)، اسم ملك من ملوك الأعاجم[١].

قال أبوبكر: ورواية أبي العباس والجرمي، (بَلَهْوَر) صفة، قال: ويجوز أن يكون سمي به[٢].

قال سيبويه: ولكن فَنْعَلُولٌ وهو اسم[٣].

قال أبوبكر: هذا غلط في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني (فَنْعَلُول) لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة (عَرْطَلِيْل)[٤]، إلا أن المدّة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقيل في تكسيره: (مَجَانِيْنُ) فحذف الحرف الزائد، كما أن النون لما كانت زائدة في (مَنْجنيْق) - أعني الأولى -. قيل في تكسيره: (مَجَانِيْقُ)[٥]، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: مَنْجنُون بمنزلة عَرْطَلِيل[٦]، فهذا يدلك على أن وزنه في هذا الموضع بفَنْعَلُول غلط وقع في الكتاب.

---

(١) انظر الأصول في النحو ٣/٢١٥.

(٢) الزائدة في (بَلَهْوَر) هي الواو، انظر الكتاب ٢/٣٥٤، ولا تحذف هذه الواو، لأنها رابعة فيما عدته خمسة، وهي تثبت لو كسر للجمع، انظر الكتاب ٢/١٢٠. وانظر الأصول في النحو ٣/٢١٦ - ٢١٧، قال أبو سعيد: «بَلَهْوَر: ملك الهند، يقال لكل ملك منهم عظيم: بَلَهْور»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٧ ، وتمام النص : «... قالوا : مَنْجنُونٌ ، وهو اسم»، وانظر الكتاب ٢/١٢٠، ٣٤٤، الأصول في النحو ٣/٢١٧.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٤٤.

(٥) انظر الأصول في النحو ٣/٢١٧.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٤٤.

قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ[1].

قال سيبويه: وما لحقته من بنات الثلاثة نحو زِحْلِيلٌ[2].

قال أبو العباس: هو رِحْليل بالراء.

وقال ثعلب: و زِحليل بالزاي، وفسّره يتزحّلُ[3].

قال سيبويه: وذلك نحو سُلَحْفِيَةٌ وسُحَفْنِيَةٌ[4].

قال أبوالعباس: يقال: رَجُلٌ سُحَفْنِيَةٌ إذا كان محلوق الرأس[5].

قال ثعلب: عَفْشَلِيْل[6]، وقَفْشَلِيل: المغرفة[7].

---

(1) لم أجد هذا النص في أصول ابن السراج.

(2) الكتاب ٢/٣٣٧، وقد جاءت الزيادة فيه بين الحرفين كما هي في شملال، وبُهلول، وعَقَوْتَل، انظر الكتاب ٢/٣٥٣.

(3) الزِّحليل: السريع، - وعن أبي علي أنه من الزَّحْل، كسِخْتيت من السُّخْت، والسُّخْت هو الشديد بالفارسية، انظر المسائل الحلبيات /٣٥١. وقيل: الزِّحليل: هو المكان الضيِّق الزَّلِق من الصفا وغيره. انظر لسان العرب ١١/٣٠٣ (زحل)، قال ابن السراج: وألحق به (فِعْلِيل) من بنات الثلاثة: زِحْليل، من تَزحَّل، ... انظر الأصول في النحو ٣/٢١٦.

(4) الكتاب ٢/٣٣٧.

(5) انظر لسان العرب ٩/١٤٤ (سحف)، قال: فهو مرة اسم، ومرة صفة، والنون في كل ذلك زائدة. ونقل ابن منظور عن السيرافي أن السُّحَفْنِيَة دابّة، قال: وأظنها السُّلَحْفِيَة. المصدر نفسه، وانظر مصدره في شرح السيرافي، جـ١٠، ق ١٠٣، كذا انظر الأصول في النحو ٣/٢٣٤.

(6) العفشليل: المسنة المسترخية اللحم، وكساء عفشليل: كثير الوبر، ثقيل جافٍ وربما سمّيت الضّبع عفشليلاً به، قال ساعدة بن جؤية:

كمَشْي الأقْبَل السّاري عليه عِفَاءٌ، كالعَبَاءَة عفشليلُ

وقال الجوهري: العفشليل: الرجل الجافي الغليظ، والكساء الغليظ. انظر لسان العرب ١١/٤٥٨.

(7) القفشليلة: المغرفة، فارسي معرَّب، مثل به سيبويه(عفشل). صفة ، وقال : لانعلمه ==

قال سيبويه: والضِبَغْطِى: وهو اسم[1].

قال: روى ثعلب ضِبَغْطي بالياء.

قال أبوبكر: وليس هذا موضعه لأنه يصير ثلاثيًا [١٨١/أ].

قال أبو علي: وأملاه علينا أبوبكر بن دريد في أبنية الجمهرة: ضِبَغْطى.

وقال: وهو شيء يفزّع به الصبيان.

وأنشدنا:

وزَوْجُهَا زَوَنْزكٌ زَوَنْزَى
يخافُ إن فُزِّعَ بالضَّبَغْطى[2]

= جاء اسمًا. قال أبو عمر الجرمي: هو مغرفة البرمة، وحكى عن الأصمعي عن خلف الأحمر أنه قال: إنما هي أعجمية. قال أبوسعيد: وهذا التفسير ليس بمشاكل لما قال سيبويه، لأنه ذكر فعلليل، فقال بعد ذكره أمثلة: ولا نعلمه جاء اسمًا، فقد جعله صفة، فتحتاج إلى طلب شيء يكون تفشليل نعتًا له. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠٣، لسان العرب ٥٦٣/١١ (تفشل)، وانظر هذه الأمثلة في الكتاب ٣٣٧/٢.

(١) الكتاب ٣٣٩/٢.

(٢) انظر جمهرة اللغة ١١٢٦/٢، قال في روايته: بالعين والغين، مقصورتان. كلمة يفزّع بها الصبيان، يقولون: قد جاءك ضَبغطى، ويا ضَبْغطى خذه. وفي رواية البيت (يجزع) مكان (يخاف) هنا، وقد ضبط المحقق (الضّبغطى) بفتح الضاد، وهذا مخالف لما وضعه سيبويه، فهو على مثال (فِعَلّى) عنده بكسر أوله، وهو كذلك في المخصص.
والبيتان من الرجز أنشدهما ابن دريد في الجمهرة ١١٢٦/٢، وانظر أيضا ١٢١٥، وقد أنشدهما السيرافي دون نسبة، ورواية البيت الثاني عنده هي: (يفزع إن خُوِّفَ بالضِّبغطى)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠٥. وفي المخصص ٢٠٧/١٥: (يفزع) مكان (يخاف)، وفسر ابن سيدة (الزَّوَنْتَرى) بأنه القصير، انظر المخصص ٨/١٦، ونقل عن أبي علي أن ألفه منقلبة عن واو. وقيل: هو ذو الأبهة، والكبر، ونسب =

قال سيبويه: والاسم خُنْثَعْبَةٌ[1].

قال ثعلب: خُنْثَعْبَةٌ بالنون والثاء، وقال: هو الغُزْر[2].

* * *

ومنْ بَابِ لحَاقِ التَّضْعِيفِ والزَّائِدِ فيهِ لازم[3]

قال سيبويه: والشَّنَّعْمُ[4].

قال أبو العباس: الميم فيه زائدة، لأنه من الشناعة وهو القبيح الوجه.

== البيتان لمنظور الدبيري، انظر لسان العرب ٤٣٧/١٠ (زنك)، وأنشدهما وبعدهما أبيات ثلاثة نقلاً عن ابن دريد لمنظور الدبيري أيضًا، انظر امصدر نفسه ٣٥٩/٥ (زيز)، انظر تهذيب الألفاظ/٢٥١، وتكملة إصلاح المنطق/٢٧، ونسبهما الأزهري لمنظور الأسدي، وهو الدبيري، لأن دبيراً من أسد، ونقل عن أبي عمرو أن الضّبغطى ليس بشيء يعرف، ولكنها كلمة تستعمل في التخويف. انظر تهذيب اللغة ٢٢٩/٨ - ٢٣٠ (ضبغط).

(١) الكتاب ٣٣٩/٢، وفي المخطوطة: (خُنْبَعْثَة)، وهي بزيادة النون ثنية، ومثالها: (فُنْعَلّ) في الاسم والصفة، وهو قليل كما صرح بذلك سيبويه وفي شرح السيرافي (خنبعثة)، وقال وفي بعض النسخ: (خَنثعبة)، وهي الناقة الغزيرة اللبن.

(٢) نقل الأزهري عن أبي عبيد عن الفراء. الخُنْثَعْبَة: هي الناقة الغزيرة اللبن. وضبطها في التهذيب ٣٣٦/٣ باب خماسي حرف العين بكسر الخاء، خطأ. كما ضبطت في المخطوطة بضم أولها وفتح الثاني فسكون الثالث.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٩ ، ولفظ (الزوائد) هنا ليست فيه ، ولفظ السيرافي يعضد ما في الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٣٩/٢، وفيه بالغين، وفتح الشين مع التشديد، والفتح هنا غير صحيح لأنه على مثال (فِعَلّ) مثله مثل: (العِلَكْد، والهِلَقس)، ويبدو أنه قصد ذات العين، وإلا لما استدعى توجيه أبي العباس، وأن معناه من الشناعة.

حاشية: والشُّنْغُمُ: بالغين أيضًا ولم يعرفها أبو علي[1].

قال سيبويه: وقد بينا ما لحقه التضعيف من موضع الثالث[2].

قال أبوعلي: مثل: طِرِمَّاح[3].

قال سيبويه: وما لحقه من الثلاثة من نحو عَدَبَّس زَوَنَّك[4].

---

(١) يبدو أن هذا التعليق أثبته أحد تلاميذ أبي علي، ولست أظن أبا علي يجهل معرفة (الشُّنْغُم) بالغين، لكنه ربما تجاهله لقيام التمثيل بالشُّنْعُم مقامه، ولأن الاثنين على مثال واحد هو (فعُلّ) فاكتفى بأحدهما.

والشُّنْغُمُ: الرجل الحريص، عن ثعلب، وذهب بعضهم إلى أنه إتباع، فهم يقولون: فعل ذلك عن رَغْمِه وشِنْغْمِه، وحكى أيضًا: رَغْمًا له ودَغْمًا شِنْغْمًا. وروى الأزهري: رَغْمًا سِنْغْمًا بالسين. انظر تهذيب اللغة ٢٢٩/٨ (شنغم)، ولسان العرب ٣٢٨/١٢ (شنغم).

قال أبوسعيد: «الشُّنْعُمُ بالعين غير المعجمة ذكره سيبويه ولم يعرفه أحد علمنا، ولكن قال أبو العباس ثعلب: يقال: رجل شقَم: أي حريص، قال: فأظن (شُنْقُمُ) منه... وهذا الذي قال أبو العباس يخالف عرض سيبويه، لأن الباب إنما يذكر فيه ذوات الأربعة التي لحقها حرف من جنس عينه أو لامه، وإذا جعلنا أصله (شَقم) فقد جعلناه من ذوات الثلاثة. قال أبو سعيد: والذي قال سيبويه صحيح، وهو بالغين المعجمة...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٠٥.

قلت: الذي في كتاب سيبويه: (الشُّنْغُمُ) بالغين المعجمة، وماذكره أبو سعيد في صدر تعليقه لاوجود له في المطبوع، وربما كان في احدى نسخ الكتاب، وأظن الرواية الصحيحة أن يكون بالغين المعجمة لما حكاه اللحياني فيه من الإتباع في قولهم: رَغْمًا دَغْمًا شِنْغْمًا، وقولهم: فعلت ذاك على رَغْمِه وشِنْغْمِه، ففي كل منها جاءت الغين المعجمة سابقة للميم. والله أعلم.

(٢) الكتاب ٣٣٩/٢، والضمير هنا يعود إلى الثلاثي المزيد، وأن التضعيف فيه يقع في الحرف الثالث، ومثل بطرمّاح.

(٣) الطرمّاح: عالي الذكر والنسب، ويقال: طَرْمَحَ الرجلُ بناءه إذا رفعه، ويقال للرجل: طِرمّاح إذا طمح في الأمر. انظر تهذيب اللغة ٣٢٨/٥ (باب الحاء والطاء).

(٤) الكتاب ٣٣٩/٢.

قال أبو علي: تقدير هذا الكلام ما لحق الرباعي نحو: عدَبَّس[1] من الثلاثي زَوَنَّك[2].

* * *

ومنْ بابِ تَمْثِيلِ الفِعْلِ منْ بَنَاتِ الأرْبَعَة[3]

قال سيبويه: فألحق هذه ببنات الثلاثة كما لحق (فَعَّلَ) ببنات الأربعة[4].

قال أبو علي: يقول: كما أُلحق الثلاثي بالرباعي نحو: فَعَّلَ يُفَعِّلُ فضمّ حروف المضارعة فيه كما ضمّ في (يُدَحْرِجُ)، كذلك أُلحق الرباعيّ بالثلاثي فقيل: (يَتَدَحْرَجُ)، ففتح حرف المضارعة، كما فتح في (انْفَعَل) و(افْتَعَل)، لأن الرباعيّ هنا وافق الثلاثي في أنه للمطاوعة، كما أن (انْفَعَلَ) ونحوه له[5].

---

(١) العَدَبَّس: قيل: القصير الغليظ، وعن أبي عمرو: جمل عَدَبَّس: عظيم. انظر تهذيب اللغة ٣/٣٤٢ (باب العين والسين).

(٢) الزَّوَنَّك، والزَّوَنْزَك، والزَّوَنكَى، كله بمعنى (القصير)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠٥.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٠.

(٥) يقتضي هذا الباب معرفة أن الفعل الذي فيه أربعة حروف أصلية على ضربين: أحدهما: ليس فيه زائد نحو: (دَحْرَجَ، وسَرْهَفَ)، والثاني: فيه زيادة وهو ثلاثة أبنية:
أحدها: (تَفَعْلَل) مثل: تَدَحْرَجَ، بزيادة التاء وحدها.
والثاني: (افْعَلَلَّ) مثل: اقْشَعَرَّ، واطمأنَّ.
والثالث: (افْعَنْلَلَ) مثل: احرنجم، واخْرَنْطَمَ.
انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠٦.

قال سيبويه: ويُبيِّن شركةُ الزوائد وغير الشركة[1].

قال أبو علي: يعني بالشركة وقوع بعض حروف الزوائد موقع بعض[2].

* * *

ومن بَابِ تَمْثِيلِ ما بَنَتِ العَرَبُ من الأسْمَاءِ والصِّفَةِ من بَنَاتِ الخَمْسَةِ[3]

قال سيبويه: لأنَّها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات.

قال أبو علي: الزيادات مثل زيادات (اسْتَفْعَلَ وتَفَعَّلَ) ونحوهما[4].

قال سيبويه: لأنك إذا حذفت الواو خالَفَ الفِعْلُ فِعْلَ بنات الأربعة[5].

قال أبو علي: يقول: لو حذفت الواو من عَثَوْثَلٍ والباء من حَبَرْبَرٍ[6]،

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٠.

(٢) لفظ سيبويه أكثر وضوحًا من تعليق أبي علي هنا.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٠، وفيه: «... من الأسماء والصفات ...».

(٤) الكتاب ٢/٣٤٠. وهذا النص تابع لما قرره سيبويه بأنه «ليس لبنات الخمسة فِعْلٌ كما أنها لاتُكسَّر للجمع، لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ...».

(٥) الكتاب ٢/٣٤١، وفي المخطوطة: «... خالفت ...».

(٦) في المخطوطة: (حَبَوْتَر)، وليس مما ذكر من الأبنية في الكتاب.

لصار عَثّل[١]، وحَبْر[٢]، ولم يخرج منهما فِعْلٌ إلا على بناء الثلاثي المزيد نحو ضَرَّب.

* * *

ومِنْ بَابِ ما أعْرِبَ من الأعْجَمِيَّة[٣]

قال سيبويه: ويزيدون كما يزيدون فيما يَبْلُغونَ به البناءَ ومالا يبْلُغون به بناءهم وذلك نحو آجُرّ[٤].

قال أبوعلي: الأسماء التي تلحق من الأعجميّ العربيّ على ضَربين: ضربٌ على الأبنية العربية، وضربٌ لا يلحق بها، وقد يُزاد فيما لا يبلغ به البناء العربي الحرف كما يزاد فيما يبلغ به البناء العربي، فزيد إحدى الراءين في (آجرّ) كما زيدت [١٨١/ب] الهاء في دِرْهَم، وآجرّ ولم تلحق ببناء عربي كما لحق دِرْهَمٌ[٥].

---

(١) العَثَلُ، والعَثِلُ: الكثير من كل شيء، والعثوث: الكثير اللحم: الرِّخْوُ. انظر لسان العرب ١١/٤٢٤ (عثل).

(٢) الحَبَرَة: هي النعمة، والحَبْرَبَرُ: هو الشيء اليسير من كل شيء، يقال: ما أغنى فلانٌ عني حَبَرْبراً، أي شيئًا، قال ابن أحمر الباهلي:

... أمانِيّ لا يُغْنِيْنَ عَنْها حَبَرْبَرا

وقال الليث: يقال ما على رأسه حَبَرْبَرَةٌ، أي ما على رأسه شعرة. انظر تهذيب اللغة ٥/٣٧.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٢.

(٥) يبحث هذا الباب الأسماء الأعجمية المعربة وما يجوز فيها من إخلاص حروفها على الحروف العربية، حتى تكون من جنس كلامهم، فتكون موافقة لأبنيتهم فتدخل في كلامهم ==

ومنْ باب عِلَلِ مَا تَجْعَلُه زَائِداً من حُروفِ الزَّوائِد[1]

قال سيبويه: فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعًا فصاعداً[2].

رابعًا: أي أوّل كلمةٍ على أربعة أحرف.

قال سيبويه: والهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة[3].

قال أبوعلي: معنى قوله فصاعداً أي مع الزوائد لا مع الأصول مثل (أَرْوَنَانٍ) و(إصْلِيْتٍ) وما أشبههما، ومحال أن يلحق رباعيًا أو خماسيًا، لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها مثل (مُدَحْرِجٌ)[4]، ولذلك غلط سيبويه في قوله في تحقير إبراهيم: بريهيم، فقيل خالف قوله: إن الزيادة لاتلحق بنات الأربعة من

== ويسهل أن تجري على ألسنتهم، وتكثر في استعمالهم، وما تركوه على البناء المخالف لأبنيتهم، لأنه أقلّ في استعمالهم وأدلّ على أن أصله ليس من كلامهم، فألحقوا دِرْهَمًا ببناء هِجْرَع، وألحقوا بَهْرَجًا ببناء سَلْهَب، وألحقوا دِيْنَاراً ببناء دِيْماس، وألحقوا إسحاق ببناء إعصار، ويعقوب ببناء يربوع، وألحقوا جوربًا ببناء كوكب...

أمّا ما ترك على أصل بنائه مع مخالفته لأبنية العرب فنحو: آجُرّ، وإبريسم، وإسماعيل. وأما سراويل، فوافق وهو واحد بناء الجمع.

أما المتروك على حاله في الأعجمية، إلا بمقدار إخلاص حروفه، فنحو خُراسَان، وحرِّم، والكركمُ، وآجُرّ، وجُربز...

انظر تفصيل هذا الباب في شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٦٣.

(١) الكتاب ٣٤٣/٢، وتمامه: «... وتجعله من نفس الحرف».

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٤) يقول أبو سعيد: «الهمزة إذا دخلت في أول الكلام، وبعدها ثلاثة أحرف يحكم عليها بأنها زائدة، نحو أحمر وأشهب، وكذلك إذا دخلت أولاً وبعدها أكثر من ثلاثة أحرف، غير ==

أولها، لحكمه بأن الهمزة في إبراهيم زائدة لحذفه إيّاها في التصغير[١].

قال سيبويه: فهي مزيدة عندهم، ألا ترى أنك لو سميت بأفْكَل وأيْدعٍ لم تصرفه؟[٢].

قال أبوعلي: يقول: إنك وإن لم تشتق من أفكلٍ[٣] وأيْدعٍ[٤] ما تسقط فيه الهمزة كما اشتققت من أحْمَر ما سقطت فيه، فإنك تحكم بزيادتها فإذا سميت به رجلاً لم تصرفه، كما أنك إذا سميت بأحْمَدَ لم تصرفه والعلة في حكمك بزيادتها حتى يقوم دليل على غير ذلك كثرة وقوعها زائدة، وعلمك بزيادتها بالاشتقاق، فإذا جاء شيء لم تعرف

= أن فيما بعدها زوائد قد عرفت ويبقى منها ثلاثة أحرف أصول نحو: (امْخَاضٌ، وأسْحُلان)، ويحكم على الهمزة الأولى بالزيادة، لأنا قد علمنا أن الألف في (امخاضٌ) زائدة، والألف والنون في (اسْحُلان) زائدتان، فيبقى ثلاثة أحرف، فحكم على الهمزة الأولى بالزيادة، ومعنى قوله: (رابعة) في العدد فصاعداً». شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠٩.

(١) انظر الكتاب ٣١٢/٢، قال سيبويه: «وتلحق الهمزة غير أول وذلك قليل...» الكتاب ٣١٧/٢، وقال أبو العباس: «فأما الألف فإنها لاتكون أصلاً في اسم ولا فعل، إنما تكون زائدة أو بدلاً...»، والألف لاتزاد أولاً لأنها لاتكون إلا ساكنة، ولا يبدأ بساكن، ولكن تزاد ثانية فما فوق». المقتضب ٥٦/١، وقال أبو عثمان المازني: «اعلم أن الهمزة إذا كانت أولاً مكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فصاعداً، فهي زائدة، إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف...» انظر المنصف ١٠١/١، وقد سبق التعرض لمسألة تحقير «إبراهيم»، انظر التعليقة ٢٩٧/٣، والمنصف ١٢٧/١.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢، والضمير في صدر هذه العبارة يعود إلى (الهمزة) في صدر الكلام.

(٣) الأفكل: رِعْدَةٌ تعلو الإنسان، ولا فعل له، يقال: أخذ فلانًا أفكلٌ إذا أخذته رِعدة. انظر تهذيب اللغة ٢٥٧/١٠ (فكل).

(٤) الأيدع: صبغ أحمر، قاله الليث، وعن الأصمعي: العندم: دم الأخوين، ويقال: هو الأيدع أيضًا. انظر تهذيب اللغة ١٤٢/٣ (يدع).

زيادته بالاشتقاق حملته على الأعم الأكثر، لأن حكم القياس أن يكون عليه حتى يقوم ثبتٌ على خلاف ذلك نحو ما قام في أوَاقٍ وأيْصَر[1].

قال سيبويه: فتركُ صرف العرب لها وكثرتُها أولاً زائدة، فالحال التي وصفتُ في الفعل يقوي أنَّها زائدة[2].

قال أبوعلي: الحال التي وصفها في الفعل أنه لم يجعل بمنزلة (دَحْرَجَ)، ولو جعلت بمنزلته لم تدغم مثل (أمَدّ)، بل صحّح لتكون على وزن دحرج، كما لا يدغم سائر الملحقات نحو مَهْدَدٍ، ولم يدغم أيضًا في مثل (أصَمُّ) ونحوه من الأسماء[3].

قال أبوعلي: لو كانت الهمزة في أرْطى[4] هي الزائدة لقلت في بنائك مفعولاً منه: مَرْطِيٌّ وكان الأصل: مَرْطُوِيٌ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء مثل: مَرْمِيّ، لكن لما كانت الهمزة فاء الفعل وهي أصلية ثبتت

---

(١) أفاض السيرافي في شرح هذه المسألة، فالتمس ذلك في شرحه للكتاب، جـ١ ق ١٠٩.
والهمزة في (أفكل، وأيدع) قد حكم بزيادتها لكثرة مجيء الهمزة زائدة في هذا الموضع بالاشتقاق، ومع أن (أفكل، وأيدع) لا شتقاق لهما إلا أنهما حملا على ما له اشتقاق.
والمسمى بهما لم ينصرف لاجتماع علتين: الأولى العلمية والثانية وزن الفعل.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ - ٣٤٤.

(٣) إن مما يقوي زيادة الهمزة في (أفكل وأيدع) أنه لم يُرَ في كلام العرب فعلٌ في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف على (فَعْلَلَ: يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً) نحو: (دَحْرَجَ: يدحرجُ دحرجةً)، فلو كانت الهمزة أصلية كانت تكون فاء للفعل، ويكون بمنزلة الدال من (دحرج)، والسين من (سَرْهَفَ) فعدم هذا في كلام العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٠٩.

(٤) هذا تفسير لما أثبته سيبويه من أن ألف أرْطى غير زائدة لأنا نقول: أديمٌ مأروط، ولو كانت الألف زائدة لقيل: مَرْطِيٌّ. انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

وسقطت الألف التي للإلحاق (بجَعْفَر)[1].

قال أبوعلي: لو حكم بزيادة الهمزة في إمَّرَة، وإمَّعَة[2]، لأدخل في بناء الصفات بناء ليس منها وهو (إفْعَلَة)، فلما كان الحكم بزيادة الهمزة منها يؤدي إلى الخروج عما عليه أبنية الصفات، حُمل على فعَّلة دون (إفْعَلة)، وحكم بأن الهمزة أصل، ولم يخرج بالحكم بأصالة الهمزة عما يكون عليه مثال الصفة، كما كان يخرج بالحكم بزيادتها عن أمثلتها، ألا ترى أن في الصفات مثال فِعَّلة مثل رجُل [١٨٢/أ].

---

(١) انظر المسائل الحلبيات /٣٣٢، قال أبو سعيد: «الهمزة فيه (الأرطى) أصلية، لأنك تقول: أديم مأروط، وزنه مفعول، والهمزة فاء الفعل، والألف التي في آخره زائدة، ولو كانت الهمزة زائدة لوجب أن لاتكون الألف منقلبة من ياء أصلية أو واو، فكان يلزم أن يقال في مفعوله: (مَرْطي) أو (مَرْطُوٌّ)، كما يقال: مَرْميّ، ومَغْزُوٌّ، على أن أبا عمر الجرمي قد حكى: أديم مَرْطيّ، فمن قال ذلك جعل الهمزة زائدة والياء أصلية». شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١١٠.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٤/٢، والإمَّرة: أنثى الضأن الصغيرة، كما أن الإمَّر: ولد الضأن. والعرب تقول للرجل إذا وصفوه بالإعدام: ما له إمَّرٌ ولا إمَّرَةٌ. والإمَّر أيضًا الرجل الضعيف الذي لاعقل له إلا ما أمرته به لحمقه، قال امرؤ القيس:

ولسْت بذي رَثْيَةٍ إمَّرٍ ... إذا قِيدَ مُسْتَكْرَهًا أصْحَبَا

والرثية: وجع المفاصل من الضعف والكبر. انظر تهذيب اللغة ٢٩٢/١٥ (أمر) وديوان امرىء القيس /١٢٩.

والإمَّعة: هو العاجز الذي لا رأي له، إنما ينظر إلى غيره، ويروى عن عليّ عليه السلام أنه قال: الإمَّعة: الذي يقول: من يذهب حتى أذهب معه؟ قال الراجز:

رأيت شيخًا إمَّعَهْ
سألته عمَّا مَعَهْ
فقال: ذَوْدٌ أربعه

انظر المنصف ١٨/٣ - ١٩.

دِنَّمةٌ[1]. ودِنَّبة، وليس فيها (إفْعَلَةٌ)، فحمل على بناءٍ في (أبنية) الصفات مثله دون البناء التي ليس في أبنيتها مثله.

قال سيبويه: ومَعَدٌّ مثلُه للتَّمعْدُد لقلَّة تَمفْعُل[2].

قال أبوعلي: يقول: ميم (مَعَدّ) أصليَّة أيضًا، لأن تَمَعْدَد[3] إذا حُمِل على أنه تَفَعْلَلَ كان أوْلى من أن يحمل على تَمفْعَلَ، لقلة تَمفْعَلَ وكثرة تَفَعْلَلَ، والحكم للأغلب، والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذ.

قال أبوعلي: الصفات الجارية على الأفعال نحو مُستخرج ومُنطلق ونحوه، يتوالى في أوائلها زيادتان كالفعل، وأما التي ليست بجارية على الفعل، فليس يلحقها هاتان الزيادتان في أوائلها على التوالي نحو أحْمَر ويَرْمَع[4].

---

(١) ضبطها الرماني بالنون المشددة بعد الدال المكسورة وهي على (فِعَّل) وصفًا. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٦، وفي المخطوطة بالياء. والدِّنَّمة: القصير، يقال: رجل دِنَّمة، ودِنَّبة، ودنَّامة ودِنَّابة، كله القصير. انظر المنصف ١٩/٣.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) قال الأصمعي: (مَعَدّ): هو موضع رجل الراكب، ويقال: هو اللحم الذي تحت الكتف أو أسفل منه، انظر المنصف ١٩/٣، والميم فيه أصلية قولهم: تَمَعْدَدَ الرجُل، إذا ذهب مذهب معدّ، وتمعدد: تفعلل، ولو كانت الميم زائدة لكان على (تَمَفْعل) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ١١٠.

(٤) هذا التعليق إشارة إلى عبارة سيبويه بين الميم الزائدة في الوصف، وبين ما كانت الميم فيه من نفس الحرف، وأن الزيادة لاتلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها نحو مُدَحْرِج. انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

قال أبو سعيد: «لايجتمع في أول الأسماء والصفات حرفان زائدان إلا أن يكون من ==

قال أبوعلي: في قوله: «فإنما مَنْجَنيْقٌ بمنزلة عَنْتَرِيْسٌ ومَنْجَنُونٌ بمنزلة عَرْطَلِيلٍ»[1]، يريد أن النون في منجنيق، الأولى بمنزلة النون في عنتريس، لأنها فيه زائدة، كما أنها زائدة في عنتريس، ألا ترى أنك تشتق من عنتريس العترسة، فتسقط النون، كما تكسر منجنيق فتسقط النون، فأما النون في منجنون الأولى فأصل، كما أن الراء في عَرْطَلِيل كذلك، ولو كانت زائدة لأسقطت في التكسير كما سقطت من منجنيق فيه[2].

== أسماء الفاعلين التي تجري على الأفعال كقولنا: منطلق، ومستغفر، لأنه جار على (انطلق، واسْتَغْفَرَ) «انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠ ، ق ١١١، وهو يحتج لما قاله سيبويه بزيادة النون في (منجنيق) وأن الميم من نفس الكلمة، وأنه لايجتمع زائدان في أول الأسماء، وأنه لو لم يكن في هذا من الحجة إلا أن الهمزة التي هي نظير الميم في زيادتها لم توجد زائدة وبعدها حرف زائد.

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) المنجنيق: آلة حربية تقذف بها الحجارة على العدو، قيل لأعرابي: كيف كانت حروبكم؟ قال: كانت بيننا حروبٌ عون، تُفْقأ فيها العيون، فتارة نُجنَق، وأخرى نرشق. انظر لسان العرب ٣٦/١٠ (جنق)، وانظر مزيداً عنه في تهذيب اللغة ٣٠٧/٨ (جنق)، ٣٧٨/٩ (باب الرباعي حرف القاف -) قال الشاعر:

تهوى كجندلة المنجنيق يُرْ … مى بها السور يوم القتال

انظر المنصف ٢٤/٣.

والعَنْتَرِيس: الناقة (الوثيقة - الجواد، وقد يوصف به الفرس). والعنتريس: الداهية، وكذلك: الشجاع، قال أبو دؤاد:

كلّ طرفٍ مُوَثَّق عنتريس … مستطيل الأقراب والبلعوم

يصف فرسًا. والعَتْرَسَة: الغَصْبُ، يقال: أخذ ماله عَتْرَسة، وقد عَتْرَسَهُ ماله. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٣ (باب العين والسين). والعَرْطَلُ: الطويل من كل شيء، قال أبو النجم:

وكاهل ضخم دعُنْق عَرْطَل

انظر تهذيب اللغة ٣٤٧/٣ (باب العين والطاء). ==

قال أبوعلي: قوله: وكذلك ميم مأجَج[1].

أي أصلٌ كما أنه في منجنيق أصل، والدليل على أنه أصل تبيينك الحرفين المثلين فيه وتركك إدغامهما، ولو كانت الميم زائدة، لأدغمت المثلين كما أدغمت في (مَقَرٌّ) لما كان مَفْعَلاً فلما لم يُدغم علمت أن الميم فاء، كما أن القاف من (قَرْدَدَ)[2] فاء، وأنه ثلاثي ألحق من موضع لامه بالرباعي.

قال أبوعلي: مِرْعِزاءُ[3]، وإن جاء على مثال تكون عليه الأصول نحو (طِرْمَسَاء) فإنك تحكم بزيادة الميم فيه لقولهم: (مَرْعِزّى[4] ومَرعِزاء)

== وفسر السيرافي هذا بقوله: «منجنيق على (فَنْعَلِيل) والنون الأولى فيه زائدة بمنزلة (عنتريس) والنون في (عنتريس) زائدة، لأنه مأخوذ من العترسة وهي الشدة، والعنتريس: الشديد، والنون الأولى في (منجنون) أصلية، فهي بمنزلة الراء من (عرطليل) ووزن (فَعْلليل)، والعرطليل، والعرطل: الطويل ...»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١١١.

(١) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٢) القَردد: ما ارتفع من الأرض وغلظ، نقل ابن منظور عن سيبويه أن داله ملحقةٌ له بجعفر وليس كمعَدّ، ولو كان مثله لم يظهر فيه المثلان، لأن ما أصله الإدغام لايخرج على الأصل إلا في ضرورة شعر. انظر لسان العرب ٣/٣٥١ (قرد).

(٣) من قول سيبويه: «وأما مِرْعِزاء في مِفْعِلاء، وكسرة الميم ككسرة ميم مِنْخِرٍ، ومِنْتِنٍ، وليست كطِرمِسَاء...»، الكتاب ٢/٣٤٤.

(٤) وفي المخطوطة: (مَرْعِزًا)، انظر الكتاب ٢/٣٤٤. وعن أبي عبيد: المِرْعِزّى: إن شدّدت الزاي قصرت، وإن خففت مددت، والميم والعين مكسورتان على كل حال. وقال الليث: المِرْعِزّى: كالصوف يُخلّص من بين شعر العنز، ويقال: مُرعز، وعلى وزنه شِفْصِليٌّ. ويقال: مَرْعِزاء، فمن فتح الميم مدّه وخفف الزاي، وإذا كسر الميم كسر العين، وثقّل الزاي وقصر. تهذيب اللغة ٣/٣٤٤ (باب العين والزاي). والطِرْمِسَاء بالراء ويقال باللام (طِلْمِساء):==

وأن هذا البناء لايكون على مثاله الأصول، فالميم في (مَرْعِزًا) قد ثبتَ زيادتها من قولهم: مَرْعِزاء، لأن التي في (مِرْعِزاء) هي التي في (مَرْعِزًا) الثابتة زيادتها من قولهم: (مَرْعِزًا)، ولو حكمت بأن الميم في (مِرْعِزًا) أصل لموافقتها أبنية الأصول لحكمت في التاء من (تُرْتُبٍ) أنها أصل لموافقتها بناء (بُرْثُن)، ثم حكمت بأنها زيادة في قولك: (تُرتَبٌ)، فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل والحكم بهما في الحرف الواحد محال[1].

وذكر صاحب العين في (مِرْعِزاء) إنها فِعْلِلى، وليست بِمِفْعِلّى مثال (شِفْصِلّى)، ووزنه بهذا لايصح لما قلنا من ثبات زيادة الميم في قوله: (مَرْعِزّى)، فوزنه بهذا غير صحيح[2].

== وهو الرقيق من السحاب، وقال بعضهم: الأرض التي ليس بها منارٌ ولا عَلَمٌ، قال المرار:

لقد تَعَسَّفْتُ الفَلاةَ الطِّلِمسا

يسير فيها القوم خِمْسًا أَمْلَسَا

والطِّرِمِسَاء والطِّلِمسَاء: الظلمة الشديدة، قاله الليث. انظر تهذيب اللغة ١٣/١٤٦.

(١) قال أبو سعيد: «جعل سيبويه الميم في (مرعزّى) زائدة، لأنها دخلت على الثلاثي، لأن الراء والعين والزاي ثلاثة أحرف وهن أصول، والألف الأخيرة زائدة لأنها للتأنيث، فكان دخول الميم على (مرعزى) كدخولها على (مِكْوَرّى) وهو العظيم الروثة، وقد علم أن الميم في (مكورّى) زائدة مشتقة من (الكور) ... فلما كانت ميم (مرعزّى) زائدة كانت في (مِرعِزاء) بالكسرة زائدة أيضًا وكسرة الميم فيه للإتباع، كما كسرت في (مِنْخَرٍ، ومِنْتِنٍ). ومعنى قوله: وليس كطِرِمِسَاء هو أن (طِرِمِسَاء) من ذوات الأربعة لحقه ألف التأنيث، وليس كذلك (مرعزّى) قال: لأن (مرعزّى) لم يوجد له في من ذوت الأربعة ما قد لحقه ألف التأنيث على هذا المثال...» شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١١١.

(٢) كتاب العين ٢/٣٣٤ بتصرف. والشِّفْصِلّى: حَمْلُ اللَّواء الذي يلتوي على الشجر، ويخرج على أمثال المَسَالّ تتفلق عن قُطن وحب كالسمسم. انظر تهذيب اللغة ١١/٤٤٨ (شفصل).

قال سيبويه : فإن قيل : لا يدخل (الزَّامَجُ) ونحو اللِّهَابَة . . . الفصل[1].

قال أبوعلي: يقول: إن قال: لا أحكم بأن الألف في الزَّامَج ونحوه أصل، لأني لو اشتققت منه فعْلاً سقطت فيه الألف ولم تثبت فقد ناقض، لأنه زعم أولاً أنه لايحكم بزيادتها إذا وجدها في الكلمة حتى يشتق منه ما **[١٨٢/ب]** يسقط فيه ولم يشتق من الزَّامَج شيئًا سقطت فيه الألف، وقال مع ذلك: لايلزم أن أجعلها أصلاً، لأني وإن لم أشتق منه ما تسقط فيه الألف، فلو اشتققت فيه لسقط، فقد حكم بزيادة الألف وإن لم يشتق من الكلمة التي فيها ما تسقط.

---

(١) انظر الكتاب ٣٤/٢، وفيه (اللِّهابة) بكسر اللام المشددة. والزَّامَجُ: يقال: زَمَجَ قربته وسقاءه زمجًا إذا ملأهما. وزَمَج الرجل زَمْجًا، دخل على القوم بغير دعوة فأكل، والزَّمَجَ بالتحريك: الغضب. انظر لسان العرب ٢٩٠/٢ (زمج). وتهذيب اللغة ٦٢٨/١٠ - ٦٢٧ (زَمَجَ).

واللِّهابة: بالضم كساء يوضع فيه حجر فيرجّح به أحد جوانب الهودج أو الحمل، وبكسر اللام مشددة وادٍ بناحية الشواجن، فيه ركايا عذبة يخترقه طريق بطن فلج. انظر لسان العرب ٧٤٤/١ - ٧٤٥ (لهب).

(٢) تساءل أبو الحسن الرماني عما يلزم من زعم أن الزَّامَجُ بمنزلة جَعْفَر، وأن اللِّهابَة كهِدَمْلة وهو ما أشار إليه سيبويه ٣٤٥/٢، فقال: يلزم من زعم أن الزامج بمنزلة جعفر والسِّرداح بمنزلة جِرْدَحْلٍ لأنه لم يشتق منه ما يذهب فيه حرف الزيادة الخروج على إجماع النحويين»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٦٧، وعقد السيرافي جدلاً حول هذه الألف يطول نقله هنا وإن كان لايخلو من الفائدة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١١٥.

قال أبو علي: الألف في (حَاحَيْتُ) بدل من ياء[1] كان أصله (حَيْحَيْتُ)، وليست هذه الألف بألف فاعلت نحو (رَامَيْتُ)، الدليل على ذلك قولهم في مصدره الحِيْحَاءُ والحَأْحَأة[2]، فيخرج المصدر على مثال الزلزال والزلزلة من زَلْزَلْتُ، ولو كان فاعَلْتُ لكان مُحَاحاة، وقلبُ الياء ألفًا من (حَاحَيْتُ) شاذٌ لأنه ليس في موضع حركةٍ، وإنما يطَّرِد قلبه ألفًا متى تحرك وتوسط متحركين، إلا أن مثل هذا أيضًا قد يجيء نادراً.

قال الأخفش: نظيره قولهم في النسب إلى طيِّء: طائيّ، ومثل (حَاحَيْتُ) من بنات الواو ضَوْضَيْتُ، وقَوْقَيْتُ[3].

---

(١) إشارة إلى حديث سيبويه عن ألف (حاحيت وحاحى) ونحوهما، الكتاب ٢/٣٤٦.

(٢) في المخطوطة: (الحاحآة)، قال الأزهري: يقولون لابن مائة: لاحَاءَ ولا سَاءَ، أي لا محسن ولا مسيء، وقال بعضهم تفسيره أنه لايستطيع أن يقول: حا، وهو زجر للكبش عند السفاد، وهو زجر للغنم أيضًا عند السقي، يقال: حأحأت به، ومَا حَيْتُ، قال امرؤ القيس:

قومٌ يُحاحُون بالبِهَام ونِسْـ ـوانٌ قِصَارٌ كَهَيْئَةِ الحَجَلْ

وعن أبي عبيدة، عن أبي زيد الأنصاري: حاحيت بالمعزى حَيْحَاءً ومحاحاة... وقال أبو عمر: حاح بغنمك أي: ادعها ... انظر تهذيب اللغة ٥/٢٨١.

(٣) قال أبو سعيد في تفسير قول سيبويه: «والحأحأة والحَيْحَاء كالزَّلزلة والزَّلزال ٢/٣٤٧»: يعني أنه قد جاء لحاحيت مصدران يشبهان مصدر صلصلت، لأنهم يقولون في باب صلصلتُ: فَعْلَلَةً، وفَعْلالاً، نحو زلزلت زَلزلةً وزَلزالاً، فالحأحأة بمنزلة الزلزلة، والحيحاء بمنزلة الزلزال، فكأن قائلاً قال لسيبويه: قد رأيناهم يقولون في مصدره: مُحاحاة، وهي تشبه مصدر (قاتلت)، تقول: قاتلتُ مقاتلة، فمحاحاة بمنزلة مقاتلة، قيل له: ليست المحاحاةُ مُفَاعَلَةً، ولكنها (مُفَعْلَلة)، والأصل: مُحَاحَيَةٌ وقلبت (الياء) ألفًا لانفتاح ماقبلها ... فأما الألف في (حاحيتُ) فهي عند أصحابنا منقلبة من ياء، كما قالوا في يَيْجَل: ياجَلُ، قالوا: وليست بمنقلبة من ياء، لأنها لو كانت كذلك لجاءت على الأصل كنظائره من قوقيت، وزوزيت، وضوضيت، ولا يعرف شيء من الياء في هذا الباب على أصله فحمل على ==

قال سيبويه: ومن ذلك قولهم في عَيضَمُوز: عَضَاميز[1] الفصل.

قال أبوعلي: يقول: لو كانت الياء أصلاً لم تُكَسَّر وجمع بالتاء، وإذا كسِّر فقيل: عَيَاضيم، ولم يقل عَضَامِيز[2].

قال سيبويه: وأمَّا (يَهْيَرُّ) فالزيادة أولاً لأنه ليس في الكلام فَعْيَلّ. وقد ثَقِّل ما أوله زائدة[3].

== الياء لأجل ذلك. وقال بعض النحويين: هذه الألف غير منقلبة من ياء ولا واو، بل الياء في (حاحيت) منقلبة من الألف، والأصل: حَاحَاتُ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١١٦.

(١) الكتاب ٣٤٦/٢، والعيضموز: العجوز الكبيرة والناقة الضخمة، والصخرة الطويلة العظيمة، قال الشاعر:

أعطى خُباسَةُ عيْضَموزاً كهّةً ... لطعماء بئس هديّةُ المتكـــرِّم

انظر تهذيب اللغة ٣٢٩/٣ (باب العين والضاد).

(٢) قال أبوالعباس المبرد: «كل ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى، لم تحذف غيرها، وذلك نحو: عيضموز، وعيطموس، تقول إذا حقرت: عُضَيميز، وعُطَيميس... المقتضب ٢٥٦/٢، وانظر الكتاب ١١٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢ مع اختلاف يسير. واليَهْيَرُّ: شجر، قال الشاعر:

أشْبَعْتُ راعيَّ من اليَهْيَرِّ

فظـل يبكي حَبطًا بِشَــرِّ

وعن الليث: اليَهْيَرُّ: حجارة أمثال الأكفّ. وقيل: اليَهْيَرُّ: دويبة تكون في الصحارى أعظم من الجُرذ، وأنشد:

فَلاةٌ بها اليَهْيَرُّ شُقْراً كأنَّها ... خُصَى الخَيْلِ قدْ شُدَّتْ عَلَيْها المسَامِرُ

والواحدة: يَهْيَرَّةٌ.

واختلفوا في تقديرها، فقالوا: يفْعَلّة، وقالوا: فَيْعَلّة، وقالوا: فَعْلَلّةٌ. وعن أبي عبيد عن الأحمر: اليَهْيَرُّ: الحجر الصُّلب.

وقال شمر: ذهبَ في اليَهْيَرِّ أي في الريح. انظر تهذيب اللغة ٤٠٨/٦ - ٤٠٩ (هير)، ولسان العرب ١٣١/٧ (هير).

قال أبوعلي: يريد: ثقّل أواخر ما أوله زيادة نحو مَكْرَرٌ، ومَرْعِزٌ، ولم يجيء في الكلام شيء على فَعْيَلٌ، فيحمل (يَهْيرٌ) عليه، وجاء ما أوله حرف زائد وآخر مُثَقَّل، فحملت (يَهْيَرٌ) أيضًا عليه دون مايخرج به عما في الكلام من الأبنية[1].

قال سيبويه: من قبل أن الهمزة إذا كانت أولاً فالمكسورة كالمفتوحة وكذلك المضمومة[2].

قال أبوعلي: يقول: المضمومة والمكسورة كالمفتوحة في باب الزيادة إذا كانتا أولتين[3].

قال سيبيويه: وإذا ضوعفَ الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة[4].

يقول: إن (زَلْزَلَ) في الأربعة نظير (رُدَّ) في الثلاثة.

قال: ولا تزيد إلا بثَبَتٍ[5].

---

(١) قال الرماني: «اليهاء في(يَهْيرٌ) التي هي أول الاسم زائدة؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْيلٌ) وفيه (مَفْعَلٌ) نحو: يرمدٌ، وينقدٌ، ويخفف فيقال: (يَهْيَر) فالياء الأولى هي الزائدة، لأنه مثل (يَرْمَع)؛ ولأن الياء أخت الهمزة تزاد في موقعها، وتُعَلُّ كاعتلالها، فموقع الهمزة أحق بها». شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ٦٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٦.

(٣) تستوي الهمزة في باب الزيادة في نحو: (إهْيَر، وأهْيَر) كما يستوي في ذلك المضموم أيضًا، فالهمزة في المُثُل: (أبْلُم، وإثْمِد، وأفْكَل) تستوي في باب الزيادة.

(٤) الكتاب ٢/٣٤٧.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٧.

يعني أنك لاتحكم بزيادة الحرف المضاعف إلا بثبت في الرباعي[1].

قال سيبويه: وقالوا: صَوْمَعْتُ كما قالوا: قَلْسَيْتُ وبَيْطَرْتُ[2].

قال: وتقول: اشتق مما زيدت فيه الواو فِعْلٌ يثبتُ فيه الواو كما اشتق مما زيدت فيه الياء فعْلٌ يثبت فيه الياء . وكلاهما زائدتان ، يعني الياء والواو[3].

قال سيبويه: فأمّا (قَرْنُوَةٌ) فهو بمنزلة اشتقاقك منه قَرْنٌ[4]، لأن هذا البناء لم يجيء في أوزان الأصول مثله[5].

قال سيبويه: فمن قال: قِرْوَاحٌ لاتدخل، لأنها أكثر من (حِرْدَجْلٍ)، فما جاء على مثال الأربعة فيه الواو والياء والألف أكثر مما يلحق به من

---

(١) يشبه السيرافي التضعيف هنا ببائي (حَيْيَتُ)، كما أن الياء أصلية في (ضَوْضَيْت) وأن (ضوضيت) الأصل فيه: (ضَوْضَوْتُ) مثل: (صلصلت)، وقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة، وإذا وقعت الواو في المكرر قضي عليها بأنها أصلية، وصار تكريرها أخيراً كتكريرها أولاً في قولك: وَحْوَحَ، ووَعْوَعَ... انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ١٠، ق ١١٦.

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢، وفي المخطوطة: (صَوْصَعْتُ) تصحيف.

(٣) عقد الرماني لزيادة الواو مدخلاً في هذا الباب، وأنها تقع زائدة في كل موقع تقع فيه الزيادة إلا الأول، فإنها لاتزاد أولاً أصلاً لأنها ثقيلة في نفسها، تُفتح أولاً في السمع إذا دخلت عليها واو العطف كما قال الخليل تشبه نباح الكلاب، ... ثم بين أن حروف المدّ واللين أكثر في الزيادة من كل ما عداها من الحروف، وأن الألف أكثر في الزيادة لأنها أخف، ثم الياء ثم الواو، فالواو في صومع زائدة لأنه من الأصمع ومثلها واو جهور لأنه من الجهارة ... انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ٦٩.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢ بتصرف يسير.

(٥) يريد أن الواو في (قَرْنُوَةٌ) زائدة، والذي دل على زيادتها خروجها من الأمثلة، لأنها لو كانت أصلية كانت عى (فَعْلُلَة) وليس في الكلام (فَعْلُلَة) مثل (قَحْطُبَة). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠ ، ق ١١٧.

بنات الأربعة[1].

قال أبوعلي: في هذا نظر، وتفسير هذا السؤال هو أنه يقول: من قيل له: لاتحكم بزيادة الألف والياء والواو إذا كنّ في كلمة حتى يقوم على زيادتها دليل من الاشتقاق، فقال: لا أفعل ذلك لأني أجد [١٨٣/أ] هذه الحروف أكثر دخولاً في الكلام من غيرها، فالألف في (قِرْوَاح)[2]، ونحوها أكثر من مثل جِرْدَحْلٍ[3]، فلا أحكم بأنها أصول، لأنها أكثر من الحروف الصحيحة، فالجواب ينظر فيه[4].

قال سيبويه: ومن أُدْخِلَ عليه (سِرْدَحٌ) قيل له: اجعل عُذَافِرَةً كقُذَعْمِلَةٍ[4].

قال أبو علي: يقول: من قيل له: اجعل الألف في سِرْدَاح أصلاً، فقال: اجعله كذلك، قيل له: اطردْ هذا القول فجعله في (عُذَافِرة كقُذَعْمِلَة)[5]، فاحكمْ بأن ألف (عُذَافِرة) أصل كما أن العين من

---

(١) الكتاب ٣٤٧/٢ باختلاف يسير.

(٢) القِرْوَاحُ من الإبل: التي تعاف الشراب من الكبار، فإذا جاء الدَّهداء، وهي الصغار شربت معهن وقيل: القِرْواح: جَلَدٌ من الأرض، وقاع لايستمسك فيه الماء، وفيه إشراف وظهره مستوٍ، لايستقر به ماء إلا سال يمينًا وشمالاً، وقيل: غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٤٢/٤ (قرح).

(٣) الجِرْدَحْلُ: الغليظ الضخم من الرجال، والمرأة: جِرْدَحْلَة. انظر تهذيب اللغة ٣٣٦/٥ (خماسي الحاء)، انظر المنصف ٥/٣.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢، وفيه (أَدْخَلَ) بالبناء للمعلوم، و(سرداحًا) بالنصب.

(٥) العذافرة: الناقة الشديدة، العظيمة، الوثيقة الظهر، قال لبيد في وصف الناقة:

عُذَافِرَةٌ تَقَمَّصُ بالرُّدَافى تَخَوَّنَهَا نُزُولي وارْتِحَالِي

انظر تهذيب اللغة ٣/ ٣٥٩ (باب العين مع الذال). ==

(قُذَعْمِلَةٍ) أصل[1].

قال أبوعلي: لايخلو (عِزْوِيتٌ)[2] من أن يكون فِعْلِيلاً أو فِعْوِيلاً أو فِعْلِيتًا، ولايجوز أن يكون (فِعْويلاً)، لأنه بناء لم يوجد في الأبنية المستقرأة. ولايجوز أن يكون فِعْليلاً لأن الرباعي لاتصح الواو فيه إلا في باب (الوَعْوَعَة)[3] ونحوه من المضاعف، وليس هذا منه، فبقي فِعْليتٌ، فالواو لام، والياء زائدة كزيادتها في (عَفْريت)[4].

قال سيبويه: وكما قالوا سَبَنْتىً وسَبَنْدىً، واتَّغَرَ وادَّغَرَ[5].

== والقُذَعْمِلَة: الضخم من الإبل، ويقال: ما أعطاني قُذَعْمِلةً وقُذَعْمِلاً: أي لم يعطني شيئًا. المنصف ٥/٣.

(١) انظر المقتضب ٦٨/١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥/٢.

(٢) عِزْويت: على وزن فِعْويل، وليس في الكلام (فِعْويل)، الكتاب ٣٤٨/٢.
وعِزْويت: هي الداهية، وقال أبو عمر: غِزْويت بالغين المعجمة، انظر المنصف ٢٨/٣.

(٣) الوَعْوعَةُ: مصدر، وهي من أصوات الكلاب وبنات آوى، يضاعف في الحكاية، فيقال: وَعْوَعَ الكلبُ وعوعة. ويقال: خطيب وَعْوَعُ: نعت حسن، ورجل مِهْذار وَعْواع: نعت قبيح. قالت الخنساء في وصف أخيها:

هو الفارس المستعدّ الخطيب في القوم واليَسَر الوَعْوعُ

انظر ديوان الخنساء / ٢٧٢، وتهذيب اللغة ٢٦٠/٣- ٢٦١ (وعوع).

(٤) التاء في (عِزْويت) زائدة، ولو كانت أصلية لوجب أن يجعل الواو والياء زائدتين، لأن حكم الواو والياء إذا وجدتا في اسم وفيه سواهما جعلنا التاء أصلية، وصار الوزن (فِعْويل)، وليس ذلك في الكلام، وإذا صيرنا التاء زائدة فلابد من جعل الواو أصلية، فتصير على وزن (فِعْلِيت) مثل (عِفْريت) .. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١١٨.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢، وفي المخطوطة: (سَبَنْتًا وسَبَنْدًا) بالألف. وقوله: سَبَنْتَى وسَبَنْدي: هو الجري الصدر. قال ابن الأعرابي: السَّبَنْداةُ: الشديدة الجرئية الحركة، ومنه سمي النمر: سَبَنْدىً وسَبَنْتىً للجرأة، وأنشد الأعرابي : ==

قال أبوعلي: اثّغَرَ افْتَعَلَ من الثَّغْر كان أصله: اثْتَغَر، والثاء قريبة من التاء فحولّت تاء وأدغمت فيها فصارت اتَّغَر، ثم ابدل من التاء الدال لقربها منها فقيل: ادّغَرَ[1].

قال سيبويه: كذلك تاء أُخْتٍ ... الفصل[2].

قال أبو علي: يقول: ألحق (أُخْتٍ) بالتاء بقُفْل ونحوه من الثلاثي كما ألحق سَنْبَتَةٌ بالتاء بَجنْدَلَة وكان أصله: سَنْبَة[3].

قال سيبويه: ولاتكون في الفِعْل ملحقة ببنات الأربعة[4].

== فداءٌ لسُعْدى كلُّ ذاتِ حَشيّةٍ وأخرى سَبَنْتَاةِ القيام خَرُوج

وعن أبي العباس أحمد بن يحيى للكميت بن زيد الفقعسي:

بكلِّ سَنْبَتَاةٍ إذا الخِمْسُ ضَمَّها يُقَطِّعُ أضْغَانَ النَّواجي هِبابُها

انظر المنصف ٣/٢٩- ٣٠. والتاء في السَّنْبَتَة زائدة، لأنه يقال: مضت سَنْبَةٌ من الدهر، أي قطعة منه. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٢٤ ، ق ٧٠.

(١) اتَّغَر: إذا نبت ثغره، وهو افتعل، وأصله: اثْتَغَرَ، وأدغمت الثاء في التاء، وفيهم من يقول: ادَّغَرَ، فيقلب منهما دالاً كما قلب في (ادّولج) من التاء، دالاً. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠ ، ق ١٢١.

(٢) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٣) السَّنْبَةُ: سوء الخلق، وسرعة الغضب، قال الشاعر:

قد شِبْتُ قَبْلَ الشَّيْبِ من لِدَاتي
وذاك ما ألقى من الأذاة
من زوجة كثيرة السَّنْبات

وعن أبي عبيد عن الكسائي: سَبَّةٌ من الدهر، وسَنْبَةٌ من الدهر. انظر تهذيب اللغة ١٤/١٣ (سنب)، ١٥٥ (رباعي السين).

(٤) الكتاب ٣٤٩/٢.

قال أبوعلي: يقول: ليس في الفعل فَنْعَلٌ ولا فَتْعَلٌ كما أن فيه مثل كَوْثَر وجَهْوَر على فَوْعَل وفَعْوَل[1].

قال سيبويه: ومما يقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك.

أي في أنه لايحكم بزيادتها إلا بدليل في المواضع التي ذكرنا، أنك لو سميت رجلاً نَهْشَلاً أو نَهْضَلاً أو نَهْسَراً صرفته[2].

قال أبوعلي: لو كانت النون في هذه الكلمات[3] زوائد لم تصرف إذا سميت به لاجتماع التعريف ووزن الفعل فيه كما أنك لم تصرف (أحمد) لاجتماعهما فيه، لكن لما كانت النون فيها أصولاً صرفتَ، لأنه لم ينضمّ إلى التعريف زنة الفعل؛ ولو سميت بنَرْجِس لم يصرف، لأنه على زنة الفعل وفيه التعريف، وليس في الرباعي شيء على مثال فَعْلِل فالنون

---

(١) الكوثر: الرجل الكثير العطاء، قال كثيّر بن عبدالرحمن:

وأنت كثيرٌ يا ابن مَرْوَانَ طيّبٌ ... وكان أبوك ابن العقائل كَوْثَراً

والكوثر أيضًا: نهر في الجنة. انظر المنصف ٦/٣.

جَهْوَرٌ: يقال: جَهْوَر في كلامه جهورة: إذا أعلاه، وهو من الجهارة، ومنه سمى النحويون الحروف المجهورة، ويقال: رجل جَهْوَرِي. المصدر السابق ٨/٣.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢ - ٣٥٠. ولا يخفى تفسير أبي علي المعترض في هذه العبارة.

(٣) يريد نحو: جَحَنْفَل، وشَرَنْبَث، وحَنَبْطى، وسَرَنْدَي، ودَلَنْظى، وغيرها مما ورد من الأمثلة في الكتاب في هذا الباب، ونحو: نهشل ونهسر، ونهضل، والنَّهْشَل: الشيخ الكبير، وقيل: هو الذئب.

والنَّهْسَر: عن أبي العباس: هو الذئب، قال النابغة الجعدي:

رأى حيثُ أمسى أطلس اللون شاحبًا ... أزَلَّ تسمّيه الشياطينُ: نَهْسَرا

ونَهْضَرٌ مثله. انظر المنصف ١٦/٣.

زائـــدة[1].

قال سيبويه: وكذلك الإنسان[2].

قال أبوعلي: لأن جمعه أَنَاسِيّ وهو مأخوذ من الأنس.

فـأمـا أبو العـبـاس فـإنه قـال: يحـكى عن ابن عـبـاس رحـمـه الله من الإنســان إنما سـمي لأنَّه ينسى، وإن صح هذا عنه فـهـو أعـلم باللغـة. فـأمـا الاشـتـقـاق فـلا يجـيـز أن الإنسـان مـأخـوذ من النسـيـان، لأن الهـمـزة في (إنسـان) فـاء الفـعـل والسين لامـه، وفـاء الفـعل في النسـيـان النون واليـاء لامه، فليس إحدى الكلمتين من صاحبتها في شيء[3] **[١٨٣/ب]**.

قال سيبويه: والتَّفعيلُ وفَعْلان بمنزلة التَّفْعال[4].

يقول: إن كثرة زيادة النون في تَفْعال.

قــال أبو علي: لايجيء شيء على (فَعْلال) إلا في باب نحـو زَلْزَالٍ، فإذا كان لم يجيء ذلك علـم أن النون في مثـل سَكْرانٍ لو لم يُعلـم أنـه مــن

---

(١) النون في (نَهْشَلٍ) أصلية، لأنها لاتزاد أولاً في الأسماء، لكنها في (عَنْسَلٍ) و(عَنْبَس) زائدة لأنهم يريدون: العسول والعبوس. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ٧٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٠.

(٣) قـال أبو الحسن الرماني: «والنون في (العرصُنة) زائدة ... وإنسان من الأنس وهو أولى من أخذه من النسيان، لأن الأنس أغلب عليه وأحسن في صفته من النسيان، والأغلب عليه صفات المدح لا صفات الذم، ودليل ذلك قول الله جلّ وعز: «ولقد كرّمنا بني آدم» فهم على الأصل تكرمه إلا أن يُحدث منهم إنسان خطيئة، فيخرج إلى الإهانة واللائمة، واستحقاق العقوبة، فهذا دليل على أن إنسان (فَعْلان) من الأنس، وكيف تصرفت الحال فالنون الأخيرة زائدة فيه». شرح الرماني للكتاب ، جـ ٤ ، ق ٧٣.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٠.

السُّكَّر زائدة، فأما فَعْلالٌ فقد جاءت في المضاعف نحو زَلْزَال وقَضْقَاضٍ، – فلذلك حكم بأن النون في جَنْجان أصل، ولو سمي به رجل لصرف.

قال سيبويه: وأما القِنْفَخْرُ فالنون فيه زائدة، لأنك تقول: قُفَاخِرِيّ في هذا المعنى إلى آخر الفصل[1].

قال أبوعلي: يقول: إذا جاءت كلمتان موضوعتان على معنى واحد كـقِنْفَخْرٍ وقُفَاخِري اللذين هما بمعنى واحد، وكان في أحدهما حرف من حروف الزيادة لزم بأن يحكم بأن الحرف في الكلمة التي هو بها زائد، فإن لم يقل هذا لزمه ألا يجعل العِرَضْنَة ونحوه من الاعتراض. وإن كان بمعناه، وكذلك يلزمه في أوْلَق وقبَر وسَنْبَتَة[2].

قال سيبويه: فهذا سبيل بنات الأربعة ومالحق بها من بنات الثلاثة، فليست بمنزلة قَفَعْدَدٍ[3].

قال أبوعلي: الأبين أن يقال: وما لحق بها من بنات الثلاثة، فليست بمنزلة قَفَعْدَد، والمعنى أنه ليست خَفَيْدَدٌ وحَبَوْتَنٌ ونحوه من الثلاثي بمنزلة قَفَعْددٍ ونحوه من الرباعي وإن كانا جميعًا للإلحاق، لأن في إحداهما

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٢) القُفَاخِرُ، والقِنْفَخْر: التَّارُّ الناعم، وأنشد:

مُعَذْلَجٌ بَضٌّ قُفَاخِرِيُّ

وعن أبي عمرو: امرأة قُفَاخِرةٌ: حسنة الخُلُق حادرَتُهُ. ورجلٌ قُفَاخِر. انظر تهذيب اللغة ٧/٦٣١ (قفخر) والنون فيه زائدة لقولهم: قُفَاخِري. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤ ، ق ٧٣.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٢.

زيادتين وفي الأخرى زيادة واحدة[1].

قال سيبويه: فالواو المزيدة كألف سَبَنْدىً والنون كنونها[2].

قال أبوبكر: ينبغي أن يكون: فالدال المزيدة كألف سَبَنْدَى[3].

قال سيبويه: وأما كُنْتَألٌ وخُنْثَعْبَةٌ فبمنزلة كَنَهْبُلٍ[4].

قال: يعني أن النون في كُنْتَأْل زائدة كما أنها في كَنَهْبُل زائدة[5].

---

(١) الخَفَيْدَدُ - من الظِلمان - الطويل الساقين، يقال له ذلك لسرعته، خَفَادِدُ، وخَفَيْدَدَاتٌ. انظر تهذيب اللغة ٧/٢٨٥ (خفد).

وحبونن: مزيد من الثلاثي (حبن)، والحِبْنُ: ما يعتري الإنسان في الجسد فيقيح، ويَرِم، والجمع: الحبون. والحَبَنُ: أن يكثر السَّقْي في شحم البطن فيعظم البطن لذلك، فهو عِظَمُ البطن، وأم حُبَيْنٍ هي الأنثى من الحَرابي. انظر تهذيب اللغة ٥/١١٤ (حبن).

والقَفَد: من عيوب الخيل، وهو انتصاب الرُّسْغ وإقبال على الحافر، ولايكون ذلك إلا في الرجل. والأقْفَدُ من الرجال: الضعيف الرِّخْو المفاصل ... انظر تهذيب اللغة ٩/٤١ (قفد). ويقال: شاة قفعاء: وهي قصيرة الذنب، وكبش أقْفَع، وكباش قُفْعُ، قال الشاعر:

إنَّا وجدنا العِيْسَ خَيْرًا بَقِيَّـةً ... من القُفْع أذنابًا إذا ما اقْشَعَرَّتِ

وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ١/٢٧٠ (قفع)، وفي خفيدد: زيادة إحدى الدالين ولا خلاف في زيادة الياء فيها، فهي من الثلاثي وفيه زائدتان، كما في حبونن زائدتان أيضًا.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٣) اكتفى الفارسي بتعليق أستاذه السراج، وفي الأصل (سبندا)، وقد سبق الحديث عن ألفه.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٢.

(٥) القائل هنا هو أبو علي رحمه الله، والنون في كَنَهْبُل زائدة، لأنه ليس في الكلام فنعلل، والنون في (كُنْتَألٍ) زائدة كذلك لأنه ليس في كلامهم على مثال (جُرْدَحْلٍ). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٣.

والكَنَهْبُلُ: شجر عظام، قال امرؤ القيس:

فأضحى يَسُحُّ الماء حول كُتَيْفَةٍ ... يَكُبُّ على الأذقانِ دَوْحَ الكَنَهْبَلِ

انظر المنصف ٣/٢٠.

قال سيبويه: قَدْلاَمِصٌ من التَّدلُّص، وهذا كَجُرائِضٍ[1].

قال: الميم زائدة، كما أن الهمزة زائدة في جرائض[2].

قال أبوعلي: الهمزة في قولك: (ضَهْيَأ)[3] على وزن (جَعْفَر) غير الهمزة التي في (ضَهْيَاء) على وزن (حمراء)، لأن التي في حمراء هي التي تلحق للتأنيث مع المدة، وهي في (ضَهْيَأ) زائدة للإلحاق بجَعْفَر، وهي موازنة للراء منه فلو كانت الهمزة أصلية ثم أُدخلت هذه العلامة عليها للتأنيث لقلت: (ضهْيَآء) على وزن جَعْفَرَاء، ولكن لما حذفت في (ضَهْيَاء) التي على وزن (حمراء)، علم أنها كانت في (ضَهْيأٍ) الملحقة زائدة، كما أن الميم في (زُرْقُمٍ) لقولهم بمعناه (أزرق) زائدة.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٢، وفيه: (... من التدليص).

(٢) يعني أبوعلي: هو البَرَّاق، يقال: دُلامِصٌ ودِلاصٌ، ودَلاَّصٌ، ودَلِيْصٌ بمعنى. قال الأعشى:

إذا جُرِّدتْ يومًا حَسِبْتَ خَمِيْصَةً   عليها وجِرْيال النُّضَارِ الدُّلامِصَا

وعن أبي عبيد: يقال: امرأة دُمَلِصَةٌ، ودُلَمِصَةٌ: مَلْسَاء بَرَّاقة. انظر المنصف ٣/٢٥.

والجريض: الغُصَّة، يقال: حال الجريض دون القريض، وأنشد:

خانِقٍ ذي غُصَّةٍ جِرْياضِ

وعن أبي عبيد عن أبي عمرو: الدِّلْفِزُ: العظيم من الإبل، والجُرائض: مثله. وجمل جُرائض: هو الأكول الشديد القصل بأنيابه للشجر.

انظر تهذيب اللغة ١٠/٥٥٤ - ٥٥٥ (جرض)، قال أبو سعيد: جُرائض وجرئيض، عظيم ثقيل، انظر شرح السيرافي للكتاب جـ١، ق ١٢٢.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٥٢. وهمزة (ضَهْيَأ) زائدة، وهي غير همزة (ضَهْيَاء) التي على وزن (عمياء)، والضَّهْيَأ شجر السَّيال (يهمز ويقصر)، وامرأة ضَهْيَاء: هي التي لايظهر لها ثدي، وقيل: هي التي لاتحيض.

قال: ويجوز أن تكون الضَّهْيَأ بوزن (الضَّهْيَعُ): فَعْيلاً، وإن كانت لانظير لها في الكلام، فقد قالوا: كَنَهْبَل، ولانظير له. انظر تهذيب اللغة ٦/٣٦٠ (ضهى).

قال أبوعلي: أما (حُطائـط)[1] فاستدل فيه بالمعنى على أن الهمزة زائدة، وإن لم يشتق منه شيء تسقط فيه الهمزة، كما اشتق من (زُرْقُم) (أزرق)، فباب (زُرْقُم) ونحوه تعلم زيادة الحرف فيه بأمرين: بالمعنى وباشتقاق من الحرف ما ليس فيه الحرف الزائد. وباب (حُطائط) تعلم زيادة الحرف فيه بالمعنى وحده لا بأن يشتق [١٨٤/أ] منه ما يسقط منه الحرف الزائد[2].

* * *

هَذَا بابٌ ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة[3]

قال: وكذلك المضاعف في عَدَبَّسٍ وقَفَعْدَدٍ[4].

يقول: ما ضوعف عينه أو لام من الرباعي فهو في باب الزيادة كالثلاثي.

---

(١) إشارة إلى ماجاء في الكتاب ٣٥٢/٢ من قوله: وحُطائط هو الصغير، لأن الصغير محطوط. وقال أبو سعيد هو القصير.

(٢) قال الرماني: الهمزة في (ضَهْيأ) زائدة لقولهم: (ضهيا) من هذا الأصل، والهمزة في (جرائض) زائدة لقولهم: محطوط. وقال: والميم في (زُرْقُم) زائدة، لأنه من الأزرق وهو على طريق النادر. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٣.

(٣) الكتاب ٣٥٣/٢، وتمامه: ... ولزمه التضعيف.

(٤) الكتاب ٣٥٣/٢. وقَفَعْدد: الرّجل القصير، وقيل اسم الموضع، انظر المنصف ٩/٣. والعَدَبّس: القصير الغليظ، وقيل: العَدَبَّسَةُ: الكتلة من التمر. وعن أبي عمرو: جمل عَدَبَّسٌ: عظيم. انظر تهذيب اللغة ٣٤٢/٣ (باب العين والسين). وإحدى الباءين في (عَدبَّس) زائدة، كما أن إحدى الدالين في (قَفَعْدد) زائدة. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٤.

قال: كما صار ما لم يُفصَل بينه بكثرة ما اشتق مما ليس فيه تضعيف بمنزلة ما فيه ألف رابعة[١].

قال: يعني بقوله: ما فيه ألف رابعة أي همزة أوْلى نحو (أفْكَل، وأيْدَع) يريد، أنا نحكم بزيادة هذه المضاعفات حتى يقوم دليل على أنه أصل كما يفعل ذلك بأفْكَل وبابه[٢].

* * *

---

(١) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) يقرر أبو سعيد أنه قد علم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد، في مثل: شِمْلال، وطِمْلال، وعَثَوْثل، لأنه يقال: طِمِلٌ، شِمِلَة، وعِثْولٌ، وأن ذلك قياس ذوات الأربعة إذا كرر فيها الحرف أو شدّد. انظر شرح السيرافي لكتاب، جـ١٠، ص ١٢٣.

انتهى الجزء الرابع

ويليه

الجزء الخامس إن شاء الله، ويبدأ بقوله:

ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة

فهرس موضوعات الجزء الرابع

الموضـــــوع	الصفحـة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة
هذا بابُ بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك، وتوقعها به ومصادها	١١٩-١٢٠
هذا بابُ فَعْلان ومصدره وفعله	١٢١
هذا بابُ مايبنى على أفْعُل	١٢١-١٢٤
هذا بابُ مايكون للخصال التي تكون في الأشياء	١٢٥-١٢٧
هذا بابُ علم كل فعل تعدّاك إلى غيرك	١٢٧-١٢٨
هذا بابُ ما يجيء فيه الفعلة تريد بها ضربًا من الفعل	١٢٨
هذا بابُ نظائر ماذكرنا من بنات الياء والواو	١٢٩-١٣٠
هذا بابُ نظائر بعض ماذكرنا من بنات الواو، والواو التي هي فاء...........................	١٣٠-١٣٣
هذا بابُ افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى	١٣٤-١٣٥
هذا بابُ دخول فَعَّلتُ على فَعَلْتُ لايشركه في ذلك أفْعَلْتُ ...	١٣٦
هذا بابُ ماجاء فُعِل منه على غير فَعَلْتُه...............	١٣٦-١٣٧
هذا بابُ دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ	١٣٧
هذا بابُ استفعلت	١٣٨-١٤٠
هذا بابُ مصادر ما لحقته الزوائد	١٤٠-١٤٢
هذا بابُ ما لحقته هاء التأنيث عوضًا	١٤٢-١٤٣
هذا بابُ مصادر بنات الأربعة	١٤٣-١٤٦
هذا بابُ نظير ماذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق	١٤٦
هذا بابُ اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة	١٤٦-١٥٠

الموضـــــوع	الصفحـة

* * *

انتهى فهرس موضوعات الجزء الرابع

مطابع الحسني

هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧

فاكس : ٤٨٨١٠١٨

ص.ب ٥٩١٣٨

الرياض ١١٥٢٥

هذا الكتاب

ظلت التعليقة مجهولة أو في حكم المفقود حتى عهد قريب ، وما كادت تكتشف ضمن قوائم المخطوطات النادرة في تركيا حتى اشرأبت إليها أعناق الباحثين ، وتطلّع إليها المهتمون بالتراث ، وهاهي اليوم تظهر كأول شرح متكامل لشروح «الكتاب» في القرن الرابع الهجرى .

وتأتي أهمية التعليقة من ناحيتين :

الأولى : ارتباطها بكتاب سيبويه ، الكتاب الذي سماه القدامى «قرآن النحو» فهي تشرح غامضه ، وتيسّر صعبه ، وتذلل لمريديه الطريق لسبر أغواره ، في أسلوب يرق حيناً حتى يخيّل لغير المتخصصين أن اقتحامه سهلٌ ، ويوغل في الصعوبة حيناً آخر ، حتى إن أصحاب الصناعة ليشق عليهم ذلك .

الثانية : وتتصل بالمؤلف ، فهو شيخ أهل القياس في النحو ، وأكثر الناس تفرداً بكتاب سيبويه ، وكتابه هذا شاهد على طبيعة الدرس النحوي في العصر الذهبي للثقافة العربية .

المحقق